
اقتصاديات حقوق التأليف والنشر
في إطار حقوق الملكية الفكرية
دكتور
شعبان عبده أبو العز المحلاوي
دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا ﴾

صدق الله العظيم

إهـداء

—

أبي الفاضل أمي الفاضلة

شريكة كفاحي زوجتي المخلصة

كل من علمني حرفاً

كل من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً

تراب وطني الغالي مصر

إلى كل هؤلاء أهدى هذا العمل المتواضع

مُقَدِّمَة

تشكل حقوق الملكية الفكرية أسمي صور حقوق الملكية علـى وجـه الإطلاق؛ ويبدو هذا السمو من كونها ناتجة عن نعمة الفكر؛ التي هي من أهـم السمات التي اختص بها المولي عزوجل الإنسان. والعاقل من يتدبر تلك النعمة فيعقل بها اختيار الأفكار، وانتقاء الألفاظ دونما ابتذال، ليقدم للبـشرية خلاصـة وعصارة ما كابده لإخراج مكنون نفسه للبشرية. ويرد حق الملكية الفكرية على النتاج الذهني أياً كان نوعه، كحق المؤلف في مصنفاته العلمية والأدبية والفنية .

وتعد قضية حقوق الملكية الفكرية من القضايا المستحدثة التي تم إدخالها في إطار مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ابتـداءً مـن جولة أورجواي الأخيرة التي بدأت أعمالها في عام ١٩٨٦م. وفي البداية كـان القلق يساور الأعضاء بشأن إدخال هذه القضية علي جـدول أعمالهـا؛ بـسبب الانقسام الحاد بين وجهات النظر بين كل من البلدان المتقدمة المؤيدة بشدة لهـذه القضية، والبلدان النامية المعارضة لها. ولكن تحت ضغط وإصرار الولايـات المتحدة وافق الأعضاء على إطار تفاوضي يسمح بالتوصل إلى اتفـاق شـامل يحكم الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية. وبنهاية الجولة تـم التوصـل بالفعل إلى هذا الاتفاق والذي عرف اختصاراً باسم اتفاق التريبس[1].

كان الهدف الأساسي الذي تم الاتفاق عليه في جولة أورجـواي فيمـا يختص بالحقوق الفكرية المرتبطة بالتجارة؛ هو التوصل إلي حماية دولية فعالـة

---

(1) اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية

Trade-Related Aspects intellectual property rights

لحقوق الملكية الفكرية من خلال وضع وتطوير القواعد والمعايير اللازمة لهـذه الحماية، وسن أو تعديل التشريعات الوطنية بما يتفق مع هذه المعايير.

أهمية موضوع البحث .

يتعين على أي بحث جدي في مجال حقوق الملكية الفكرية أن يأخـذ بعين الاعتبار الدور المهم والحرج لحقوق التأليف والنـشر، وللـصناعات المبنية على أساس حقوق التأليف والنشر – مثل صناعات النـشر والأفـلام والموسيقي وبرامج الحاسب الآلي – في إنتاج ونشر المعرفـة، والمنتجـات المبنية على أساس المعرفة .

وقد ساعدت هذه الصناعات – الصناعات المبنية على أسـاس حقـوق التأليف – في تحقيق زيادة هائلة في الإنتاجية؛ عن طريق المساعدة في استحداث منتجات مبنية على هذه الحقوق مثل برامج النشر بواسطة الحاسب الآلي والبريد الالكتروني، وقواعد معلومات الحاسب الآلي العلمية المتقدمة، علاوة على ذلـك فقد تطورت الصناعات التي تعتمد على حقوق التأليف والنشر إلى مصدر عظيم للثروة، وخلق الوظائف في اقتصاد عالمي يعتمد على المعرفة .

وتحظى قضية حقوق التأليف والنشر باهتمام كافة دول العالم لتأثيرها البالغ على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ إذ يفترض وجود علاقة ارتباط قوية بين مستوى تقدم المجتمع والناتج الفكـري الـذي يفرزه، ليشارك بدوره في تطور هذا المجتمع بحيث يمكن القول أن حقـوق التأليف والنشر هي من المصادر الرئيسية للقوة الاقتصادية في عالم اليـوم. ولقد أثير الكثير من النقاش والجدل العلمي حول اتفاق التربيس، وما يقدمــه من حماية قوية لحقوق التأليف والنشر .

إشكالية البحث .

بالرغم من أهمية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية عامة، وحقـوق التأليف والنشر خاصة، إلا أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الذي يستحقه مـن جانب الاقتصاديين؛ حيث ظلت حقوق التأليف والنـشر ولفتـرة طويلـة مـن الموضوعات التي يعنى بها أساساً الباحثون القانونيون والمحامون المتخصصون في هذا المجال. ولكن التقدم العلمي في مجالات الصناعة والعلوم والاتصالات، أدى إلى ظهور الطباعة، وصناعة السينما، وصناعة البرمجيات، وغيرها مـن الصناعات الإستراتيجية. ومع ذلك فمازال في موضوع حقوق التأليف والنـشر كثير من النقاط غير الواضحة، ومنها أهمية الصناعات المتعلقة بحقوق التـأليف والنشر كمشروعات اقتصادية، وأهمية حماية هذه الحقوق، ومدى تأثير الحمايـة على الدول النامية، ومدى تأثير الحماية القوية لحقوق التـأليف والنـشر علـى الاقتصاد المصري. كل هذه الأمور المثارة سوف نحاول بحثها من خلال هـذا البحث، في حدود الدراسات التي تمت في هذه المجال .

صعوبات البحث .

وقد واجه الباحث صعوبات عديدة في إعداد هذا البحث أهمها :

١- حقوق التأليف والنـشر ذات أوجـه متعـددة اقتـصادية وقانونيـة واجتماعية، لذا فإن دراستها تتطلب دراسة علوم متعددة .

٢- ندرة المراجع والمصادر العربية خصوصاً من الجانب الاقتصادي، والقليل المتاح قد تناول حقوق الملكية الفكرية عامة مع التركيز تارة على براءات الاختراع، وتارة أخري على المجالات الزراعية .

٣- التطرق لبحث اقتصاديات حقوق التأليف والنشر بالشرح والتأصيل أمر

دقيق بالغ التعقيد؛ فهذا الموضوع مازال حديثاً في مجــال الدراســات الاقتصادية في معظم دول العالم، كما أن هذه الحقوق قد اتــسعت فــي العصر الحديث وشملت مجالات جديدة لم تكن محل حمايتها من قبــل مثل برامج الحاسب الآلي، بالإضافة إلى أنها حقوق تتصف بالعالمية.

منهج البحث .

تعتمد تلك الدراسة على استخدام الأســلوب التحليلــي الاســتقرائي والاستنباطي في دراسة الأهمية الاقتصادية لحقوق التأليف والنشر، وتــأثير الحماية على الدول النامية، وكذلك بالنسبة لجمهورية مصر العربية .

خطة البحث .

وللإحاطة التامة بموضوع اقتصاديات حقوق التأليف والنشر؛ فقــد تــم تقسيم البحث إلى فصل تمهيدي وأربعة أبواب كالتالي :

- فصل تمهيدي بعنوان نبذة عن حقوق التأليف والنشر وحمايتها ضــمن حقوق الملكية الفكرية .
- الباب الأول بعنوان تسليع حقوق التأليف والنشر.
- الباب الثاني بعنوان اقتصاديات حماية حقوق التأليف والنشر.
- الباب الثالث بعنوان تأثير حماية حقوق التأليف والنشر على الدول النامية .
- الباب الرابع بعنوان تأثير حماية حقوق التأليف والنشر على الاقتصاد المصري.
- الخاتمة وأهم التوصيات .

والله المستعان

الفصل التمهيدي

نبذة عن حقوق التأليف والنشر
وحمايتها ضمن حقوق الملكية الفكرية

التأليف هو مفتاح المعرفة الإنسانية فى شتى صورها، وفى كافة مناحيها، وهو في الوقت ذاته ثمرة الفكر الإنساني، وخلاصة عصارة العقل، وتعبير عن خبرة وتجربه كامنة فى أعماق النفس، تنشأ بها الحضارات، وترتقي المجتمعات. وبذا يضئ المؤلف بفكره شمعة الإشعاع العلمي والإنساني للبسيطة قاطبة .

وبلغ من علو مكانة حقوق المؤلف فى النظام القانونى الدولى أن عدت من الحقوق الإنسانية المرعية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، والذي نص في المادة السابعة والعشرون منه "لكل فرد الحق فى حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي والأدبي والفني".

وللإحاطة التامة بفكرة حقوق التأليف والنشر، لزم علينا أن نبحث أولاً مفهوم حقوق الملكية الفكرية؛ بوصفها الإطار العام لموضوع حقوق التأليف والنشر. وثانياً تعريف حقوق التأليف والنشر بوصفها أهم وأقدم حقوق الملكية الفكرية. وفى هذا الإطار نقسم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

المبحث الأول : حقوق الملكية الفكرية .

المبحث الثانى : حقوق التأليف والنشر .

المبحث الأول

حقوق الملكية الفكرية

إن من يمعن النظر في مصطلح الملكية الفكرية، يلاحظ أنه يـرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفكر، ومن ثم لابد أن يكون هناك حقاً لهذا الإنسان في حماية فكره، وهو أمر طبيعي. ولاشك أن هذا الفكر قد يؤدى إلى ابتكار ما، بالتالي يمكن القول أن مفهوم حقوق الملكية الفكرية يبدو واضحاً في تلك الحقـوق الخاصة بملكية الإنسان لما قد ينتج عن عصارة فكره وذهنه من مبتكـرات، ويسهم استغلال النتاج الذهني في إحداث التقدم التكنولوجي والاقتصادي؛ إذ أن استخدام تلك الأفكار والاختراعات والتكنولوجيا في العملية الإنتاجية من شأنه رفع كفاءة الإنتاج وزيادة معدلاته .

ولبيان فكرة حقوق الملكية الفكرية، لزم بيان تعريفها، وخصائصها، والتطور التاريخي لحماية حقوق الملكية الفكرية. وذلك في مطلبين كالتالي :

المطلب الأول : مفهوم حقوق الملكية الفكرية وخصائصها .

المطلب الثاني : تطور حماية حقوق الملكية الفكرية .

المطلب الأول

مفهوم حقوق الملكية الفكرية وخصائصها

حقوق الملكية الفكرية هي الحقوق التي تعطى للأشخاص مقابل إبداعاتهم العقلية[1]. وتعطى عادة للمبدع حقاً شاملاً على استخدام إبداعاته لفترة محدودة من الزمن. وللمبدعين الحق في منع الآخرين من استخدام مبتكراتهم طوال فترة الحماية.

ويمكن تعريفها بأنها الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية. وهذه الحقوق طائفتان أو نوعان، حقوق ناشئة عن الملكية الصناعية، وأخرى ناشئة عن الملكية الأدبية والفنية[2].

كما تعرف بأنها عبارة عن الحقوق التي تكفلها الدولة، وتساندها لعدد محدد من السنوات، لمنع غير المرخص لهم من الاستخدام التجاري لفكرة جديدة يمتلكها شخص آخر أو جهة أخرى. وكذلك فهي كافة الحقوق الناشئة عن أي نشاط أو جهد فكرى يؤدى إلى ابتكار في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية[3].

---

(1) William M. Landes and Richard A. Posner ; An Economic Analysis of Copyright Law,
cyber.law.harvard.edu/IPCoop/89land1.html 20-11-2008

(2) د/ محمد حسام محمود لطفي : النظام القانوني لحماية الحقوق الذهنية في مصر، ورقة بحثية مقدمة لندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان ٩-١٠ أبريل ٢٠٠١ ، ص ٢٩٥ .

(3) د/ عمر عبد الحميد سالمان : الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية مع إشارة إلى مصر، ورقة بحثية مقدمة لندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان ٩-١٠ أبريل ٢٠٠١، ص ٢٥٤ .

ولقد وضعت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) [1] مفهوماً ذا نطاق واسع لحقوق الملكية الفكرية، باعتبار أنها جميع الحقوق المتعلقة بالأعمال الأدبية والفنية والعلمية، والابتكارات في كل نواحي الحياة البشرية، والتصميمات الصناعية، والماركات والعلامات التجارية، والحماية من المنافسة غير العادلة، وجميع الحقوق الأخرى الناتجة عن نشاط الملكية الفكرية في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية[2].

ويمكن تجميع تلك الحقوق في ستة أنواع رئيسية لحقوق الملكية الفكرية كالتالي[3] :

- براءات الاختراع Patents تتعلق بالاختراعات .
- وحقوق المؤلف Copyright ترتبط بالأعمال الأدبية والفنية، وتمتد للرسومات الهندسية، وبرامج الحاسب الآلي Software .
- التصميمات Designs تختص بالأشكال والتكوينات متضمنة تصميمات الدوائر المتكاملة Integrated Circuits Designs .
- العلامات التجارية Trademarks فهي ترتبط بكلمات أو رموز لمنتجات أو خدمات معينه للتعرف على مصدرها .
- حماية أصناف النباتات التي تقدم حقوق معينة في أصناف النبات .

---

(1) World Intellectual Property Organization

(2) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، بدون دار نشر، ٢٠٠٣ ، ص ١٧ .

(3) Secrets of Intellectual Property A guide for Small and Medium-Sized Exporters; International Trade Center UNCTAD/WTO , Geneva 2004, P 5.

- حماية الأسرار التجارية Trade Secrets لتقديم حماية للمعلومات السرية غير المفصح عنها، والتي لا تتطلب التسجيل.

وأهم ما يميز الملكية الفكرية عن غيرها من الملكيات الأخرى أنها مقيدة بمعايير قانونية محلية كانت أو دولية، وتسقط في النهاية في حيز الملك أو الدومين العام بعد انقضاء فترة من الزمن(١). كما أن هذه الحقوق تنصرف إلى ما هو غير ملموس مادياً؛ فهي تتعلق ببنود المعلومة، والتي يمكن إدماجها أو تجسيدها في الأشياء الملموسة، ويمكن إدماجها في وعاء مادي يتم تداول المعلومة من خلاله إلى المستهلك، مثل الكتاب والاسطوانة المدمجة والفيلم وغيرها(٢).

---

(١) L. Lessig ; An Interview with Lawrence Lessig on Copyrights, April 7, 2003
www.econlib.org/library/Columns/y2003/Lessigcopyright.htm

(٢) د / مصطفى محمد عز العرب : اتفاقية التربس، آليات الحماية وبعض معارضات الدول النامية، بحث مقدم لندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، ٩-١٠ أبريل ٢٠٠١ ، ص ١٧٥ .

المطلب الثاني

تطور حماية حقوق الملكية الفكرية

تتمتع حقوق الملكية الفكرية بالحماية منذ أمد بعيد، وإن كان على مراحل حسب ظهور هذه الحقوق، وحسب تزايد الوزن النسبي للدور الذي تلعبه في الاقتصاد. ولكن قبل أن تصدر التشريعات الوطنية أو يتم التوصل إلى اتفاقيات دولية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، كانت توجد حماية لهذه الحقوق استناداً إلى القانون الطبيعي، وقواعد العدالة أقرها وحكم بها القضاء؛ حيث سبق القضاء التشريع في إضفاء الحماية على المؤلفات الأدبية والفنية، كما تولى تحديد طبيعة هذا الحق[1].

ولقد تناولت التشريعات المتعاقبة – سواءً على المستوى المحلي، أو المستوى الدولي – حقوق الملكية الفكرية، مثلها مثل أي حق من الحقوق الطبيعية. وفي هذا الإطار نبدأ ببحث تطور حماية حقوق الملكية الفكرية في بعض دول العالم، وكذلك الاتفاقيات الدولية التي تناولت حقوق الملكية الفكرية وحمايتها .

أولا : تطور حماية حقوق الملكية الفكرية في بعض الدول الأجنبية .

قانون الملكة آن Queen Anne الصادر في ١٠ أبريل ١٧١٠م، والذي أطلق عليه قانون تشجيع المعرفة، هو أول تشريع يصدر في انجلترا لحماية حق المؤلف؛ حيث أن انجلترا كانت من الدول السباقة في ميدان

(١) د/ محمد محسن إبراهيم النجار : حماية الملكية الذهنية في ضوء اتفاقية الجات، بحث قدم للمؤتمر الأول، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مارس ١٩٩٦ ، ص ٦٤٥ .

حماية حقوق الملكية الفكرية. وقد كانت قواعد هذا القانون تتسم بقدر كبير من البساطة، واستمر العمل بهذا القانون حتى صدور قانون حق المؤلف الإنجليزي الصادر في نوفمبر ١٩٥٦م، وإن كان هذا القانون يهتم بالحق المالي للمؤلف على حساب الحق الأدبي له. إلى أن جاء قانون حق المؤلف وبراءة الاختراع الصادر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨م، والذي اهتم كثيراً بالحق الأدبي للمؤلف[1].

وقد سارت كندا في نفس اتجاه انجلترا، معتمدة أساساً على الشريعة العامة، والقانون العرفي والسوابق القضائية في مجال حق المؤلف. وذلك حتى صدور قانون حق المؤلف الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ منظماً لحقوق المؤلف المادية والمعنوية، وتنظيم التراخيص الإجبارية، وكيفية تصوير ونسخ المؤلفات، وربط بين القانون واتفاقية روما ١٩٢٨م المتعلقة بحق المؤلف[2].

أما بالنسبة للوضع في فرنسا، فلم تكن هناك حماية كافية لحق المؤلف قبل الثورة الفرنسية، فقد كان على المؤلف أن يحصل على إذن بطبع كتابه، وأن يطلب حماية حقه من خلال ترخيص ملكي يصدر به نسخ مؤلفه. وبقيام الثورة الفرنسية، تطورت حماية حق المؤلف فصدر قانون حق المؤلف

---

(1) Copyright; From Wikipedia, the free encyclopedia
en.wikipedia.org/wiki/Economic_history 18-12-2004

(2) د/ محمد شتا أبو سعد : حق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار حقوق الملكية الفكرية، بحث منشور بالمجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثاني والأربعون، العددان الأول والثاني، مارس / يوليه ١٩٩٩، ص ١٨.

الصادر في ١٩ يناير ١٧٩١ والذي أسبغ الحماية علـــى حقـــوق المؤلـــف، وخاصة حقوق مؤلفي المسرحيات. فكان لهم الحق في نشر مسرحياتهم طوال حياتهم، وبعد ذلك ينتقل الحق إلي ورثتهم. وفى ١٩ يوليـــو ١٧٩٣ صـــدر تشريع آخر يوسع من نطاق الحماية لتشمل كافة المصنفات الأدبية والفنيـــة. أدخلت عليه تعديلات بموجب قانون ٨ أبريل ١٨٥٤، ثم قانون ١٨٦٦. وقد أسبغ قانون ٢٠ مايو ١٩٢٠ على حق المؤلف حقوقاً هامة، أخـــصها حـــق التتبع. ومد قانون ٢٩ مايو ١٩٢٥ من نطاق الجزاءات، وظلت هذه القوانين تنظم حقوق الملكية الفكرية في فرنسا إلى أن صدر قانون ١١مارس ١٩٧٥. وأخيرا صدر قانون شامل للملكية الفكرية في فرنسا بالقانون رقم ٥٩٧ في يوليو ١٩٩٢[١].

ثانيا : تطور الحماية في بعض الدول العربية .

صدر في المملكة العربية السعودية قانون حماية حق المؤلف فـــي ١٧ ديسمبر ١٩٨٩، ودخل حيز التنفيذ في ١٢ يناير ١٩٩٠. ويمثل القانون السعودي مثالاً فريداً من حيث كيفية تفسيره؛ فكافة الأنظمـــة فـــي المملكـــة العربية السعودية لا يمكن تفسيرها بمنأى عن القواعد المتعارف عليها فـــي الشريعة الإسلامية الغراء. ولا يجوز كذلك أن يخالف أي تفـــسير مـــصادر التشريع الإسلامي، وتقوم المحاكم بدور رئيسي في تفسيرها تفسيراً سيترتب عليه وجود ثروة فقهية وقضائية هامة في ضبط أبعاد مفاهيم هذه النصوص ضبطاً شرعياً[٢].

---

(١) د/ محمد شتا أبو سعد : المرجع السابق، ص ١٩ .

(٢) د/ محمد شتا أبو سعد : مرجع سابق، ص ٢٣ .

وتطبق **السودان** قانون حماية حق المؤلف الصادر في ١٦ مايو ١٩٧٤ وهو قانون موجز مكون من إحدى وعشرين مادة، وقد قام فقهاء القانون السودانيين بعمل دراسات موسعة حوله؛ حتى يلائم التقدم العلمي الحديث في شأن حقوق المؤلف. وبعد صدور قانون أصول الأحكام القضائية لعام ١٩٨٤ أصبح هناك استقرار فكرى كبير بالنسبة لشرح هذا القانون. والسودان عضو في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال الملكية الفكرية. وتقوم الإدارة القومية لحقوق المؤلف والتابعة لوزارة الثقافة بدعم الحفاظ على حقوق المؤلف، وتنشيط الصناعات الثقافية[1].

وأصدرت **الإمارات العربية المتحدة**، القانون رقم ٤٠ لسنه ١٩٩٢ في شأن حقوق المؤلف، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ واشتمل على تسع وأربعين مادة. ثم صدر القرار الوزاري رقم ٤١١ لسنة ١٩٩٣ بشأن الرقابة على المصنفات المحمية بدولة الإمارات العربية، والقرار الوزاري رقم ٤١٢ لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام إيداع المصنفات الفنية وما يطرأ عليها من تصرفات[2].

وصدر في **المملكة الأردنية الهاشمية** القانون رقم ٢٢ لسنه ١٩٩٢ في شأن حماية حقوق المؤلف، وقد اشتمل القانون على تسع وخمسين مادة. أما **الجمهورية العربية السورية** فقد حمت حقوق المؤلف في إطار نصوص قانون العقوبات الجنائية، الذي نصَّ في المواد من ٧٠٨ حتى ٧١٥ منه على العقوبات المتعلقة بجرائم الاعتداء على الملكية الأدبية والفنية. وفي

---

(1) د/ أحمد فاروق غنيم : المشروعات الصغيرة المتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف،
www.cipe-arabia.org/files/html/art0806.htm 29-11-2007

(2) د/ محمد شتا أبو سعد: مرجع سابق، ص ٢٩ .

الجماهيرية العربية الليبية صدر قانون حماية حقوق المؤلف رقم ٩ في ١٦ مارس ١٩٦٨ وهو يقع في خمسين مادة[١].

أما تطور الحماية في مصر فسوف يتم الإشارة لها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ثالثاً : الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية .

ظلت الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية حتى أواخر السبعينات من القرن الماضي تعالج كموضوع قانوني، ثم تحولت في الثمانينات إلى قضية أساسية في السياسة التجارية للولايات المتحدة؛ نظراً لتفوقها النسبي على منافسيها في مجال التجارة في التكنولوجيا ومنتجاتها، وبسبب الخسائر الجسيمة التي تلحق بشركاتها من جراء الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية[٢]. ومن ثم فإن النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية ينقسم زمنياً إلى قسمين، الأول قبل قيام منظمة التجارة العالمية، والثاني بعد قيامها .

(١) الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية قبل قيام منظمة التجارة العالمية.

النظام الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية في هذه الفترة – قبل قيام منظمة التجارة العالمية – ينقسم بدوره إلى قسمين رئيسيين، اتفاقيات لحماية الملكية الصناعية، واتفاقيات لحماية المصنفات الأدبية والفنية .

---

(١) د/ محمد شتا أبو سعد : مرجع سابق، ص ٣٣ .

(٢) د/ أحمد يوسف الشحات : بعض الأبعاد الاقتصادية لحقوق الملكية الفكرية، بحث منشور بمجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، العدد الثاني والعشرون، يناير ٢٠٠١ الجزء الأول، ص ٦ .

أ – اتفاقيات الملكية الصناعية .

أول وأهم اتفاقية في هذا المجال هي اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، المبرمة في ٣٠ مارس ١٨٨٣ وتشمل براءة الاختراع، ونماذج المنفعة، والرسوم والنماذج الصناعية، والعلامات التجارية، والاسم التجاري، وبيانات المصدر، وكذلك قمع المنافسة غير المشروعة. وكان هناك عدداً آخر من الاتفاقيات المكملة، أهمها اتفاقية مدريد بشأن تسجيل الدول للعلامات عام ١٨٩١م، واتفاق مدريد بشأن جمع بيانات مصدر السلع الزائفة أو المضللة عام ١٨٩١م[١].

ب – اتفاقيات المصنفات الأدبية والفنية .

تعد اتفاقيه بيرن[٢] أقدم وأشمل اتفاقيه دولية لحماية المصنفات الفنية والأدبية. وتشمل هذه المصنفات كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني أياً كانت طريقة، أو شكل التعبير عنه (المادة ٢/١ من الاتفاقية). إلى جانبها فإن هناك عدداً آخر من الاتفاقيات المكملة التي تساهم أيضاً في حماية المصنفات الأدبية والفنية، مثل اتفاقية روما ١٩٦١م، واتفاق جنيف ١٩٧١م، واتفاقية بروكسل ١٩٧٤م، واتفاقية مدريد المتعددة الأطراف ١٩٧٩م[٣].

---

(١) د/ احمد يوسف الشحات : مرجع سابق، ص ٧ وما بعدها .

(٢) يعود تاريخ اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية إلى ٩ سبتمبر ١٨٨٦ وقد كملتها اتفاقية باريس في ٤ مايو ١٨٩٦، وعدلتها اتفاقية برلين في ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ ثم أضافت إليها وكملتها اتفاقية برن في ٢٠ مارس ١٩١٤ وعدلتها اتفاقية روما في ٢ يونيو ١٩٢٨ وبروكسل في ٢٦ يونيو ١٩٤٨ واستكهولم في ١٤ يوليو ١٩٧٦ ، وأخيراً اتفاقية باريس في ٢٤ يوليو عام ١٩٧١ . للمزيد راجع د/ محمد شتا أبو سعد : مرجع سابق، ص ٣٦ وما بعدها .

(٣) Copyright; From Wikipedia, the free encyclopedia,Op, Cit.

تقع الاتفاقيات السابقة في نطاق الاختصاص المؤسسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO التي تشرف على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية. وقد تأسست هذه المنظمة عام ١٩٦٧م، وبدأت ممارسه أعمالها في ١٩٧٠م، ثم تحولت إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٧٤م وتهدف المنظمة إلي تحقيق الأغراض التالية :

- الارتقاء بحقوق الملكية الفكرية، وحمايتها عن طريق تشجيع إبرام اتفاقيات جديدة .
- المساعدة في تحديث التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية .
- تجميع وتقديم المعلومات، والمساعدات الفنية .
- ضمان وكفالة التعاون بين البلدان أعضاء المنظمة من خلال إدارة مركزية للاتفاقيات.

ومع ذلك فإن المنظمة العالمية للملكية الفكرية لا تعدو أن تكون كياناً مؤسسياً لا يمتلك من السلطات ما يخوله إصدار قرارات ملزمة، أو فرض عقوبات .

(٢) الحماية الجديدة في إطار منظمة التجارة العالمية .

في بداية السبعينات من القرن الماضي، طالبت البلدان النامية بتغيير هيكل العلاقات الدولية، وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يسمح بتسهيل نفاذها إلى الأسواق، ويعوضها عن عدم الإنصاف في توزيع الموارد، ويكفل إصلاح التفاوت الشديد في الوصول إلى المعلومات، والسيطرة عليها، غير أن محاولاتها في إقامة هذا النظام قد باءت بالفشل. وظلت قضية النفاذ إلى المعلومات، بالإضافة إلى قضية الملكية الفكرية محل جدل دولي مستمر .

سعت البلدان المتقدمة نحو إدخال قضية الملكية الفكرية في إطار مفاوضات الجات من أجل دعم وتقوية الحماية الدولية لهذه الحقوق؛ ذلك أن الجات تمتلك فعاليات أقوى تمكنها من القيام بهذا الدور بكفاءة؛ حيث ترى الدول المتقدمة حتمية توافر نظام لحماية مشروعاتها لحقوق الملكية الفكرية، وأنها تعلق نقل تلك المشروعات للدول النامية على ضرورة وجود نظم حماية مأمونة في الدول الأخيرة بما يدفع الدول المتقدمة على القيام بعملية النقل. وازداد الاهتمام أكثر بحماية حقوق الملكية الفكرية بسبب إدراك حقيقة أن التقدم الاقتصادي أصبح كثيف العلم والتكنولوجيا في ذاته، وأن القدرات التكنولوجية التي تعتمد على البحث العلمي والتطوير أصبحت من أهم مكونات القدرات التنافسية التي ازداد الاهتمام بها في ظل ازدياد اندماج الاقتصادات العالمية وانفتاحها علي بعضها البعض[1].

أما البلدان النامية فقد عارضت إدخال قضية الملكية الفكرية في إطار مفاوضات الجات؛ نظراً للتباين الشديد في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية بين الدول المتقدمة والنامية، وترى أن هناك منظمة عالمية للملكية الفكرية مهمتها السهر على الإشراف على وتطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية باريس، وروما، وبرن بما يأخذ في الاعتبار مصالح كل من الدول المتقدمة والنامية معاً[2].

---

(1) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التربس، المكتبة العصرية، ٢٠٠٥ ، ص ٣ .

(2) د / مصطفى محمد عز العرب : مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

وقد حُسم هذا الجدل لصالح وجهة نظر البلدان المتقدمة، حيث نجحت الأخيرة في إدراج القضية على جدول أعمال جولة أورجواي الأخيرة، التي انتهت بالتوصل إلى اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) في إطار منظمة التجارة العالمية. ونتج عن هذا الاتفاق تغيير القواعد الدولية الحاكمة والمنظمة للملكية الفكرية تغييراً أساسياً؛ حيث أُدمجت اتفاقية بيرن[1] وما يتصل بها من اتفاقيات أخرى في اتفاق التريبس[2]. والجدول التالي يبين مدد الحماية للسلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر وفق اتفاق التريبس .

(1) حيث نصت المادة ١/٩ من اتفاق التريبس على أنه " تلتزم البلدان الأعضاء بمراعاة الأحكام التي تنص عليها المواد من ١ حتى ٣١ من معاهدة برن ١٩٧١ وملحقها ..... " . باستثناء المادة السادسة من اتفاق بيرن والمتعلقة بالحقوق الأدبية فلا موجب لالتزام أعضاء التريبس بها، مما يعني اقتصار مجالات الحماية وفق التريبس على الحقوق المادية فقط .

(2) K. Maskus; Intellectual Property Rights in the Global Economy, p 3. August 2000, Http;www.iie.com

جدول (١)

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها ومدة الحماية الخاصة بها وفق اتفاق التريبس

المحمى	مدة الحماية
المصنفات	٥٠ سنة من تاريخ الترخيص بالنشر أو مدة حياة المؤلف + ٥٠ سنة
الأفلام السينمائية	٥٠ سنة بعد تاريخ إتاحتها للجمهور، أو بعد تاريخ أداء العمل إذا لم يتم إتاحته للجمهور
التصوير الفوتغرافى	٢٥ سنة بعد انجاز العمل
المؤدى	٥٠ سنة من نهاية السنة الميلادية التي تم فيها الأداء
حقوق منتجي الاسطوانات والتسجيلات الصوتية	٥٠ سنة من نهاية السنة الميلادية التي تم فيها تسجيل الاسطوانة لأول مرة
حقوق البث الإذاعي	٢٠ سنة من نهاية السنة الميلادية التي حدث فيها البث

المصدر : د / ياسر محمد جاد الله محمود : مرجع سابق ص ٣١ ، عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ٢٠٠٠، اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وأثرة على مصر بين النظرية والتطبيق، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، القاهرة ، يونيو ، ص ٧ .

وقد تناول اتفاق التربيس مدد الحماية كما هو وارد بالجدول في المواد ١٢، ١٤ واعتبارها بمثابة الحد الأدنى للحماية، وللأعضاء الحق في النص في قوانينها الداخلية على شروط أو استثناءات أو تحفظات إلى الحد التي تسمح به الاتفاقية[1]. وتسري مدد الحماية طبقا لما ورد بالجدول السابق على الدول الأعضاء بشكل تدريجي، يختلف من الدول المتقدمة عنه بالنسبة للدول متوسطة الدخل عنه بالنسبة للدول منخفضة الدخل؛ حيث أعطيت مهلة للدول النامية لترتيب أوضاعها قبل الالتزام الكامل عام ٢٠٠٥ ومن بين تلك الدول مصر .

خصائص حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل التربيس .

الحماية وفق اتفاق التربيس تتميز ببعض السمات تميزها عما كان سائداً من قبل . ويمكن تناول هذه السمات والخصائص كالتالي :

- **الحماية وفق اتفاق التربيس ليست ذاتية التنفيذ**، والمعنى أن الاتفاق لا ينفذ في الدول الأعضاء من تلقاء نفسه، بل يلزم اتخاذ إجراءات ايجابية من الدول الأعضاء لإنفاذ الاتفاق فيها، والتقيد بأحكامه، وذلك من خلال إصدار تشريعات وطنية، بشرط ألا تتعارض لأحكامها مع اتفاق التربيس، بل وتتخذ الإجراءات اللازمة للحماية[2]. ولقد نصت المادة الأولى من اتفاق التربيس تحت عنوان "طبيعة ونطاق الالتزامات" على أنه " تلتزم البلدان الأعضاء بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، ويجوز

---

[1] مادة ١٤/ ٦ من اتفاق التربيس " فيما يتعلق بالحقوق الممنوحة بموجب الفقرات ١، ٢، ٣ يجوز لأي بلد عضو النص على شروط أو قيود أو استثناءات أو تحفظات إلي الحد الذي تسمح به معاهدة روما .... " .

[2] د/ محمد محسن إبراهيم النجار : مرجع سابق، ص ٦٥٢ .

للبلدان الأعضاء أن تنفذ ضمن قوانينها ما يتيح حماية أوسع من التي تتطلبها هذه الاتفاقية، شريطة عدم مخالفة هذه الحماية لأحكام الاتفاقية. وللبلدان الأعضاء حرية تحديد الطريقة الملائمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في إطار أنظمتها وأساليبها القانونية".

- **تتسم الحماية التي تقررها التريبس بالشمول**، حيث تتضمن اتفاقية واحدة كل حقوق الملكية الفكرية المعروفة، بدلاً من أن ترد في اتفاقيات مختلفة، قد تتفاوت فيما بينها من حيث عدد الأعضاء أو مدى الالتزام أو أساليب النفاذ أو غيرها من المقومات. شملت الاتفاقية حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية، والتصميمات الصناعية، وبراءات الاختراع، والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، وحماية المعلومات السرية. الأمر الذي لم يكن سائداً في الاتفاقيات الدولية السابقة، كما أن القوانين الداخلية لكثير من الدول، كانت تفرد لكل حق من هذه الحقوق قانوناً مستقلاً .
- **اتفاق التريبس جزءاً لا يتجزأ من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، ومن ثم يتسم بنفس المميزات الخاصة بالمنظمة، ومنها الشمول والإلزام وكلية القبول بها؛ والمعنى قبول الاتفاقيات كلها في صفقة أو كحزمة واحدة دون تجزئة، أو دون قبول بعضها وترك البعض الأخر، والتي قد ترى بعض الدول أنه لا يلبى مطالبها. أي أن حماية حقوق الملكية الفكرية تعد شرطاً جوهرياً بالنسبة للتجارة الدولية، كما أن اتفاقية التريبس تتكامل مع باقي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بوصفها جزءاً منها[1].

---

(1) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التربس، المكتبة العصرية، ٢٠٠٥ ، ص ١٦ ، ١٧ .

- **يوسع اتفاق التربس من نطاق حماية حقوق الملكية الفكرية أفقياً،** وذلك من خلال إدخال مجالات جديدة مثل حماية الملكية الفكرية في قطاع الزراعة، وحماية برامج الحاسب الآلي وبنوك المعلومات .
- الحماية وفق اتفاق التربس لا تسرى على الأفكار المجردة، أو الطرق الرياضية، بل لابد أن تتجسد الأفكار في صورة سلعة أو خدمة حتى تتمتع بالحماية (مادة ٩ فقرة ٢ من اتفاق التريبس) .
- يتمتع مالك حقوق التأليف والنشر في الأعراف القانونية اللاتينية بحق أدبي - بجانب الحق المادي - يتمثل في حقه في حماية أمانة أعماله، حتى بعد البيع أو الترخيص بالاستعمال. ويقوم هذا الحق على فكرة مؤداها أن المصنفات الأدبية والفنية ليست مجرد منتجات اقتصادية تباع وتشترى؛ ولكنها تتضمن علاقات روحية بين المؤلف وأعماله، وهذه العلاقات لا يمكن أن تكون محلاً للبيع أو الترخيص، الأمر الذي لم يتضمنه اتفاق التربس[1]؛ حيث تقتصر مجالات الحماية وفق التريبس على حقوق التأليف المادية فقط .
- تركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) على قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية، وهو الأمر الذي أحالت إليه منظمة التجارة العالمية؛ حيث أحالت إلى اتفاق باريس واتفاق بيرن. إلا أن المنظمة الجديدة أضافت معايير جديدة للحماية، وتبنت صيغة أكثر صرامة من المعايير السابقة (م ١/٤١ من اتفاق التربس) التي تنص على أنه "تلتزم البلدان الأعضاء بضمان اشتمال قوانينها لإجراءات الإنفاذ

(1) د / أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق، ص ٤٥ .

المنصوص عليها في هذا الجزء لتسهيل اتخاذ تدابير فعالة ضد أي تعد على حقوق الملكية الفكرية التي تغطيها هذه الاتفاقية .... ". وعلى ذلك فإن أي دولة تتغافل عن هذه الحماية تعتبر خارقة للاتفاقية وغير ملتزمة بشروطها[1].

- في ظل الحماية التقليدية لحماية حقوق الملكية الفكرية يقع عبء إثبات[2] انتهاك حقوق الملكية الفكرية على المدعى بوجود انتهاك لتلك الحقوق، ولكن في ظل النظام الجديد للحماية وفق اتفاق التربيس تم نقل عبء الإثبات ليقع على عاتق المتهم، والذي يتعين عليه إثبات عدم قيامه بانتهاك حقوق ملكية المدعى (المادة ١/٤٣ من اتفاق التربيس) والتي تنص على أنه "للسلطات القضائية الصلاحية حين يقدم طرف في خصومة أدلة معقولة تكفي لإثبات مطالباته ويحدد آياً من الأدلة المتصلة بإثبات أي من مطالباته يخضع لسيطرة الخصم في أن تأمر الخصم بتقديم هذه الأدلة ...".

---

(1) كرتيس كوك : حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ٩٤ .

(2) من المبادئ المهمة في تحديد عبء الإثبات، هو ذلك المبدأ الذي يقرر أن عبء الإثبات على المدعي، أي على الخصم إثبات الوقائع التي يدعيها ليستخلص منها أثراً قانونياً لمصلحته وتقديم الأدلة التي تؤيد ما يدعيه، ذلك أن هذا الادعاء إنما يترتب عليه تغيير في الأوضاع القانونية القائمة، فيجب على من يطالب بهذا التغيير أن يقيم الدليل على الوقائع التي تؤدي قانوناً إليه، ولا يكون على المدعي عليه الذي يركن إلى الوضع القائم أن يقدم دليلاً عليه، حيث يقع عبء الإثبات على من يدعي خلاف الوضع القائم .

المبحث الثاني

حقوق التأليف والنشر وتطور حمايتها في مصر

يلزم لتعريف حقوق التأليف والنشر، وبيان تطور حمايتها في مصر أن نتناول أولاً تعريف حقوق التأليف والنشر، وثانياً تطور الحماية في مصر، وأخيراً تناول حقوق التأليف في الفقه الإسلامي. وذلك في مطالب ثلاثة كالتالي:

المطلب الأول : تعريف حقوق التأليف والنشر .

المطلب الثاني : تطور الحماية في مصر .

المطلب الثالث : حقوق التأليف والنشر في الفقه الإسلامي .

المطلب الأول

تعريف حقوق التأليف والنشر

تتكون حقوق التأليف والنشر من شقين، يتمثل أولهما في شق التأليف، والشق الثاني هو النشر، وحتى يمكن تعريف حقوق التأليف والنشر يلزم تعريف كل منهما وفق التقسيم التالي :

أولاً : التأليف .

النفس البشرية هي مستودع الفكر والإبداع، وهى وبواسطة العقل تقوم بعملية ذهنية ووجدانية معقدة، من تحويل وترتيب لإخراج هذا الفكر والإبداع إلى عالم الوجود المادي[1]. ومن ثم فإن عملية التأليف تتكون من مؤلف، وابتكار ومصنف.

(١) المؤلف .

تنص المادة ١٣٨ /٣ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بأنه "المؤلف : الشخص الذى يبتكر المصنف. ويعد مؤلفاً للمصنف من يذكر اسمه عليه، أو ينسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفا له، ما لم يقم الدليل على غير ذلك. ويعتبر مؤلفا للمصنف من ينشره بغير اسمه أو باسم مستعار، بشرط ألا يقوم شك فى معرفة حقيقة شخصه، فإذا قام الشك اعتبر ناشر أو منتج المصنف – سواءً كان شخصا طبيعياً أم اعتبارياً – ممثلاً للمؤلف في مباشرة حقوقه، إلى أن يتم التعرف على حقيقة شخص المؤلف".

([1]) د/ محمد الشحات الجندي : حماية حق المؤلف من منظور الإسلام ، بحث منشور بمجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، العدد الثاني عشر، يناير ١٩٩٦، ص ٦.

ولم يرد تعريف للمؤلف فى اتفاقية جوانب التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية - التريبس - وكذلك لم يرد فى اتفاقية بيرن، ولكن ورد فيها بيان لمن تثبت له هذه الصفه؛ حيث نصت المادة ١/٥ من اتفاق بيرن على أنه " لكي يعتبر أن لمؤلفى المصنفات الأدبية أو الفنية التي تحميها الاتفاقية الحالية هذه الصفة، ويكون لهم بالتالى حق المثول أمام محاكم الدول الأعضاء، ومقاضاة من يمس بحقوقهم، يكفى أن يظهر اسم المؤلف على المصنف بالطريقة المعتادة، هذا مالم يقم الدليل على عكس ذلك. ويطبق حكم هذه الفقرة حتى إذا كان الاسم مستعاراً، متى كان الاسم المستعار الذى يتخذه المؤلف لا يدع مجالاً لأي شك فى تحديد شخصيته". وعُرف أيضاً بأن المؤلف هو كل من أنتج إنتاجاً ذهنياً مبتكراً[1].

(٢) الابتكار .

تحمى القوانين المتعلقة بحقوق المؤلف، مؤلفي المصنفات المبتكرة، في العلوم والفنون والآداب؛ فعنصر الابتكار هو معيار حماية المصنفات. ويقصد بالابتكار : بصمة المؤلف الشخصية على مصنفه، وهذه البصمة التى تسمح بنسبة المصنف إلى مؤلفه. فالشرط الأساسي لحماية حق المؤلف هو أن يوجد له مصنف مبتكر[2].

وطبقا لنص المادة ١٣٨/ ٢ من القانون رقم ٨٢ لسنه ٢٠٠٢ التى عرفت الابتكار بأنه "الابتكار: الطابع الإبداعي الذى يسبغ الأصالة على المصنف". وقد أشارت المادة ٢/١٠ من اتفاقية التربس صراحة إلى عنصر

---

(١) د/ محمد شتا أبو سعد : مرجع سابق ، ص ٣ .

(٢) William M. Landes and Richard A. Posner, Op, Cit

الابتكار بخصوص حماية برامج الحاسب الآلي وتجميع البيانات؛ حيث نصت على أنه "تتمتع بالحماية البيانات المجمعة أو المواد الأخرى سواء كانت في شكل مقروء آلياً، أو في شكل آخر إذا كانت تشكل خلقاً فكرياً نتيجة انتقاء أو ترتيب محتوياتها".

(٣) المصنف .

يقصد بالمصنف في مجال حقوق المؤلف كل ما يبتكره الذهن البشري في مجال الآداب أو الفنون أو العلوم، أياً كانت طريقة التعبير عنه كتابة، أو صوتاً أو رسماً أو تصويراً. ويستوي في ذلك أن يكون المصنف أصيلاً غير مسبوق، أو مشتقاً من مصنف آخر بشرط أن يتميز بالابتكار[١].

وطبقا لنص المادة ١٣٨/ ١ من القانون رقم ٨٢ لسنه ٢٠٠٢ فإنه "المصنف : كل عمل مبتكر - أدبي أو فني أو علمي - أياً كان نوعه، أو طريقة التعبير عنه، أو أهميته، أو الغرض من تصنيفه".

وتنقسم المصنفات المحمية من حيث النوع - طبقا لاتفاقية التريبس- إلى قسمين كالتالي :

أ - المصنفات الأدبية والعلمية .

ويكون تأثيرها واقعاً على العقل والفكر[٢]، وقد ذكرت المادة ١/٢ من اتفاقية بيرن أمثلة لها بنصها "تشمل عبارة المصنفات الأدبية والفنية كل إنتاج

---

(١) د/ عبد السند يمامه : حقوق المؤلف وفقا لاتفاقية المسائل التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كليه الحقوق جامعة المنوفية، العدد العاشر، السنة الخامسة، أكتوبر ١٩٩٦، ص ٤٩٨ .

(٢) د / مصطفى محمد عز العرب : مرجع سابق، ص ١٨٩ .

فى المجال الأدبي والعلمي والفنى أياً كانت طريقة أو شكل التعبير عنه مثل الكتب، أو الكتيبات وغيرها مـن المحـررات، والمحاضـرات، والخطـب والمواعظ، والأعمال الأخرى التـى تتـسم بـنفس الطبيعـة والمـصنفات المسرحية". وقد استحدثت اتفاقية التريبس مصنفات أدبية وعلمية لم تـنص عليها اتفاقية بيرن، وهى اعتبار برامج الحاسب الآلي – الكمبيوتر – أعمالاً أدبية تتمتع بالحماية (المادة ١٠/١ من اتفاقية التربس) وكذلك اعتبار تجميع البيانات، أو أية مواد أخرى، سواءً كانت في شكل مقروء آليا، أو أي شـكل آخر إذا كانت تشكل خلقاً فكرياً نتيجة انتقاء أو ترتيب محتوياتهـا، مـصنفاً محمياً (م ١٠/٢). وكذلك حماية حقوق تـأجير بـرامج الحاسـب الآلـي، والأعمال السينمائية، وفق ضوابط معينة (م١١) .

ب – المصنفات الفنية .

يكون تأثير المصنفات الفنية على الحس والشعور[1]. وقد نصت المادة ٢/١ من اتفاقية بيرن على أمثلة لها، مثـل المـصنفات الخاصـة بالرسـم والتصوير، والخطوط والألوان والعمارة، والنحت والحفر والطباعـة علـى الحجر، والمصنفات الفوتوغرافية، ويقاس عليها المصنفات التى يعبر عنهـا بأسلوب مماثل للأسلوب الفوتوغرافي، والمصنفات الخاصة بالفنون التطبيقية والصور التوضـيحية والخـرائط الجغرافيـة والتـصميمات والرسـومات التخطيطية والمصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيـا، أو الطبوغرافيـا أو العمارة أو العلوم .

([1]) د / مصطفى محمد عز العرب : مرجع سابق، ص ١٨٩ .

ويقسم قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ المصنفات المحمية إلى نوعين كالتالي :

أ – المصنفات الأدبية والعلمية .

يقع تأثيرها على العقل والفكر، وقد نصت المادة ١٤٠ من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ على أنه تتمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية، وبوجه خاص المصنفات الآتية :

١) الكتب، والكتيبات، والمقالات، والنشرات، وغيرها من المصنفات المكتوبة.

٢) برامج الحاسب الآلي .

٣) قواعد البيانات، سواء كانت مقروءة من الحاسب الآلي أو من غيره .

٤) المحاضرات، والخطب، والمواعظ، وأية مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجله .

٥) المصنفات التمثيلية، والتمثيليات الموسيقية، والتمثيل الصامت (البانتوميم) .

٦) المصنفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غير المقترنة بها .

٧) المصنفات السمعية البصرية .

٨) مصنفات العمارة .

٩) مصنفات الرسم بالخطوط أو بالألوان، والنحت، والطباعة على الحجر، وعلى الأقمشة، وأية مصنفات مماثلة فى مجال الفنون الجميلة .

١٠) المصنفات الفوتغرافية وما يماثلها .

١١) مصنفات الفن التطبيقى والتشكيلى .

١٢) الصور التوضيحية، والخرائط الجغرافية، والرسـومات التخطيطيـة (الاسكتشات)، والمصنفات الثلاثية الأبعـاد المتعلقـة بالجغرافيـا أو الطبوغرافيا أو التصميمات المعمارية .

١٣) المصنفات المشتقة، وذلك دون الإخلال بالحماية المقـررة للمـصنفات التى اشتقت منها .... " .

ب - عنوان المصنف .

تنص المادة ١٤٠ من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ في فقرتها الأخيـرة "... وتشمل الحماية عنوان المصنف إذا كان مبتكرا". والهدف هنـا امتـداد الحماية إلي عنوان المصنف، إذا كان مميزاً بطابع ابتكاري، ولم يكن لفظـاً جارياً للدلالة على موضوع المصنف؛ ويقصد بذلك أن تكون الحماية حـائلاً دون انتفاع مصنف من شهرة مصنف آخر بانتحال عنوانـه. ومـن أمثلـة العناوين التى تتميز بطابع ابتكارى "البداية والنهاية" لابن كثير، و"الموطـأ" للإمام مالك وعنوان الأهرام والأخبار للجرائد اليومية[١].

ثانياً : النشر .

طبقاً لنص المادة ١٣٨/١٠ من قانون حماية حقوق الملكية الفكريـة المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ فإن "النشر: أي عمـل مـن شـأنه إتاحـة المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو فناني الأداء للجمهور أو بأي طريقة من الطرق .

---

(١) د/ عبد السند يمامه : مرجع سابق ، ص ٥٠٧ .

وتكون إتاحة المصنف للجمهور بموافقة المؤلف أو مالك حقوق النشر، أما التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات فتكون إتاحتها للجمهور بموافقة منتجها أو خلفه".

ويُعرف النشر بأنه عملية إعداد وتصنيع وتسويق الكتب والمجلات وأي مطبوعات أخري، ويُعرف النشر بصفة عامة بأنه إنتاج الرسائل الفكرية للإنسان على أوعية خارجية قابلة للتداول بين الناس، وفي أشكال متعددة مثل الكتب والدوريات والمصغرات الفيلمية، والمواد السمعية والبصرية والأقراص. ويُعرف الناشر أو دار النشر بأنه مؤسسة أو شخص يقوم بإصدار وطبع وتوزيع الكتب أو المجلات والصحف ويتحمل مسئولية التمويل إلي جانب مخاطر النشر[1].

أوجه الاختلاف بين حقوق التأليف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية .

تمنح العلامات التجارية ملاكها الحق في منع الغير من استخدامها في مقابل التزامه باستخدام هذه العلامة[2]؛ بمعنى أن حق مالك العلامة التجارية في قيام الدولة بحماية علامته ومنع الغير من استخدامها مقترن بواجبه في استخدام هذه العلامة، وإلا سقط حقه في طلب حمايته .

حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع تمنح حماية لفترة من الزمن

---

(1) محمد رشاد : إدارة اقتصاديات النشر 6-6-2005

www.almasriah.com/show_news.asp?ID

(2) المادة ٩١ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ وتنص على أنه " يجوز للمحكمة المختصة بناءً على طلب كل ذي شأن أن تقضي بشطب تسجيل العلامة بحكم قضائي واجب النفاذ، إذا ثبت لديها أنها لم تُستعمل بصفة جدية دون مبرر تقدره لمدة خمس سنوات متتالية" .

تسقط بعدها الأعمال محل هذه الحقوق في الدومين العام للإنسانية[1]. ولكن يلاحظ أن صاحب حق التأليف والنشر على خلاف مالك العلامة التجارية وبراءة الاختراع يتمتع بامتياز النشر أو عدم النشر، ومراقبة إعادة طبع ونشر أعماله الأدبية أو الفنية. ولا يلتزم مالك حقوق التأليف والنشر بالقيام بأية واجبات في نشر أو استغلال أعماله، أي أنه يتمتع بامتياز كامل - حق في الحماية لا يقابله واجب - فالدولة حينما تقوم بمنح هذا الحق لا تنتظر مقابلاً له سوى تشجيع أنشطة الخلق والإبداع التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع ثقافياً واقتصادياً. في المقابل نجد أن مالك البراءة، ملزم بواجب معين هو الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها البراءة، مقابل حصوله على حق احتكار البراءة فترة من الزمن. وتتطلب تشريعات كثير من البلدان ضرورة استخدام براءات الاختراع في الإنتاج، وإلا قامت بالترخيص الإجباري باستخدامها. وهكذا لا يتمتع مالك براءة الاختراع بامتياز مطلق، إذ أنه يتمتع بحقوق ويتحمل بالتزامات[2].

كما أنه ليست هناك إجراءات خاصة يمكن إتباعها للحصول على حماية حقوق التأليف والنشر، إذ بمجرد إتمام العمل يكون محمياً بهذه الحقوق لاسيما في الدول الأعضاء في اتفاق التربس، غير أن هناك بعض الدول يوجد بها مكاتب قومية معنية بحقوق التأليف والنشر تسهم في توفير دليل يمكن الاستعانة به في حالة النزاع[3].

---

(1) L. Lessig ; An Interview with Lessig on Copyrights, April 7, 2003, Op, Cit.

(2) L. Lessig ; An Interview with Lessig on Copyrights, April 7, 2003, Op, Cit.

(3) كرتيس كوك : مرجع سابق، ص ٦١ .

المطلب الثاني

تطور حماية حقوق التأليف في مصر

لم يتضمن التقنين المدني الأهلي الصادر سنه ١٨٨٣ أحكاما تتعلق بحقوق المؤلف، كما لم تتضمن التعديلات التي طرأت عليه أي نصوص تعالج حماية هذه الحقوق، ولم يمنع ذلك القضاء المصري من التصدي لهذا النوع من الملكية؛ حيث أصدر العديد من الأحكام التي تفصل في المنازعات التي تثار بشأن حقوق المؤلف، معتمداً في ذلك بصفة أساسية على مبادئ القانون الطبيعي، وقواعد العدالة، وذلك في غيبة النصوص التشريعية التي يمكن الاستناد عليها، طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون المدني الأهلي الصادر سنه ١٨٨٣، والتي تنص على أنه "يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته، وحقوق الصانع في مصنوعاته، على حسب القانون المختص بذلك"[١].

وفى ٢٤ يونيو ١٩٥٤ استن المشرع المصري أول قانون خاص ينظم حقوق المؤلف في مصر، حيث صدر القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤، وقد تم تعديل هذا القانون أربع مرات بداية بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨، وآخرها التعديل الذي تم بموجب القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٩٢، والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤ .

وأخيراً صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية[٢]. والذي نص في مادته الثانية على أنه " تلغى القوانين الآتية:

---

(١) د/ محمد محسن إبراهيم النجار : مرجع سابق ، ص ٦٤٥ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر في ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٢٣ هجرية ، ٢يونية ٢٠٠٢ ميلادية .

أ) القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية .

ب) القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، عدا أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية، والمنتجات الكيميائية الصيدلية ، فتلغى من أول يناير سنة ٢٠٠٥ .

ج) القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق".

وقد تميز هذا القانون الجديد عن القوانين السابقة له بسمات تتمثل فيما يلي :

- جمع حقوق الملكية الفكرية في قانون واحد بدلاً من تناثرها في أكثر من قانون؛ حيث أنه ألغى القوانين المتفرقة السابقة، وتناول حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الباب الثالث منه .
- شمول الحماية لكل صور الإنتاج والإبداع الفكري، فقد شمل القانون الجديد صوراً ومنتجات لم تكن مشمولة بالحماية من قبل؛ بعدما كشفت عن أهميتها الثورة التكنولوجية والتطور العلمي .

تطبيق معاهدة التريبس في جمهورية مصر العربية .

الدستور المصري لا يحتوى على نصوص عامة تنظم العلاقة بين القانون الدولي وبين النظام القانوني المصري، ولكنه أوضح فقط طريقة إبرام المعاهدات ونفاذها، كما أنه لم يشترط لنفاذ المعاهدة إصدارها على هيئة تشريع داخلي مكتفياً بالتصديق عليها ونشرها، وبذلك يصبح لها قوة القانون .

ولكن لنفاذ المعاهدات في مصر ميز المشرع الدستوري بين نوعين منها كالتالي :

1) المعاهدات قليلة الأهمية : وهى غير المعاهدات المنصوص عليها في المادة ١٥١ من الدستور، وتسرى هذه المعاهدات في مصر إذا ما تم التصديق عليها بواسطة رئيس الجمهورية ونشرت في الجريدة الرسمية .

2) المعاهدات الهامة : وهى التي ورد عليها النص على سبيل الحصر في المادة ١٥١ وهى معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضى الدولة، أو التي تتعلق بحقوق السيادة، أو التي تحمل خزانة الدول شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية. وهذه لا تنفذ في مصر إلا بموجب عمل مشترك من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب؛ فيجب أن يوافق عليها مجلس الشعب وأن يصدق عليها رئيس الجمهورية، فضلاً عن نشرها في الجريدة الرسمية .

وتعتبر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنها اتفاقية التربس من الاتفاقيات الهامة لأنها من موضوعات التجارة .

وقد صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩٥ بالموافقة بشرط التصديق على انضمام جمهورية مصر العربية لمنظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وجداول تعهدات جمهورية مصر العربية في مجالي تجارة السلع

والخدمات، والموقعة في مراكش بالمملكـة المغربيـة بتـاريخ ١٥ أبريـل ١٩٩٤[1].

وقد وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المنعقـدة فـي ١٦ أبريل ١٩٩٥ وصدق عليه رئيس الجمهورية بتـاريخ ١٩ أبريـل ١٩٩٥. وصدر قرار وزير الخارجية رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٩٥ بالموافقة على نشر قرار الانضمام في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١ يناير ١٩٩٥. وقد أعلن السيد وزير الاقتصاد المـصري أن مـصر قـد أصبحت عضواً كاملاً وأصلياً في منظمة التجارة العالمية اعتباراً مـن ٣٠ يونيو ١٩٩٥ وذلك بعد مرور ثلاثين يوماً على إيداع وثائق تصديق مـصر على اتفاقية إنشاء المنظمة والوثيقة الختامية المتضمنة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أورجواي[2].

---

(1) د/ عبد السند يمامه : مرجع سابق، ص ٤٨٢ .

(2) د/ عبد السند يمامه : مرجع سابق، ص ٤٨٣ .

المطلب الثالث

حقوق التأليف في الفقه الإسلامي

أحيانا يعترض البعض على التشريعات الخاصة بحماية حقوق المؤلف بظن أو اعتقاد أنها تتنافى مع ما أقره الإسلام من واجب نشر العلم، ومنع كتمانه، أو تقييده، وسندهم في ذلك ما تضمنته كثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة فى فضل الحرص على العلم، وعدم جواز كتمانه؛ من ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾[1].

ويدلل ذلك على أن العالم عليه واجب نشر علمه بقدر استطاعته، عن طريق إلقاء الدروس أو الخطب، أو المحاضرات، أو أن يؤلف كتاباً يعرض في السوق، أو يودعه مكتبة يرتادها الراغبون فى البحث والعلم والمعرفة[2].

ولكن إذا كان الإسلام أوجب نشر العلم على هذا النحو، إلا انه أحاط حق المؤلف بحماية تتمثل فى الكثير من المظاهر، بما تشمله من جوانب مالية ومعنوية. من ذلك قول الحق تبارك وتعالى ﴿ ..... يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾[3]. وكذلك ورد فى الحديث

([1]) الآية ١٥٩ من سورة البقرة .

([2]) د/ جمال محمود الكردي : حق المؤلف في العلاقات الخاصة الدولية، بحث منشور بمجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، العدد الثاني عشر، يناير ٢٠٠١ ، ص ٢٢٩ .

([3]) الآية ١١ من سورة المجادلة .

الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له". وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن العمل الذهني لصيق بشخص صاحبه، ولا يمكن أن ينفصل عنه حتى بعد وفاته .

وفيما يتعلق بالحقوق المالية وما تشمله من تكاليف الطباعة والنشر، فلا مانع من أن يعود على المؤلف عائد مادي يساعده على مواصلة عمله والتأليف؛ لما في ذلك من زيادة فى نشر العلم فى المستقبل[1]. ولولا التأليف وتدوين العلوم لاندرست الأديان، والرسالات وانطمست المبادئ والمعالم التى عليها اعتمدت البشرية، ولما شُيدت الحضارات وتأسست الكيانات الفاعلة، ولانحطت الإنسانية وتعثرت مسيرتها .

مضمون حق المؤلف في الفقه الإسلامي .

مضمون حق المؤلف فى الفقه الإسلامي يتخذ أحد شكلين، إما أن يكون بواسطة العبارة، وهى الكلام المركب من الألفاظ المنطوقة التى خلقها الله عز وجل في عضو اللسان مكونة من الحروف. وقد تأتى العبارة بدورها فى صور متعددة كالخطب، والمحاضرات، والندوات، والمواعظ وغيرها من الأعمال الفنية التى تنوعت قناتها فى الإذاعة، والسينما، والمسرح. وإما أن يكون بواسطة الكتابة، والكتابة هي رقوم باليد تدل أشكالها وصورها بالتواضع على الألفاظ حروفاً بحروف وكلمات بكلمات[2].

(1) د/ جمال محمود الكردي : مرجع سابق، ص ٢٣١ .
(2) د/ محمد الشحات الجندي : مرجع سابق، ص ٧.

ويمد الشارع الإسلامي مظلة الحماية على نوعي التأليف السابقين بلا فرق، فليست الكلمة وحدها هي الجديرة بالحماية بل يشاركها العبارة في أي صورة؛ لأن كلاً منهما فكرٌ نابع من أعماق النفس والعقل البشرى. ويتفرع عن هذا الحق أن يكون للمؤلف حق اتخاذ الإجراءات التي من شأنها المحافظة على حقوقه، كما أن له اختيار الوسيلة المناسبة لنشر مصنفه، والإعلان عنه، وله حرية تحديد الوقت المناسب لطرح مؤلفه على الناس وحجبه إذا كان له مبررات في ذلك، مالم يتضمن ذلك مساساً بالمصلحة الإسلامية[1].

ومرد هذا الحق الذى يثبت للمؤلف على مؤلفه إلى كونه من نتاج عمله وثمرة جهده. فيستحق أن ينسب إليه، وأن يحتفظ باسمه عليه، لأنه وليد فكره، ومظهر عطائه الذهني والأدبي. بالإضافة إلى ذلك فإن ابتكاره هذا لا يكون إلا بعد معاناة ومكابدة، وانقطاع لدراسة العلم وهضم الأفكار والنظريات المتعلقة بالتخصص الذي يعمل فيه. وجهده في هذا الإنتاج العلمى أو التطبيقي يقوم بالمال، ويتداول في سوق الفكر وفي المحافل العلمية، ويعود بالخير على المجتمع بما يقدمه من حلول لمشكلة قائمة أو وسيله لتنمية المجتمع اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، أو في ابتكاره لأسلوب تقنى يدفع بالمجتمع قدماً على طريق التقدم .

مما سبق يتبين أن الفقه الإسلامي قد أقر للمؤلف حقا على مصنفاته، على اعتبار ملكيته لها، واختصاصه وحده بها أو بمن أنابه أو استخلفه في التصرف فيها، وله أن يتصرف في الحقوق المالية المتحصلة عنها بواسطة

(1) د/ محمد الشحات الجندي : مرجع سابق، ص ٧.

استغلال مؤلفه، عن طريق نقل حقه إلى الناشر بعوض، وتمكين الغير من الانتفاع بمؤلفه بمقابل، أو التبرع للجامعات أو المكتبات العامة. أما بالنسبة للحق الأدبي فإنه يتسم بأنه لصيق بالمؤلف لاينفك عنه، يختص به وحده دون سواه في حياته وبعد مماته. كما أن حقوق التأليف مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها[1].

(1) قرار مجلس الفقه الإسلامي الخامس (WWW.islamqa.com -20 April 2005)

الباب الأول

تسليع حقوق التأليف والنشر

الباب الأول

تسليع حقوق التأليف والنشر

إن التقدم العلمي في مجالات الصناعة والعلوم والاتصالات، أدى إلى ظهور الطباعة، وصناعة السينما، وصناعة البرمجيات[1]؛ التي أدت بدورها إلى إنتاج الرسائل الفكرية على أوعية خارجية قابلة للتداول بين الناس، وفى أشكال متعددة مثل الكتب والدوريات والمصغرات الفيلمية والنشرات والكتيبات والمقالات وبرامج الحاسب الآلي والمواد السمعية والبصرية؛ ومن ثم فقد اكتسبت حقوق التأليف والنشر أهمية متزايدة اقتصادياً في غمرة ما سُمي بعصر المعلومات كسلعة يمكن أن تباع وتشترى، ويمكن تبادلها عبر الحدود الوطنية، أو عبر وسائل الاتصالات الحديثة، كما يمكن خلقها والترخيص باستخدامها واستغلالها .

كما أن التوسع الهائل الذي حدث في التجارة العالمية في الثمانينات من القرن الماضي رفع حقوق الملكية الفكرية عامة، وحقوق التأليف والنشر خاصة إلى مكانة جديدة وبارزة في السياسة التجارية الدولية. كما أن التطورات التكنولوجية السريعة، والمتلاحقة جعلت الحماية التقليدية لحقوق التأليف والنشر غير كافية؛ ومن هنا اكتسبت قضية الحماية الدولية لحقوق التأليف والنشر، أهمية خاصة، كأحد موضوعات الأدب الاقتصادي المتعلق بالتجارة والاستثمار والتسويق على المستوى الدولي .

ولما كانت المادة ٢/٩ من اتفاقية التريبس نصت على أنه " تسري حماية حقوق المؤلف على النتاج وليس على مجرد الأفكار أو الإجراءات أو

---

(1) H. S. Kehal and V.P Singh; Digital Economy: Impacts, Influences and challenges, IDEA GROUP PUBLISHING, 2005. P, 175.

أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية"؛ الأمر الذي يتضح معــه أن المــشرع الدولي اشترط أن تكون الأفكار المحمية على النتاج الذي ينتجــه المؤلــف، ويعني هذا ضرورة أن تخرج الفكرة إلى العلانية بنشرها[1].

والنشر هو تلك العملية التي تتمثل في إعداد وتصنيع وتسويق الكتب والمجلات والمواد الفكرية[2]. وبفعل التقدم التكنولوجي والصناعي، تحولــت حقوق التأليف والنشر إلى سلع يمكن حيازتها من خلال الأســواق، وتتميــز بوجود قيم استعمال لها، وقيم تبادل تتمثل في إمكانية استبدالها بنقود أو بسلع مماثلة لها في الأسواق. ويمثل ثمن هذه السلع حقوق الناشر وحقوق المؤلف؛ ومن ثم تخضع هذه السلع لقوانين الأسواق، وإن اختلفت محــددات الطلــب والعرض لهذه السلع في جوانب كثيرة منها عن السلع التقليديــة؛ فعوامــل الإنتاج، وإن كانت تشترك مع السلع التقليدية في جانب فإنها تختلف عنها في جوانب أخرى. كما أن الطلب علي هذه السلع يــستجيب للتغيــرات التقنيــة والتكنولوجية التي حدثت في السنوات الأخيرة، ودرجــة حــساسيتها لهــذه المتغيرات أكبر من درجة حساسية السلع التقليدية، كذلك عامل اللغة، وعامل الأديان والمعتقدات. بناءً عليه سيكون بحثنا في هذا الباب كالتالي :

الفصل الأول : عرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر ومحدداته .

الفصل الثاني : الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر ومحدداته.

---

(1) د/ محمد محمد محسن النجار : مرجع سابق، ص ٦٥٧ .

(2) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : Report of the Commission on Intellectual Property Rights , London September 2002, Published by Commission on Intellectual Property Rights
http://www.iprcommission.org/papers/text/final_report/reportwebfinal.htm 13-10-2007

الفصل الأول

عرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر ومحدداته

لقد ازداد الاهتمام بحماية حقوق التأليف والنشر مع ازدياد الإدراك لأهميتها في صنع التنمية والتقدم؛ من خلال تحويل الفكرة إلى ابتكار، والابتكار إلى سلعة، يتم إنتاجها وتطويرها، الأمر الذي تزداد معه أهميتها الاقتصادية؛ وصار من المتيسر نشر حقوق التأليف والنشر في صورة كتب ولوحات وصور وغيرها، ليس فقط داخل دولة الإنتاج بل وخارجها وفي أية دولة في العالم؛ وذلك بفضل التطور العلمي والتكنولوجي في عوامل الإنتاج ووسائل الاتصالات .

وإن كان إنتاج وعرض السلع عموماً قائماً في الأساس على رغبة وطلب المستهلك[1]؛ إلا أن السلع المتمتعة بحقوق النشر بدأت على خلاف ذلك؛ حيث نشأت في بداياتها كمنتج جديد يدخل الأسواق الثقافية على اعتبار أن المستهلك لم يشاهد هذه المنتجات من قبل، وتم عرضها بواسطة المنتج على المستهلك منتظراً مدى تقبله لها وإقباله على طلبها[2].

---

(1) Supply and demand; From Wikipedia, the free encyclopedia,20-11-2008
http://en.wikipedia.org/wiki/Supply_and_demand

(2) فمثلاً نجد أن أول عرض سينمائي في العراق كان عام ١٩٠٩ في مدينة بغداد عبر البعض من هواة الدهشة والمغامرة ممن أحضروا أشرطة سينمائية وآلة عرض، ومنحوا متعة المشاهدة للحضور قبل أن يقوموا بتنظيم تلك العروض مقابل بطاقات مدفوعة الثمن، وكانت تعرض مشاهد متنوعة، حيث يذكر أنه في عام ١٩١١ تم عرض مشاهد من جنازة إدوارد السابع ملك إنجلترا، ومشاهد عن سباق مناطيد، ومشاهد من الطبيعة، أو بعض المشاهد المشوقة مثل صيد الفهد، أو التفتيش عن اللؤلؤة السوداء . راجع، بشار إبراهيم : مجلة العربي الكويتية، العدد ٥٧٠ ، مايو ٢٠٠٦، ص ١١٦ .

إلا أنه مع ظهور العولمة وتحرير التجارة العالمية الناتج عن دورة أورجواي الأخيرة، وظهور منظمة التجارة العالمية، ظهرت مؤشرات انتشار ظاهرة العولمة سواءً عولمة الطلب أو العرض أو المنافسة. ومن مؤشرات عولمة الطلب تنميط المنتجات على المستوى العالمي وتقديم نفس المنتج لشرائح متباينة جغرافيا، ومعنى هذا أنه سيتم التوجه نحو إنتاج منتج دولي للعرض في الأسواق العالمية، وليس المحلية فقط. وبالفعل ظهرت الشركات العالمية متعددة الجنسيات – دولية النشاط – واتسع نطاق أنشطة هذه الشركات بحيث انتقلت المنافسة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي[1]، بما في ذلك مواجهة الشركات المنافسة في سوقها المحلية مع رسم إستراتيجية تسويقية واحدة، وعالمية لمنتجاتها أو خدماتها وتوحيد أساليب التثمين والتوزيع والدعاية[2]. بل إن بعض الشركات العالمية المتخصصة في الصناعات الفكرية يفوق رأس مالها، اقتصادات كثيراً من دول العالم الثالث[3].

بناءً عليه سوف نتناول الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر، وأسواق هذه السلع، وكذلك محددات عرض هذه السلع، وفق التقسيم التالي :

المبحث الأول : الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر .

المبحث الثاني : أسواق عرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر .

المبحث الثالث : محددات عرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر .

---

(1) Antonio Furino; Cooperation and Competition in the Global Economy, BALLINGER PUBLISHING COMPANY, 1988, P 52.

(2) د/ هالة محمد لبيب : مبادئ التسويق، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠١، ص ٣٠ .

(3) Frederic S. Pearson and Simon Payaslian ; International Political Economy, Conflict and Cooperation in the Global System, THE MCGRAW- HILL COMPANIES, 1999,P 320.

المبحث الأول

الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر

الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر أو كما يطلق عليها أحياناً "الصناعات الثقافية"[١]، تتضمن صناعات نشر الكتب والجرائد والدوريات والطبع والإعلان والبث الإذاعي والتلفزيوني وتسجيل الأغاني والأعمال الخاصة بالصوتيات والمرئيات والرسوم المتحركة والأفلام وصناعة البرمجيات. كل من هذه الصناعات يتعلق بخلق منتج محمي بواسطة حقوق تأليف، ونشر وتوزيع هذا المنتج[٢].

والملاحظ أن كافة هذه السلع والخدمات هي ثمرة اقتران بين المؤلفين ورجال الأعمال. يساهم المؤلفون في هذه العلاقة بالأعمال الإبداعية التي تقدم للناشرين لنشرها، والتي تعد جوهراً وأساساً للسلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر. ودور رجال الأعمال يتمثل في أعمال الطباعة، والعرض والتوزيع والنشر لتلك السلع وغيرها من أعمال النشر. وفي هذا الإطار سوف نتناول عوامل إنتاج السلع المتمتعة بحق التأليف والنشر، والسمات المميزة لهذه السلع، في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول : عوامل إنتاج السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر .

المطلب الثاني : السمات المميزة للسلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر.

---

(١) Richard R. Wilk; Economies and Cultures, Westview press,1996, p.109.

(٢) Cultural industry ; From Wikipedia, the free encyclopedia, en.wikipedia.org/wiki/Cultural_industry 20/12/2008

المطلب الأول

عوامل إنتاج السلع المتمتعة بحقوق التأليف و النشر

إدخال رجال الأعمال في علاقة مع المؤلفين لإنتاج السلع المتمتعة بحقوق التأليف؛ يرجع إلى أن إنتاج هذه السلع يتكلف أموالاً كثيرة، ويحتاج لشركات متخصصة تتميز بضخامة رؤوس أموالها، والعمالة الكثيفة، مثلها مثل كثير من الصناعات التقليدية. إلا أن سلع حقوق التأليف لها من المميزات ما يفرقها عن السلع التقليدية، على اعتبار أنها سلعاً فكرية يرجع النصيب الأكبر فيها للإبداع والفكر.

يقوم المؤلفون بإنتاج المعارف والأفكار وتقديمها للشركات المتخصصة بما تملكه من تكنولوجيا متقدمة لتقوم بتحويل هذه المعارف إلى منتج متميز عن غيره، فالعلم ينتج المعرفة أما التكنولوجيا فتساعد على إنتاج الثروة[١]؛ وذلك من خلال التطبيق العملي للاكتشافات والاختراعات العلمية المختلفة التي يتم التوصل إليها من خلال البحث العلمي. إلا أن التطبيقات النمطية للمعرفة في عملية الإنتاج الاقتصادي قد صارت شائعة نسبياً مؤخراً؛ ففي الأطوار المبكرة للتصنيع كانت الأسس الفنية للإنتاج تتوفر عن طريق عوامل مثل الخبرة العملية والمعرفة بالفنون الحرفية، في ارتباط مع ابتكارات مهمة كان يتم تطويرها وتنفيذها من خلال المهارات التي يمتلكها العمال[٢]،

---

(١) د/ نبيل علي: العقل العربي ومجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، عدد نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٣١٥ .

(٢) د/ نورمان كلارك : الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا ، ترجمة د/ محمد رضا محرم ، سلسلة مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٠ .

ومن ثم فإن الإبداع في هذه المراحل المبكرة كان مؤسساً على الخبرة العملية للمهندسين والحرفين، وقد صدرت أغلب الاختراعات في هذه الفترة عن "ميكانيكيين" أو مهندسين كانوا ينفذون أعمال التطوير الخاصة بهم إلى جانب الإنتاج أو لحسابهم الخاص[1].

معامل البحوث والتطوير الملحقة بالشركات وكذلك معاهد الأبحاث القائمة على التمويل العام، إلي جانب التحويلات المالية من المشروعات الصناعية قد بدأت فقط مع نهاية القرن التاسع عشر، وقد أوضح فريمان أن الذي يميز البحث والتطوير المعاصر هو حجمه ومحتواه العلمي ومدي التخصص الاحترافي فيه؛ وقد صار هذا التخصص بدوره مواكباً للصيغة العلمية للتكنولوجيا، وقد بدأت عوامل كهذه تفرض أفضلية لمعمل البحث والتطوير المتخصص، ومن ثم فإن الاستغلال المنظم للمعرفة العلمية قد صار مصدراً ذا أهمية حرجة للنمو الاقتصادي، وكيف أن استيعاب الخصائص المهمة لهذه العلاقات بمثابة شرط ضروري لصنع سياسة علم ملائمة في العصر الحالي[2].

ولما كانت السلع المتمتعة بحقوق التأليف من السلع المنطوية على المعرفة بصفة رئيسية، ومن ثم فهي تتطلب لإنتاجها علماء (جانب المعرفة) وعمالة ماهرة لتحويل هذه المعرفةُ إلى منتجات وسلع، إلي جانب رؤوس أموال ضخمة .

---

(1) د/ نورمان كلارك : الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، المرجع السابق، ص ٦٧.

(2) Freeman : The Economics of Industrial Innovation, part 1, PENGUIN, 1974, P 24.

أولاً : المعرفة .

إن شرط حماية حقوق التأليف والنشر أن يكون موضوع حق المؤلف مثبتاً في شيء مادي ملموس. والحماية ترد على السلعة باعتبارها وعاء يحمل الحق المراد حمايته، والمعنى أن جوهر هذه السلع ينصب على الخلق والإبداع للذهن الإنساني في حد ذاته، وليس على الشيء المادي الذي يتجسد فيه ذلك الخلق أو هذا الإفصاح[1]؛ على اعتبار أن توصل الشخص الطبيعي أو الاعتباري إلى ابتكار ما، هو أمر لا يأتي من فراغ[2]، بل لابد لإيجاده بذل مجهود ذهني مركز، وعمل إنساني دءوب قد يستغرق سنوات. وقد يكون من جانب عدد كبير من الأفراد والعلماء أو من جانب قطاع بأكمله في مؤسسة بحثية كبرى، والذين يتكاتفون معا لإخراج مثل هذا الابتكار أو الإبداع إلى حيز الوجود. وعادة ما يتحتم الأمر إنفاق مبالغ مالية قد تصل إلى عشرات أو مئات الملايين في مجال البحوث والتطوير[3]؛ بحيث يمكن تقويم السلعة ليس فقط حسب ما يدخل في تكوينها من مواد خام، أو ما بذل

---

(1) L. Lessig ; An Interview with Lessig on Copyrights, April 7, 2003, Op, Cit.

(2) ويعد الابتكار عملاً اقتصاديا أساساً ، إنه تحمل المخاطرة الاقتصادية بدءا من الاكتشاف، وقد حدد شومبتر خمس طرائق للابتكار، أولها صناعة سلعة جديدة ، لم تكن معروفة من قبل في دوائر الاستهلاك عند العملاء محل الاعتبار ، للمزيد راجع د/ أحمد بديع بليح : نظريات التوزيع دراسة في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية حقوق المنصورة، العدد الرابع عشر، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ٣٣٤ .

(3) د/ أحمد جامع : اتفاقيات التجارة العالمية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية ٢٠٠١ ، ص ١٢٢٦ .

في إنتاجها من مجهود، أو ما أنفق عليها من رأس المال؛ وإنما حسب المعرفة التي أدت إلى ابتكار تلك السلعة وإنتاجها. فالابتكار يعتبر هنا أهم عوامل الإنتاج، فالذي يحدد قيمة السلعة المتمتعة بحق المؤلف إذن هو – في المقام الأول – الابتكار والفكر الكامن وراء إبداع تلك السلعة .

إن القدرة على إنتاج السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر تعتمد على القدرة على الإبداع والابتكار، أي إمكانية تحويل المعلومات إلى معرفة، وهذه بدورها إلى منتج متميز عن غيره، فلقد ازداد المكون المعرفي في المنتج المتمتع بحماية حقوق التأليف سواءً كان سلعياً أو خدمياً إلى حد كبير[1]. ولا شك أن هذا يعنى أن الاحتفاظ بالتقدم والقدرة على المنافسة تتطلب ضرورة الاستمرار في الإبداع والابتكار؛ حيث أن الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج المعروفة التقليدية قد تغيرت تماماً؛ إذ بعد أن ظلت المعرفة عنصراً مهملاً لعقود طويلة من قبل الفكر الاقتصادي، ثم برزت لتحتل المركز الثالث بعد رأس المال والمواد الخام، والآن قفزت لتحتل العنصر الأول، والأكثر أهمية، والتي تسعى كل دول العالم للحصول عليه. فأصبحت المعرفة هي المكون الأساسي لقيمة السلعة في السوق مقارنة بالعناصر المادية فيها[2]. ولذا يمكن القول أن عناصر الإنتاج يتسع نطاقها ويعاد ترتيبها حسب الأهمية لتبدأ بالمعرفة .

---

(1) L. Lessig; An Interview with Lessig on Copyrights, April 7, 2003, Op, Cit.

(2) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التربس، ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ١٢١ .

ثانياً : كثافة العمالة الماهرة .

صناعة السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر تعد من الصناعات كثيفة العمالة، التي تحتاج - على عكس ما يعتقد البعض - إلى الكثير من الأيدي العاملة الماهرة، التي تتمتع بقدر من الخبرة التكنولوجية والتقنية في مجال صناعة السلع المعرفية كل في مجاله. ويكفي هنا أن نذكر أن شركة مايكروسوفت لديها ٣٥ ألف موظف ما بين مبرمج وفني وإداري حتى عام ٢٠٠٠ [1]. تضاعف العدد إلى ٧١ ألف عامل في عام ٢٠٠٨ [2]. كما أن صناعة السينما من الصناعات كثيفة العمالة بشكل يفوق كثيراً من الصناعات التقليدية؛ وإن كان المشاهد العادي للفيلم لا يلاحظ ذلك؛ على اعتبار أن ما يظهر أمامه فقط هم أبطال الفيلم، ولا يظهر أمامه مئات من العاملين ما بين مصورين ومساعدين، ومخرجين ومساعديهم وغيرهم[3].

ونظرا لاختراع الكتابة الآلية، والتي تستخدم في الطباعة منذ القرن الخامس عشر في النشر للكتب والكتيبات والدوريات، أدى ذلك إلى نشأة فئة جديدة من المتعاملين في المواد المكتوبة، وهم الطابعون والناشرون؛ لذلك في مصر على سبيل المثال نجد أن عدد دور النشر العاملة ما يقرب من ستمائة دار للنشر ما بين قطاع عام وخاص، وأكثر من ثلاثة آلاف مطبعة ما بين

---

(1) د/ رشا على الدين أحمد : النظام القانوني لحماية البرمجيات، رسالة دكتوراه، كلية حقوق المنصورة، ٢٠٠٣ ، ص ٨٢ .

(2) شركة مايكروسوفت ، ٢٣-٨-٢٠٠٨ ، ar.wikipedia.org/wiki

(3) وتطبيقاً لذلك فقد شارك في فيلم القديس بطرس ٨٥ ممثلاً وممثلة إلى جانب ٦ آلاف كومبارس .

جريدة الأهرام المصرية : العدد الصادر في ٢٦ يناير ٢٠٠٥ ، ص ٣٢ .

عامة وخاصة. وعلينا أن نحسب عدد العاملين بها، ويضاف إليهم وفي المقدمة العدد الكبير من الكتاب والمفكرين والصحفيين وأساتذة الجامعات وغيرهم، كما لا نغفل أمناء المكتبات والعاملين بها[1] .

وهنا تظهر فكرة رأس المال البشرى، والذي بدأها قديماً آدم سميث معتقداً في أهميته، حيث يعمل – رأس المال البشرى – على تطوير وصقل المواهب الطبيعية والمكتسبة، بل ويعمل على تطوير السلوك والاتجاهات المؤدية إلى التقدم الاقتصادي. وأن التباين بين مستويات التطور في المجتمعات يعود أساساً إلى التباين في المقدره على الخلق والإبداع والابتكار لدى أفرادها، أكثر مما يعزى إلى التباين في مدى وفرة الموارد الطبيعية[2]؛ حيث أن سميث كان يري الصناعيين باعتبارهم حملة التقدم، وهم أصحاب الإبداع .

ومن ثم فإن الاستثمار في رأس المال البشرى أصبح من أهم مقومات اقتصاد القرن الحادي والعشرين لمواجهة الفقر والبطالة والأمية، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأهم وسائل تنمية رأس المال البشرى تتمثل في التعليم وتحسين التعليم من خلال تطوير المناهج وتوفير تكنولوجيا متقدمة للتعليم، وإزالة معوقاته، وإنشاء مراكز التدريب[3]. هذا التدريب والتعليم وارتفاع مستوياته يؤدى إلى رفع مستويات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد عامة، وفى إنتاج السلع المتمتعة بحقوق التأليف

---

(1) محمد رشاد : إدارة اقتصاديات النشر ، مرجع سابق .

(2) Tim Heaton and Tony Lawson; Education and Training, Op, Cit, p 62.

(3) طارق المهدي : الاستثمار في رأس المال البشرى، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٩٤٦، الصادر في ٢٤ أبريل ٢٠٠٦ ، ص ٦٣ .

خاصة، والذي يؤدى بدوره إلى تنمية الاقتصاد القومي، وزيادة رأس المال الطبيعي.

ثالثاً :كثافة رأس المال .

تتميز الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر بأنها من الصناعات كثيفة رأس المال؛ وليس أدل على ذلك من قيام شركات متعددة الجنسيات – دولية النشاط– متخصصة في صناعة وإنتاج نوع واحد من هذه السلع، وأبرز مثال على ذلك شركتي IBM , Microsoft المتخصصتان في صناعة برامج الكمبيوتر. وإن كانت صناعة البرمجيات عموماً لا تحتاج إلى رأس المال بقدر حاجتها إلى الإبداع والابتكار، ولكن حتى يصل هذا الابتكار إلى حيز الوجود، يتطلب الأمر إنفاق مبالغ مالية قد تصل إلى عشرات أو مئات الملايين على البحوث والتطوير والابتكار[1].

أما بالنسبة لصناعة السينما، فقد وصلت نفقات إنتاج فيلم واحد إلى أرقام ضخمة، نظراً لارتفاع أسعار معدات الإنتاج والتصوير، بالإضافة إلى ارتفاع أجور الممثلين؛ فمثلاً تكلف فيلم "الحصار" – الذي أنتجته شركة فوكس الأمريكية عام ١٩٩٨ – مبلغ ٨٠ مليون دولار. كما تكلف فيلم "مملكة الجنة" للمخرج الأمريكي ريدلي سكوت ١٢٠ مليون دولار، بخلاف ٦٠ مليون دولار دعاية للفيلم خارج الولايات المتحدة[2].

أما في مجال الطباعة فنجد أنه يصدر سنوياً – على مستوى العالم – ما

---

(1) Computer software; From Wikipedia, the free encyclopedia,20-11-2008 http://en.wikipedia.org/wiki/Computer_software

(2) الملحق الاقتصادي لجريدة الأهرام : الصادر بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٠٥ ، ص ١٦ .

يقرب من مليون ومائتي عنوان جديد في مجال الكتب فقط. وتصل عدد النسخ المطبوعة إلى أكثر من ٢٠٠ مليار نسخة. وتعد قارة أوروبا أكثر قارات العالم نشراً للكتب، ففيها أكثر من نصف المطابع ودور النشر في العالم؛ حيث تنتج أوربا وحدها ٥٣% من الناتج العالمي السنوي من الكتب، تليها آسيا بنسبة ٢٢%، ثم أمريكا الشمالية ١٢%، ولأمريكا الجنوبية ٨%، واستراليا ٢,٥%، و أخيراً إفريقيا ٢,٥%[1]. ويمكن تخيل نفقات إنتاج هذا الكم الهائل من الكتب والمطبوعات .

(1) محمد رشاد : إدارة اقتصاديات النشر 2005-6-6
www.almasriah.com/show_news.asp?ID

المطلب الثاني

السمات المميزة للسلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر

تتميز السلع المتمتعة بحقوق التأليف بمميزات تفرقها عن غيرها من السلع التقليدية؛ حيث تتجه المنافسة بين المنتجين إلى المنافسة الإبداعية بعيداً عن المنافسة السعرية – المعتمدة على الأثمان – السائدة في السلع التقليدية، كما لا تفنى هذه السلع بالاستهلاك، وتتميز بقصر العمر الافتراضي لها.

أولاً : انتقال المنافسة من المنافسة السعرية إلى المنافسة الإبداعية .

تتميز السلع المتمتعة بحقوق التأليف عن السلع التقليدية، بميزة انتقال المنافسة بين الشركات المنتجة لتلك السلع من المنافسة التقليدية، والمعتمدة على الأثمان والمعروفة بالمنافسة السعرية Price Competition إلى المنافسة غير السعرية؛ والتي تعنى إعطاء أهمية أكبر لمواصفات المنتج، ومن ثم تبرز الأهمية الخاصة بتصميم المنتجات ومواصفاتها واعتبارها العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية. والمنافسة غير السعرية والتي تعرف بالمنافسة الإبداعيةInnovative Competition التي تسود القطاعات الأكثر اعتماداً على العلم والمعرفة، خاصة في ظل انفجار العلم والمعرفة والسوق المفتوحة[1].

فالمعرفة والقدرة على تحويلها إلى سلع وخدمات جديدة مستحدثة تمثل في ذاتها قوة وميزة تنافسية على المتنافسين؛ ومن هنا فإنه من مصلحة حائز

(1) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص ٥٥ .

التكنولوجيا ألا يتم نشر المعرفة بسهولة؛ كي لا تقع في أيدي المنافسين سوى بالشروط، وفى الأحوال والأوضاع التي لا تتعارض ومصالحهم، وأحياناً كوسيلة للتحكم فيها أو لتعظيم العائد منها. والدول المتقدمة وشركاتها حائزة التكنولوجيا إنما تفعل ذلك خشية أن تفقد تلك الميزة التنافسية الإبداعية. وامتلاك الأصول المعرفية على هذا النحو قد يشكل عقبة في مواجهة دخول شركات جديدة في مجال الإنتاج؛ إذ قد تعمد الشركات حائزة هذه الأصول على عدم بيعها من جهة، أو بيعها بأثمان مرتفعة. الأمر الذي يعنى زيادة النفقة الاقتصادية أو تحميل الشركات المشترية بنفقات إضافية، قد يحول ذلك دون دخول شركات أخرى، وتصبح مرونة الطلب – الثمن منخفضة للغاية. لذا تستطيع الشركات الاحتكارية أن ترفع أثمان منتجاتها دون خشية المنافسة؛ ومن ثم تجنى أرباحاً احتكارية ضخمة، وهذا النوع من الاحتكار يمكن أن يطلق عليه الاحتكار العلمي، أو التكنولوجي أو المعرفي(١).

وهذه الميزة التنافسية التي تملكها الشركات الدولية واقتصادات الدول الصناعية المتقدمة؛ هي ما دفعت هذه الدول للإصرار على حماية حقوق التأليف والنشر ضمن حقوق الملكية الفكرية، وفق قواعد اتفاق التريبس .

ثانياً : قصر عمر السلع الجديدة .

انعكس التطور التكنولوجي السريع على إنتاج السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر؛ حيث ارتفعت وتيرة معدل إحلال السلع الجديدة، أو ما يعرف بسلع المستقبل محل السلع التقليدية. والذي أدى إلى تزايد سرعة التقادم

---

(١) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص ٥٨ .

الزمني للتكنولوجيا للسلع في الأسواق، إذ يقدر البعض أن ٧٥% من السلع الموجودة بالأسواق الآن لم تكن معروفة قبل عقدين من الزمان. هذا فضلاً عما تشهده هذه السلع ذاتها من تطور وتحديث؛ حيث كانت السلع تعمر عشرات السنين في الأسواق، أصبح الآن عمر السلع الجديدة التي هي نتاج المستجدات والتقنيات الحديثة، لا يتعدى سنتين أو ثلاث سنوات، وربما أقل، مثل العديد من برمجيات الحاسوب وتطبيقاته. ومن ثم فإنه من غير المتوقع أن يستمر ابتكار دونما تقادم من الناحية الفنية لمدة طويلة، نظراً للتطور السريع في كافة مناحي الحياة، وخاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

فبعد أن كان متوسط عمر جهاز الحاسب الآلي ١٠ سنوات، أصبح يتم التخلص منه بعد ثلاث سنوات فقط. أما بالنسبة للتليفونات المحمولة فيبلغ متوسط عمر الجهاز الآن حوالي ١٨ شهراً أو أقل في حين أنه يصلح للتشغيل لمدة ١٠ سنوات، ومع ذلك يقوم المستهلكون وخاصة ممن هم اقل من ٣٠ عاماً باستبدال تليفوناتهم وشراء الجديد منها باستمرار، فلم تعد التليفونات المحمولة تستخدم كتليفون فقط، وإنما كمفكرة وكاميرا ودفتر معلومات، وتقدم خدمات صوتية، ومرئية جديدة، فأصبحت جهاز كمبيوتر في شكل تليفون محمول [1].

وإن كانت خاصية قصر عمر السلع الفكرية يؤدى إلى إثراء الفكر والثقافة، وعلي جانب آخر يزيد من معدلات أرباح الشركات المنتجة لهذه السلع نظراً لاستمرارية عمليات الإنتاج والتوزيع، ودليل ذلك هو ارتفاع

---

(١) الأهرام الاقتصادي : العدد ١٩٤٤الصادر في ١٠ أبريل ٢٠٠٦، ص ٧٠ .

معدل نمو الصناعات كثيفة التكنولوجيا والمعرفة مثـل الحاسـبات وأشـباه الموصلات والدوائر المغلقة ليبلغ عدة أضعاف الصناعات التقليديـة. إلا أن وجود هذه الخاصية – بالنسبة للسلع المتمتعة بحقوق التأليف – تؤدي إلـى انتهاء عمر السلعة وإحلال سلعة جديدة بدلاً منها وهي مازالـت فـي مـدة الحماية، ومن ثم فإن خاصية تحديد الحماية بفترة من الزمن تـسقط بعـدها الأعمال محل الحماية في الدومين العام للإنسانية – التي تميز حقوق التأليف – تصبح دون فائدة خاصة بالنسبة للمنتجات كثيفة التكنولوجيا؛ وتعد البرمجيات أبرز هذه السلع، ومثال ذلك برنامج تشغيل الكمبيـوتر "Windows 98" والذي يتمتع بالحماية حتى اليوم، رغم الاستغناء عنه من غالبية مـستخدمي الكمبيوتر لظهور برامج أحدث منه، والمنتجة بمعرفة نفس الشركة المنتجـة لهذا البرنامج .

ثالثاً : عدم فناء السلع بالاستهلاك .

إن استهلاك[1] السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر لا يستنفد السلع بعد الاستهلاك، ويمكن إعادة استهلاكها أكثر من مرة من جانب أكثـر مـن مستهلك؛ فهي قد تستخدم من جانب الشخص (أ) ثم تمرر إلى الشخص (ب) ولكنها على عكس معظم المواد المادية المـستهلكة سـتظل موجـودة بعـد الاستهلاك، كما أنها تنتشر بين المستهلكين حتى لو كانت في الأصل موجهة إلى شخص بعينه[2]. دليل ذلك قيام مستهلكين اليوم باستهلاك أفلام، وأغنيات مر على إنتاجها عشرات السنين، فمثلاً لوحة صورة "جنيفـرا دى بنـشى"،

---

(1) الاستهلاك هو الغاية التي ينصرف إليها النشاط الإنتاجي، راجع د / أحمد بديع بليح : مبادئ الاقتصاد السياسي، ١٩٩٨، بدون دار نشر، ص ١٥٣ .

(2) د/ نارمان إسماعيل متولي : اقتصاديات المعلومات، المكتبة الأكاديمية ١٩٩٥، ص ٧٥.

والتي رسمها "ليوناردو دافنشي" عام ١٤٨٠ قد بيعت عام ١٩٦٧ لمؤسسة السا بروس الأمريكية بمبلغ ٥,٢٦ ملايين فرانك فرنسي، وتقدر هذه الأيام بأضعاف هذا المبلغ[١]. الأمر ذاته ينطبق على الفيلم السينمائي والذي يشاهده في اليوم كثير من المشاهدين من خلال حضور عروض السينما. وكذلك الكتب والمطبوعات، حيث يستطيع كثيراً من القراء قراءتها دون أن تُستهلك.

(١) عبود عطية : مجلة العربي الكويتية ، العدد ٥٦٤ نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص ١١٦ .

المبحث الثاني

أسواق عرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف

بفعل التطور التكنولوجي تحولت طرق عرض الأفكار والمؤلفات من الطرق التقليدية المتمثلة في العروض الحية في المسارح، أو الصناعية في دور العرض السينمائي، أو الحفلات الغنائية، والندوات الشعرية، وغيرها من المحاضرات والخطب والمواعظ، إلى تسليع وتجسيد هذه الأفكار في نسخ يتم إنتاجها من الشركات المتخصصة في هذه الصناعات، ومنها شركات إنتاج الأفلام السينمائية، أو أشرطة الكاسيت، وشركات برامج الكمبيوتر. وأصبح استهلاك هذه السلع من السهولة بمكان؛ بحيث تحول كل منزل، ومقهى، إلى سوق للمنتجات والسلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، بعد أن كانت مقتصرة على المسارح ودور العرض، والمعارض وغيرها[1].

إن انتشار الإنترنت والفضائيات وشبكات المحمول والنشر الإلكتروني، جعل العالم بمثابة سوق ثقافية واحدة؛ وأصبحت السلعة الواحدة من المنتجات المتمتعة بحق التأليف تنشر عبر العالم في وقت قصير جداً[2]. وأصبح هناك إصدارات للصحف في المناطق الإقليمية البعيدة عن عواصم الدول متزامنة مع إصدارات طبعات العاصمة، وصدرت طبعات دولية للعديد من الصحف، وخصوصاً الصحف التي تصدر في العالم الثالث، والتي كان من المستحيل عليها فيما سبق إصدار طبعات دولية.

---

(1) د/ رضا فتحي على المنسي : التحليل الاقتصادي للثقافة، رسالة دكتوراه، حقوق المنصورة ٢٠٠٥ ص ١٥.

H.S. Kehal and V.P Singh; Digital Economy: 2005, Op, Cit, p. 177.(2)

أما في مجال السينما فإن استخدام تقنيات السينما الرقمية، في بث الأفلام من مراكز الإنتاج إلى شاشات السينما في الصالات التي تبعد عنها مئات الآلاف من الكيلومترات، كما في البيوت عن طريق القمر الصناعي دون الحاجة إلى طبع نسخ، والشحن إلى دول العرض[1]، الأمر الذي من خلاله يستطيع العالم بجميع شعوبه مشاهدة فيلم واحد عبر آلاف من شاشات السينما في وقت واحد. كما ساعدت السينما الرقمية أيضا في إمكانية مشاهدة الأفلام المعروضة في مهرجانات السينما في البيوت عبر الأقمار الصناعية، الأمر الذي كان من الصعوبة أن يتم قبل ظهور السينما الرقمية. مما سبق يتبين أن الأسواق الثقافية مرت بمرحلتين، مرحلة قديمة وأخرى حديثة، كالتالي :

أولا : أسواق عرض سلع حقوق التأليف قديماً .

كان الحديث الشفوي بطبيعة الحال هو الوسيلة الأولى لنشر المعرفة، ونقل الأفكار والمعلومات قبل اختراع الكتابة؛ ذلك أن اختراع الكتابة، ثم اختراع الأبجدية قد يسر للإنسان مهمة تداول المعرفة، وبات ممكناً تسجيل المعلومات والأفكار والإنجاز الفكري للبشر لكي يصل إلى الأجيال التالية. ومع اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر، وانتشارها على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم المتقدم تقدمت الوسيلة الكتابية على الوسيلة الشفهية بمسافة هائلة، ولكنها لم تستطيع القضاء عليها؛ ففي زمن الكتابة اليدوية، لم يكن ممكناً إنتاج عدد كبير من النسخ من الكتاب الواحد، وفى كل الأحوال كان من النادر إنتاج عدد يتعدى أصابع اليد من الكتاب في حياة مؤلفه، ومعنى هذا أن تبقى الشفاهية على قدر كبير من الأهمية، وأن يصير الحفظ

([1]) مجلة العربي الكويتية : العدد ٥٥٧ الصادر في أبريل ٢٠٠٥ ص ١١٨ .

والاستظهار فضيلة ثقافية مهمة .

كما أن هناك مقاهي كانت مخصصة لاستقبال الرواه الذين يحكون للرواد سير أبطال العرب، وخاصة في القاهرة. ثم انتزع الراديو لنفسه دور الراوي عندما بدأ يذيع التمثيليات والمسلسلات. وأدى انتشار الراديو إلى القضاء على الرواه تدريجيا من المقاهي التي تستضيفهم، وبذلك سارت الشفاهية ممثلة في الراديو، والكتابة ممثلة في الكتب والصحف والمجلات جنباً إلى جنب في أداء الوظيفة الثقافية. وقد انتشرت المسارح وذاع صيتها قبل ظهور السينما، والتي أضافت – السينما- الصورة إلى جانب الكتابة والكلمة المسموعة، وإن كانت بدأت صامتة، وعندما نطقت السينما حملت الصورة والكلمة المسموعة للناس[1].

وإن كانت الكلمة المسموعة والكتابة والصورة وسائل الإنتاج والعرض في هذه الحقبة الزمنية، فإن الاستماع للراوي، والقراءة للكتب، والمشاهدة داخل دور العرض السينمائي هي وسائل الاستهلاك لهذه المنتجات. واستمر الوضع هكذا إلى أن ظهر جهاز التليفزيون، فمع ظهور التلفزيون انتقل المشاهد (المستهلك) من دور العرض السينمائي والمسرحي إلى مشاهدة التلفزيون في منزله. وقد زاد من تمسك المشاهد بالتلفزيون ظهور الفيديو كاسيت في السبعينات وانتشاره في الثمانينات. كما شهد العصر الحالي ثورة تكنولوجية في وسائل الاتصال جعلت المشاهد يتابع القنوات التلفزيونية عن طريق البث المباشر من الدول الأجنبية والقنوات الفضائية بمجرد امتلاكه لأحد أطباق الاستقبال .

---

(1) قاسم عبده قاسم : الكتاب الورقي والهجوم الإلكتروني، مجلة العربي الكويتية، العدد ٥٦٤ نوفمبر ٢٠٠٥.

ثانياً : أسواق عرض سلع حقوق التأليف حديثاً .

في ظل التقدم التكنولوجي، وضخامة الإنتاج والمنافسة القوية، وازدياد عدد المستهلكين وانتشار الأسواق، وتباعدها، وازدياد عدد السلع البديلة والمنافسة؛ أدي ذلك إلى ظهور أسواق حديثة تختلف عن الأسواق التقليدية، وتتمثل في منافذ البيع المملوكة لشركات الإنتاج، والنشر الإلكتروني، واستخدام شبكة الإنترنت كسوق دولية. ومن ثم فإن عرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر في العصر الحالي قد يكون من خلال أحد الصور التالية :

(١) العرض من خلال المنافذ المملوكة لشركات الإنتاج .

غالبا ما تلجأ شركات الإنتاج إلى إيجاد منافذ لعرض منتجاتها، خاصة في أسواقها المحلية، وامتدت أيضاً إلى الأسواق الخارجية. ويختلف منفذ العرض حسب نوع السلعة أو الخدمة المراد عرضها. شركات إنتاج أفلام السينما تقوم بإنشاء دور عرض سينمائي تعرض من خلالها إبداعها السينمائي؛ فمثلاً نجد في مصر "سينما مترو" والتابعة لشركة متروجولدن ماير، و"سينما كايرو"، والتابعة لشركة فوكس سينما كايرو وأمير بالإسكندرية[١]. وكذلك المسارح المملوكة للمنتجين والذين يقومون بعرض إنتاجهم المسرحي من خلالها؛ فمثلاً يوجد مسرح عادل إمام، ومسرح محمد صبحي. كما قامت القنوات الفضائية بإنتاج أعمال – أغنيات، وأفلام، ومسلسلات – لعرضها عبر أثيرها بدلاً من شراء الأعمال. كذلك تقوم شركات إنتاج الكاسيت والتسجيلات الصوتية، بالإنتاج وعرض منتجاتها عبر منافذها.

---

(١) محمد نوار : العولمة ، دار جهاد للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ ، ص ٨٤ .

ويلجأ غالباً المنتجون إلى هذا الأسلوب حتى يضمنوا سوقاً لعـرض منتجاتهم، والتي يشترط عرضها بمجرد إنتاجها أو في مواسـم معينـة دون تأخير وإلا تسبب ذلك في خسائر فادحة للمنتج. وعلى جانـب آخـر فـإن العرض عن طريق المنافذ التابعة للمنتج يحد إلى حد كبير من النسخ غيـر المشروع، كما أنه يعطى ميزة تنافسية لهذه المنافذ عما سواها مـن المنافـذ الأخرى غير التابعة له .

(٢) العرض عبر شبكة الإنترنت .

شهدت السنوات الأخيرة تطورات هائلـة، لعـل أبرزهـا التطـور التكنولوجي سواء على مستوى الأسواق، أو فنون الإنتاج أو وسائل الاتصال مع عملاء الشركات، وتعد شبكة المعلومات العالميـة Internet مـن أهـم التطورات التي حدثت في مجال الاتصالات. وأصبحت تستخدم على نطـاق واسع كسوق دولية دون قيود زمانية أو مكانية[١].

ويمكن لمستخدم الإنترنت من منتجي السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر أن يعرض سلعته أو خدمته عبر العالم مباشرة مـن المنـتج إلـى المستهلك دون وسيط؛ ذلك أنه يمكن نقل هذه السلع والخدمات – وتشمل كل ما هو نصوص، مثل الكتب والمجلات والترجمات، أو صور مثل الوثـائق والدراسات الهندسية، أو صوت مثل الأغاني والموسيقى والخطب والقصص الصوتية، أو الأفلام مثل أفلام الفيديو والألعاب – وعرضها بل وبيعها عبر شبكة الإنترنت من العارض إلى المستهلك في لحظات، بل ويمكن استهلاكها

---

(١) Alan E. Wiseman; The Internet Economy, BROOKINGS INSTITUTION PRESS, 2000, P. 112.

أيضاً وسداد ثمنها. إلى جانب كل السلع السابقة ينطبق الأمر ذاته على برامج الكمبيوتر كأحد أهم تطبيقات السلع المتمتعة بحق المؤلف. كذلك ظهرت فكرة النشر الإلكتروني .

(٣) النشر الإلكتروني . Electronic Publishing

يعرف النشر الإلكتروني بأنه العملية التي يتم من خلالها تقديم الوسائط المطبوعة كالكتب والأبحاث العلمية بصيغة يمكن استقبالها وقراءتها عبر شبكة الإنترنت، أو الوسائط المتعددة؛ حيث تتميز هذه الصيغة بأنها مضغوطة، ومدعومة بوسائط وأدوات كالأصوات والرسوم ونقاط التوصيل التي تربط القارئ بمعلومات فرعية أو بمواقع على شبكة الإنترنت[1].

وتتجلى مزايا النشر الإلكتروني في عدم وجود نفقات متعلقة بالطبع والتوزيع والشحن. الأمر الذي غير المبدأ التقليدي عند الناشرين، فبدلاً من مبدأ "الطبع ثم التوزيع"، حل مبدأ "التوزيع ثم الطباعة مسئولية المستخدم". ولقد بدأت تنمو جذور النشر الإلكتروني بداية من الستينات من القرن الماضي حيث شهدت السنوات الأولى منها استخدام الحاسب الآلي، ولأول مرة في إنتاج الكشافات والمستخلصات المطبوعة، وقد تطلب ذلك توفير قاعدة بيانات استخدمت فيها الوسائط الممغنطة. كما شهد هذا العقد أيضاً بدايات توزيع النصوص في شكل إلكتروني؛ حيث كانت الطبعة الإلكترونية هي الطبعة الموازية للشكل المطبوع على الورق، وكانت تستخدم لعمل طباعة ورقية .

---

(١) أشرف صلاح الدين : الإنترنت عالم متغير، مركز الحضارة العربية القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ٣٠ .

أما النظم الإلكترونية العاملة على الخط المباشر فقد ظهرت في السبعينات من نفس القرن؛ حيث شهدت تطوراً في صناعة الحاسبات ونظم الاتصالات وإمكانية إرسال واسترجاع المعلومات مباشرة. وتيسير الاتصال المباشر للمشتركين ما بين مؤلفين وقراء وناشرين والتحاور بين بعضهم البعض، وهو ما يسمى بالمؤتمرات المحسبة Computer Conferencing وبالتالي أمكن توفير مقالات تحظى باتفاق عام بين عدد من الباحثين والقراء[1].

أما عقد الثمانينات فقد شهد ظهور النشر المكتبي Disk top Publishing وقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في عام ١٩٨٥ على أثر تطوير الحاسبات الشخصية في أواخر السبعينات، وظهور برامج معالجة الكلمات، وهي برامج تطبيقات عامة قادرة على تجميع الحروف لأغراض الطباعة. ويدل هذا المصطلح - النشر المكتبي- على نظام متطور لمعالجة الكلمات قادر على استقبال النصوص والأشكال والصور حيث يتم إدخالها إلى الحاسب الآلي عن طريق لوحة المفاتيح، وجهاز نقل المستندات للحاسب Scannersودمج النصوص والصور والأشكال معاً وتجهيزها ببرامج معده لذلك. وبعد الانتهاء من التجهيز، يتم الحصول على المخرجات في شكل مطبوع، أو في شكل قابل للقراءة الآلية على وسيط تخزين ممغنط، وعلى ذلك فإن النشر المكتبي هو نشر إلكتروني يستخدم الحاسب في إدخال مفردات الرسالة الفكرية وتجهيزها وإخراجها في شكل إلكتروني أو مطبوع[2].

---

(1) السيد السيد النشار : النشر الإلكتروني، دار الثقافة العلمية، بدون سنة نشر، ص ٢١ .
(2) السيد السيد النشار : المرجع السابق، ص ٢١ .

وبذلك فإن منظومة النشر الإلكتروني تتضمن ثلاث خطوات وهي تأليف الرسالة الفكرية، وإنتاجها وتجهيزها في وسيط تخزين، ثم إعادة نسخها، وأخيراً عرض هذه النسخ وتوصيلها إلى مستقبليها. وإن كانت هذه الخطوات نجدها في كافة أشكال النشر التقليدية فإن جوهر الاختلاف هو اعتماد النشر الإلكتروني على التكنولوجيا الحديثة لاختزان المعلومات واسترجاعها في كافة خطواته، إلى جانب وسيلة العرض، والتي تعتمد على طريقتين للعرض، وهما العرض على الخط المباشر سواء كان عبر الإنترنت أو الشبكات الأكاديمية. والنوع الآخر من العرض، وهو العرض عن طريق وسائط الاختزان المحمولة كالممغنطات والمليزرات .

وقد استخدم النشر الإلكتروني في نشر الكتب، كما أنه استخدم في مجال الدوريات، والصحف اليومية؛ حيث شهد توزيع الصحف اليومية – النسخ الورقية – انخفاضاً كبيراً، ومثال ذلك صحيفة صنداى تايمز حيث انخفض معدل توزيعها من ٦١,٥ مليون نسخة عام ١٩٩٥ إلى ٥٩,٤ مليون نسخة عام ٢٠٠٠[1]؛ ويرجع ذلك إلى رغبة القراء في معلومات يسهل الحصول عليها وقراءتها بسهولة. ونظراً لانتشار هذا النوع من النشر فقد تم الاستغناء عن ٣٥٠٠ صحفي منذ عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦ في أمريكا وحدها، وهو ما يمثل نسبة ٧% من إجمالي الصحفيين العاملين بها. ولا تدل هذه الأرقام على خسائر لحقت بتلك الصحف؛ ولكن يقابلها أرباحاً طالما تقوم بعرض إنتاجها عن طريق الإنترنت. كما أن هذا النوع من النشر يخلص الصحف من كثير من نفقاتها عن طريق التوفير لنفقات الطباعة ومستلزماتها

---

(١) شبكة النبأ لمعلوماتية : الاثنين ١٢ مايو ٢٠٠٣ ، ١٠ ربيع الأول ١٤٢٤ .

من ورق وأحبار، وأصبحت صناعة الصحافة وجهة كثير من المستثمرين[1].

مما سبق فإن هذا التطور الحادث في مجال التسويق الحديث للسلع المتمتعة بحقوق التأليف والراجع إلى التكنولوجيا المتقدمة، من الممكن أن يعطي بعداً أكثر عمقاً للمنتجين في اتخاذهم لقرارات بالإنتاج الجيد - نظراً للمنافسة الشديدة - فكل وحدة نفقة مضافة يدفعها المنتج من أجل زيادة جودة السلع الثقافية تؤدي إلى التراكم الرأسمالي الذي يتمثل في توسيع الأسواق أمام منتجاته مستقبلاً، وما من شك في أن تنشيط الطلب على المنتجات الثقافية للمنتج مستقبلاً يؤدي إلى زيادة الأرباح التي تعود على المنتج من الاستثمار الثقافي بدرجة أكبر مما سبق .

---

(1) الأهرام الاقتصادي : العدد ١٩٤٨ الصادر في ٨ مايو ٢٠٠٦ .

المبحث الثالث

محددات عرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر

لا شك أن أي صناعة تتأثر بعوامل خارجية. ويختلف تـأثير هـذه العوامل حسب مدى اعتماد الصناعة وحاجتها إلى هذه العوامل، فمثلاً نجد أن توافر الأيدي العاملة يعد عاملاً مؤثراً في الصناعات كثيفة العمالة. وقد يؤثر عامل في مرحلة إنتاج وعرض السلعة، ويؤثر عامل آخر في الطلب عليها، والأمر ذاته ينطبق على السلع المتمتعة بحقوق التأليف. ولما كانت هذه السلع تتعامل مع العقل والفكر وتشبع رغبة معنوية، على عكس السلع التقليدية التي تشبع رغبة مادية؛ لذلك نجد أن محددات عرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف، تختلف عن محددات عرض السلع التقليدية، وقد تشترك معها في بعض الأمور، ومن ثم فإنه من أهم محددات عرض سلع حقوق التأليف، أثمان مدخلات إنتاج هذه السلع، ونفقات الإنتاج عموماً، وكذلك التكنولوجيا وأساليب الإنتاج. وسوف نبحث هذه المحددات – وعند تناول كل متغير من هذه المتغيرات نفترض ثبات المتغيرات الأخرى – في مطلبين كالتالي :

المطلب الأول : نفقات الإنتاج .

المطلب الثاني : التكنولوجيا وأساليب الإنتاج .

المطلب الأول

نفقات الإنتاج

إن اختلال التوازن بين النفقات والعائد، والراجع إلى ارتفاع نفقات الإنتاج، يؤدي إلى انخفاض هامش الربح؛ ومن ثم إلى نقص المعروض من السلعة محل الدراسة، والعكس صحيح، في حالة انخفاض نفقات الإنتاج يؤدي بالطبع إلى زيادة المعروض من السلعة[1]، مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى. وقد يرجع انخفاض النفقات في مجال السلع المتمتعة بحقوق التأليف إلي انخفاض أثمان مدخلات الإنتاج، أو انخفاض الضرائب .

أولاً : أثمان مدخلات الإنتاج .

إن الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر تستلزم مدخلات إنتاج تتمثل في حقوق التأليف، والعمالة - وخاصة العمالة الماهرة - بالإضافة إلى الخامات ومستلزمات الإنتاج[2].

(١) حقوق التأليف وأجور العمالة .

يعد عنصر العمل من أهم مدخلات الإنتاج في الصناعات الثقافية عموماً؛ ذلك أن هذه الصناعات تعتمد على الإبداع والفكر البشرى؛ ومن ثم فإن ارتفاع نفقات هذا العنصر، والمتمثل في أجر مؤلف الكتاب، وأجر أبطال الفيلم السينمائي، والمبرمج، والرسام، والكاتب وغيرهم، يؤدي بالطبع إلـي

---

(1) Price elasticity of supply; From Wikipedia, 20-11-2008
http://en.wikipedia.org/wiki/Price_elasticity_of_supply

(2) L. Lessig ; An Interview with Lessig on Copyrights, April 7, 2003, Op, Cit.

نقص المعروض من السلعة. وانخفاض أجر هؤلاء يؤدى بالطبع إلى زيادة حجم المعروض من هذه السلع .

وتطبيقاً لذلك فإن الهند تمتلك ثاني أضخم مجموعة في العالم من القوي العاملة المتخصصة تكنولوجياً في مجال البرمجيات، ولا يسبقها في هذا المجال سوى الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وللهند أفضلية على هذه الأخيرة بسبب انخفاض أجر المبرمجين الهنود، ذلك أن المبرمجين الهنود يتقاضون ما يعادل من ١٥ - ٢٠% فقط مما يتقاضاه نظراؤهم في البلدان المتقدمة. وبناءً على ذلك فقد ارتفع دخل صناعة البرمجيات في الهند من ٧٨٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٤، إلى ١٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٢، جزء كبير منها كان من صادرات البرامج، والتي ارتفعت قيمتها خلال نفس الفترة من ٤٨٩ مليون دولار إلى ٧,٨ مليار دولار[2]. وتمتلك مصر نفس الميزة والمتمثلة في انخفاض متوسط أجر العامل في مجال البرمجيات مقارنة بالعديد من الدول العاملة في هذا المجال، حيث يصل أجره إلى ثلث ما يتقاضاه نظيره في الولايات المتحدة، ونصف ما يتقاضاه نظيره في إسرائيل[3]، الأمر الذي يؤهل مصر لإقامة صناعة برمجيات قوية.

على العكس مما سبق فإن ارتفاع أجور العمالة يؤدى إلى نقص المعروض من سلع حقوق التأليف، ومثال ذلك في مصر فقد أكد خبراء

---

(1) Kristin Mammen and Christina Paxson; Women's Work and Economic Development, The Journal of Economic Perspectives, Fall 2000, Volume 14, Number 4, P151.

(2) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

(3) قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، العدد الثاني، المجلد الثامن والخمسون ٢٠٠٥، ص ٢٦ .

صناعة السينما المصرية أنه من أهم ما يهدد صناعة السينما المصرية خلال الفترة المقبلة، هو تزايد نفقات الإنتاج بسبب ارتفاع أجور الممثلين والعاملين؛ حيث أصبحت أجور الفنانين تستنفد حوالي ٧٠% من ميزانية الفيلم، فقد ارتفع أجر الممثل عادل إمام إلي ١٠ مليون جنيه، كما ارتفع أجر كل من الممثلين أحمد عز إلى ١,٥ مليون جنيه، وهاني سلامة إلى مليون جنيه[1]. مما أدى إلى انخفاض المعروض من الأفلام المصرية إلى حوالي ٢٠ فيلماً في العام، في حين أنه كان في بعض السنوات السابقة يتجاوز المائة فيلم .

(٢) أثمان الخامات ومستلزمات الإنتاج .

إن انخفاض أثمان الخامات ومستلزمات الإنتاج، يعد من العوامل التي تساعد على زيادة المعروض من السلع عموماً، وسلع حقوق التأليف خاصة؛ نظراً لارتفاع أثمان هذه الخامات. ومثال ذلك في مصر الأفلام الخام التي تستخدم في تصوير الأفلام السينمائية، والتي يتم استيرادها من الخارج؛ متوسط احتياج الفيلم السينمائي الواحد منها ٢٠٠ علبة، ثمن العلبة ١٦٠٠ جنيه، بإجمالي ٣٢٠ ألف جنيه للفيلم[2]. وهو ما يعد من أهم أسباب ارتفاع النفقات الإجمالية للأفلام، ومن ثم انخفاض المعروض منها.

ولكن مع ظهور كاميرات الديجيتال – والتي تستخدم في تصوير الأفلام السينمائية – فإن هناك بارقة أمل للسينما المصرية من خلال خفض النفقات من خلال نظام الديجيتال، الذي انطلق من أمريكا وانجلترا، ليحدث ثورة هائلة في المجال السينمائي؛ حيث يوفر الجهد والمال والأفلام الخام،

---

(١) هاجر صلاح : حيتان السينما المصرية أفسدوها، جريدة القاهرة في ١٧ يوليو ٢٠٠٧ .

(٢) شبح الكساد والخسائر يخيم على السينما المصرية :

http://masrawy.com/news/arts/cinema/2008/june/summer_cenima.aspx

فني الوقت الذي يتكلف الفيلم أكثر من عشرة ملايين جنيه بالنظام السينمائي العادي، فإن هذا الرقم يهبط إلى نصف مليون جنيه بنظام الديجيتال[1]؛ لأنها تعمل بالاسطوانات المدمجة، وتوفر الشريط السينمائي التقليدي. وقد علق أحد المخرجين على استخدام الكاميرا الرقمية وأهميتها في تخفيض النفقات قائلاً :

"ذلك أعفاني من طرق الأبواب بحثاً عن التمويل، فالكلفة هي ربع ما كان سيتكلفه الفيلم لو أنه صور بكاميرا سينمائية تقليدية" [2].

ثانياً : الضرائب .

إن إصدار التشريعات اللازمة لعلاج مشكلات الضرائب والرسوم، مع مراعاة تخفيفها، ورفع حد الإعفاء بالنسبة لأنشطة إنتاج المصنفات الفنية بأنواعها. كذلك إصدار قوانين بتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من خامات، ومعدات سينمائية، وأفلام وأوراق وأحبار، وإلغاء الرسوم التي تفرضها الجهات المسئولة على مواقع التصوير الخارجية بالنسبة للمناطق الأثرية والسياحية والمطارات والمحاكم بغية تشجيع تصوير الأفلام السينمائية في المناطق الخارجية، وتخفيض الرسوم المفروضة على التراخيص بالعرض من الرقابة على المصنفات الفنية[3]. كلها أمور تؤدي بالطبع إلى خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم زيادة العرض .

---

(1) سحر صلاح الدين : الديجيتال..الطريق الوحيد لحل أزمة السينما، جريدة الجمهورية، عدد١٣/٤/٢٠٠٣ .

(2) محمد خان : (23april2005) www.alarabimag.net

(3) د/ ناصر جلال حسين : الأبعاد الاقتصادية لصناعة السينما المصرية، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٥، ص ٣٣٧ .

المطلب الثاني

التكنولوجيا وأساليب الإنتاج

التكنولوجيا هي عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب[1]. وقد استفادت صناعة النشر من التقدم التكنولوجي استفادة كبيرة في مرحلة الإنتاج، والعرض لمنتجاتها، وأصبحت أجهزة الكمبيوتر وتقنياتها المتقدمة، وكاميرات التصوير الرقمية، والفضائيات لا غنى عنها في الصناعات المرتبطة بحقوق التأليف. وهذه الاستفادة تظهر في عدة أشكال :

أولا : إنتاج نوعيات جديدة .

علاقة الفن بالتكنولوجيا علاقة ممتدة عبر العصور من رسوم الكهوف، ونقوش المعابد، وكتابات ألواح الطين، إلى رسوم الكمبيوتر وفنونه الذهبية، وهى علاقة غريبة الأطوار تُظهر العداء وتُبطن الوفاق. ودائماً ما يسعى طلائع المبدعين إلي استخدام التكنولوجيا الجديدة في مجالات فنونهم وإبداعاتهم المختلفة. ومن خلال الكمبيوتر وتقنياته الجديدة أمكن إنتاج رسومات، وأشكال تفوق في دقتها وإبداعها اللوحات والرسوم الأصلية، وإن كانت هذه الإبداعات قد تمت على نمط الرسومات الأصلية، ولكن التقنية الحديثة استطاعت أن تقدم الجديد من الإبداع. كما تم استخدام تقنيات الكمبيوتر في إنتاج أفلام كرتون عن طريق تقنية "الصور المخلقة كمبيوتريا"؛

---

(1) التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة الإنسان والبيئة :

www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm 22-5-2007

والتي تمكن صاحب أفلام الكرتون والبرامج التليفزيونية، والألعاب الكمبيوترية من الحصول على صور أو مشاهد مجسمة لمواقف متخيلة يصعب تصويرها على أرض الواقع؛ إما لأنها مشاهد من عوالم غريبة تماماً مثل الحياة على الكواكب الأخرى، أو لأن إنتاجها تقليدياً سيكون باهظ التكاليف مثل الانفجارات الضخمة .

وباستخدام هذه التقنية أمكن إنتاج أفلام كاملة، وأصبحت تستخدم في إنتاج أفلام الكرتون من بداية الألفية الثالثة[1]. ومن أهم الأفلام التي أنتجت باستخدام هذه التقنية فيلم "أسرة الخارقين"، وفيلم "شارك ٢"، وفيلم " القطار السريع للقطب المتجمد"، وتم إنتاج هذه الأفلام عام ٢٠٠٤ عن طريق شركات إنتاج أمريكية[2].

ومن أهم المنتجات الجديدة والتي أفرزها التقدم التكنولوجي، والتي تعد من أهم تطبيقات حقوق التأليف "برامج الكمبيوتر" software[3]. فجهاز الكمبيوتر في حد ذاته لن تبرز قيمته العملية إلا بواسطة برامج الكمبيوتر. وأصبحت صناعة هذه البرامج من أهم الصناعات ذات القيمة المرتفعة نظراً لأن حزمه من برامج الحاسب الآلي قد تساوى بضعة آلاف من الدولارات، في حين لا تتعدى قيمة وسيط التخزين الذي يحمل هذه البرامج عدة دولارات[4].

---

(1) L. Lessig ; An Interview with Lessig on Copyrights, April 7, 2003, Op, Cit.

(2) ملحق العربي العلمي : العدد الرابع ، سبتمبر ٢٠٠٥ ، رجب ١٤٢٦ ، ص ٢٢ .

(3) H.S.Kehal and V.P Singh; Digital Economy: Impacts, Influences and challenges, IDEA GROUP PUBLISHING, 2005. P, 175.

(4) النشرة الاقتصادية : البنك الأهلي المصري ٢٠٠٥ العدد الثاني المجلد الثامن والخمسون القاهرة، ص ٢٢.

الأمر الذي أدي في النهاية إلى زيادة المعروض من السلعة المتمتعة بحقوق التأليف عن طريق إنتاج نوعيات جديدة .

ثانيا : رفع مستوى الإنتاج .

ارتفع مستوى إنتاج السلع المتمتعة بحقوق التـأليف بفعـل التقـدم التكنولوجي بصورة ملحوظة، سواء كانت هذه السلع مكتوبـة مـن كتـب وصحف وغيرها، أو صناعة السينما؛ ففي مجال الصحف بمختلف إصداراتها اليومية، والأسبوعية، والشهرية، والفصلية استطاعت رفع مستوى منتجاتهـا من حيث الطباعة والإخراج والتصوير والطباعة بالألوان عاليـة الجـودة، وحفظ المعلومات[1]. وفى مجال السينما؛ فقد تم حديثاً اسـتخدام الكـاميرات الرقمية "الديجيتال" بصورها الجيدة مستخدمة اسطوانات مدمجة بـدلاً مـن الأفلام التقليدية "السيليلويد"، وكذلك إنتاج أفلام ذات درجة عالية من الإبهار البصري، صممت على كمبيوترات تعمل على نظام تشغيل "لينوكس" مثـل فيلم "تيتانك"، وفيلم "أمير الخواتم"[2].

ومنذ اختراع الكمبيوتر والعلماء لم يتوقفوا عـن تطـوير وسـائل وتقنيات جديدة لزيادة سعته التخزينية في عصر ازدهـرت فيـه الوسـائط الرقمية. وبات المستخدم في حاجة إلى وسائط تخزين جديدة يحمل عليها كل ما تتوق له نفسه من أفلام السينما والفيديو والموسيقى والمعلومات، الأمـر الذي وفرته التقنيات الحديثة والتقدم التكنولوجي، والـذي أدى بـدورة إلـى

(1) Copyright and Publishing ; 20-10-2008
http://antiessays.bigwonk.com/category.php?cat=economy

(2) ملحق العربي العلمي : العدد الثاني ، يوليو ٢٠٠٥، جماد الأول ١٤٢٦ ، ص ٦ .

انتشار بنوك المعلومات وظهور الأرشيف الإلكتروني، الأمر الذي يحمي المصنفات من التلف ولا تتأثر بخدوش أثناء النقل[1].

كما أسقطت التكنولوجيا الحديثة كثيراً من القيود التي تقيد المؤلفين؛ فحررت الفنان التشكيلي من قيود إطار اللوحة ثنائية الأبعاد؛ حيث أصبح بإمكانه أن يرسم أشكاله في فراغ غير محدد ثلاثي الأبعاد. وحررت فنان الموسيقى من الآلات حيث أصبح بإمكانه أن يصمم ألحانه؛ بحيث يسجل مباشرة دون الحاجة إلى عازفين، بل بإمكانه أيضا أن يصمم آلات عزف جديدة .

ثالثا : تخفيض نفقات الإنتاج .

استخدام التقدم التكنولوجي في الإنتاج يؤثر وبلا شك على نفقات الإنتاج[2]؛ وقد تم إنتاج أفلام كاملة بواسطة الكمبيوتر، وما أبطالها إلا صور كرتونية ثلاثية الأبعاد. ويمكن لممثل واحد أن يقوم بأدوار لأكثر من شخصية في الفيلم، مما يؤثر على نفقات الإنتاج، وتحقق هذه الأفلام – مع قلة نفقات إنتاجها – ملايين من الأرباح. وإن كانت هذه الأفلام عبارة عن أفلام كرتون؛ فإن تقنيات الكمبيوتر استخدمت أيضاً في الأفلام الروائية التقليدية؛ ففي مشاهد المعارك في فيلم "أمير الخواتم" يدمج التصوير المتقن بين مئات الممثلين الحقيقيين الذين يقومون بدور الجنود، وآلاف من الجنود الذين تم تصميمهم بواسطة الكمبيوتر، الأمر الذي يوفر أجور آلاف من الممثلين –

---

(1) شبكة النبأ المعلوماتية : الخميس ٢٢ مايو ٢٠٠٣ ، الموافق ٢٠ ربيع الأول ١٤٢٤.
(2) H.S. Kehal and V.P Singh; Digital Economy:2005, Op, Cit, p.177.

الكومبارس – إلى جانب نفقات الملابس والأسلحة وغيرها[1]. الأمر ذاته تم تطبيقه في فيلم "طروادة" حيث أن عدد الجنود الظاهرين على الشاشة ثلاثة أرباع العدد ليسوا بشراً بل رسوم من صنع الكمبيوتر، في حين كانت أفلام الأمس عليها أن تستعين بآلاف الكومبارس لتأدية مشاهد المعارك التاريخية الكبيرة، أو في مشاهد الملاحم الدينية المختلفة. كما أن استخدام الكمبيوتر في تصميم الانفجارات الضخمة والمشاهد الغريبة، أو تصميم كائنات من عالم آخر، كل هذه المشاهد يصعب تصويرها على أرض الواقع، كما أن إنتاجها تقليدياً سيكون باهظ التكلفة، الأمر الذي ساهم فيه الكمبيوتر والتقدم العلمي عموماً .

(1) ملحق العربي العلمي : العدد لرابع ، سبتمبر ٢٠٠٥ ، رجب ١٤٢٦.

الفصل الثاني

الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف ومحدداته

يعبر جانب الطلب بصفة عامة في السوق عن سلوك المستهلكين، والتي تعبر عنها قراراتهم الشرائية، وتكون هذه القرارات وليدة رغبات واتجاهات المستهلكين وقدراتهم الشرائية. ويعد الطلب متغيراً هاماً للنشاط الاقتصادي لأنه لن يكون هناك إنتاج بدون وجود طلب[1].

والمعنى أن الإنتاج قائم في الأساس على رغبة وطلب المستهلك. وإن كانت السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر بدأت على خلاف ذلك، ولما كانت السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر تؤدى إلى إشباع حاجة معنوية على عكس السلع التقليدية التي تهدف إلى إشباع حاجة مادية، مما جعل الأولى أكثر تأثراً بالمستهلك ومشاعره، على اعتبار أنها تخاطب الحس والشعور؛ لذلك نجد أنه في بداية ثلاثينيات القرن الماضي بدأت السينما الإيطالية تعرض أفلاماً تناقش الجانب الإنساني من حياة البشر، على عكس سينما هوليود العتيدة التي عبرت عن أعمال العنف المتسم به الواقع الأمريكي، خاصة ما اتصل منها بتسجيل وقائع حياة رعاة البقر ورجال العصابات[2]. الأمر الذي يوضح أن السينما كانت تنتج الأفلام التي تناسب المستهلكين المقيمين في نفس البلد، على اعتبار أن كل دولة مستقلة بأفكارها وتقاليدها وعاداتها وذلك قبل التطور الحديث وظهور ما يعرف بعصر العولمة .

---

(1) Supply and demand; From Wikipedia, the free encyclopedia, Op, Cit.

(2) د/ يونان لبيب رزق : سينما موسوليني، جريدة الأهرام ١٩ مايو ٢٠٠٥ ص ٧ .

وإن كان الطلب هو الباعث على إنتاج وعرض السلع التقليدية. إلا أن الأمر يختلف – رأي الباحث – في مجال السلع المتمتعة بحقوق التأليف، وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن المنتج الأصلي في هذه السلع هم المؤلفون، والكتاب والصحفيون، وأساتذة الجامعات، والذي يفوق مستوى فكرهم مستوى فكر المستهلك بمراحل، ولذلك يجب عليهم رفع فكر المستهلك إلى فكرهم وليس العكس .

(٢) إن تلك السلع تمثل أحياناً سلعاً ضرورية، خاصة في مجال الدراسة لطلبة الكليات والمعاهد، إلا أنها تمثل سلعاً غير ضرورية في معظم الأحيان. لذلك – وفى ظل تعقد أمور الحياة وزيادة مشكلاتها، وكثرة بدائل هذه السلع – قد يعزف المستهلك عن طلب هذه السلع؛ لذا يجب على المؤلفين والمنتجين دائماً تقديم مستوى جيد من الفن والعلم يجذب المستهلك، ونحصل على فائدة مزدوجة من رفع المستوى الفكري للمستهلك، ومحاولة مساعدته في حل مشكلاته من خلال تقديم الأعمال الفكرية، وكذلك الحصول على عائد الاستهلاك الذي يعود على صناعة النشر والاقتصاد عموماً .

(٣) إن التقدم في مجال الاتصالات جعل العالم قرية صغيرة. وكل منتج لهذه السلع يقدم إنتاجه وهو يعلم تماماً أنه يخاطب العالم وليس فئة أو شعب معين، لذلك يجب عليهم مسايرة التقدم العلمي وتقديم أفكار جديدة، تاركين رغبة وطلب المستهلك إلى المرتبة الثانية .

(٤) قد يستطيع المستهلك أن يفصح عن رغباته من السلع التقليدية إلا أنه

لا يستطيع فعل الأمر نفسه بالنسبة للسلع الفكرية؛ والتي تعتمد في إنتاجها على نسبة ٧٠% منها على الفكر والملكات الذهنية والذي لا يمتلكها الفرد العادي.

(٥) معظم المنتجات الموجودة الآن والذي لا يستطيع المستهلك الاستغناء عنها، لم تكن موجودة منذ ربع قرن مضى، ولم يكن المستهلك يتوقع إنتاج هذه السلع. لذلك فإن عرض السلع الفكرية يجب أن يسبق حاجة وطلب المستهلك، والمعنى أن يسبق علم المؤلف بحاجة المستهلك، رغبة المستهلك .

وهناك عوامل عديدة تؤثر على قرار المستهلك عند توجهه لشراء أو لاستهلاك السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، ومنها ثمن هذه السلع، ودخل المستهلك، والأديان والمعتقدات السائدة لدي المستهلكين في حالة المصنفات التي تتناول موضوعاً دينياً، ولغة المصنف، وأسعار السلع البديلة والمكملة. وفي هذا الإطار سوف نبحث محددات الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف حسب التقسيم التالي، مع افتراض ثبات باقي العوامل عند تناول كل عامل من هذه العوامل:

المبحث الأول : ثمن السلع المتمتعة بحقوق التأليف .

المبحث الثاني : الأديان والمعتقدات .

المبحث الثالث : لغة المصنف .

المبحث الرابع : أثمان السلع البديلة والمكملة .

المبحث الخامس : الإعلان .

المبحث الأول

ثمن السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر

طبقاً لقانون الطلب فإنه إذا تغيرت الأثمان في اتجاه معين فإن الكميات التي من الممكن طلبها تتغير في الاتجاه المعاكس، وذلك مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها. ولكن هل ينطبق هذا القانون على جميع السلع بما فيها السلع المتمتعة بحقوق التأليف؟.

بداية نشير إلى أن السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر لا تشبع رغبة مادية للمستهلك - وإن كانت تشبع رغبة معنوية والتي لا تقل أهمية عن سابقتها - لذا نجد أن مرونة الطلب بالنسبة للثمن كبيرة جداً في غالبية السلع المتمتعة بحقوق المؤلف؛ ويرجع ذلك إلى سببين؛ أولهما تعدد وسائل استهلاك هذه السلع، فنجد أن السينما والتلفزيون وكذلك بعض المواقع على شبكة الإنترنت تعرض نفس السلع؛ الأمر الذي يسهل للمستهلك إيجاد الوسيلة البديلة (التلفزيون أو الإنترنت) لإشباع رغبة الطلب لديه، وذلك عند ارتفاع ثمن تذكرة السينما. وثاني الأسباب يكمن في توافر البدائل التي تشغل وقت الفراغ لدى المستهلك وبأثمان أقل؛ ومنها الألعاب الكمبيوترية، والإنترنت، الذي أصبح يستقطع أكبر وقت ممكن من أوقات المستخدمين، والذي كان مخصصا للقضاء أمام التلفزيون[1].

([1]) د/ عبد القادر محمد عبد القادر : اتجاهات المستهلك نحو الإعلان عبر الإنترنت، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، مجلد ٢٠ العدد الثاني ٢٠٠١، ص ٢٠٢ .

إذاً العلاقة بين ثمن السلع المتمتعة بحقوق التأليف والكمية المطلوبة منها علاقة عكسية، أي أنه إذا تغير الثمن بالارتفاع فإن الكميات التي ستطلب من ذات السلعة ستنخفض، والعكس إذا انخفض ثمن السلعة فسوف يزيد المستهلك من الكميات المطلوبة منها. ولكن هناك استثناءات ترد على هذه العلاقة العكسية، وكيفية تحديد ثمن هذه السلع. أمران نوضحهما فيما يلي :

أولاً : تحديد ثمن السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف .

لا شك أن تحديد ثمن السلعة من أصعب القرارات التي يتخذها الناشر أو المسوق، ويحتاج إلى دراسة في علوم التسويق ودراسة الأسواق؛ حيث يجب عليه أن يضع ثمناً يكون بمتناول يد المستهلك، وفي نفس الوقت يغطي نفقات الإنتاج بالإضافة إلى نسبة ربح تضمن للمنتج الاستمرارية في السوق[1]. خاصة أن هذه السلع، أصبحت من السلع التي يطلق عليها مصطلح "المنتج الدولي".

ويمكن تحديد ثمن المصنفات الفردية، مثل الكتب، والكتيبات، والأشعار، وغيرها على أساس إجمالي النفقة مضافاً إليها نسبة ربح مثلها مثل السلع التقليدية؛ ومن ثم تكون النفقة متمثلة في المواد الخام، ونفقات الطباعة، والعمالة وحقوق التأليف والدعاية والإعلان. وبناءً عليه يأخذ الثمن المعادلة الآتية :

الثمن = إجمالي نفقات الإنتاج + حقوق التأليف + هامش الربح المستهدف .

---

(1) حصة الشامسي : التسويق (25 may 2006)
www.alshamsi.net/friends/b7ooth/buss_agric/marketing.html

أما بالنسبة لأثمان المصنفات الجماعية والمشتركة، فإن ثمن السلعة أو الخدمة يخضع لتعاملات أكثر تعقيداً من المصنفات الفردية؛ حيث أن السلعة أو الخدمة قبل أن تصل إلى المستهلك نجد أن هناك علاقات متعددة، تبدأ بالعلاقة بين المنتج والموزع ثم العلاقة بين الموزع وصاحب دور العرض مثلاً. وفى هذه الحالة يختلف ثمن الخدمة من دار عرض إلى دار عرض أخري في نفس البلد. بل إن ثمن تذكرة الدخول لدار العرض تختلف في نفس الدار من مكان إلى مكان، حيث أن صاحب دار العرض يقوم بتحديد ثمنين على الأقل لتذاكر دخول العرض، أولها تذاكر الصالة وتكون أقلها، ثم تذاكر البلكون، ثم تذاكر البنوار – رغم أنهم يستهلكون خدمة واحدة– والفيصل في هذا التدرج هو التفاوت في درجة راحة المقاعد ووضوح الصوت والصورة حسب موقع المقعد من شاشة العرض، ووجود تكييف للهواء من عدمه، الأمر ذاته ينطبق على المسارح والحفلات الغنائية .

دخل المستهلك .

دخل المستهلك من أهم المحددات المؤثرة على الطلب، ويعد المحدد الأساسي للاستهلاك[1]. خاصةً في ظل الدخل المنخفض، ونظرة الكثير من المستهلكين إلي السلع المتمتعة بحق المؤلف على أنها سلع ترفيه، وليست من السلع الضرورية، ومن ثم فإن الطلب عليها يكون أكثر حساسية للتغيرات التي تطرأ على الدخل (مرونة مرتفعة) من السلع الأخرى. ومن ثم تأتى

---

(1) د/ أحمد بديع بليح : مبادئ الاقتصاد السياسي، بدون دار نشر، ١٩٩٨، ص١٨٦.
انظر أيضاً

Supply and demand; From Wikipedia, the free encyclopedia, Op, Cit.

أهمية الطلب على هذه السلع في درجة تالية للنفقات العادية من مسكن وملبس وغيرها من النفقات، والتي تستنفد الدخل تماماً، ومن ثم لا يجد المستهلك ما ينفقه على الكتب والمجلات وحضور المسارح والسينما وغيرها[1].

إن المنتج يضع في الحسبان دخل المستهلك عند تثمين السلع المتمتعة بحقوق التأليف، خاصةً في المناطق التي تتميز بانخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن انخفاض الدخل والفقر؛ ومثال ذلك أثمان الدوريات والكتب، والكتيبات، والتي توزع على مستوى العالم، نجد أن ثمن السلعة في كل دولة يختلف عنه في باقي دول العالم؛ بل إن المنتج ذاته في داخل الدولة الواحدة قد ينتج نسخاً أقل جودة – طبعة شعبية – وأخرى قيّمة – طبعة فاخرة – ومثال ذلك رواية شفرة دافنشي للكاتب دان براون التي حققت مبيعات في اليابان بلغت عدد النسخ المبيعه من الطبعة الشعبية ٧,١ مليون نسخة في أول شهرين للعرض فقط، في حين حققت الطبعة الفاخرة ٢,٣ مليون نسخة في نفس المدة[2]. وإن كان إصدار طبعتين من المصنفات يعد تقليداً شائعاً في كثير من دول العالم المتقدم بهدف الوصول بالسلعة إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين، وليس لمجرد الربح وزيادة المبيعات فقط .

ثانياً : استثناءات على العلاقة العكسية للطلب - الثمن .

قد لا يؤدي التغير في ثمن السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف إلي زيادة الطلب في حالة انخفاض الثمن، أو بتقليل الطلب في حالة ارتفاع الثمن، وذلك في الحالات التالية :

---

(1) د/ رضا فتحي على المنسي : التحليل الاقتصادي للثقافة ، مرجع سابق، ص ٩٦ .
(2) جريدة الأهرام : العدد الصادر في ٣١ مايو ٢٠٠٦ ، ص ٢ .

(١) مدى توافر وأهمية وقت الفراغ لدى المستهلك .

يتميز استهلاك السلع المتمتعة بحقوق التأليف بارتفاع الكثافة الزمنية؛ أي أن المستهلك يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً أثناء عملية الاستهلاك. ويختلف هذا الوقت من سلعة لأخرى، فالمستهلك مطالب من أجل استهلاكه مسرحية، أو عرض أوبرا، بالجلوس أمام خشبه المسرح وقتاً قد يكون بالساعات. وأيضاً مطالب بالجلوس ثلاث ساعات في المتوسط أمام شاشة العرض السينمائي من أجل استهلاك فيلم سينمائي واحد. وقد يحتاج إلى وقت أطول من ذلك لإتمام قراءة كتاب واحد، وهذا الوقت غير متوافر لدى الكثير من المستهلكين في ظل العصر الحديث، ومن ثم فإن توافر هذا الوقت، ومدى قيمته لدى المستهلك يؤثر تأثيراً كبيراً على الطلب على السلعة أكثر من ثمنها[١]. ولذلك يزداد الإقبال على دخول دور السينما والمسارح خلال الأجازات الصيفية أكثر من أي وقت آخر على مدار العام، رغم ثبات ثمن السلع .

(٢) المنافسة الإبداعية .

يعتمد إنتاج وعرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف على المنافسة الإبداعية بخلاف السلع التقليدية التي تعتمد على المنافسة السعرية؛ والمعنى أن كل منتج يقدم سلعة جديدة يسعى جاهداً إلى تقديم سلع تتميز بالإبداع أو على الأقل تتضمن مميزات إضافية تميزها عن غيرها من السلع المنافسة. وإذا وصل المنتج إلى مرحلة الإبداع، أصبح قادراً على وضع أثمان منتجاته متجاهلاً باقي العوامل؛ ذلك أن المستهلك يبحث عن السلعة الحديثة التي تخدم

(١) د/ رضا فتحي على المنسي : مرجع سابق ، ص ٩٦.

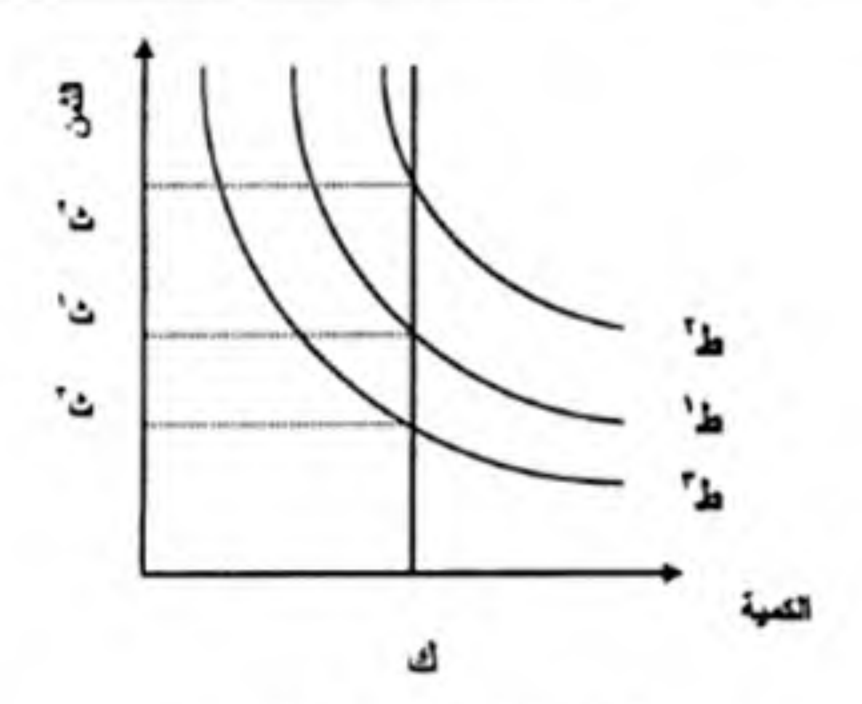
مصالحه أو تشبع حاجاته بغض النظر عن ثمنها؛ وبذلك تتحول السوق إلى سوق احتكارية، ترفع الشركات المحتكرة الأثمان دون خشية المنافسة، ومن ثم تجنى أرباحاً احتكارية ضخمة. ولذا يتجه السوق نحو المزيد من التركيز وتصبح مرونة الطلب – الثمن منخفضة للغاية، وهذا النوع من الاحتكار أطلق عليه البعض الاحتكار العلمي أو التكنولوجي أو المعرفي[1].

(٣) الوعي الاستهلاكي للثقافة .

كلما زاد وعى الشعوب لاستهلاك الثقافة، ساعد ذلك على تحول سلع حقوق التأليف من سلع ثقافية – ترفيهية طبقاً لبعض الآراء – إلى سلع ضرورية لهذه الشعوب، التي تستهلكها باستمرار وتخصص جزءاً من دخلها لشراء هذه السلع، وكذلك جزءاً من الوقت لاستهلاكها، الأمر الذي يضع هذه السلع في مرتبة الدواء والغذاء والكساء. ومن ثم تظل الكمية المطلوبة من هذه السلع ثابتة مع تغير الثمن، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال الشكل رقم (١). والذي يوضح ثبات الكمية المطلوبة من السلعة مع تغير الثمن من ث١ إلي ث٢ و ث٣.

---

(١) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق ، ص ٥٨ .



شكل (١) المصدر : الباحث .

ويصبح المستهلك الفقير المحب لاستهلاك الثقافة أفضل حالاً وأكثر استهلاكاً ونفعاً لحركة التأليف والنشر من الفرد الغنى الذي لا يعطى للثقافة اعتباراً؛ ومن ثم لا يستهلك سلع حقوق المؤلف حتى ولو أرسلت إليه على سبيل الإهداء .

والشعوب التي لا تمتلك هذه العادة يتأثر مؤلفيها ومنتجيها بذلك؛ ويحاولون إيجاد نوعاً من المؤلفات والمصنفات التي تجذب المستهلك غير المحب للثقافة والاطلاع، ومن ثم ينزل المؤلفين بنوعية التأليف إلى موضوعات خفيفة تدور في إطار شعبي أو كوميدي أو أفلام تتسم بالعنف أو الجنس، وبعيدة تماماً عن القالب الثقافي؛ مما يهبط بمستوى الإنتاج ويسم المنتجات بالإقليمية. على العكس في حالة الشعوب التي تمتلك وعيا ثقافياً وتتذوق وتستهلك الثقافة، هنا سينطلق المؤلفون إلي الإبداع وتقديم مؤلفات قوية تُستهلك داخلياً وتنافس في الأسواق العالمية. ويعلم المنتج وقت الإنتاج

أنه يُعد سلعة دولية؛ ومن ثم لا يخاطب شعوب وطنه فحسب، بل يخاطب شعوب العالم بجميع ميولهم الثقافية مما يرقى بالإنتاج تأليفاً وإنتاجاً مما يعود على حركة التأليف والنشر عموماً، ويرجع ذلك إلى مدى الوعي الاستهلاكي لدى المستهلكين؛ ولذلك تحقق هذه السلع أعلى نسبة مبيعات قد نعدها لدينا – في مصر – بمئات النسخ وعلى أحسن الأحوال بالآلاف القليلة. بينما نجدها في الدول المتقدمة التي تعرف لهذه السلع حقها، وأهميتها ودورها في صناعة التقدم، بمئات الألوف بل والملايين في بعض الأحيان .

العلاقة بين الوعي الاستهلاكي للثقافة والطلب على السلع الثقافية .

قام الباحث بدراسة، لقياس مدي تأثير الوعي الاستهلاكي للثقافة على الطلب على السلع الثقافية، وتمت الدراسة وفق القواعد التالية :

- **مكان الدراسة** : تم اختيار مركز ومدينة الجمالية، محافظة الدقهلية لإجراء الدراسة .
- **عينة الدراسة** : الأعضاء والزوار لمراكز الشباب والأندية الرياضية؛ حيث تقدم هذه المراكز والأندية أنشطة ثقافية تتمثل في مكتبة عامة، وصالة كمبيوتر، وصالة تلفزيون وإنترنت، وندوات دينية وثقافية، وأنشطة رياضية، وأنشطة اجتماعية .
- تعد هذه الأندية دفاتر يدون فيها عدد الزيارات والمشاركات اليومية، ومدون فيها أسماء المشتركين، ويخصص لكل نشاط دفتر مستقل، والذي تم من خلاله حساب عدد الزيارات .
- **حجم عينة الدراسة** : يتمثل حجم العينة في كم الزيارات والمشاركات للأنشطة المختلفة بمراكز الشباب ، خلال عام ٢٠٠٨ ، وتم اختيار ثلاثة أندية كما هو وارد بالجدول .

جدول (٢)

عدد المشاركات في الأنشطة التي تقدمها الأندية خلال عام ٢٠٠٨

ونسبة كل منها من إجمالي عدد المشاركات

النادي أو مركز الشباب	الأنشطة الثقافية		الأنشطة الرياضية		الأنشطة الاجتماعية		الإجمالي
	المشاركات	النسبة %	المشاركات	النسبة %	المشاركات	النسبة %	
مركز شباب المحلاوي	٣٥٨	٣,١٦	٨٤١٢	٧٤,٤٤	٢٥٣٠	٢٢,٣٨	١١٣٠٠
مركز شباب ليسه الجمالية	٤٣٠	٣,١	٩٩٠٠	٦٩	٣٨٢٠	٢٧	١٤١٥٠
نادي الجمالية للألعاب الرياضية والمائية	٤٩٠	٣,٠٦٠	١١٢٥٠	٧٠	٤٢٦٣	٢٦,٦٤	١٦٠٠٣
الإجمالي	١٢٧٨	٣,٠٨	٢٩٥٦٢	٧١,٣١	١٠٦١٣	٢٥,٦	٤١٤٥٣

المصدر : الباحث .

يتضمن الجدول عدد الزيارات والمشاركات للأنشطة المختلفة التي تمت في الأندية محل الدراسة خلال فترة الدراسة، وتوضح النسب مدي انخفاض نسبة مشاركات الأنشطة الثقافية، كما توضحها النتائج التالية:

نتائج الدراسة .

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها :

- نسبة المشاركات والزيارات للأنشطة الثقافية من مكتبات وندوات وصالات التلفزيون ودورات الكمبيوتر وغيرها من المجالات الثقافية لم تتعد نسبة ٣% من النسبة الإجمالية للمشاركات، طبقا لما هو وارد بدفاتر الزيارات .

- العينة محل الدراسة من الشباب مابين ١٦ سنة حتى ٤٥ سنة، وجميعهم يجيدون القراءة ونسبة عالية منهم من خريجي الجامعات .
- الأنشطة عموماً تقدم في هذه الأندية بدون مقابل، والمشاركة مسموح بها للأعضاء وغير الأعضاء .

من خلال الدراسة توصل الباحث إلى نتيجة نهائية ألا وهي؛ انخفاض الوعي الاستهلاكي للثقافة لدي عينة البحث، خاصة وأن لديهم أوقات فراغ، والاشتراك في الأنشطة بدون مقابل. الأمر الذي يتبين معه أن الوعي الاستهلاكي للثقافة من أهم محددات الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، ويعد خروجاً على قاعدة العلاقة العكسية بين مستوى الأثمان والطلب .

المبحث الثاني

الأديان والمعتقدات

الأديان والمعتقدات من أهم العوامل المؤثرة على الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف، خاصة إذا كان موضوع المصنف يناقش أموراً دينية لديانة أخرى غير ديانة المستهلك، أو يناقش موضوعاً يخالف تعاليم ديانة المستهلك؛ لذلك نجد أن عرض فيلم عن هجرة رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم يقبل على استهلاكه المسلمون أكثر من غيرهم. وكذلك عرض فيلم عن رحلة نبي الله عيسى عليه السلام، يقبل على مشاهدته من يدين بالمسيحية أكثر من غيره من أصحاب الديانات الأخرى. وقد يمثل الدين مضمون سلع كاملة تتمتع بحقوق التأليف، كما أن الأديان عموماً تشجع الطلب على سلع حقوق التأليف، وهذا ما نوضحه في النقاط التالية :-

أولا : المؤلفات الدينية كسلع تتمتع بحماية حقوق التأليف .

ظل الدين وتعاليمه في العصور السابقة، من لختصاص رجال الدين فقط. والنصوص الدينية والتفاسير خاصه برجال الدين، ولا يطلع عليها العامة. ولكن مع تطور التاريخ وبعد ظهور الطباعة، تم طباعة الكتب الدينية بكافة أنواعها، سواءً كانت الكتب السماوية أو التفاسير الخاصة بها، ويذكر أن جوتنبرج – مخترع الطباعة بالحروف في منتصف القرن الخامس عشر – قام مع شريك له (J.Fust) بطباعة الانجيل اللاتيني في نسخة مشهورة علم ١٤٤٨[1]. ومع حلول

---

(1) د/ أحمد جامع : اتفاقيات التجارة العالمية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية ٢٠٠١ ، ص ١٢٤٣ .

القرن السادس عشر أصبحت الطباعة عملاً تجارياً والكلمة المطبوعة سلعة تُباع وتُشترى[1].

الأمر الذي تولد عنه سلع ممثلة في الوسيط المادي مـن كتـب أو كتيبات وبرامج كمبيوتر، يمكن أن تباع وتشترى وللمؤلفين والناشرين عليها حقوق تحميها القوانين. وكذلك تسجيل مواد الدين على شرائط واسـطوانات كمبيوتر وإمكانية نشرها عبر الإنترنت. وفى السينما تم إنتاج مئات الأفـلام التي تتناول قصص الأنبياء، وحياة الرهبان وعالم الأديرة والكنائس.

في هذا المجال أيضاً ظهر فن تلاوة القرآن الكريم، وأُنشئت شركات لإنتاج شرائط واسطوانات مسجل عليها قـراءات للقـرآن، وزادت مواقـع الإنترنت الخاصه بالقرآن، وأُنشئت إذاعة خاصة بالقرآن الكريم أو أكثر في كل بلد إسلامي. كذلك ظهور آلاف المجلات والدوريات الإسلامية والدينيـة عموماً التي تتناول أمور الدين، وتصدر عن المؤسسات الدينيـة كـالأزهر الشريف مثلاً. ويؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلع المتمتعـة بحقـوق التأليف والنشر في البلاد التي تعتنق ديانة المـصنف إن كـان إسـلامياً أو مسيحياً أو يهودياً .

ثانياً : الأثر الإيجابي للدين على الطلب على السلع المتمتعة بحق المؤلف.

لا شك أن الدين يحث على العلم والسعي لأجل العلم والإطلاع والقراءة، سواء كانت العلوم دنيوية أو دينية؛ وذلك على اعتبار أن استهلاك هذه السلع هو علم وطاعة للخالق في ذات الوقت؛ ومن ثم فإن سماع القـرآن الكـريم

---

(1) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق ، ص ٨ .

المسجل على شرائط أو قراءته من المصاحف يعد علماً دنيوياً وجزاءً أخروياً، الأمر الذي يشجع المستهلك لاستهلاك العلوم عموماً. وإن كانت غالبية السلع المتمتعة بحق المؤلف ما هي إلا علوم مخزنة على وسائط تخزين، يمكن نقل العلم من خلالها؛ الأمر الذي يؤدى إلى ازدهار حركة الأسواق الفكرية، وأسواق الكتب وغيرها من السلع المتمتعة بحقوق التأليف، وذلك من خلال زيادة الطلب على هذه السلع .

والدين الإسلامي يحث على العلم؛ وهناك الكثير من الأحاديث والآيات التي تحث على طلب العلم، وتمجد مجالس العلم ومكانتها عند الله عز وجل، وتأمر المسلمين بطلب العلم من ميلادهم حتى مماتهم. وهذه الأحاديث والآيات كثيرة جداً، ولكن يكفى هنا أن نذكر أن أول آية نزلت في القرآن على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تأمره بالقراءة، بقوله تعالى ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (العلق الآيات من ١ حتى ٥). وتلاحظ الخطاب بصيغة الأمر، والطلب الحتمي بالقراءة واكتساب المعرفة؛ إذ بها يعلم الإنسان ما يجهل، فيستزيد علماً ويرتفع شأناً. ولم يكتف الخطاب الإسلامي بإيجاب القراءة، والحث عليها بل إنه عظّم من شأن القلم الذي هو وسيلة الكتابة، وبه يخط الإنسان الرصيد الكامن في ذهنه فأقسم به، والقسم في البيان القرآني لا يكون إلا بما هو جليل القدر، وذلك في قوله تعالى ﴿ ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ (القلم الآية ١) .

ومن ناحية أخرى فإن الأديان تحرم الاعتداء على حقوق الآخرين، ولما كان لصاحب التأليف أو المصنف حقاً على ما ابتكره من عمل ذهني بذل فيه الوقت والجهد والمال؛ ولذا يعد الاعتداء على هذه الحقوق قرصنة فكرية،

ذهب الفقهاء إلى اعتبارها سرقة على اعتبار أن السرقة هي أخذ أموال الناس، والوسائل متعددة، وأياً كانت الوسيلة فإن النتيجة هي الاستيلاء على جهد ومال المؤلف والناشر[1].

ثالثاً : دور الدين في الحد من الطلب على بعض السلع المتمتعة بحق المؤلف .

إن الحاجة إلى حماية مقومات المجتمع وقيمه، والأخلاقيات السائدة فيه تبدو ملحة، خاصة بالنسبة للمجتمعات ذات الهوية الدينية الإيمانية، كالمجتمعات الإسلامية. وقد أثبتت الأحداث أن لبعض الأعمال الفنية أو الأدبية أثر معاكس لقيم الأديان، الأمر الذي يجدر معه حماية المجتمع من أثارها السيئة بما تجرده من أخلاقياته التي تعصمه من التردد في حمأة الفتنة والضلال والرذيلة[2]. ودائماً ما تسعى الأديان إلى المحافظة على السلوك القويم للأفراد، وأخلاقياتهم الحميدة؛ لذلك نجد أن المجتمعات ذات الهوية الدينية تحرم استهلاك بعض أنواع السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر والتي تقدم أعمال هابطة، تؤثر بالسلب على أخلاقيات الأفراد وسلوكهم، والتي تؤدى حتماً إلى التأثير سلبياً على المجتمع والاقتصاد .

كما أن اختلاف ديانة المستهلك عن الديانة التي يتناولها المصنف يبعد كثيراً من المستهلكين عن الطلب علي هذه السلع؛ باستثناء المتخصصين في دراسات الأديان أو النقاد. ومن ثم نجد أن فيلم آلام السيد المسيح Passion Of The Christ حقق إيرادات في مصر حوالي مليونين

---

(1) محمد الشحات الجندي : مرجع سابق، ص ٢٣.

(2) محمد الشحات الجندي : مرجع سابق، ص ٩ .

و٣٩ ألف جنيه، حقق بهذه الإيرادات الترتيب التاسع في قائمة الأفلام الأجنبية الأكثر إيراداً في مصر، في حين أنه حقق عالمياً ٦٠٤ ملايين دولار، احتل بها المركز الثاني ضمن الأفلام الأكثر إيراداً في أمريكا بعد فيلم تيتانك، وذلك لاختلاف الدين في مصر عنه في أمريكا. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٣)

ترتيب الأفلام العشرة الأكثر إيراداً في مصر

مع بيان إيراداتها العالمية

م	الفيلم	الإيراد في مصر بالجنيه	الإيراد العالمي بالمليون دولار
١	تيتانك	١٣٥٥٥٠٠٠	٨٠٠
٢	حرب طروادة	٣٣٠٠٠٠٠	٤٧٠
٣	يوم الاستقلال	٢٦٣٠٠٠٠	٨١٠
٤	عودة المومياء	٢٤٩٠٠٠٠	٤٣٠
٥	المصارع	٢٣٣٥٠٠٠	٤٥٧
٦	الساموراى الأخير	٢٢٤٦٠٠٠	٤٥٢
٧	مواقف و طرائف طفل	٢١٨٤٠٠٠	لم يحقق إيراد عالمي
٨	بيرل هاربر	٢١٢٤٠٠٠	٤٥٣
٩	آلام السيد المسيح	٢٠٣٩٠٠٠	٦٠٤
١٠	الآخرون	١٩٦٣٠٠٠	٢١٠

المصدر: جريدة الأهرام المصرية العدد ٤٢٩٦٨ السنة ١٢٨ في ٢٨ يوليو ٢٠٠٤ .

ويوضح الجدول أن فيلم آلام السيد المسيح رغم الشهرة التي نالها وقت عرضة في كل بقاع العالم إلا أنه حقق في مصر - بلد إسلامي - المركز التاسع في قائمة الأفلام العشرة الأكثر إيراداً في مصر، رغم أنه حقق المركز الثاني في أمريكا .

وقد تُحرِم الأديان مشاهدة عمل معين من نفس ديانة المستهلك إلا أنه يسئ لها؛ وحدث ذلك مثلاً عندما عرضت السينما الأوروبية فيلم "شفرة دافنشي"، وقامت الكنيسة المصرية ورجالها بالإفتاء بمنع مشاهدة الفيلم لأنه يسئ للدين المسيحي، وكذلك فيلم "الإغواء الأخير للمسيح" حيث قامت بسببه المظاهرات الضخمة وأحرقت دور العرض[١].

وقد يكون المصنف من ديانة أخرى بخلاف ديانة المستهلك، ومع ذلك يمنع دين المستهلك استهلاك هذه الأعمال على اعتبار أنها تسئ إلى الدين أو لرسوله؛ على أساس أن الأديان والرسالات السماوية جميعها نزلت من عند الله؛ ومثال ذلك تحريم تصوير الأنبياء عموماً عند المسلمين. ودعي الدكتور على جمعة مفتى جمهورية مصر العربية المسلمين إلى مقاطعة أي عمل يتم فيه تجسيد شخصية نبي من الأنبياء، وأن تصوير الأنبياء حرام[٢].

مما سبق يتبين لنا مدي تأثير الأديان على الطلب على سلع حقوق التأليف والنشر، الأمر الذي لا يتوافر في مجال الكثير من السلع التقليدية على اعتبار أن منتج السلعة التقليدية أو دولة الإنتاج أو ديانة وجنسية المنتج، جميعها أمور لا تهم المستهلك. وما يهمه فقط هو جودة وثمن السلعة، على

---

(١) سليمان إبراهيم العسكري: مجلة العربي الكويتية ، العدد ٥٦٩ أبريل ٢٠٠٦ ، ص٨.
(٢) جريدة الأهرام المصرية : العدد الصادر في ٦ أبريل ٢٠٠٦ ص ١٤.

خلاف السلع المتمتعة بحقوق التأليف، فهي عبارة عن مؤلفات تتناول أفكار قد تكون هذه الأفكار مخالفة لتعاليم ديانة المستهلك، ومن ثم لا يستهلك السلعة مما يؤثر بالسلب على الاستهلاك. كما أن الإساءة للأديان أو لمعتنقي ديانة معينة يثير أصحاب الديانة، أو على الأقل سيقومون بمقاطعة العمل. والمعنى أن لتعاليم الأديان أثر بالغ في الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف، بل ويساعد على تسويقها بأوامره التي تحث على السعي للعلم وتعليمه للغير، وتشجيع العلماء والثناء على سعيهم .

المبحث الثالث

لغة المصنف

اللغة هي أداة التفاهم والتواصل بين أفراد المجتمع، ووسيلة نقل الأفكار إلى الغير ليتم التفاهم والإقناع، أو التأثير، فهي رمز التعايش المشترك، وبها يتم توثيق روابط الوحدة الجماعية، وتدوين سجل الأمة، وحماية تاريخها، وحفظ ذاكرتها مما يضمن التفاعل الحضاري بين الخلف والسلف .

وقد وقر في أذهان كثير من الباحثين أن اللغة أداة اتصال فقط، في حين أنها ليست كذلك؛ وإن كان الاتصال واحداً من وظائفها المتعددة؛ حيث أن اللغة تواصل لا اتصال فقط، والفرق بينهما كبير، لأن الاتصال يكفي لحدوثه إرسال من طرف واحد وليس كذلك التواصل. وإذا نظرنا إلى وسائل الإعلام المختلفة مكتوبة ومسموعة ومرئية فهي لا تبث إلا ما كانت قد استقبلته من أخبار ومعلومات وأحداث. وكذلك في مجال الأدب والفكر فالراوي الذي يكتب رواية يتناول فيها جانباً من الحياة، لا يهدف إلى أن يعبر عن أفكاره، ولا أن يوصلها إلى الآخرين، إنه قبل ذلك كله ينشئ صورة روائية من صور التواصل في الحياة، وعندما نقرأ هذه الرواية، فقد نقبل مواقف ونرد أخرى؛ ومعنى ذلك أن العمل يهدف إلى إحداث تفاعل بيننا وبينه، وهذا التفاعل من أظهر تجليات اللغة[1]. والشاعر يتكلم باسم المجتمع، والرسام يعبر بلوحاته عن مآسي المجتمع .

---

(1) سمير شريف استيتية : دراسات لغوية ، مجلة عالم الفكر، المجلد ٣٤ يناير ، مارس ٢٠٠٦ ، ص ٩ .

لقد كان للتواصل بين أبناء المجتمع الواحد طريقتين في بث الرسالة الفكرية هما الشفاهية والكتابة، ولكل منهما صورٌ متعددة في البث والتلقي. الشفاهية هي أصل التواصل اللغوي تاريخياً وواقعاً، وتطور الأمر حتى وصل إلى ابتكار أسلوب الحوار، وهو ليس أسلوباً فقط في بث الرسالة الفكرية، ولكنه أيضاً أسلوباً في تلقيها. أما اختراع الكتابة فقد كان حدثاً مهماً في إرسال الرسالة، وأكثر أهمية في تلقيها، فتدوين الرسالة يعنى أنها مهيأة لديمومة التلقي، وأنها مهيأة لاطلاع أكبر قدر من القراء عليها. وما كان تعلم القراءة إلا من أجل الاطلاع على المكتوب من الكلام، أي من أجل تلقى كل رسالة مكتوبة. وهكذا كان اختراع الكتابة من أجل التغلب على كون المرسل واحد في مكان معين ووقت محدد، أصبح التلقي مستمراً باستمرار بقاء الرسالة مكتوبة ليظل بابه مفتوحاً دون انقطاع. وأمكن بذلك تجاوز فردية المتلقي إلى كثرته، ولم يعد الاستقبال مقصوراً على وقت بث الرسالة، حيث أن زمان إرسالها واحد أما استقبالها ففي كل زمان يمكن أن تقرأ فيه، وقد تبقى بعد صاحبها قروناً طويلة[1].

وللغة أثر بالغ على الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر؛ حيث أن هذه السلع تعتمد أساساً على اللغة، سواءً كانت مكتوبة مثل الكتب والصحف والمجلدات والمراجع، أو مسموعة مثل الخطب والأغاني، إلى جانب ذلك فإن هذه السلع تخاطب العقل والفكر؛ الأمر الذي لا يمكن أن يحدث دون أن تكون اللغة المعد بها المصنف مفهومة للمتلقي. كما قد تكون اللغة سلعة من سلع حقوق التأليف. وللغة أهمية بالغة في انتشار منتجات حقوق التأليف، ودائماً ما تسعى الدول والمؤسسات والأفراد إلى اتخاذ التدابير

---

(1) سمير شريف استيتية : مرجع سابق، ص ٢٢ .

اللازمة للتغلب على إشكالية اختلاف اللغة. وفى هذا الإطار نبحث أثر اللغة على الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، وذلك فـي النقـاط التالية :

أولاً : اللغة كسلعة تتمتع بحماية حقوق التأليف .

النظر إلى اللغات بوصفها سلعة أمر مسوغ، بما أن اكتسابها بوصفها لغات أجنبية يتطلب في العادة نفقات على المستويين الفردي والاجتمـاعي، وتمثل هذه النفقات الأساس الاقتصادي لصناعة كاملة من ناشرين، وطباعة، ومدارس لغات، وإنتاج برامج تعليم اللغة بالحاسب. وكلما زاد الطلب علـى لغة معينة كلما زادت قيمة الصناعة القائمة عليها. ويتم الآن في جميـع دول العالم الاستثمار وبأموال واستثمارات ضخمة في هذا المجال؛ ونتج عن ذلك تحول اللغة من شكلها غير المادي إلى سلع مادية تنطوي على اللغة، مثـل الكتب الدراسية المتخصصة في اللغة، والمعاجم وبرامج معالجة النصوص، وبرامج الترجمة الآلية، وجميع هذه السلع تتمتع بحمايـة حقـوق التـأليف والنشر. والاستثمار فيها يعد استثماراً طويل الأمد من أجل الحفاظ على قيمة اللغة وزيادة نسبة استعمالها[1] .

على جانب آخر يمكن استخدام اللغة كلوحة فنية، بكتابة عبارات أو أشعار بشكل فني مبتكر؛ ويظهر ذلك في اللغة العربية عن طريـق الخـط العربي الذي كان ولا يزال أروع تعبير عن روح الحضارة الإسلامية، ومن ثم تعددت الخطوط العربية، ووصلت لثلاثة عشر خطاً. وقد استخدم الخـط العربي في كتابة جميع اللوحات الفنية المتضمنة لآيات من القرآن الكريم، أو

---

(1) د/ رضا فتحي على المنسي : مرجع سابق، ص ٢١٩ .

أحاديث شريفة والتي تزين جميع منازل المسلمين في جميع بـلاد العـالم، واستُخدم أيضاً في زخرفة المساجد والعمارة الإسلامية بكتابة الآيات علـى جدران المساجد والمنابر والمآذن.

ولقد أضاف الكمبيوتر والتقنيات الحديثة أعداداً كثيرة من الخطـوط خاصة الخطوط التكعيبية والتربيعية الحديثة، والتي أصبحت لا تُحصى مـن كثرة عددها. مما يتضح لنا جلياً أهمية اللغة كسلعة مستقلة بنفسها كما فـي مجالات الخط العربي والمعاجم وبرامج الترجمة، إلى جانب أهميتها علـى اعتبارها من أساسيات صناعة النشر تلك الصناعة المعروفة بأنهـا كثيفـة اللغة، الأمر الذي يتطلب الاستثمار الجاد في مجال اللغة عن طريق التعلـيم ونشر اللغة في العالم، وإن كانت اللغة العربية قد حفظها الله سبحانه وتعالى بتشريفها بأن تكون لغة القرآن، ولا نخشى عليها أبداً من التلاشي مثل كثير من اللغات، ولكن الأمل زيادة عدد المتحدثين بها والمتعاملين بها، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في خدمة برامج اللغة العربية، وصحة الأداء اللغوي بدءاً من أجهزة الإعلام المختلفة، إلى الحاسب الآلي وتعريب برامجه وتوظيفهـا في نشر التعليم الصحيح للغة العربية .

كما أن وجود اللغة العربية على الإنترنت أمراً فـي غايـة الأهميـة، ويقصد بهذا الوجود استعمالها في البريد الإلكتروني، وتسمية الصفحات والمواقع بالعربية؛ حيث أن الإنترنت يعد مجالاً خصباً لنشر الثقافة العربية، وتطور اللغة العربية وانتشارها حيث يتصل الآن بالإنترنت ما يزيد عن ١٣٠ مليون شخص في العالم. وتتسابق الثقافات لنشر ما يتعلق بها من مآثر ومفاخر على الإنترنت. ويمكن بالتالي استعمال الإنترنت في وضع ونـشر واسـتخدام المـصطلحات العربية، فيمكن وضع المعاجم الإلكترونية العربية تسهيلاً لاستعمالها .

ثانياً : أهمية اللغة في زيادة الطلب على سلع حقوق التأليف .

المنتج المعرفي بحكم طبيعته كثيف اللغة، وقد قيل أن من يستطيع أن ينشر لغته يستطيع أن يسوق منتجاته الفكرية، حيث أن اللغة تعد بمثابة البني التحتية لصناعة التأليف والنشر. وتقوم صناعة النشر على ثلاثة محاور، أدوات الإنتاج، والمحتوى الفكري، والتسويق. ويساهم المحتوى في العائد الكلى لهذه الصناعة بنسبة ٥٠%، واللغة من أهم مقومات المحتوى(١).

وتشمل صناعة المحتوى كل ما ينتجه النشر الإلكتروني، والطباعي، والإنتاج الإعلامي والإبداعي والتوثيق العلمي والتراثي والبرمجيات. وجميعها كما هو واضح يعتمد على اللغة بشكل أساسي، لذلك فإنه يجب أن يتوافر في مستهلك السلع المتمتعة بحقوق التأليف معرفته باللغة التي تم بها إنتاج المصنف، ومن ثم تستفيد السلعة المنتجة بلغة معينة من مدى انتشار هذه اللغة؛ فمثلاً لا يجد المصنف المكتوب أو الناطق باللغة العربية صعوبة في انتشاره – في البلاد العربية – وكذلك اللغة الإنجليزية واللغة الصينية نظراً لاتساع مجال هذه اللغات. ومجال اللغة هو عدد المتحدثين بها فكلما زاد عدد الأشخاص الذين يمكن أن يتفاعل معهم الفرد عن طريق لغة ما، كلما زادت منفعتها لهذا الفرد؛ لأن كل متحدث يزيد من مجمل التفاعلات الممكنة. وبذلك فإنه توجد علاقة طرديه بين حجم الجماعة اللغوية والقيمة الاستعماليه للغتها، فالإنجليزية أعلى قيمة من الفرنسية، والفرنسية أعلى من الأسبانية، وذلك لأن حجم الجماعة اللغوية أكبر في الإنجليزية عنه في

(١) د/ نبيل على : أهمية اللغة العربية، مجلة العربي الكويتية، العدد ٥٩٩ يونيو ٢٠٠٥ ، ص ١٤٨ .

الفرنسية عنه في الأسبانية[1]، ولذلك فإن المنتجين يسعون إلى التغلب على إشكالية اختلاف اللغة بإصدار منتجاتهم بأكثر من لغة، أو العمل على ترجمة منتجاتهم إلى اللغات الأخرى.

وتطبيقاً لذلك نجد أن الأفلام الأمريكية تغزو العالم نظراً لأن معظم سكان العالم يجيدون اللغة الإنجليزية، أو على الأقل يستطيعون التعامل بها إلى جانب لغاتهم الأصلية؛ وذلك لأن الإنجليزية هي لغة العلم والمعلومات والاتصالات والبريد الإلكتروني، وغيرها من وسائل انتشار الثقافة. الأمر الذي جعل كثيراً من بلاد العالم تستهلك المنتجات الفكرية الأمريكية، ومنها سلع حقوق التأليف، بل وصلت هذه السلع إلى درجة من الانتشار بأن تنافس المنتجات الوطنية في سوقها المحلية .

أما في مجال البرمجيات باعتبارها أحد أهم تطبيقات سلع حقوق التأليف، فإنها شبه محتكرة للغة الإنجليزية، لذلك فإن الشركات المنتجة للبرمجيات تتجه لإنتاج البرمجيات باللغة الإنجليزية، حتى ولو كانت الشركة المنتجة ليست إنجليزية؛ حتى تضمن تسويق جيد لسلعها؛ لأن هذه اللغة هي المهيمنة على المطبوعات العلمية، واللغة الرئيسية لوسائل الإعلام، كما أن نسبة ٨٠% من كل المعلومات المخزنة في بنوك المعلومات مخزنة بالإنجليزية[2].

ثالثاً : وسائل التغلب على اختلاف اللغة .

نظراً للأهمية القصوى للغة في الاقتصاد عموماً، وفي مجال اقتصاديات الفكر والعلوم خاصة، فقد سعت الشعوب إلى التغلب على اختلاف

---

(1) د/ رضا فتحي على المنسي : مرجع سابق، ص ٣٣٢ .
(2) د/ رضا فتحي على المنسي : مرجع سابق، ص ٣١٨ .

اللغة باعتبار أن اختلافها يعد عائقاً لنقل العلوم والثقافة بين الدول والشعوب المختلفة. وإن كانت منتجات حقوق التأليف هي مصدر الفكر والعلوم بما تحمله بين طيات الكتب والمراجع والمجلدات من معارف، فإن القائمين على صناعة التأليف والنشر كانوا في طليعة من حاول التغلب على اختلاف اللغة سواءً كانوا منتجين أو مستهلكين؛ ومن ثم فإن هناك وسائل يمكن من خلالها التغلب على إشكالية اختلاف اللغة، ومنها الترجمة، والإنتاج بلغات أجنبية، وسوف نتناول هذه الوسائل تباعاً كالتالي :

(١) الترجمة .

الترجمة عملية مهمة جداً، باعتبارها نافذة فكرية، ومدخلاً حضارياً يطل منه المستهلك الثقافي على فكر العالم من حوله. ومن خلاله ينشر المؤلف أفكاره إلى الآخرين، بما يضمن مزيداً من التواصل بين شعوب العالم وعدم الانغلاق. كما يضمن للثقافات مزيداً من الصقل والانفتاح على كل ثقافات الآخر، ومناهج فكره ومواد إبداعه .

وقد لا تنقل الترجمة الأصل بكل خصائصه، وسماته الفكرية، أو الأدبية، ولكنها يجب أن تقارب ذلك؛ وإن ظل للأصل قسماته المميزة أياً كانت مهارة المترجم، أو براعته في توظيف أدواته ولغته. وتعد الترجمة ركناً أساسياً يضمن للحركة الثقافية المزيد من النضج والاكتمال والثراء، وذلك من خلال تزايد إيقاع التفاعل المعرفي والحوار العقلي مع معطيات الثقافات الأجنبية، ووسيلة اتصال مهمة مع هذه الثقافات العالمية[١].

---

(١) د/ عبد الله التطاوى : اللغة والمتغير الثقافي، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥، ص١١١ .

وإذا تتبعنا ظاهرة الترجمة لدى العرب، نجد أن الاهتمام بها بـدأ مـع بداية ظهور الإسلام؛ فقد أمر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الصحابي زيد بن ثابت أن يتعلم السريانية والعبرية حتى أتقنهما ليترجم له ما يرده من كتـب بهاتين اللغتين. كما أن الصحابي سلمان الفارسي كان يقوم بدور المترجم لما يرد من كتب من ملوك الفرس، وما يُكتب إليهم. وقد بدأت حركة الترجمة في مصر حين أنشأ محمد على باشا مدرسة الألسن عام ١٨٣٥ وبدأت العمل من ١٨٣٩م.

وإن كانت الترجمة بدأت قديماً إلا أنها أصبحت في العصر الحـالي على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة بعـد ثـورة الاتـصالات الحديثـة، والكمبيوتر والإنترنت، الذي يمكّن الفرد من الإطلاع على ثقافات الغير. وإن لم تتوافر الترجمة فلا فائدة من الاطلاع، خاصة وأنه في العالم الآن ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف لغة ينطقها الناس، ومن بين هذا العدد الهائل لا يستعمل إلا حوالي مائتي لغة استعمالاً واسعاً؛ لذلك فقد تم ابتكـار بـرامج الترجمة الآلية، وقامت المواقع البحثية بتوفير خدمة الترجمة الفورية للباحث، وأصبحت الترجمة الآن ميسورة بين حوالي خمسين لغة عن طريق ما يطلق علية اسم الآلة القارئة Reading Machine بحيث يمكن للشخص أن يوجه كلامه إلى الكمبيوتر عن طريق ميكرفون خاص، فيترجم الكمبيوتر كلامه في الحال إلى نص مكتوب باللغة التي يتم تحديدها مسبقاً[1].

مما سبق يتبين لنا أن الترجمة تعد بمثابة جسر العبور بين الثقافـات والحضارات، ولها دور هام في التفاعل القائم بين حضارات العالم، وكانـت وستظل أحد أهم حلقات الوصل والتعارف والتفاهم بين الشعوب، ولهـا دور

---

(1) أحمد أبو زيد : المعرفة وصناعة المستقبل، كتاب العربي رقم٦١ الصدر في ١٥ يوليو ٢٠٠٥، ص ٢٢.

هام في الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر. وما يترتب على ذلك من انتشار الثقافة من جانب، وإشباع رغبة المثقفين والباحثين من جانب آخر، ونتائج ذلك على الفكر والعلم والاقتصاد .

(٢) الإنتاج بلغات أجنبية .

لقد لجأ المؤلفون إلى التأليف بلغات أجنبية نظراً لأنهم هاجروا إلى الخارج في سن مبكرة، وهناك الذين تعلموا في مدارس أجنبية، وهناك من قام الاستعمار بمحو لغتهم الأم. كل هؤلاء يقومون بالتأليف بلغات أجنبية، نظراً لأنهم قد يستطيعون الإبداع بهذه اللغة الأجنبية أكثر من لغتهم الأصلية، وإن كانت مؤلفاتهم مزدوجة الهوية بمعنى أن الرؤية التي ينطلق منها العمل هي الرؤية المرتبطة بالوطن معبرة عن نفسها بلغة أجنبية مغايرة، بل إن الازدواج يظهر في الأسلوب ذاته، بمعنى أن النص ينقل حرفياً من الثقافة الوطنية إلى اللغة الأجنبية، والمعنى أن المؤلف يفكر بلغته ويكتب بلغة أجنبية .

إلا أن الأمر اختلف عن سابقه فأصبح المؤلف يسعى إلى إصدار كتاباته بلغة أجنبية – للتغلب على إشكالية اختلاف اللغة – خاصة اللغة الإنجليزية، وذلك في العقدين الأخيرين من القرن العشرين؛ حتى يضمن عرض جيد لمنتجاته، وكذلك محاولة إيصال أفكاره إلى شعوب عرف عنها حبها للثقافة، ووعيها الجيد للاستهلاك الثقافي، الأمر الذي لا يتوافر لدى معظم شعوب العالم الثالث. وإن كان البعض ينتقد الكتابة بلغة أجنبية معتقداً أن الكتابات طالما أنها كتبت بلغة أجنبية فهي موجهه إلى البلد الأجنبي صاحب لغة المصنف[1].

([1]) شيرين أبو النجا : عرب يبدعون بلغة إنجليزية، مجلة العربي الكويتية، العدد ٥٣٤ مايو٢٠٠٣ ص ١٣٤.

ويري الباحث أن الكتابة بلغة أجنبية من جانب المؤلف نفسه أفضل من ترجمة الأعمال إلى اللغة الأجنبية؛ على اعتبار أن المعنى الحقيقي المراد من التأليف لا يتوافر إلا لدى المؤلف وقد يفسره القارئ بأكثر من تفسير والمترجم كذلك، كما أن المترجم غالباً ما يكون من مواطنين البلد المراد الترجمة إلى لغته، مما يجعله – المترجم – يجهل أسماء الأماكن والعادات والتقاليد، والطقوس والتراث وحتى أسماء الأكلات في بلد المؤلف الأصلي، الأمر الذي قد يفقد الرسالة الفكرية معناها وهدفها. مما يؤكد أن قيام المؤلف بكتابة مؤلفاته مرتين أحدهما بلغته والأخرى باللغة الأجنبية هو الحل الأمثل حتى يضمن أن يصل مضمون رسالته دون تغيير أو سوء فهم، وكذلك يضمن التغلب على إشكالية اختلاف اللغة ومن ثم توزيع جيد لمنتجاته .

المبحث الرابع

أثمان السلع البديلة والمكملة

السلع البديلة هي التي تتنافس فيما بينها لإشباع حاجة واحدة، ومن ثم يستطيع المستهلك إحلالها محل بعضها، ويحصل على ذات القدر من الإشباع. أما السلع المتكاملة هي السلع التي تستخدم مع بعضها البعض من أجل إشباع حاجة معينة. الأمر الذي يوضح وجود علاقة بين النوعين من السلع إما علاقة تنافس، أو علاقة تكامل. ومن ثم فإن أثمان هذه السلع – البديلة والمكملة – سوف تؤثر على الكمية المطلوبة من السلع الأصلية، الأمر الذي نوضحه في النقاط التالية :

أولاً : أثمان السلع البديلة .

السلع البديلة هي التي تتنافس فيما بينها لإشباع حاجة واحدة، ومن ثم يمكن استهلاك الأفلام من خلال السينما أو التلفزيون. وكذلك الكتب يمكن استهلاكها من خلال المكتبات، أو الانترنت. وكذلك الأغنيات وغيرها من السلع المتمتعة بحقوق التأليف. فكلما انخفض ثمن السلعة البديلة – التلفزيون مثلاً – انخفضت الكميات المطلوبة من تذاكر دخول السينما، ومن ثم فإن العلاقة تكون طردية بين الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية – السينما – وثمن السلعة البديلة – التلفزيون – نظراً لإقبال المستهلك على شراء واستهلاك السلعة البديلة. ويعد أبرز مثال للسلع البديلة التلفزيون .

(١) التلفزيون وأثره على الطلب على سلع حقوق التأليف والنشر .

يعتبر التلفزيون وسيلة عرض لمعظم السلع المتمتعة بحقوق التأليف، ومنها الدراما التلفزيونية من مسلسلات وأفلام، وأغنيات مصورة، وعرض المسرحيات وحفلات الأوبرا وعرض تصوير للمعارض والمتاحف. كما أنه يعد من أشد المنافسين قوة لدور العرض السينمائي؛ حيث يعتمد كل من الناتج السينمائي والناتج التلفزيوني من الدراما على إشباع نفس الطلب لدى المستهلك[١]. إلى جانب قلة التكاليف مقارنة بالسينما، وكذلك جودة الصورة بالتلفزيون عنها بدار العرض السينمائي .

وكشف استطلاع للرأي حول وسائل الإعلام – بداية عام ٢٠٠٨ – عن أن ٩٧% من المواطنين يهتمون بمشاهدة التلفزيون بشكل عام دون تحديد لقنوات فضائية أو أرضية، بينما يستمع ٦٥% إلى الراديو، ويقرأ ٤٧% الصحف، ويستخدم ١٤% الانترنت. ونسبة ٨٨% من مشاهدي التلفزيون دافعهم الأساسي مشاهدة المسلسلات والأفلام، في حين أن نسبة ٤٩% من مستمعي الراديو دافعهم هو سماع القرآن الكريم، بينما ذكر ٩١% من متابعي الصحف أن هدفهم متابعة الأخبار، ونسبة ٤١% من مستخدمي الانترنت هدفهم البحث عن المعلومات[٢].

---

(١) د/ ناصر جلال حسين : الأبعاد الاقتصادية لأزمة صناعة السينما المصرية ، مرجع سابق، ص ٣١٣.

(٢) الملتقي الاقتصادي، نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد الثالث والثلاثون أبريل ٢٠٠٨

mfti.gov.eg/sme/pdf/periodicals/April2008.pdf

كما أن انتشار ظاهرة استقبال القنوات الفضائية الأجنبية عن طريق البث المباشر عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية للدول الأجنبية، أصبح كل من يملك طبق استقبال أن يستقبل البث المباشر للعديد من القنوات الأجنبية بما تقدمه من برامج متطورة ومتقدمة. ومنذ أوائل الستينات عرف العالم أجهزة الفيديو كاسيت، غير أنها لم تتطور ويشيع استخداماتها في المنزل إلا منذ منتصف السبعينات، حتى أصبح جهاز الفيديو كاسيت في متناول الكثير من ذوى الدخول المحدودة؛ ومن ثم صار الفيديو كاسيت مكملاً للسينما والتلفزيون، بل قفز مسرعاً ليصبح منافسا لهما لما يتمتع به من مميزات حيث يمكن المستهلك من تسجيل فقرات، أو أحداث ثقافية، أو رياضية وإعادة عرضها[1].

مما سبق يتضح الأثر البالغ الذي أحدثه التلفزيون على الاستهلاك الثقافي، فبعد أن كان الاستهلاك مقتصراً على دور العرض السينمائي والمسارح وقاعات عرض اللوحات الفنية، أصبح في استطاعة المستهلك أن يستهلك نفس الخدمة أو السلعة وهو جالس في بيته. الأمر الذي أثر بالطبع على الطلب على هذه السلع، ويتضح ذلك من التقلص الظاهر في عدد دور العرض السينمائي حالياً في مصر عما كانت عليه في الخمسينات من القرن الماضي .

(٢) الإنترنت وأثره على الطلب على سلع حقوق التأليف.

إن سرعة التغيير التكنولوجي في الثلاثين سنة الماضية، كانت حقاً سريعة ومذهلة، خاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. فمنذ

---

[1] د / ناصر جلال حسين : مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .

ثلاثين سنة لم يكن أحد في العالم يملك جهاز فاكس، أو تليفون خلوي، أو بريد إلكتروني. وكان حجم جهاز الكمبيوتر بحجم السيارة، أما اليوم فهناك أكثر من ٦٥٥ مليون شخص حول العالم يستعملون الإنترنت، ويرسلون يوميا ٣١ بليون رسالة بالبريد الإلكتروني، وهناك بليون مستخدم في العالم للتليفون المحمول، وتتزايد شبكات البيانات والمعلومات بنسبة ٣٠٠% في السنة الواحدة[1].

وشبكة الإنترنت تعد وسيلة فعالة ورخيصة وسهلة في استهلاك السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف، وهذه السلع والخدمات يمكن نقلها عبر شبكة الإنترنت من البائع إلى المستهلك مباشرة في لحظات، والذي يمكن للأخير أن يستهلكها أيضاً عن طريق الإنترنت. وظهر مع ظهور الإنترنت مصطلحات جديدة ومنها البريد الإلكتروني، والكتاب الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والنشر الإلكتروني. وتعد هذه المصطلحات من أهم تطبيقات إنتاج وعرض وطلب السلع المتمتعة بحق المؤلف في العصر الحالي؛ فقد أصبح إصدار دوائر المعارف علي الاسطوانات المدمجة ظاهرة عادية، بل إن معظم المصادر العلمية الكبيرة والقيمة والمعاجم والقواميس تصدر الآن بالطريقة نفسها، وبفارق مذهل في الأثمان لصالح النشر الإلكتروني[2].

ويمكن للمستهلك الآن أن يتجول بين صحف العالم، وكذلك المكتبات العلمية العالمية، والبحث حول أي موضوع يريده، كما أنه يستطيع أن يتعاقد

---

(1) أحمد محمد صالح : الإنترنت، مجلة العربي الكويتية ، العدد ٥٣٨ سبتمبر ٢٠٠٣ .

(2) حنا جرجس : عصر الكلمة الإلكترونية، مجلة العربي الكويتية، العدد ٥٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢ ص ١٤٥.

على شراء سلع حقوق المؤلف ويسدد ثمنها عن طريق ملء نموذج الشراء بعد اختيار السلعة الذي يحتاج إليها، ويشتمل النموذج على رقم البطاقة الائتمانية الخاصة بالمستهلك وثمن السلعة المطلوبة، وبعد التأكد من صلاحية البطاقة يتم السماح للمستهلك باستهلاك سلعته وتخزينها على جهاز الكمبيوتر الخاص به؛ وخاصة في مجال البرمجيات بأنواعها المختلفة، والأفلام والأغاني والنصوص المكتوبة وغيرها من هذه السلع[1]. وتتم هذه الحركة الثقافية التجارية في لحظات بداية من العرض والطلب وتسليم السلعة واستهلاكها؛ ويدل ذلك على أهمية ما يقدمه الإنترنت لصالح حركة التأليف والنشر عموما، وما يقدمه بصفة خاصة من تسهيلات لصالح مستهلكين الثقافة وطلاب العلم والباحثين الذين أصبح في استطاعتهم إيجاد ضالتهم دون التقيد بأماكن أو أزمنة معينة وغيرها من العقبات التي تواجه الباحثين ومستهلكي الثقافة في المكتبات التقليدية .

ويرجع هذا التفوق الهائل لشبكة الانترنت لسببين أولهما هو قله النفقات، والذي لا تقارن بأثمان السلع المتنافسة، والسبب الثاني هو انتشار هذه الشبكة عبر العالم واستخدامها من قبل ملايين المستخدمين. وتعد الولايات المتحدة أكثر الدول استخداماً لشبكة الإنترنت، تليها الصين ثم اليابان كما يوضحه الجدول التالي :

---

(1) د/ حمدي عبد العظيم : أبعاد التجارة الإلكترونية ، بحث منشور بمجلة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، عدد يناير ٢٠٠١ ، ص ٦ .

جدول (٤)

عدد مستخدمي الانترنت في بعض دول العالم

الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت	كنسبة من العالم
الولايات المتحدة	٢٠٢٨٨٨٣٠٧	%٢١,٦
الصين	١٠٣٠٠٠٠٠٠	%١١
اليابان	٧٨٠٥٠٠٠٠	%٨,٣
ألمانيا	٤٧١٢٧٧٢٥	%٥
الهند	٣٩٢٠٠٠٠٠	%٤,٢
بريطانيا	٣٥٨٠٧٩٢٩	%٣,٨
كوريا الجنوبية	٣١٦٠٠٠٠٠	%٣,٤
إيطاليا	٢٨٦١٠٠٠٠	%٣
فرنسا	٢٥٦١٤٨٩٩	%٢,٧
البرازيل	٢٢٣٢٠٠٠٠	%٢,٤

المصدر : الأهرام الاقتصادي العدد ١٩٢٥ في ٢٠٠٥/١١/٢٨ .

يتبين من الجدول ضخامة أعداد مستخدمي الانترنت في العالم، وهذا الوقت المستهلك أمام شاشات الكمبيوتر، من قبل هؤلاء المستخدمين، سيؤثر بالطبع على الوقت المخصص للقضاء أمام التلفزيون أو لدخول السينما أو المسرح، وغيرها من وسائل عرض السلع الثقافية .

ثانياً : أثمان السلع المكملة .

السلع المتكاملة هي السلع التي تستخدم مع بعضها البعض من أجـل إشباع حاجة معينة، كأجهزة الحاسب الآلي والكاسيت والاستماع والفيـديو، والتي تتكامل مع السلع المتمتعة بحقوق التأليف من أجل إشباع حاجة واحدة لدي المستهلك؛ ومن ثم فإنه يلزم جهاز كمبيوتر حتى يتم استخدام برنـامج كمبيوتر، وكذلك يلزم جهاز كاسيت حتى يتم سماع شريط كاسـيت، ويلـزم جهاز فيديو حتى يمكن مشاهدة شريط فيديو. فكلما ارتفع ثمن السلع المكملة – جهاز الكمبيوتر مثلاً – كلما انخفضت الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية – برامج الكمبيوتر – وإذا انخفض ثمن السلعة المكملة – الكمبيوتر – زادت الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة الأصلية – برامج الكمبيوتر – وذلك على افتراض بقاء محددات الطلب الأخرى ثابتة، وكذلك ثمن السلعة الأصلية – سلع حقوق التأليف – ثابتا بدون تغيير .

وتفسير تلك العلاقة العكسية هو أنه بارتفاع ثمن السلع المكملة للسلع المتمتعة بحقوق المؤلف، فإن المستهلك سوف يخفض من طلبه على الـسلع المكملة، وأن تخفيضه علي تلك السلعة المكملة سوف يستتبعه تخفيض طلبه علي السلعة الأصلية المتمتعة بحقوق التأليف، باعتبار أنه لا يمكنه الاعتماد على احدي السلعتين دون الأخرى. فلا يمكن استخدام برامج الكمبيوتر دون جهاز كمبيوتر، أو استخدام شريط فيديو دون جهاز فيديو كاسيت، وهكذا .

المبحث الخامس

الإعـــــلان

الإعلان هو فن التعريف عن طريق الوسائل غير الشخصية، وذلـك بقصد تقديم الأفكار أو السلع أو الخـدمات للتعريـف بهـا وبخصائـصها ومميزاتها. والهدف الرئيسي من الإعلان أن يتمكن المنتج من زيادة مبيعاته عند نفس السعر أو يبيع نفس الكمية عند سعر أعلى، وفى كلتا الحالتين يزيد الإيراد الكلى للمنشأة الإنتاجية، ويصبح للإعلان أثره في زيادة حجم الطلب وبالتالي حجم الإنتاج .

ويختلف الإعلان للسلع المتمتعة بحقوق التأليف عنه في الـصناعات والسلع التقليدية، فالإعلان بالنسبة لهذه الأخيرة (سيارة ، أو ثلاجـة مـثلاً) يرتكز حول العلامة التجارية أو الاسم التجاري أكثر من أي عنصر آخـر يتعلق بالسلعة، أما السلع المتمتعة بحقوق التأليف فلا يمكن أن تزيد مبيعاتها على أساس العلامة التجارية أو الاسم التجاري. والسبب في هذا الاخـتلاف ينتج عن ضرورة بيع كل وحدة من السلع المتمتعة بحقوق التأليف على حده. فالمستهلك في مجال الأفلام السينمائية كمثال لا يهتم إطلاقاً بالشركة المنتجة للفيلم، وإنما يهتم أولاً بالممثلين والقصة. والشركات الكبيرة التي تنتج سنوياً ٢٠ فيلماً مثلاً، تكون مضطرة للقيام بحملات إعلانية متعـددة بقـدر تعـدد أفلامها، فالدعاية لأحد الأفلام لا تغني عن الدعاية الخاصة بفيلم آخر. والأمر مختلف بالنسبة لمشروعات صناعة الثلاجات مثلاً، والتي لا تكـون ملزمـة بعمل دعاية لكل ثلاجة تنتجها، بل تركز حملتها الدعائية على الاستفادة مـن علامتها التجارية وسمعتها في السوق.

وقد ظهر الإعلان بداية معتمداً على الجرائد والمجلات والملصقات وانضمت إليهم الإذاعة فيما بعد، وانتقل إلى مرحلة جديدة بمجرد ظهور السينما حيث أصبحت وسيلة إعلانية جيدة. وهذه الحقيقة وعاها حاكم إيطاليا الشهير السنيور بنيتو موسلينى، والذي حكم بلاده من خلال النظام الفاشي الشمولي ١٩٢٢ – ١٩٤٥ واستخدم كل الأدوات المتاحة لصناعة آلة دعائية قوية، ومع أن الدكتاتور الإيطالي كان بالأساس صحفياً ورئيساً لتحرير جريدة من أكبر جرائد روما – البوبلو دى ايتاليا – غير أنه رأى أن السينما لا تقل في أهميتها عن الصحافة[١]. ومع ظهور التلفزيون تحول الإعلان تحولاً كبيراً، وذلك لأن جهاز التلفزيون انتشر انتشاراً كبيراً وأصبح بمثابة نافذة للمعلن داخل كل منزل، وقد تميز التلفزيون كوسيلة للإعلان عن الوسائل السابقة نظراً لانتشاره ودرجة تأثيره في أكبر عدد من المتلقين، ويزداد هذا التميز وضوحاً في لغة الخطاب التي يستعملها التلفزيون، فيوجه رسالته إلى ذوى الثقافة الرفيعة، وأنصاف المثقفين كما يوجهها إلى الأميين.

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تطورات هائلة أصبحت تلقى بتحديات ضخمة أمام وسائل الدعاية والإعلان، لعل أبرزها التطورات التكنولوجية. وتعد شبكة المعلومات العالمية Internet من أهم التطورات التي حدثت في مجال الاتصالات؛ حيث أصبحت تستخدم على نطاق واسع في التسويق والإعلان دون قيود زمانية أو مكانية[٢]. ويمكن للإنترنت نقل الأفلام ووسائل الإعلام الحية وصور الفيديو إلى الفرد أينما كان في كل بقعة

---

(١) د/ يونان لبيب رزق : جريدة الأهرام العدد الصادر في ١٩ مايو ٢٠٠٥ ، ص ٧ .
(٢) د/ عبد القادر محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

من المعمورة، أو ينقل حضور هذا الفرد ذاته للمشاركة في اللقاءات، أو يستمع إلى المحاضرات.

إلى جانب ذلك يتميز الإنترنت بأنه وسيلة فعالة قليلة التكاليف كما تتميز بكثرة المستخدمين على مستوى العالم. وقد ساهم زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في نمو الإعلانات على الشبكة حيث تحولت إعلانات الصحف إلى الإنترنت. بل إن الصحف المحلية الأمريكية تتوقع عادة أن تحصل على ٨٠% من دخلها عن طريق الإعلانات، ولكنها فقدت حوالي ٦٠ مليون دولار لصالح الإنترنت في عام ٢٠٠٥. وبلغت إيرادات الإعلانات على شبكة الإنترنت ٥,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥ وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بزيادة تقدر بنسبة ٢٦% عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٤. وفى بريطانيا في عام ٢٠٠٥ وصلت إيرادات الإعلانات على شبكة الإنترنت إلى حوالي ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني بزيادة تقدر بنسبة ٦٢% عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٤[1].

وللإعلان بالنسبة للمنتجات والسلع بصفة عامة نوعان من الأثر، أحدهما إنشائي، وهو يهدف إلي إنشاء الطلب على السلعة. وثانيهما إبقائي، وهو يهدف إلى الاحتفاظ بهذا الطلب. والسلع المتمتعة بحقوق التأليف لا تعني إلا بالأثر الإنشائي فقط دون الأثر الإبقائي[2]. وهذا الأثر الإنشائي هو ما أعطي للإعلان أهمية كأحد المحددات للطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف، حيث أن الطلب يتولد عليها بعد الإعلان، فلا يتصور مثلاً أن يطلب

(1) الأهرام الاقتصادي : العدد ١٩٢٥ الصادر في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ .

(2) د / رضا فتحي على المنسي : مرجع سابق، ص ٢١٠ .

المستهلك مشاهدة فيلم لإحدى شركات الإنتاج، ولكن بعد الإعلان عن الفيلم وعرض بعض المشاهد منه، مع بيان أسماء الممثلين والمخرج وكاتب القصة والسيناريو وغيرها من الوسائل التعريفية بالفيلم، حينها يتولد الطلب لدي المستهلك. وهو ما يدل على أهمية الإعلان كمحدد للطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر .

الباب الثاني

اقتصاديات حماية حقوق التأليف والنشر

الباب الثاني

اقتصاديات حماية حقوق التأليف والنشر

إن التأليف هي نتاج الذهن، له من القوة في إحداث التغيير في الوقت الحالي أقوى من أي فترة زمنية أخرى سابقة؛ ويرجع ذلك لزيادة التأثير المتبادل بينه وبين كافة نواحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ بحيث يمكن القول أن حقوق التأليف والنشر هي من المصادر الرئيسية للقوة الاقتصادية في عالم اليوم. وليس أدل على ذلك من أن حقوق التأليف والحقوق المرتبطة بها، وخاصة ما يتعلق بالسينما، والتسجيلات، وبرامج الحاسب قد أزاحت الزراعة، ومجال الفضاء، والسيارات عن تصدر الصادرات الأمريكية[1].

ويرجع ذلك لأسباب عديدة، منها تزايد الوزن النسبي للمعلومات والمعرفة كمدخل أساسي في كثير من السلع والخدمات، والتي تم تداولها في الفترة الأخيرة، وتغير طبيعة العلم والمعرفة، ليتزايد اعتمادها أكثر وأكثر على البحث العلمي والتطوير. وكذلك المكاسب المالية والاقتصادية التي تجنيها الدول، والشركات صاحبة اليد الطولي في الابتكارات والاختراعات من الاتجار في المعرفة، والتكنولوجيا ذاتها، والتي تتزايد بشكل مستمر مما يعمق دورها في التجارة والاقتصاد الدولي[2]. ويلعب الابتكار دوراً هاماً في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، في الدول المختلفة؛ إذ يمكن القول أن

---

(1) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(2) د/ السيد أحمد عبد الخالق : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة يمكن إرجاعه إلى الإمداد المستمر للمجتمع بالعديد من المنتجات، والأساليب الإنتاجية الحديثة. ولقد قدر حجم مساهمة الابتكار في نمو الناتج القومي الإجمالي بحوالى ٧٥%. هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن تلك الدول أو المؤسسات ستشهد انتكاسات في اقتصاداتها إن لم تهتم بالابتكار وثمراته الطيبة[1]. الأمر الذي دفع المجتمع الدولي لبحث إمكانية حماية هذه الحقوق، وغيرها من الحقوق الذهنية ضمن اتفاق دولي .

وبالرغم من التسليم بأهمية حقوق التأليف والنشر اقتصادياً، فإن قضية أهمية حماية هذه الحقوق لم تلق الاهتمام التي تستحقه خاصة من جانب الاقتصاديين؛ فما زال موضوع اقتصاديات حماية حقوق التأليف والنشر فيه كثير من النقاط غير الواضحة. وقد أثير كثير من النقاش والجدل العلمي حول الأهمية الاقتصادية للحماية، وهل الحماية القوية تفيد الاقتصادات الدولية وتساعد على النمو الاقتصادي؟

وفى هذا الإطار سوف نبحث تأثير حماية حقوق التأليف والنشر على النمو الاقتصادي، ولكن بعد تناول دوافع ومبررات حماية حقوق التأليف والنشر ضمن اتفاق تجاري دولي متعدد الأطراف. وذلك في فصلين كالتالي :

الفصل الأول : بواعث حماية حقوق التأليف والنشر.

الفصل الثاني : حماية حقوق التأليف والنشر والنمو الاقتصادي .

---

(1) د/ مصطفى محمد عزالعرب : اتفاقية التربس آليات الحماية وبعض معارضات الدول النامية، مرجع سابق، ص ١٧٥ .

الفصل الأول

بواعث حماية حقوق التأليف والنشر

لقد خضعت حقوق التأليف والنشر للحماية القانونية على مدار العديد من العقود، وتميزت هذه الحماية بأنها كانت ذات طبيعة وطنية – محلية – أي أن كل دولة حرة في أن تضع التشريعات، والقواعد التي تنظم عملية الحماية، وكيفية تنفيذها وفقا لما تمليه عليها ظروفها، ومصالحها الاقتصادية والتنموية.

ثم تصاعدت الاتجاهات إلى وجود مجموعة من الاتفاقيات التي تنظم الحماية على مستوي إقليمي، أو قريب من المستوى الدولي. وبالفعل ظهرت اتفاقيات في مجالات الملكية الصناعية والأدبية مثل اتفاقية باريس، وبرن وغيرها. وتشرف على هذه الاتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي أنشئت عام ١٩٧٤ .

ونظراً لأن هذه الاتفاقيات لم تكن تشبع طموحات الدول المتقدمة في الوصول إلى معدلات حماية مرتفعة لمجالات الحقوق الفكرية؛ حيث أنها لا تشتمل على إجراءات رادعة لمن يخالف أحكامها؛ ومن هنا بدأت الدول المتقدمة في التفكير في اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير حماية لحقوق التأليف تأخذ الطابع الدولي، والذي تم بالفعل من خلال اتفاق التريبس. الأمر الذي يوضح أنه لابد من وجود دوافع ومبررات قوية جعلت الدول تفكر في ذلك الأمر، ولكن ما هي هذه الدوافع ؟

وللإجابة عن هذا السؤال نفرق هنا بين الدوافع الاقتصادية، والدوافع القانونية للحماية، وذلك حسب التقسيم التالي :

المبحث الأول : البواعث الاقتصادية لحماية حقوق التأليف والنشر .

المبحث الثاني : البواعث القانونية لحماية حقوق التأليف والنشر .

المبحث الأول

البواعث الاقتصادية لحماية حقوق التأليف والنشر

بدأ الاهتمام بحماية حقوق التأليف والنشر ضمن حقوق الملكية الفكرية في إطار دولي في الآونة الأخيرة، نهاية الثمانينات من القرن الماضي. لماذا ؟ ولم يكن ذلك في بداية العشرينات مثلاً؛ ويرجع ذلك لوجود تغيرات وتحولات جديدة شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، سوف نتناولها أولاً، ثم بيان الدوافع الاقتصادية للحماية .

أولاً : التحولات في الاقتصاد العالمي.

اتسع نطاق الاهتمام بحماية حقوق التأليف والنشر من الناحية المؤسسية ليشمل منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها من المؤسسات الإقليمية، الأمر الذي يتفق مع ما شهده الاقتصاد العالمي من تحولات كثيرة على مدار السنوات الماضية، ومن أبرز هذه التحولات ما يلي :

(١) التقدم التكنولوجي وتأثيره على معدلات النسخ غير المصرح به[1].

شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي ظهور تكنولوجيا متقدمة، والتي أسهمت بشكل واضح في ارتفاع حالات التعدي على حقوق التأليف

([1]) النسخ غير المصرح به، والذي يصفه بامتهان لأصحاب حقوق التأليف والنشر "بالقرصنة". راجع ..
Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy, Op, Cit.

والنشر التي تخص الغير؛ فمثلاً أصبح من السهل نسخ وتقليد المصنفات الأدبية والفنية، وبنفقات منخفضة جداً، وبطريقة يصعب كشفها عملياً، إذ يبدو من السهل لأي فرد أن ينسخ عدداً كبيراً من برامج الحاسب على اسطوانات ممغنطة طبق الأصل تماماً؛ ومن ثم ضرورة البحث عن حماية أقوى، إذ لم تعد الاتفاقيات الدولية السابق الإشارة إليها[1] ملائمة لتحقيق الحماية الكافية. وبالتالي ظهر بقوة الاتجاه نحو المزيد من الحماية في تلك الفترة[2]. كما أسهم تطور كل من تكنولوجيا النسخ والوسائل التكنولوجية الرقمية المختلفة، في نسخ الأفلام والمقطوعات الموسيقية[3].

ولم تسلم أي منطقة في العالم من خسائر النسخ والتقليد؛ حيث أنها لم تقتصر على الدول المتقدمة فقط، وإن كانت النسب مختلفة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي، والذي يوضح تعرض دول العالم سواء المتقدم أو النامي لخسائر من جراء تقليد المنتجات الفكرية .

(1) اتفاقيات مجالات الملكية الصناعية والأدبية مثل اتفاقية باريس، وبرن وغيرها. والتي تشرف عليها المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي أنشئت عام ١٩٧٤ .

(2) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(3) H.S. Kehal and V.P Singh; Digital Economy:2005, Op, Cit, p.177.

جدول (٥)

معدلات التقليد والخسائر الناجمة عنه

خلال عام ٢٠٠٣

المنطقة	الخسائر بملايين الدولارات	نسبة التقليد (%)
الولايات المتحدة	٦٤٩٦	٢٢
كندا	٧٣٦	٣٥
غرب أوربا ، ومنها	٩٦٠٠	٣٦
ايطاليا	١١٢٧	٤٩
المملكة المتحدة	١٦٠١	٢٩
آسيا والباسيفيك ، ومنها	٧٥٥٣	٥٣
الصين	٣٨٢٣	٩٢
الهند	٣٦٧	٧٣
شرق أوربا ، ومنها	٢١١١	٧١
روسيا	١١٠٤	٨٧
أمريكا اللاتينية ، ومنها	١٢٧٣	٦٣
البرازيل	٥١٩	٦١
دول الشرق الأوسط وأفريقيا ومنها	١٠٢٦	٥٦
مصر	٥٦	٦٩
السعودية	١٢٠	٥٤
الإجمالي العالمي	٢٨٧٩٤	٣٦

المصدر: النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري ، ٢٠٠٥ ، عن

Business Software Alliance & IDC, Piracy Study , July 2004

وطبقاً للإحصاءات التي يوضحها الجدول فإن الصين تعد أعلي دول العالم من حيث نسبة التقليد، تليها روسيا ثم الهند ثم مصر. وتعد الدول المتقدمة أقل الدول من حيث نسبة التقليد؛ وتعد الولايات المتحدة أقل الدول من حيث هذه النسبة تليها المملكة المتحدة ثم كندا، وتقدر الخسائر بالنسبة لمصر بمبلغ ٥٦ مليون دولار، وهو مبلغ هزيل مقارنة بخسائر الدول المتقدمة، إلا أن النسبة في مصر تعد ثلاثة أضعاف النسبة في أمريكا، وضعفي النسبة في بريطانيا وكندا؛ الأمر الذي يوضح مدى اعتماد هذه الاقتصادات الكبرى على الاتجار في الابتكارات والسلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر .

(٢) الأصول الفكرية كثروة جديدة .

تزايد الوزن النسبي للمعرفة كمدخل أساسي في كثير من السلع والخدمات التي يتم تداولها في الفترة الأخيرة، وظهور أنواع كثيرة من المعرفة لم تكن معروفة حتى وقت قريب، وتزايد نسبة المكاسب التي تجنيها الدول مالكة التكنولوجيا، والشركات الدولية من الاتجار في المعرفة[١] . وأصبحت المعرفة أهم مورد اقتصادي، وهو ما جعل المؤسسات كثيفة المعرفة قائدة ركب الاقتصاد الجديد، وخير شاهد علي ذلك أن صناعة الدواء بما تتميز به من نهم شديد للبحوث العلمية قد باتت تفوق كل ما عداها من صناعات ربحية، وأن شركات البرمجيات بنات الأمس قد فاقت في قيمتها الاقتصادية المؤسسات الضخمة العتيدة وليدة عصر الصناعة[٢] .

---

(١) William M. Landes and Richard A. Posner; Op, Cit .

(٢) د/ نبيل علي: العقل العربي ومجتمع المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

والأصول الفكرية هي الأصول غير الملموسة الكائنة في الإبداع والابتكار والمعرفة لدي الشركات المالكة لهذه الحقوق، وتمتلك شركة مايكروسوفت أكبر رؤوس الأموال الفكرية على مستوي العالم، والتي تقدر بنحو ٢١١ مليار دولار أمريكي[1]. وقد تكون الأصول الفكرية هي مقدار المعرفة لدي موظفي المشروع، ومدي ارتفاع نفقات إعداد هذه المعرفة، فتأليف رواية مثلاً يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، لا يتمثلان فقط في المجهود والوقت المنفقان في الجلوس على المكتب لكتابة الرواية؛ وإنما الضروريان لتدريب الكاتب حتى يكون كاتباً جيداً[2].

ويغلب على إنتاج المعرفة، والتحكم في طرق استغلالها وكيفية توزيعها في العصر الحالي الطابع الاحتكاري لصالح أصحاب السلطة والمال من الدول والشركات دولية النشاط؛ يقوم أصحاب العقول – العلماء – بإنتاج المعرفة لمصلحة أصحاب السلطة والمال، وهكذا أُقصيت الأغلبية العظمى من المشاركة في إنتاج المعرفة، وحُرِم كثيرون من أن ينعموا بثمارها، ويكفي دليلاً علي ذلك أن نري ملايين البشر يموتون جوعي برغم وفرة وسائل إنتاج الغذاء وتطوير السلالات النباتية، ويسقطون مرضي برغم كل ما أنجز في مجال تكنولوجيا الطب وصناعة الدواء .

(٣) تحرير التجارة على المستوي العالمي .

تحرير التجارة علي المستوى العالمي بحيث أصبحت سوقاً واحدة، وزيادة التنافس بين الدول المتقدمة وشركاتها الكبرى في الوصول إلى

---

(1) كرتيس كوك : حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(2) كرتيس كوك : المرجع السابق، ص ٢٠ .

الأسواق، وخاصة أسواق الدول النامية مثل البرازيل والصين ومصر وغيرها. وازدياد الأهمية النسبية لهذه الأسواق، ومن ثم أصبحت مجالاً للتنافس بين الشركات دولية النشاط، وخاصة الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية. وأصبحت عملية الاختيار في أي مكان تنتج أو تشتري أو تستثمر أو تدخر كلها أمور ومسائل لم تعد مرتبطة بالحدود القومية، بل أخذت هوية دولية.

ويقصد بتحرير التجارة ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد من خلال القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية، سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات، دخول أو خروج لرؤوس الأموال. وأول من نادي بتحرير التجارة كان رواد المدرسة الطبيعية ونذكر كلمتهم المشهورة دعه يعمل دعه يمر، لأن في التحرير مصلحة للجميع، وتأكد هذا المبدأ على يد رواد المدرسة الكلاسيكية سميث وريكاردو[1]؛ فالفكر التقليدي آمن بحرية التجارة كأساس لعمل السوق سواء على المستوي المحلي أو الدولي، وهو وضع تدعمه وتؤكده اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في العصر الحالي، ومن مقتضي تلك الاتفاقية، أنه على الدول فتح حدودها وإزالة الحواجز والقيود الجمركية .

وبتطبيق هذه المبادئ على السلع المتمتعة بحقوق التأليف والمنطوية على المعرفة، فإن الدول النامية تعد مخالفة لأحكام اتفاقيات منظمة التجارة إن وضعت قيود جمركية على الورق الخام الوارد إليها من الخارج، وقد لا تستطيع الحصول على نفس الورق بعد طباعته في شكل كتب ودوريات

(1) د/ رضا عبد السلام : العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الأصدقاء للطباعة بالمنصورة، ٢٠٠٣، ص ٩٧.

علمية إلا بعد سداد أثمان احتكارية قد لا تستطع تحملها. وعلى جانب آخر نجد الدول المتقدمة تستقطب ذوي العقول والكفاءات العلمية من الدول النامية واحتكار إنتاجهم المعرفي، في حين ترفض دخول العمال العاديين- سلعة العمل- إليها من نفس الدولة النامية، للعمل بها.

(٤) المكاسب الاقتصادية للمشروعات المتعلقة بحقوق التأليف .

تجني الدول المتقدمة وشركاتها الكبرى مكاسب مالية واقتصادية في مجالات الابتكار والتأليف، والاتجار في المعرفة والتكنولوجيا، والتي تتزايد بشكل مستمر مما يعمق دورها في التجارة والاقتصاد العالمي؛ من خلال تحويل الابتكارات والأفكار إلى سلع يمكن تداولها في الأسواق الثقافية، وهو ما عرف بتسليع المعرفة، ويطلق الأمريكيون على تجارة الابتكارات والمعلومات بأنها تجارة القرن ٢١[1].

ثانياً : الدوافع الاقتصادية لحماية حقوق التأليف والنشر.

تري الدول المتقدمة حتمية توافر نظام لحماية مشروعاتها المالكة لحقوق التأليف والنشر، وغيرها من حقوق الملكية الذهنية، وأنها تعلق نقل تلك المشروعات للدول النامية على ضرورة وجود نظم حماية مأمونة في الدول النامية. وقد قامت الشركات الدولية متعددة الجنسيات بدور هام في إدراج موضوع الحماية ضمن اتفاقيات منظمة التجارة، وكان الهدف من هذا الاقتراح بالحماية الدولية لحقوق التأليف واضحاً وصريحاً، وهو إيجاد حداً لإيقاف النزيف الحادث في صورة خسائر من جراء عملية القرصنة.

---

(١) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(١) دور الشركات متعددة الجنسيات .

الشركات متعددة الجنسيات – دولية النشاط – كان لها دور كبير في إسباغ الطابع الدولي على الحماية؛ حيث أنه لم يتم التفاوض حول التربس من قبل أعضاء الجات، إذ أنها فرضت بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي استخدمت الحكومة الأمريكية لكي تفرضها على الأعضاء الآخرين، علماً بأن هذه الشركات ليست عضواً في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتي تقتصر عضويتها على الدول[1]؛ حيث تقدمت الشركات متعددة الجنسيات في يونيو ١٩٨٨ بورقة عمل لسكرتارية الجات تطالب فيها بما عرف بعد ذلك باتفاقية التريبس .

وبالتالي يتضح أن التوجه إلى إسباغ الطابع الدولي على حماية حقوق الملكية الفكرية كان وراءه مصالح خاصة لكبريات الشركات الدولية[2]. والتي لجأت إلى ممارسة الضغوط السياسية والتحايلات المختلفة لزيادة الحماية بما يحقق لها المزيد من الاحتكار، ويضيف الكثير من الأرباح إلى خزائنها. ورأت أن ذلك لا يمكن تحققه إلا من خلال آلية دولية، وهو ما تم التوصل إليه في دورة أورجواي بما عرف باتفاق التريبس .

(٢) الحد من الخسائر الناجمة عن عمليات التقليد .

يعد الحد من الخسائر الناجمة عن عمليات القرصنة هو الدافع الرئيسي وراء إدخال حماية حقوق التأليف ضمن الإطار التجاري متعدد الأطراف؛ وذلك

---

(١) فاندانا شيفا : حقوق الملكية الفكرية حماية أم نهب، تعريب د/ السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة : د /أحمد بديع بليح ، دار المريخ للنشر ٢٠٠٥ ، ص ١٣٩ .

(٢) K. Maskus; Intellectual Property Rights in the Global Economy, Op, Ct, p40.

لسهولة نقل ونسخ وتوزيع السلع المتمتعة بحقوق التأليف عبــر حــدود دولــة الإنتاج، وفي وقت قصير، مما يصعب على مالك هذه الحقــوق حمايتهــا فــي الخارج إن لم توجد حماية دولية[1]. ويوضح الجدول التالي خسائر الإيرادات من جراء عملية نسخ وتقليد برامج الكمبيوتر في عدة دول .

جدول (٦)

خسائر الإيرادات من جراء عملية النسخ غير المصرح به

في قطاع البرمجيات عام ١٩٩٩

الدولة	حجم خسائر الإيرادات بالدولار
الولايات المتحدة	٢,٨ بليون
الصين	١,٢ بليون
اليابان	٦٠٠ مليون
ألمانيا	٥٠٠ مليون
بريطانيا	٥٠٠ مليون
فرنسا	٤٠٠ مليون
ايطاليا	٤٠٠ مليون
البرازيل	٤٠٠ مليون
كندا	٤٠٠ مليون
روسيا	٣٠٠ مليون
إسرائيل	٦٣ مليون

المصدر : د / مصطفى محمد عز العرب :

اتفاقية التربيس آليات الحماية وبعض معارضات الدول النامية، مرجع ســبق ذكره ، ص ٢٠٩ .

(1) L. Lessig; An Interview with Lessig on Copyrights, April 7, 2003, Op, Cit.

يتبين من الجدول السابق أن الولايات المتحدة هي أكبر دولة تعـاني من خسائر في مجال قطاع البرمجيات كانت من المتوقع أن تكتسبها لـولا وجود عمليات النسخ والتقليد لحقوق التأليف والنشر، وتقـدر بمقـدار ٢,٨ بليون دولار. ولاشك أن هذا الرقم يعطي دافعاً كبيراً لديها للبحث عن توفير آليات حاكمة لحماية حقوق التأليف والنشر.

(٣) الحماية ودعم الاقتصاد الوطني .

اختلفت الآراء بشأن حماية حقوق التأليف، ودورها في دعم الاقتصاد الوطني وتأثيرها على المجالات الاقتصادية المهمة مثل الاستثمار الأجنبـي المباشر والبحث العلمي والتطوير، وتدفقات التجارة الدولية. وثار جدل بشأن تأثير الحماية على هذه المجالات مابين مؤيد لأهمية الحماية (الدول المتقدمة وشركاتها الكبرى) ومعارض للحماية (الدول النامية) [1]. ومن ثم يعد تأثير الحماية على هذه المجالات من أهم الدوافع التي دفعت أصحاب الاتجاه الأول المؤيد للحماية لدمج هذه الحقوق ضمن اتفاق دولي متعدد الأطراف .

([1]) وهو ما سوف يتم بحثه من خلال الفصل الثاني من هذا الباب ص ١٠٢ وما بعدها .

المبحث الثاني

البواعث القانونية لحماية حقوق التأليف والنشر

تعد الدوافع الاقتصادية أمراً دافعاً لتوفير حماية قانونية لحقوق التأليف والنشر، ولا يمكن أن ننكر أن هذه الدوافع الاقتصادية كانت الطريق الحقيقي للبحث عن الدوافع القانونية لحماية حقوق التأليف، وإيجاد نظام قانوني يكفل حمايتها علي الصعيد الدولي. والقانون هو الإطار التنظيمي الذي ينظم الجوانب الاقتصادية .

ونظراً للتحولات التنافسية للدول المختلفة في الفترة الأخيرة، وتغير قواعد اللعبة الاقتصادية والتنافسية على مستوى العالم، وازدياد الأهمية النسبية والمطلقة للأسواق الجديدة، وصعوبة البحث في الفرص المتاحة أمام المشروعات الاقتصادية في الأسواق الجديدة، بالإضافة إلى احتمال محاولة الكيانات غير المعروفة في أن تجد لها مكاناً بين المنافسين، وما تبذله من جهد للتوسع في عملها، كلها تحديات تواجه المشروعات الاقتصادية في العصر الحالي، وما يزيد الأمر صعوبة أن يكون نوع العمل الذي تتم إدارته قائم على حقوق التأليف والنشر .

الأمر الذي لا يمكن معه الجزم بوجود أسلوب واحد محدد تلتزم به المشروعات عندما تبحث في الفرص المتاحة أمامها في الأسواق الجديدة، وفيما يلي بيان لبعض الإستراتيجيات التي يمكن أن يتبعها المشروع لحماية حقوق التأليف والنشر .

الإستراتيجية الأولي (حماية محلية) .

تنطوي هذه الإستراتيجية على التقيد بسوق واحدة وحماية الشركة

وأصولها الإبداعية من التهديدات الخارجية؛ والمعني قيام المشروع باتخاذ موقف دفاعي بحت يتعلق بحماية حقوق التأليف والنشر داخل النطاق الإقليمي للدولة، وإذا ما تم الاعتداء عليها تزداد فرصة اللجوء إلى الإجراءات القانونية طبقا لقانون الدولة المختارة، والحصول على التعويض، ومن ثم فإن اختيار المشروع لبلد معين يقوم بإنتاج منتجاته وعرضها داخل هذا البلد فقط هو هدف هذه الإستراتيجية للحماية[1].

ويشوب هذه الطريقة عدة أوجه للقصور والضعف؛ حيث أن المشروع يكتفي بحجم سوق بلد واحد ويترك قوة شرائية كبيرة خارج هذه البلد تقدر بعشرات أضعاف القوة الشرائية بالداخل، وتتجاهل هذه الوسيلة المنافسين المحليين. كما لا تستطيع هذه الإستراتيجية حماية حقوق التأليف والنشر من الاستغلال في الأسواق الأخرى؛ حيث أن مسألة الحدود الجغرافية لم تعد تمثل عائقاً أمام شراء السلع المتمتعة بحقوق التأليف؛ ذلك أنه من الممكن شراء أغلب هذه السلع عبر الانترنت وتنزيلها مباشرة إلى جهاز الكمبيوتر الخاص بالمشترى، وربما يكون هذا المشترى أحد المنافسين للمشروع يقوم بنسخ المصنف وعرض نسخ منه للبيع .

يتضح أن هذه الإستراتيجية للحماية – الحماية المحلية لحقوق التأليف – كانت تمثل أحد الخيارات المتاحة منذ ٥٠ سنة مضت، ولا يمكن إتباعها الآن، خاصة في مجالات حقوق التأليف والنشر والتي أصبحت قضية عالمية، وكذلك في ظل عصر العولمة، والتطور التكنولوجي الهائل الذي نحياه .

وهذه الطبيعة الوطنية تصدق أيضاً على الحماية الدولية التي وفرتها

(1) كرتيس كوك : حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص ١١٩ .

الاتفاقات الدولية العديدة التي تشرف على تطبيقها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) إذ كانت الدول حرة في أن تأخذ بها أو لا تأخذ، ولا تلتزم بقواعدها أثناء وضع قوانينها الوطنية .

الإستراتيجية الثانية (حماية ثنائية أو إقليمية) .

إذا أراد المشروع التغلب على مثالب وسيلة الحماية الأولى، والاستفادة من التوسع في الأسواق الخارجية، وفي نفس الوقت حماية حقوقه الإبداعية، فإنه ينبغي على المشروع مالك حقوق التأليف والنشر القيام بالدراسة والتحليل من أجل معرفة الأسواق الأجنبية الأنسب لطرح المنتج أو الخدمة موضع البحث. ويشمل البحث سجل الدولة أو المنطقة وما تقدمه لحماية حقوق التأليف والنشر، ليس من الناحية القانونية فقط بل المهم وجود القانون وتطبيقه على المشروعات المحلية والأجنبية التي تدير أعمالها في هذه الدولة أو المنطقة. ويمكن تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر من المشروع صاحب حقوق التأليف داخل الدول التي تقدم حماية لهذه الحقوق.

عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول – بلد الإنتاج وبلد الاستهلاك – وسيلة لحماية حقوق التأليف لمرحلة ثانية بعد مرحلة الحماية المحلية. وقد لجأت الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاج أسلوب في التفاوض يعبر عن مصالحها في حماية حقوق الملكية الفكرية عامة[1]، واستخدمت الأسلوب الثنائي في التفاوض مع الدول معتمدة في ذلك على مجموعة من الأدوات التي تساعدها على تحقيق مطالبها، وهي سياسة التهديد

---

(1) Keith E. Maskus; Implications of Regional and Multilateral Agreements for Intellectual Property Rights. The World Economy, Global Trade Policy, Vol, 20 No.5, August 1997, p 683.

والانتقام. وهو يعد بالنسبة لدول نامية تأخذ من سياسة التوجه بالتصدير منهجاً لتحقيق التنمية مبرراً كافياً لخضوعها لتهديد الدول الصناعية والمتقدمة، واللجوء إلى مراجعة نظم حماية حقوق التأليف والنشر في اتجاه مزيد من الحماية[1].

وتؤكد التجارب المعاصرة مدي نجاح هذا الأسلوب في إجبار العديد من الدول النامية بالذات، والتي يتم اتهامها من قبل الممثل التجاري الأمريكي بأنها تنتهك حقوق الملكية الفكرية في صورها المختلفة لشركات أمريكية. وقد استخدم هذا الأسلوب – نصوص القسم ٣٠١ من قانون التجارة الأمريكي[2]- في إجبار البرازيل على التعهد بتقديم حماية أقوي للملكية الفكرية عام ١٩٩٠. واستخدم أيضا ضد الصين عام ١٩٩٤ لاتهامها بعمليات قرصنة في استخدام تجارى غير مرخص به في مجال برامج الحاسب الآلي، والتسجيلات الموسيقية، حيث أعلنت الولايات المتحدة قائمة من الواردات

---

(1) د/ عمر عبدالحميد سالمان : الانعكاسات الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية مع إشارة إلى مصر، مرجع سابق، ص ٢٥٨ .

(2) تستخدم الولايات المتحدة ما يعرف بالسوبر ٣٠١ ضد الدول التي يقدر ممثل التجارة الأمريكي أنها تمارس التجارة غير العادلة مع الولايات المتحدة، ومن أهم المجالات التي يستخدم فيها هذا النظام هو تجارة المنتجات الذهنية وعدم حماية حقوق الملكية الفكرية، إذ يجرى ممثل التجارة الأمريكي مراجعة سنوية للقوانين، والممارسات والسياسات للدول لمعرفة ما إن كانت تعطى حماية كافية وفعالة لحقوق الملكية الفكرية الأمريكية وتفتح السوق على نحو عادل وكاف للأمريكان الذين يعتمدون علي حماية الملكية الفكرية في ظل نصوص السوبر ٣٠١ من قانون التجارة الأمريكي ١٩٧٤. وقد تم تعديل السوبر إلى ما يعرف ب Special 301 أثناء مفاوضات أورجواي وحسب هذا التعديل، أصبح من الممكن أن تكون هناك دولة متوافقة مع الالتزامات التي يفرضها اتفاق التريبس ومع ذلك لا توفر حماية كافية وفعالة لحقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر السوبر. للمزيد راجع د / السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

الصينية تصل قيمتها إلى مليار دولار سوف تخضع لعقوبات تأديبية خلال ٢٠ يوم، غير أنه تم التوصل إلى اتفاق وتعهدت الصين بتقديم المزيد من الضمانات والحماية لحقوق التأليف والنشر[١].

الإستراتيجية الثالثة (حماية دولية) .

لما كانت الاتفاقيات الدولية وغيرها من قواعد التنظيم الدولي تشكل في جوهرها إطاراً تنظيمياً يهدف إلى تنظيم وضبط ما هو قائم بما يتفق والظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال فترة ما، فكان من المتوقع أن هذا الإطار لابد وأن يصيبه شيء من التحول مع ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية تتجسد في الاتجاه نحو العولمة بكل جوانبها وأبعادها.

ومن ثم بدأت تشهد القواعد القانونية اتجاها نحو التطوير بصفة عامة؛ فالعالم بدأ يشهد اتجاهاً عاماً نحو التقارب بين القوانين سواء في شقها الموضوعي أو الإجرائي، وهذا ما يعرف بالاتجاه نحو القانون الموحد. والاتجاه نحو عولمة القانون الاقتصادي الدولي، أي وجود قواعد اقتصادية موضوعية عالمية تحكم الكثير من المسائل الاقتصادية في كثير من دول العالم بشكل موحد بغض النظر عن كونها دولاً فقيرة أو غنية متقدمة أو نامية[٢]. ويعد هذا الاتجاه العام من أهم الدوافع التي أدت إلى دمج حماية حقوق التأليف والنشر وغيرها من الحقوق الذهنية ضمن اتفاق تجاري دولي متعدد الأطراف، وهو ما تم بالفعل من خلال اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية "التريبس" .

---

(١) د/ عمر عبد الحميد سالمان : الانعكاسات الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية مع إشارة إلى مصر، مرجع سابق، ص ٢٦٠ .

(٢) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

الفصل الثاني

حماية حقوق التأليف والنشر

والنمو الاقتصادي

إن الهدف المعلن من وراء اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية "التريبس"، هو أن الحماية القوية لهذه الحقوق على المستوى الدولي تعمل على دعم أنشطة البحث والتطوير وتحفيز الابتكار، وتزايد معدلاته، وتؤدى في نفس الوقت إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات التجارة الدولية، والنقل الدولي للتكنولوجيا، وتؤدى إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادي، وإلى تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية بالنسبة لجميع البلدان أطراف التبادل الدولي في السوق العالمية. فهل تؤدى الحماية الأقوى لحقوق التأليف والنشر بالفعل إلى تحقيق هذه الآثار الايجابية ؟

بداية نشير إلى أن نماذج النمو الاقتصادي[1] لم تتناول حماية حقوق

---

(1) النمو الاقتصادي Growth هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن. ولذلك يعني النمو الاقتصادي، بشكل عام، زيادة الدخل لدولة معينة. ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي. وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها. للمزيد راجع

Economic growth; From Wikipedia, the free encyclopedia, 20-11-2008

http://en.wikipedia.org/wiki/Economic_growth

التأليف والنشر بشكل صريح كمتغير مفسر للنمو؛ وإنما تلمسته بشكل ضمني وتبدو هذه المواضع في النماذج الحديثة المفسرة للنمو[1]. ورغم صعوبة وجود علاقة مباشرة بين الحماية والنمو، إلا أن هناك قليل من الدراسات تعرضت لها، وأكدت على وجود علاقة قوية مباشرة بين الحماية والنمو الاقتصادي خاصة في الاقتصادات القوية؛ والمتوافر فيها شروط تتمثل في الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، ولاسيما رأس المال البشرى، ومدى انفتاحه على العالم الخارجي، وإتباعه لسياسة تحرير التجارة، ووجود درجة من التكامل الاقتصادي، وتملك هذا الاقتصاد لقطاع بحثي قوى لدية مزية نسبية في الصناعات الفائقة التكنولوجيا، وضربوا مثالاً لذلك وهو الاقتصاد الأمريكي[2].

ولما كانت هذه الشروط التي يجب توافرها في الاقتصاد حتى يستفيد استفادة مباشرة من الحماية، وتكون سبباً مباشراً للنمو الاقتصادي، لا يمكن توافرها في معظم اقتصادات العالم. الأمر الذي يوضح أن العلاقة بين الحماية والنمو قد تكون أقرب إلى الواقع من خلال علاقة غير مباشرة من خلال قنوات مساعدة ينتقل من خلالها أثر الحماية إلى النمو الاقتصادي، تتمثل في مدى تأثير الحماية على نقل التكنولوجيا، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات التجارة الدولية، ومجالات البحث والتطوير.

هذا ما سنحاول بحثه من خلال بحث تأثير الحماية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، ومجالات البحث والتطوير، وتدفقات التجارة الدولية، وذلك وفق التقسيم التالي :

---

(1) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : مرجع سابق، ص ١٥٥ .

(2) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : مرجع سابق، ص ١٦٣ .

المبحث الأول : حماية حقوق التأليف والاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني : حماية حقوق التأليف ونقل التكنولوجيا .

المبحث الثالث : حماية حقوق التأليف والبحث والتطوير .

المبحث الرابع : حماية حقوق التأليف وتدفقات التجارة الدولية .

المبحث الأول

حماية حقوق التأليف والنشر

و الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات، حاز على اهتمام واعتراف عالمي واسع النطاق. وتتنافس الدول النامية والمتقدمة على حد سواء منافسة شديدة على جذب هذا النوع من الاستثمار(1). ولا تعد عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالأمر السهل؛ وبخاصة في ظل هذه المنافسة الشديدة. ولكن ما هي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات حقوق التأليف والنشر؟ ومحددات جذب هذا النوع من الاستثمار، والسؤال الأهم، هل لحماية حقوق التأليف والنشر تأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟ أمور ثلاث نبحثها في النقاط التالية :

أولاً : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات حقوق التأليف والنشر .

للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات حقوق التأليف والنشر أهمية للدولة المضيفة تتمثل في النقاط التالية :

- كل من الاستثمار الأجنبي المباشر – بصفة عامة – والتجارة الدولية في السلع والخدمات تساعد على النمو الاقتصادي، وخلق الوظائف

(1) Dr. Mona Toema El-Garf : The Role Of Multi-national Corporations In Technology Transfer ; Determinants And Policies, With An Application To The Case Of Egypt. p52.

بحث منشور باللغة الانجليزية بمجلة مصر المعاصرة ، يوليو/ أكتوبر ٢٠٠١ العددان ٤٦٣/ ٤٦٤ السنة ٩٢ القاهرة .

ورفع مستويات المعيشة. وقد أرجع السبب وراء النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية – النمور الآسيوية – إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والادخار المحلي، وكل ذلك في النهاية أدى إلى سرعة تراكم رأس المال(١).

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورن بالقروض، وغيرها من وسائل التمويل الخارجية(٢).
- يشجع على خلق فرص عمل، ورفع مهارات العمال، من خلال ما تجلبه الاستثمارات الخارجية معها من تكنولوجيا جديدة، يكتسبها العاملون الوطنيون الذين يعملون في مشروعات الاستثمار، كذلك يساهم في فتح أسواق جديدة للتصدير وأهمها أسواق الدولة الأم للشركات المستثمرة(٣).
- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتنفيذ مشروعات عالية التكنولوجيا، مثل مشروعات البرمجيات، ومجالات نظم المعلومات. الأمر الذي يتطلب استثمارات ضخمة إلى جانب تكنولوجيا متقدمة لا تتوافر لدى كثير من دول العالم، وتمتلكها الشركات متعددة الجنسيات، هذه التكنولوجيا التي تمثل العنصر الذي تكاد كل الدول النامية والغنية

---

(١) د/ رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٢ ص ٣٧.

(٢) د/ حازم السيد حلمي عطوة مجاهد : حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل التربس والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص ١٥١ .

(٣) Vincent Cable and Bishnodat Persaud; Developing with Foreign Investment, the commonwealth Secretariat, 2007, P 42.

والفقيرة في حاجة إليه[1].

- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا للشركات المحلية عن طريق التعاملات المشتركة لكل من الشركات الأجنبية والمحلية من خلال المشروعات المشتركة[2].

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد منافسة بين الشركات الأجنبية المستثمرة والشركات الوطنية، تجبر الشركات المحلية، على تطوير قدراتها التكنولوجية؛ بسبب الضغط المفروض عليها من قبل الشركات الأجنبية المنافسة لها[3].

- تحقيق الجودة العالية وإعداد قوى العمل فنياً من خلال التدريب المصاحب لعمليات نقل التكنولوجيا[4].

- يساهم في تدريب وتأهيل العمالة المحلية في البلد المضيف. وتتأكد هذه الحجة من جانب العديد من الكتاب في مجال دراسة تجربة جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية؛ فالمديرون في هذه الدول حصلوا على تدريبهم من خلال العمل كموظفين لدى الشركات متعددة الجنسيات[5].

---

(1) Edwin Mansfield; Intellectual Property Protection, Direct Investment, and Technology Transfer, International Finance Corporation, 1995, 25.

(2) أشرف خليفة : الاستثمار الاجنبى المباشر، الأهرام الاقتصادي، العدد رقم ١٩٤٣ الصادر في ٢٠٠٦/٤/٣ ص ٨٠ .

(3) Dr. Mona Toema El-Garf : Op, Cit, p 67.

(4) د/ مصطفى محمد عزالعرب : مرجع سابق، ص ٢٠٦ .

(5) د/ عمر عبد الحميد سالمان : الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية مع إشارة إلى مصر، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

ثانياً : محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

لقد تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من مرة خلال الحقبتين الماضيتين، وخاصة خلال التسعينات من القرن الماضي، إلى أن وصل إلى ١,٣ تريلون دولار عام ٢٠٠٠. وساهم العديد من العوامل في بلـوغ تلـك المؤشرات، كثيراً منها ارتبط بالتغيرات الاقتـصادية والـسياسية الدوليـة. فانهيار المبادئ والأفكار الاشتراكية مع انهيار الاتحـاد الـسوفيتي أعطـى الرأسمالية دفعة قوية، وكذلك سهلت ثورة الاتصالات الطريق أمام الشركات متعددة الجنسيات في الحصول على المعلومات عن الأسواق الجديدة[١].

كما أن إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO عام ١٩٩٤ فتح عهداً جديداً للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال النص لأول مرة على منع أيـة تدابير تجارية من شأنها التأثير على الاستثمار، وكذلك حماية حقوق التأليف والنشر ضمن حقوق الملكية الفكرية، وغيرها من الاتفاقيات التي تـضمنتها جولة أورجواي، وتؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر[٢].

والمشروعات الضخمة التي تضطلع باستثمارات أجنبية في الخارج يجب أن تمتلك أصولاً خاصة تفتقر إليها المشروعات الوطنية، حتى تـؤتى عملية الاستثمار ثمارها للمستثمر وللبلد المضيف. فلا يتصور تحرك مشروع معين خارج وطنه لينافس مشروعات أخرى في وطنها متحملاً قـدراً مـن المخاطر والنفقات أكبر مما يتحمله داخل وطنه، إلا إذا كان يمتلك من المزايا

(١) د/ رضا عبد السلام : مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

(٢) Edwin Mansfield; Intellectual Property Protection, Op, Cit, p 22.

ما يمكنه من تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح تسمح له بتعويض تلك المخاطر والنفقات، وتضمن له تفوقاً على المشروعات المنافسة في البلدان التي يقوم بالاستثمار فيها. إلى جانب المزايا التي يمتلكها المشروع القائم بالاستثمار، فإن الدول المضيفة للاستثمار تكون أقدر على جذب هذه الاستثمارات كلما كانت تمتلك مزايا معينة، وتقدم حوافز وضمانات تكون من شأنها جذب هذه الاستثمارات؛ ومن ثم فإن محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تصنيفها إلى الأصناف الثلاث التالية :

(١) مزايا راجعة إلى الشركات المستثمرة (مزايا الملكية).

وهى مزايا احتكارية تمتلكها الشركة القائمة بالاستثمار مثل حجم الشركة، والقدرات التكنولوجية والفنية، وما تملكه من أصول فكرية – وهي الأصول غير الملموسة المتمثلة في الإبداع والابتكار والمعرفة لدي الشركات المالكة لهذه الحقوق وتعد حقوق التأليف من أهم هذه الأصول – وضخامة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، والمهارات التنظيمية والإدارية، والتسويقية وغيرها من المميزات[1].

(٢) مزايا الدولة المضيفة، أو المزايا المكانية.

وهى مزايا يتمتع بها البلد المضيف الذي يجرى فيه الاستثمار، مثل العوامل الاقتصادية، ومنها الناتج القومي الإجمالي ومستوى التضخم، وتوافر العنصر البشرى، ومدى كفاءته. والتشريعات الضريبية، وما تقدمه من حوافز وإعفاءات للمستثمر الأجنبي. والبنية الأساسية مثل الاتصالات

---

(١) د/ أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق ، ص ٥٢ .

والمواصلات، وحجم السوق، والمناخ السياسي، والنظام التجاري. وما إذا كانت الدولة المضيفة تقوم بفرض عوائق من خلال القيود التجارية. وأخيراً ما تقدمه حكومة البلد المضيف من حوافز للمستثمرين الأجانب[1].

(٣) عوامل راجعة للدولة الأم .

تسعى الشركات إلى الاستثمارات الخارجية، وذلك للاستفادة من قدراتها السابق ذكرها في إيجاد أسواق جديدة، وجني أرباح أعلى وإيجاد تمثيل لها في كل سوق كبرى. مع انخفاض معدلات النمو، وحالات الركود، والمنافسة الضاربة بالدولة الأم؛ فإن الشركات تبحث عن فرصة بالخارج، وليس أدل على ذلك من أن معدل نمو الناتج القومي الاجمالى في الولايات المتحدة وبريطانيا خلال الحقبة الماضية كان من ١% إلى ٣% تقريباً، بينما كان معدل النمو أكثر من ٧% في الكثير من الدول النامية وخاصة في شرق أسيا، وأمريكا اللاتينية[2].

ثالثاً : حماية حقوق التأليف والنشر كإحدى المزايا المكانية .

مدى حماية حقوق التأليف والنشر في دولة ما، واعتبار هذه الحماية بمثابة ميزة مكانية تميز الدولة المضيفة عن غيرها من الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومدى تأثير هذه الحماية على قرارات المشروع في تحديده لأفضل مواقع لاستثماراته الأجنبية المباشرة في الخارج، هو أمر اختلف بشأنه الفقه الاقتصادي ما بين مؤيد ومعارض .

---

(1) د / رضا عبد السلام : مرجع سابق ، ص ١٢٥ .
(2) د / رضا عبد السلام : مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(١) آراء أنصار الحماية .

يرى أنصار هذا الرأي أن غياب أو ضعف مستوى حماية حقوق التأليف والنشر في بلد ما، يضعف الحافز لدى المشروعات الدولية على القيام باستثمارات أجنبية مباشرة في هذا البلد، وبصفة خاصة عندما تمتلك هذه المشروعات تكنولوجيا متقدمة تخشى عليها من التسرب إلى منافسيها. ونتيجة لذلك يكون من المنطقي لدى أنصار هذا الاتجاه أن تؤدى الحماية القوية لهذه الحقوق في بلد من البلدان إلى اطمئنان المشروعات الدولية لوجود حماية كافية لأصولها التكنولوجية تضمن عدم الاعتداء عليها، وتحول دون تسربها لمنافسيها، ومن ثم يمكن أن تؤدى هذه الحماية القوية في بلد ما إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها[1].

وأن الحماية تجعل الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في الدول المضيفة وهى آمنة ضد التقليد من جهة، كما أن هذه الاستثمارات قد تقطع الطريق على المنافسين المحتملين في ظل الحماية، وإشباع حاجة السوق المحلى بشكل مباشر[2].

وبدون تأمين الأصول التكنولوجية للشركات الأجنبية فلن تقوم بالاستثمار داخل الدولة، ووفقا للتقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية ١٩٩٩ فإنه لا تزال هناك فجوه في حماية الملكية الفكرية في مصر مما دعا الممثل التجاري للولايات المتحدة إلى وضع مصر في قائمة الدول "الأولى بالمتابعة". وتقرير كهذا الذي صدر عن وزارة التجارة

(١) د/ أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق، ص ٥٥ .

(٢) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

الأمريكية تتطلع عليه الشركات الاستثمارية، ومن ثم تتردد أكثر من مرة قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار في مصر[1].

وفى المملكة العربية السعودية رغم إصدار العديد من القوانين التي تكفل حماية حقوق التأليف والنشر، والترويج لذلك محلياً ودولياً، ولاسيما عقب انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، إلا أن هذه القوانين لم تؤت ثمارها بعد، بل أدى ضعف تطبيقها، إلى تردد الكثير من المستثمرين الأجانب في ضخ أموالهم بالسوق السعودية، الأمر الذي أدى إلى ضياع استثمارات على المملكة قدرت بنحو ٤٠ مليار ريال (١٠ مليارات دولار)، الأمر الذي نتج عنه ضياع ما لا يقل عن ١٠٠ ألف فرصة عمل في مجال البرمجيات والحاسب الآلي والصناعة والتجارة[2].

ويعد الاستثمار في مجال البرمجيات - بوصفها أحد أهم تطبيقات حقوق التأليف- استثمار ذو طبيعة خاصة، فهو يحقق أرباح مالية ضخمة[3]. ولكن النسخ غير المصرح به يهدد هذا الاستثمار، فبرغم التكلفة العالية لتصميم البرامج، التي وصلت في بعض الأحيان إلى ما يقرب من ١٢ مليون دولار لتصميم برنامجاً واحداً، فإن شركات البرمجيات المنتجة لها تستطيع تحقيق أرباح تجاوز تكلفة الإنتاج بكثير إن تم حماية حقوقها ضد النسخ. ومن ثم فإن الاستثمار في مجال البرمجيات كمثال للسلع المتمتعة بحقوق التأليف

---

(١) د/ رضا عبد السلام : مرجع سابق ، ص ٣٩٨ .

(٢) احمد المصري : قرصنة الأفكار بالسعودية ، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧

islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&.../NMALayout

(٣) Lisa N. Takeyama : The Intertemporal Consequences of Unauthorized Reproduction of Intellectual Property, The Journal of Law and Economics, Volume XL (2) October 1997, P 512.

والنشر لابد وأن يواكبه تأكد من قبل المستثمر الأجنبي بأن رأس ماله سيقوم بدورته الاقتصادية كاملة. أي يتأكد من أن البرنامج الأصلي سوف يباع منه عدد معين من النسخ كاف لتحقيق نسبة معينة من الربح يتوقعها المستثمر، وهذا لا يتحقق إلا من خلال حماية قوية لحقوق التأليف والنشر[1].

(٢) الآراء المعارضة لتأثير الحماية على الاستثمار الأجنبي المباشر .

الاتجاه المضاد يذهب أنصاره إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين مستوى حماية حقوق التأليف والنشر، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فوفقا لهذا الاتجاه تضطلع المشروعات الدولية باستثمارات أجنبية مباشرة استجابة لمواجهة مخاطر تخلفها وراء منافسيها الرئيسيين، وقد تلجأ هذه الشركات الدولية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر - دون غيره - في البلاد التي تتميز بغياب أو ضعف مستوى الحماية، حتى تضمن سيطرتها الكاملة على الأصول التكنولوجية محل التعامل، وتحول دون تسربها لأي أطراف محلية أو أجنبية أخرى في البلد المضيف[2]. والمعنى أن التكنولوجيا محل التعامل تظل حبيسة داخل الكيان التنظيمي للمشروع دون أن يتمكن أي طرف خارجي من الإطلاع عليها، فلا يمكن لأي بلد من البلدان المضيفة أن يُكره الشركات دولية النشاط الراغبة في التعامل مع هذا البلد على تطبيق آلية الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيرها من الآليات الأخرى؛ وذلك من أجل ضمان الاستغلال الآمن للأصول التكنولوجية محل التعامل، ومنع تسربها خارج كيان الشركة .

---

(1) د/ رشا على الدين احمد على تقى الدين : النظام القانوني لحماية البرمجيات، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(2) د/ أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق، ص ٥٧ .

ويرى أيضاً أنصار هذا الاتجاه أن العوامل التي تؤثر علـى قـرار الشركات بالاستثمار في بلد ما، هي تلك المتعلقة بالسياسات التي تتبعها الدول النامية، مثل سياساتها تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وما تقدمـة الـدول المضيفة من حوافز وضمانات لكي تغرى الشركات للاستثمار في أسـواقها، ومن بين هذه العوامل حجم السوق المضيفة سواء من حيث عدد الـسكان أو متوسط دخل الفرد أو الاثنين معاً. ومدى توافر رأس المـال فـي الدولـة المضيفة، ووجود قاعدة علمية وتكنولوجية جيدة، ومدى توافر الأيدي العاملة المتعلمة وفى ذات الوقت منخفضة الأجر، والموقع الجغرافي للدولة المضيفة مقارنة بالدولة الأم، وعلاقته بأسواق الدول المجاورة .

واستدل أصحاب هذا الاتجاه بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشـرة على أسواق تتسم الحماية فيهـا بالـضعف، فعلـى سـبيل المثـال كانـت الاستثمارات الأجنبية تتدفق على الكثير من دول أمريكا اللاتينية، وخاصـة البرازيل، والأرجنتين، والمكسيك، والكثير من الدول الآسيوية، وجنوب شرق أسيا حتى في ظل عدم الحماية أو توافر حماية ضعيفة[1]، وتطبيقاً لذلك فإن شركة مايكروسوفت تستثمر في الصين رغم ضعف حماية حقوق التـأليف بها؛ حيث أن نفقات التصدي لجرائم الانتحال والقرصنة والإيرادات الضائعة بسبب هذه الجرائم لا تضاهي الأرباح الهائلة التي تجنيها الشركة من السوق الصينية ذات المليار عميل[2].

---

(1) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(2) كرتيس كوك : حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

إذا يخلص أصحاب الاتجاه الثاني إلى أن مستوى حماية حقوق التأليف والنشر، لا تمارس أي تأثير على قرارات الشركات دولية النشاط بالاستثمار أو عدمه في سوق معينة؛ أي أن مستوى الحماية لا يعد من المزايا التي يمكن أن تؤثر على قرارات هذه الشركات في مجال توطين استثماراتها الخارجية، والحماية القوية في بلد معين لا تكفى وحدها لدفع الشركات الدولية للقيام باستثمارات خارجية في بلد ما، ما لم تتوافر مزايا أخرى تسعى إليها هذه الشركات. كما أن الحماية الضعيفة أو حتى غيابها بالكامل في بلد من البلدان لا يحول دون قيام الشركات دولية النشاط بالاستثمار فيه طالما لديه مزايا أخرى تسعى هذه الشركات لاستغلالها .

وهكذا لا تؤثر الحماية على قرار المشروع بالاستثمار أو الامتناع عن القيام بالاستثمار الخارجي، بل تؤثر فقط على خيارات المشروع وقراراته بشأن أشكال خدمة الأسواق، إما يقوم بخدمة السوق عن طريق الاستثمار المباشر، أو عن طريق التصدير أو اتفاقيات الترخيص. أي أن تأثير مستوى حماية حقوق التأليف والنشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو تأثير غير مباشر يحقق في أفضل الظروف تأثير على قرار المشروع المتعلق بالشكل الذي يختاره لخدمة السوق .

ويري الباحث أن مستوى حماية حقوق التأليف والنشر شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وبصفة خاصة الاستثمار في مجال السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر؛ ومنها صناعة البرمجيات، وصناعة السينما، وصناعة النشر وغيرها من السلع والخدمات سهلة التقليد والنسخ؛ على اعتبار أن الشركات الدولية التي تعمل في مجال السلع المتمتعة

بحقوق التأليف تعد أكثر ارتباطا بأنشطة البحث والتطوير والمهارات الفنيـــة والعلمية، كثيفة الاستخدام لرأس المال المعرفـــي، وهـــو مـــا يجعـــل هـــذه المشروعات تخشى على ما تملكه من معرفة، وتزداد حساسية هذه الشركات بالنسبة لما تملكه من معرفة. ولكن الحماية فقط ليست كافية لتحقيق ذلك بل يلزم توافر مقومات أخري مثل مستوي التطـــور التكنولـــوجي والـــصناعي والمستوي المهارى للعمالة الوطنية، وغيرها من المقومات .

المبحث الثاني

حماية حقوق التأليف والنشر
ونقل التكنولوجيا

تعد التكنولوجيا أحد أهم عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي خاصة في السنوات الأخيرة. وقد أدى ذلك إلى إجبار الشركات الكبرى دولية النشاط والحكومات خاصة في الدول المتقدمة بأن تعطى اهتماماً متزايداً للبحث والتطوير[1]. وكما تحرص هذه الشركات والدول على مزيد من البحث والتطوير، فهي تعمل بكافة الوسائل على حماية ما يسفر عنه البحث والتطوير من ثمار، وعلى ما لديها من تكنولوجيا من أن تقع في أيدي منافسيها القائمين والمحتملين .

ونقل التكنولوجيا يعنى تبادل المعلومات بشكل يسهل معه تطبيقها تطبيقاً عملياً. وبصورة عامة فإن انتقال التكنولوجيا هي عملية ثقافية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وليست مجرد تقليد صناعي للدول المتقدمة. وتعتبر التكنولوجيا وليدة دوافع وظروف اقتصادية واجتماعية معينة؛ فالتكنولوجيا في الدول الصناعية قد ارتبطت وتفاعلت مع مجمل التحولات الاقتصادية، والاجتماعية، وبالتالي فإنها نشأت بالاستناد إلى بيئة متوازنة منحتها الدعم وأمدتها بعناصر التطور اللازمة[2].

---

(1) A. Kamperman Sanders; Intellectual Property In The Digital Age Challenges For Asia, Kluwer Law International, 2002. P 30.

(2) rbhajan S. Kehal and Varinder P. Singh; Digital Economy: Impacts, Influences and challenges, IDEA GROUP PUBLISHING, 2005. P, 176.

ويوجد في اتفاق التربس العديد من المواد التي تناولت نقل التكنولوجيا، حيث تنص المادة السابعة المتعلقة بالأهداف على أنه :

"يجب أن تسهم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في تشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل وانتشار التكنولوجيا، بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجي المعرفة التكنولوجية ومستخدميها بالأسلوب الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والتوازن بين الحقوق والالتزامات" .

وتتعلق المادة الثامنة بالمبادئ، حيث تنص المادة ٢/٨ على أنه :

"قد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير ملائمة، بشرط اتساقها مع أحكام الاتفاق الحالي، لمنع حائزي حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها أو منع اللجوء إلى ممارسات تسفر عن تقييد غير معقول للتجارة، أو تؤثر سلبياً على نقل التكنولوجيا" .

وتنص المادة ٢/٦٦ المتعلقة بالدول النامية على أنه :

"تلتزم الدول المتقدمة الأعضاء بتوفير حوافز لمؤسسات الأعمال والهيئات فيها بغرض حفز وتشجيع نقل التكنولوجيا للدول الأعضاء والأقل نمواً لكي تمكنها من خلق قاعدة تكنولوجية سليمة قابلة للاستمرار".

وفى هذا الإطار سوف نتناول أهمية التكنولوجيا ومفهومها الاقتصادي، ودور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا، وأثر حماية حقوق التأليف والنشر على عملية نقل التكنولوجيا، وذلك في النقاط التالية :

أولاً : المفهوم الاقتصادي للتكنولوجيا .

التكنولوجيا Technology هي مصطلح متداخل ومتشابك مع التقنية Technique وتشتق كلمة تكنولوجيا من اللغة اللاتينية حيث تتكون من مقطعين Techno وتعنى الفن أو الحرفة، logia وتعنى الدراسة أو العلم، ومن هنا فمصطلح تكنولوجيا يعنى التطبيقات العملية للعلم والمعرفة في جميع المجالات[1].

ومن الناحية الاقتصادية فإن مفهوم التكنولوجيا، هو عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية، والأساليب المستخدمة فيها بما يحقق خفض نفقات الإنتاج، أو تطوير أساليبها. وهناك من عرفها بأنها عبارة عن مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة، والأدوات والوسائل المادية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته المادية[2].

وجرت العادة على تقسيم التكنولوجيا إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهى تكنولوجيا موفرة لرأس المال، وتستخدم هذه التكنولوجيا في الدول النامية والفقيرة. وتكنولوجيا موفرة لقوة العمل، وتستخدم في الدول المتقدمة والغنية. وتكنولوجيا محايدة وهى التكنولوجيا التي تزيد رأس المال والعمل بنسب متقاربة[3].

---

(1) تكنولوجيا : 22-5-2007 ar.wikipedia.org/wiki/

(2) التكنولوجيا والاقتصاد فى خدمة الإنسان والبيئة :
www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm 22-5-2007

(3) تكنولوجيا : 22-5-2007 ar.wikipedia.org/wiki/

ثانياً : الأهمية الاقتصادية للتكنولوجيا .

ليس بخاف على أحد مدى أهمية الدور الذي يلعبه عنصر التكنولوجيا في الإنتاج وأساليبه، والتسويق والتوزيع، وتحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية لدوائر الأعمال، والاقتصادات التي تمتلك التفوق فيه، خاصة بالنسبة للتنمية الاقتصادية باعتبارها القوى المحركة للتقدم الاقتصادي والتطور الحضاري في خضم التطورات العلمية والتكنولوجية. ويحتل العلم والتكنولوجيا المكانة الأولى باعتبار أنهما المحرك الأساسي لهذه العملية، ودفع عملية تطورها إلى الأمام. الأمر الذي يجعل تبنى العلم والتكنولوجيا، وما يتبعه ويترتب عليه من طرق إنتاجية وأساليب ووسائل علمية ومعارف فنية وتطبيقية لحل المعضلات التي تثور خلال مسيرة التنمية أمراً بالغ الأهمية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية(١).

يستطيع البحث العلمي والتكنولوجي أن يساهم مساهمة كبيرة وفعالة في تلبية حاجات المجتمع المتطورة والمتنامية باستمرار، على الصعيدين الكمي والنوعي، وسد قسم كبير منها، بسبب تأثيره في الإنتاج وكونه الشرط الأول لزيادة إنتاج السلع والخدمات(٢).

إن ضرورة اهتمام الاقتصادات المختلفة باستخدام التكنولوجيا كإحدى الوسائل الأساسية في التنمية الاقتصادية له ما يبرره، لاسيما إذا أخذنا بعين

---

(١) Albert Sasson: Biotechnologies in developing countries; present and future, volume2; International co-operation, UNESCO publishing, p 259.

(٢) Christian Gollier; the Economics of Risk and Time, Massachusetts Institute of Technology, 2001, P 357.

الاعتبار نتائج الأبحاث والدراسات التي أجريت حول معرفة التأثير العلمي والتكنولوجي في التطور الاقتصادي، ومساهمة التقدم التكنولوجي في زيادة إنتاجية العمل. ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن التقدم التكنولوجي يساهم بنسبة تتراوح ما بين ٨٠ إلى ٩٠% في زيادة إنتاجية العمل[١].

ولقد اعتمدت القدرة على الإنتاج والتقدم، على القدرة على الإبداع والابتكار؛ أي إمكانية تحويل المعلومات إلى معرفة، وهذه بدورها إلى منتج جديد متميز عن غيره. وزاد المكون المعرفي في المنتج سواءً كان سلعياً أو خدمياً إلى حد كبير كما أن الصادرات من السلع عالية التكنولوجيا صارت تمثل أهمية متزايدة في الصادرات الكلية لكثير من الاقتصادات[٢].

وبصفة عامة بعد أن كانت السلع عالية التكنولوجيا تمثل نسبة ١١% من تجارة العالم عام ١٩٧٦ أصبحت تمثل نسبة ٢٢%. والسلع متوسطة التكنولوجيا من ٢٢% إلى ٣٢% مقابل هبوط نصيب المواد الأولية من ٣٤% إلى ١٣% ، وذلك في الثمانينات من القرن الماضي. كما تتسم صناعة البرمجيات بارتفاع معدل العائد فيها ليصل إلى ٣٧%[٣].

وللتكنولوجيا أهمية أيضاً في مجال سوق العمل حيث أن هذا القطاع – قطاع التكنولوجيا – يستوعب حوالي ٩٠% من العمالة الجديدة في

---

(١) التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة الإنسان والبيئة : مرجع سبق ذكره .

(٢) Jean – Eric Aubert and Jean – Louis Reiffers ; Knowledge Economies in the Middle East and North Africa, the World Bank Washington, D.C. 2003, p 9.

(٣) د/ السيد احمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق ، ص ١٢ .

الولايات المتحدة[1]. كما أدت إلى حدوث تغيير في المراكز النسبية للعنصر البشرى ذاته إذ زاد الوزن النسبي لطبقة أصحاب الياقات البيضاء في الوقت الذي هبطت فيه الأهمية النسبية لأصحاب الياقات الزرقاء، والفئة الأولى هي الفئة الحاصلة على قدر كبير من المعلومات والمعرفة على عكس الفئة الثانية[2].

ثالثاً : دور الشركات متعددة الجنسيات في عملية نقل التكنولوجيا .

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم القوى الاقتصادية التي تشارك في النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر، فهي المسئولة عن تدفق الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية علاوة على سيطرتها على فنون وسياسات المبيعات، واحتكارها لشبكات التسويق في العالم، بحيث يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي قد انتقل من مرحلة رأسمالية الدول إلى رأسمالية الاحتكارات الدولية[3].

وما من محاولة لتحليل ودراسة دور التكنولوجيا في العلاقات الدولية يمكن أن تتجاهل التأثير الكبير للشركات متعددة الجنسيات في هذه العلاقات. ووفقاً لمقاييس وتعدد نشاطاتها في رسم وتخطيط استراتيجياتها الخاصة، فإن دورها في التأثير على العلاقات التكنولوجية الدولية أصبح أكثر

---

(1) د/ السيد احمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(2) د/ حازم السيد حلمي عطوة مجاهد : مرجع سابق، ص ١٠٢ .

(3) Dr. Mona Toema El-Garf : Op, Cit, p85.

أهمية من دور الحكومات نفسها، كشركة IBM[1] حيث تتمتع باحتكار أكثر من ٦٠% من سوق الحاسبات في كل دولة من الدول التي تمتلك فيها حقوق التصنيع والتسويق. والشركات المتعددة الجنسيات عموماً تتحكم في أكثر من ٢٠% من المنتجات ذات التكنولوجيا العالية في أسواق المجموعة الأوربية[2].

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بوضع السيادة في كافة قطاعات صناعة المنتجات ذات التكنولوجيا العالية، وتبذل قدراً كبيراً من الجهود في مجالات البحث والتطوير، وتحتكر أكبر قدر من الصادرات التكنولوجية مقارنة بالشركات الوطنية التي تعمل في أسواق الدول المضيفة؛ نظراً لما تتمتع به هذه الشركات الدولية من قدرة على الإنفاق على البحث والتطوير؛ وأكدت الإحصائيات أن الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية ومركزها الرئيسي أمريكا أنفقت حوالي ٧٥% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في أمريكا. في الوقت الذي أنفقت فيه الشركات اليابانية ٨٠% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في اليابان. والشركات الألمانية أنفقت أكثر من ٧٢% من إجمالي الإنفاق الألماني على البحث العلمي والتطوير، وذلك خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي. ويرى العلماء أن العالم ما بعد عام ٢٠٢٥ سوف يكون عبارة عن عدة شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة تعمل كلها على مستوى عالمي[3].

ونظراً لأن التكنولوجيا في يد الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة سلاح، فهي لن تتخلى عن سلاحها بسهولة، ولن تقوم بنقل التكنولوجيا بدون

(1) Inter National Business machines

(2) التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة الإنسان والبيئة : مرجع سبق ذكره .

(3) د/ حازم السيد حلمي عطوة مجاهد : مرجع سابق ، ص ١١٩ .

دراسة مسبقة وخطة محكمة وتنقلها بشكل يضمن لهـا بقـاء التفـوق فـي المستقبل؛ وبالتالي استمرار عملية النقل والحصول على مقابل النقل. وقـد سعت هذه الشركات من أجل تقنين احتكار هذه التكنولوجيا من خلال عولمة حماية حقوق التأليف وغيرها من حقوق الملكية الفكرية[1]، وكانت السـبب الرئيسي وراء إدخال حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاقيات منظمة التجـارة العالمية، مما ضاعف من سيطرتها وتسيدها للتكنولوجيا في السوق العالمية .

رابعاً : حماية حقوق التأليف والنشر ودورها في عملية نقل التكنولوجيا .

إن طبيعة ومدى تأثير حماية حقوق التأليف والنشر على عملية نقل التكنولوجيا من أكثر الموضوعات إثارة للنقاش والجدل، ما بين مؤيد لتأثير الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر على نقل التكنولوجيا، ومعارض يرى أن نقل التكنولوجيا يرتبط بمتغيرات أخرى لا تتعلق بمستوى الحماية، مثـل مدى اتساع الأسواق، والقدرة التكنولوجية المحلية فـي الـدول المـستقبلة للتكنولوجيا، أما مستوى حماية حقوق التأليف والنشر فيمكن أن يـؤثر فقـط على شكل الوسيلة المختارة لنقل التكنولوجيا .

(١) الرأي المؤيد لأهمية الحماية .

يرى أنصار الحماية أن نقل التكنولوجيا ضرورة لضمان تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بمعدلات معقولة، وأن حماية حقوق التأليف والنشر تعد عنصراً أساسياً للحصول على التكنولوجيا، ويستندون في ذلك إلى الأسـانيد التالية :

---

(1) Dr. Mona Toema El-Garf : Op, Cit, p 92.

- إن السرقة أو القرصنة على نتائج البحوث والابتكار من قبل القراصنة، يقلل من الحوافز المتطلبة لخلقها والإبداع فيها. ومن باب أولى يجعل الشركات صاحبة الابتكارات أقل استعداداً لنقلها إلى الغير خاصة في حالة التكنولوجيا سهلة التقليد مثل الحاسبات وبرامج الكمبيوتر[1].
- الحماية القوية تشجع المشروعات الناقلة للتكنولوجيا على نقل التكنولوجيا الحديثة، لعدم خوفها من تعرض هذه التكنولوجيا محل التعامل للتسرب أو التقليد. أما في ظل الحماية الضعيفة يميل مالكو التكنولوجيا إلى التعامل في أنواع معينة من التكنولوجيا التقليدية، أو القديمة بسبب إمكانية تعرضها لمخاطر التسرب أو التقليد من جانب المشروعات الوطنية المنافسة[2].
- رغبة الشركات الدولية مالكة التكنولوجيا في أن تسترد ما أنفقته من مبالغ طائلة في البحث والتطوير، والذي يتكلف مبالغ طائلة ولكي يمكنها تحقيق قدراً معقولاً من الأرباح .
- إن الحماية القوية قد تدفع الشركات مالكة التكنولوجيا أن تُصدر المنتجات المتطورة والسلع والخدمات المتضمنة للتكنولوجيا دون أن تخشى التقليد أو القرصنة؛ والمعنى أن الشركات الدولية التي تتمتع

---

(1) Lynn Allen; Ethics vs Economics: Defining the real issues for cultural institutions, copyright and the electronic age . Presented at the Copyright and the Electronic Age Conference, July 1998.
http://www.liswa.wa.gov.au/ethveconpap.html#copyrightown
20-11-2008

(2) د/ أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق، ص ٩٢ .

بوضع تصديري جيد في قطاع معين تؤيد بكل قوة تبني نظاماً محكمــاً لحماية حقوق التأليف والنشر في أسواق الدول المستوردة، لكي تمنــع انتهاك هذه الحقوق، وحتى تطمئن بأنها تستطيع ليس فقط أن تسترد ما أنفقته بل تحقق أرباحاً معقولة تستطيع استثمارها في المزيد من البحث والتطوير. وبالتالي يتوافر لديها الحافز الدافع لنقل التكنولوجيا .

- الحماية القوية تدفع مالكي التكنولوجيا إلــى التنــافس علــى توريــد التكنولوجيا مما يقلل من رسومها ومدفوعاتها، في حين يؤدى ضــعف الحماية إلى قلة عدد الموردين بسبب خوفهم من التعــرض لمخــاطر الاعتداء على حقوقهم وانتهاكها. أي أن الحماية تــؤدى إلــى تــوفر التكنولوجيا وبأثمان أقل .

إذاً يخلص أنصار الحماية إلى أن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر تشكل حافزاً قويا للشركات المالكة للتكنولوجيا في أن ترخص التكنولوجيا للغير، أو أن تدخل في مشروعات مشتركة مع شركاء آخرين، مما يتيح فرصة أكبــر لنقل التكنولوجيا، ويتزايد هذا الاحتمال كلما كانت الدولة المضيفة لديها بنية علمية أساسية قوية .

(٢) الرأي الثاني .

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن عملية نقل التكنولوجيا تتوقف على اعتبارات ومتغيرات أخرى لا تتعلق بمستوى حماية حقوق التأليف والنشر. وما يلي عرض لبعض أدلة أصحاب هذا الرأي :

- ارتباط نوع التكنولوجيا محل التعامل بحجم السوق المحلية فــي البلــد المضيف، مقيساً بحجم الناتج المحلى الإجمالي، بصرف النظــر عــن

مستوى الحماية. فقد لوحظ أن الشركات متعددة الجنسيات العاملة على مستوى العالم تتخير الدول ذات الأسواق الواسعة أكثر من الدول ذات الأسواق المحلية الضيقة. والمعنى أن التسهيلات الإنتاجية المنقولة، ونوع التكنولوجيا المستخدمة تتوقف في المقام الأول على مدى اتساع الأسواق المحلية في البلدان المستقبلة، وليس على مستوى الحماية لحقوق التأليف والنشر[1].

- أظهرت الدراسات العملية أن مستوى حماية حقوق التأليف والنشر قد يؤثر فقط على نوع الآلية المفضلة لنقل التكنولوجيا، أو خدمة الأسواق، ففي ظل الحماية الضعيفة وما ينتج عنها من احتمالات تسرب التكنولوجيا محل التعامل أو تعرضها لمخاطر التقليد، قد يدفع الشركات الناقلة للتكنولوجيا إلى محاولة استغلال التكنولوجيا بنفسها داخل الكيان التنظيمي للشركة مالكة التكنولوجيا، عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، من أجل ضمان السيطرة على التكنولوجيا محل التعامل، بدلاً من الاعتماد على أية آلية أخرى، مثل اتفاقيات الترخيص، والتي يمكن أن تتعرض في ظلها التكنولوجيا للتسرب أو التقليد. أما في ظل الحماية القوية، حيث تنتفي مخاطر التسرب والتقليد فإن الشركات الدولية قد تفضل اتفاقيات الترخيص أو الترتيبات التعاقدية الأخرى على الاستثمار الأجنبي المباشر تجنباً لإنشاء شركات تابعة تتحمل نفقات إضافية لازمة للقيام بهذا الاستثمار في البلدان المضيفة[2].

---

(1) د/ أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(2) د/ حازم السيد حلمي عطوة مجاهد : مرجع سابق، ص ١٣٣ .

- إن منح الحقوق الاستئثارية لحائزي حقوق التأليف والنشر سيمكنهم من احتكار التكنولوجيا ويعوق البحث العلمي من قبل الغير، ويمنعه من استخدامها ونشرها عبر العالم[1].

- إن الدول ذات مستويات الحماية الأقل تلقت استثمارات أجنبية مباشرة - بما فيها التكنولوجيا - تبلغ أضعاف ما حصلت علية الدول ذات المستويات الأعلى من الحماية، فالصين على سبيل المثال تلقت حوالي ٣٦ بليون دولار في صور استثمارات أجنبية، وهو ما يمثل نسبة ٥٢% من إجمالي الاستثمارات التي ذهبت للدول النامية عام ١٩٩٥. والمعنى أن تشديد الحماية وحده ليس كافياً لخلق دوافع قوية للشركات للاستثمار المباشر في دول أخرى، ونقل التكنولوجيا إليها؛ إذ توجد دوافع أخرى عديدة بعضها يتعلق بالشركات مالكة التكنولوجيا، والبعض الآخر يتعلق بالاقتصادات المضيفة ذاتها - ومن أهمها اتساع السوق - والبعض الثالث يتعلق بالدولة الأم[2].

وهكذا يتبين أن أثر حماية حقوق التأليف والنشر على نقل التكنولوجيا ما زال مثيراً للجدل على المستويين النظري والعملي، بين اتجاهين متناقضين، اتجاه أول يرى تقوية الحماية بدعوى أن ذلك يساعد على تسهيل تدفقات النقل الدولي للتكنولوجيا، ويسمح بنقل أنواع متقدمة من التكنولوجيا، ويتيح توافرها بدرجة أكبر وأثمان أقل، وهذا الاتجاه تتبناه الدول المتقدمة وشركاتها دولية النشاط. واتجاه آخر يرى عكس ما ذهب إليه الاتجاه الأول،

(1) د/ حازم السيد حلمي عطوة مجاهد : مرجع سابق، ص ١٣٤ .
(2) د/ السيد احمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سابق، ص ٣ .

أن الحماية القوية تؤدى إلى دعم وتقوية سلطة مالكي التكنولوجيا بوصفهم بائعين وإضعاف المركز التفاوضي للمشترين، ومن ثم تزايد درجة الطبيعة الاحتكارية للسوق الدولية للتكنولوجيا، ويؤدى ذلك إلى ارتفاع أثمان التكنولوجيا .

ولكن في حالة نقل التكنولوجيا عملياً بأي شكل يراه المورد، وحتى لو توافرت الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر، فإن الأمر مختلف عما هو متصور نظرياً، حيث أن مالكي التكنولوجيا وإن سمحوا بانتقالها بالفعل فإن الاستفادة من هذه التكنولوجيا مقيدة، وذلك من خلال الممارسات التقييديه التالية، والتي كثيراً ما تدرج في تعاقدات نقل التكنولوجيا[1]:

- الحد من حرية الطرف المنقول إليه في إجراء البحوث والتطوير .
- التحكم في أسعار السلع المنتجة من التكنولوجيا الموردة .
- استخدام وسائل رقابية لتقييد حرية الطرف المستقبل في استعمال التكنولوجيا.
- إطالة فترة الترخيص لآماد غير معقولة .
- فرض قيود على نشر التكنولوجيا .
- فرض قبول نقل التكنولوجيا في هيئة حزمة متكاملة (تسليم مفتاح) .
- فرض التنازل للمورد عن التحسينات التي يتوصل إليها الطرف المنقول إليه التكنولوجيا .

---

(1) د/ محمد بهاء الدين فايز : الارتقاء التكنولوجي في الصناعة المصرية ودور مؤسسة البحث والتطوير، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٤٣ أول ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ١٨ .

- فرض قيود على حجم الإنتاج ونطاقه .
- فرض قبول قيام الناقل بتوريد الآلات ومعدات الإنتاج، وربما أيضاً المدخلات الأساسية والمواد الوسيطة، بل والعمالة .
- غالباً ما يقتصر التوريد في كل المجالات على الضرورات المادية، ولا يتضمن الضرورات المعرفية، وخلفياتها العلمية .

المبحث الثالث

حماية حقوق التأليف والنشر

و النشاط الابتكاري والبحث والتطوير

يقصد بالبحث والتطوير Research & Development النشاط الإبداعي الذي يتم على أساس قواعد علمية، بهدف زيادة المعرفة العلمية والتقنية، واستخدامها في تطبيقات جديدة في النشاط الإنتاجي[1].

ويسهم البحث العلمي والتطوير بشكل كبير في حل المشكلات التي تعاني منها الأمم والمجتمعات بشتى أنواعها العلمية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بما توفره لها من إبداعات وابتكارات، تساعد في تحسين نوعية الحياة؛ حتى غدا البحث العلمي والتطوير هما الأساس في رقي المجتمعات ونهضتها من خلال الابتكار، ووضع الحلول للمشكلات العلمية، والصحية والبيئية، وتحسين الموارد الطبيعية المتاحة، والنهوض بالقدرات العلمية والبشرية والمادية وتحسين كفاءة استخدامها[2].

إذاً البحث والتطوير له أهمية اقتصادية، وللشركات متعددة الجنسيات دور فعال في عملية البحث والتطوير. ولا يمكن الاستمرار في البحث والتطوير دون الإنفاق على هذه العملية، والتي تتكلف مبالغ طائلة. ودور حماية حقوق التأليف في المساهمة في عملية البحث والتطوير، أمور نبحثها تباعاً في النقاط التالية :

---

(1) معيار تكاليف البحث والتطوير: 15-1-2007
www.socpa.org.sa/AS/as07/Index.htm

(2) إستراتيجية تنمية الموارد البشرية :
www.moneoman.gov.om/arabic/HRD_strategy7.asp 15-1-2007

أولاً : الأهمية الاقتصادية للبحث والتطوير .

دائماً ما كان الفضول العلمي والخيال والتعبير الثقافي يحظى بالتقدير على إسهامه في النهوض بحياة المجتمعات. على أن تلك القيمة قد اكتسبت مؤخراً بُعداً جديداً، هو قدرتها على الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي؛ حيث أصبح الابتكار في حقول العلوم والتقنية العامل الرئيسي في تعزيز الأداء الاقتصادي للدول، وتحقيق تحسينات كبيرة في نوعية حياة المواطنين. وتضع الدول المتقدمة عمليات البحث والتطوير في طليعة أولوياتها لتحقيق المزيد من التقدم .

فمن الناحية النظرية يعد التغير التقني الناتج عن البحث والتطوير، عاملاً رئيسياً مهماً في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، كما يمثل أحد المتغيرات في نماذج النمو الاقتصادي(1). وللبحث والتطوير دوراً هاماً في زيادة الإنتاجية؛ حيث أن الابتكارات التقنية التي تنتج من أنشطة البحث والتطوير تعد أهم الطرق لتحقيق المزايا النسبية للدول المختلفة في إنتاج المنتجات. ومن الممكن القول أن تطوير وتحسين المنتجات، وأداء العمليات في مجالات الأعمال المختلفة يتوقف إلى درجة كبيرة على نشاط البحث والتطوير. ولا يقتصر تأثير البحث والتطوير على إنتاج منتجات جديدة، فقد يكون ضرورياً لكي تحافظ المنشآت الإنتاجية على مكانتها في الأسواق أن

---

(1) Nagla Rizk; Information Technology and Growth; Prospects for Egypt's Software Industry, P 87.

بحث منشور باللغة الانجليزية بمجلة مصر المعاصرة ، يناير / أبريل ٢٠٠٢ ، العدد ٤٦٥- ٤٦٦ السنة الثالثة والتسعون ، القاهرة .

تحل التقنيات الجديدة مكان التقنيات القديمة؛ حتى تؤدى بدورها إلى زيـادة الإنتاجية[1].

وتساهم التقنية الحديثة في القدرة التنافسية؛ حيث أن دور التقنية في المستقبل يزيد عما كان عليه من قبل، كعنصر يؤثر على الأوضاع التنافسية للمنشآت، خاصة في ظل عصر العلم والتكنولوجيا، وسيادة المنافسة المعروفة بالمنافسة الإبداعية، والسائدة في القطاعات الأكثـر اعتمـاداً علـى العلـم والمعرفة. بينما تظل المنافسة المعتمدة على الأثمان – المنافسة الـسعرية – تسود في القطاعات التقليدية. ومن ثم فإن عملية البحث والتطوير ليست فقط قوة، بل تشكل قاعدةً وأساساً للقوة الضاغطة في عملية المنافـسة؛ وبالتـالي أداة من أدواتها، وقد أثبتت العديد من الدراسات وجود ترابط وثيـق بـين نصيب الفرد مما تنفقه الدول على البحث والتطوير، ودخل الفـرد؛ بحيـث اتضح بجلاء ارتفاع دخل الفرد في الدول التي يرتفع فيها نصيب الفرد مـن الإنفاق على البحث والتطوير، إضافة إلى ذلك فإن هناك علاقة طردية بـين عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير وبين دخل الفرد فـي مجتمع ما[2].

ثانياً : دور الشركات متعددة الجنسيات في عملية البحث والتطوير .

تستأثر الشركات المتعددة الجنسيات بنصيب كبير في عمليـة البحـث والتطوير والإنفاق عليها؛ ففي عام ٢٠٠٢ أنفقت أكبر ٧٠٠ شركة عالميـة

---

(1) معيار تكاليف البحث والتطوير: 2007-1-15

www.socpa.org.sa/AS/as07/Index.htm

(2) إستراتيجية تنمية الموارد البشرية: مرجع سبق ذكره .

نحو ٣١١ مليار دولار على أنشطة البحث والتطوير[١]. وتتفاوت الآراء حول مدى مساهمة أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات على بناء القدرات التكنولوجية المحلية في البلدان المضيفة؛ حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير أن يفيد النمو الاقتصادي مباشرة من خلال تحفيز الفعالية التكنولوجية، والتغير التكنولوجي عبر أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها فروع الشركات الدولية بشكل مباشر .

ومع سيطرة الشركات الدولية متعددة الجنسيات على جزء هام من التكنولوجيا والبحث والتطوير، خاصة في الصناعات الجديدة، فقد تتقلص فرص البلدان المضيفة في اقتناء هذه التكنولوجيا بطرق تعاقدية. وإن إمكانية تحقيق منافع مباشرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير لصالح البلدان المضيفة، يتوقف على صلاحيات وأدوار مختلف وحدات البحث والتطوير. ويمكن الانتفاع مباشرة من وحدات البحث والتطوير لدى الشركات متعددة الجنسيات من خلال التعاقد من الباطن على إجراء الأبحاث في الجامعات المحلية، أو الترخيص للشركات المحلية بالأخذ بتكنولوجيات المنتجات الفرعية. ويمكن لأنشطة الشركات الدولية في مجال البحث والتطوير أن تؤثر أيضاً على فرص توظيف الأشخاص المؤهلين في الاقتصادات المضيفة، مما يصقل مواهبهم، كما تؤدى هذه الشركات متعددة الجنسيات إلى نشر وتشجيع ثقافة البحث والتطوير والابتكار بين الشركات المحلية[٢].

---

(١) محمود خليفة : عولمة البحث والتطوير ، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٩٣٦ الصادر في ١٣ فبراير ٢٠٠٦ ، ص ٨١ .

(٢) محمود خليفة : المرجع السابق، ص ٨١ .

ثالثاً : الإنفاق على البحث العلمي والتطوير .

إن زيادة ضغوط المنافسة، مع تغير أحوال التجارة الدولية، جعل أكبر الشركات الدولية تسعى لتحسين قدراتها التنافسية، من خلال زيادة إنفاقها على نشاط البحث والتطوير. وقد كشفت الدراسات العملية عن زيادة إنفاق أكبر الشركات العالمية بمعدلات غير مسبوقة على البحث والتطوير، وهو ما يرجع من ناحية إلى نمو أرباح الشركات في كثير من القطاعات مما يمكنها من زيادة إنفاقها، ومن ناحية أخرى فإن ضغوط المنافسة تجبر الشركات على الاستمرار في مشروعات البحث والتطوير[1].

وقد أوضحت الدراسة التي قامت بها وزارة التجارة والصناعة البريطانية، والتي شملت ١٢٥٠ شركة عالمية، زيادة إنفاقها على البحث والتطوير خلال عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ بنسبة ٧% عن عام ٢٠٠٤[2]. وتعد شركات الأدوية طبقاً لهذه الدراسة الأسرع نمواً في إنفاقها على البحث والتطوير، تلاها قطاع الدفاع والفضاء، ثم قطاع النفط والغاز، ثم قطاع البرمجة. وإن كان قطاع البرمجة جاء متأخراً قليلاً من حيث نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الشركات الدولية، إلا أن الإنفاق على البحث والتطوير بصفة عامة في مجال البرمجة يتفوق على جميع هذه المجالات؛ حيث أكدت الدراسة نفسها أن البنوك تنفق حوالي ١% من مبيعاتها على البحث والتطوير في تطوير برمجياتها، ذلك أنها تعتمد بشكل واضح على تكنولوجيا المعلومات، ويعد القطاع المالي في لندن مركزاً هاماً لتطوير

---

(1) Dr. Mona Toema El-Garf : Op, Cit, p 58.

(2) الأهرام الاقتصادي : البحث والتطوير سوق جديد للتنافس بين الشركات العالمية، العدد ١٩٧٥ الصادر في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ٧٠ .

البرمجيات، وعلى سبيل المثال فإن إجمالي إنفاق خمسة بنوك بريطانية على نشاط البحث والتطوير يقدر بحوالى ٧٠٥ ملايين إسترليني في فترة الدراسة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

ومن المؤكد أن زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ينعكس على نمو مبيعات الشركات، وخاصة الشركات التكنولوجية، وشركات البرمجيات. وعموماً الشركات التي تعتمد بنسبه كبيرة على الإبداع والمعلومات أكثر من اعتمادها على الأيدي العاملة والمواد الخام. وتطبيقاً لذلك فقد حققت الهند تفوقاً عالمياً في مجال البرمجيات، حيث يعمل أكثر من ربع مليون فني وعالم ومهندس في صناعة البرمجيات التي تحقق دخلاً للهند يقدر بنحو ١٠ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠٠٤. ويتوقع تضاعف هذه الأرقام في السنوات القليلة القادمة، طبقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وتصدر الهند أكبر كم من القدرات البشرية في هذا المجال إلى الدول المتقدمة؛ ويرجع ذلك إلى كم الإنفاق الذي تنفقه الهند على البحث العلمي، والذي يقدر بنسبة ١,٢% من إجمالي الدخل القومي (مصر تنفق ٠,٢% فقط) وتقدر صادرات الهند من المنتجات المصنعة ذات المحتوى العالي من التكنولوجيا بنحو ٢ مليار دولار سنوياً[1].

رابعاً : حماية حقوق التأليف وأثرها على البحث والتطوير ومعدلات الابتكار .

يعد البحث العلمي والتطوير من أهم القنوات التي تؤدى إلى إنتاج التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي، وتلعب الأخيرة دوراً أساسياً في تزايد

([1]) عصام الحناوى : السياسة العلمية في الهند، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٦٦ الصادر في ١١ أكتوبر ٢٠٠٤.

معدلات النمو الاقتصادي. ولهذا تهتم مختلف البلدان بالعمل علـى تـشجيع ودعم قدراتها التكنولوجية المحلية عن طريق دعم أنشطة البحث والتطوير، وتقديم الحوافز المتعددة لهذه الأنشطة، فهل تعد الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر من بين هذه الحوافز؟ وبمعنى آخر هل يوجد دافع للبحث والتطـوير في ظل غياب الحماية ؟ أو في ظل الحماية الضعيفة ؟

انقسمت الآراء بشأن الإجابة على هذا السؤال إلى قسمين، قسم يرى وجود علاقة بين حماية حقوق التأليف والنشر وزيادة معـدلات الابتكـار، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير. وقسم آخر يرى عدم وجود أي علاقة بين تلك الحماية ومعدلات الابتكار، وأن هناك عوامـل أخـرى ذات أهمية كبيرة وتأثير على معدلات الابتكار مثل المنافسة بين المشروعات دون النظر لمستوى الحماية.

(١) الآراء المؤيدة للحماية .

يري أصحاب هذا الرأي أن الحماية تعد ضرورة لحفز البحث العلمي وتشجيع الابتكار؛ حيث أنه كلما أمكن الاختصاص بعوائد أنشطة الابتكـار والأبحاث اختصاصاً فردياً، كان ذلك أدعى إلى تشجيع هذه الأنشطة وإلـى ارتفاع مستويات الإنتاج، ومعدلات النمو الاقتصادي، ذلك أن توفير حمايـة قوية لهذه الحقوق يؤدى إلى زيادة معدلات أرباح أنشطة البحث والتطـوير مما يؤدى إلى دعم وتشجيع هذه الأنشطة، وإلى زيـادة ابتكـار منتجـات، وأساليب إنتاج جديدة[١].

---

(١) د/ أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق ، ص ٨٨ .

كما يرى أنصار الحماية أن الحماية تعد ضرورة لحث ودفع أصحابها ليس فقط للإنتاج، ولكن أيضاً لتحويل مجرد الأفكار الناتجة عن أنشطة البحث والتطوير إلى معرفة، ومن ثم تحويل المعرفة لإنتاج سلع وخدمات. ويعد توفير الحماية القوية هو الأساس لتمكين أصحاب الأفكار، وكذلك أصحاب المشروعات من تحويلها إلى سلع وخدمات تفيد البشرية جمعاء. فتوفير مثل هذه الحماية هو الذي يجعل للابتكارات والمعرفة عموماً قيمة سوقية " ثمن " يستأثر أصحاب هذه الحقوق بثمارها[1].

يحتاج قطاع البرمجيات أو القطاع المعنى بالمعلوماتية إلى حماية فعالة لمنتجاته وعملياته التصنيعية بصورة تغطى وتحمى التكاليف الباهظة لتطوير جهاز، أو برنامج حديثان. كما ينبغي أن تكون الحماية كافية ضد قرصنة البرامج وتقليد الأجهزة[2]. ولقد أشار أحد تقارير اتحاد الناشرين لبرامج الحاسب في الولايات المتحدة إلى أن نسبة ٩٨% من البرامج الشخصية المباعة في الصين عام ١٩٩٤ مقرصنة، ووصلت النسبة إلى ٩٥% في روسيا، و٩٢% في تايلاند. وقدرت حجم خسارة الإيرادات في هذه الدول بحوالى ٣٢٨ مليون دولار أمريكي[3].

كما يعد توافر الحماية القوية دافعاً وحافزاً لأنشطة البحث والتطوير؛ ويرجع ذلك إلى أن الابتكارات تتطلب عادة مجهوداً ذهنياً قد يستغرق

---

(1) د/ السيد احمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سابق ص ٧٢ .

(2) Lisa N. Takeyama : The Intertemporal Consequences of Unauthorized Reproduction of Intellectual Property, The Journal of Law and Economics, Volume XL (2) October 1997, P 511.

(3) د/ مصطفى محمد عز العرب : مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

سنوات، ويقوم به فريق عمل من العلماء والأفراد، بل وهيئات متخصصة في البحث والتطوير. ويتطلب ذلك مبالغ مالية طائلة قد تـصل إلـى ملايـين الدولارات لإنتاج ابتكار واحد أو لتطوير ابتكار قائم؛ ومثال ذلك فقد بلغـت تكلفة برنامج واحد من برامج ألعاب الفيديو – نُشر تحت اسم Pac man – اشترك في إعداده ثمانمائة شخص، وقد بلغت نفقاته المالية ٣,٢ مليون دولار أمريكي[١]. وينتظر الباحثون والمبتكرون الحصول على عائد من مجهودهم الذهني والتكلفة التي تكبدوها، وهذا أمر طبيعي، ويتحقق بالفعل عندما تتوافر الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر[٢].

(٢) الآراء المعارضة .

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الحماية القوية لحقوق التأليف لـن ينتج عنها زيادة معدلات الابتكار، أو التشجيع على زيادة الإنفاق على البحث والتطوير؛ ولكن هناك وسائل أخرى يمكن أن تؤدى إلى تلك الزيـادة، وأن عنصر المنافسة يلعب دوراً كبيراً في تحفيز أنشطة البحث والتطوير وزيادة معدلاته. ويستندون في ذلك إلى الأسانيد التالية :

- لا يوجد دليل اقتصادي قاطع يقضى بأن إتباع الحماية القوية لحقـوق التأليف والنشر يشجع على الابتكار والبحث العلمي .

---

(١) د/ مصطفي محمد عرجاوي : الحماية المدنية لبرامج الكمبيوتر، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، الذي نظمته كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، بالتعاون مع مركز الإمارات للدراسات ومركز تقنية المعلومات بالجامعة في الفترة من ١ إلى ٣ مايو ٢٠٠٠ ، ص ١٥ .

(٢) د/ محمود أحمد محمود عبد الفتاح زهيري : البحث العلمي والتنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، كلية حقوق المنصورة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٠ .

- في دراسة على المشروعات اليابانيه أظهرت أن المنافسة بين المشروعات كانت ذات تأثير وتحفيز لأنشطة البحث والتطوير أكثر من الحماية القوية[1]؛ حيث أن المشروعات الرأسمالية مشروعات تنافسية تشغل أساساً بالمنافسة التكنولوجية، وأن الهيكل الصناعي هو مرحلة الصراع التنافسي بين المشروعات بعضها البعض. كما أُجريت دراسة على نحو ٣٠٠٠ شركة برازيلية، توصلت إلى أن المنافسة هي الدافع للبحث والابتكار فيما بين هذه الشركات، وليس توافر الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية[2].

- إن خلق وضع احتكاري من خلال الحماية التي توفرها القوانين المحلية، واتفاق التريبس، قد تقلل من الحافز لدى الشركات مالكة التكنولوجيا في إجراء المزيد من البحث والتطوير، الذي يكلفها الكثير من الوقت الذي تستأثر فيه بالسوق لفترة زمنية طويلة، ومن ثُم فإن الحماية القوية ينتج عنها إضعاف الحافز على الابتكار وتناقص معدلاته .

ومن ثُم فإن الدراسات التي أُجريت، واستند إليها أصحاب الآراء السابقة بشأن تأثير الحماية على أنشطة البحث والتطوير، تبين أن الآراء انقسمت إلى قسمين، قسم يرى وجود علاقة بين قوة الحماية وزيادة معدلات البحث والتطوير. وقسم آخر يرى عدم وجود أي علاقة بين الحماية ومعدلات الابتكار، بل زاد على ذلك بإمكانية وجود علاقة عكسية بين الحماية ومعدلات البحث والتطوير والابتكار؛ نظراً للوضع الاحتكاري الذي تنتجه الحماية للشركات مالكة التكنولوجيا الناتجة عن البحث والتطوير .

---

(1) د/ حازم السيد حلمي عطوة مجاهد : مرجع سابق، ص ١٦٩ .

(2) د/ محمود أحمد محمود عبد الفتاح زهيرى : مرجع سابق، ص ٢٩٦ .

الرأي الثاني وإن كان يستند إلى أسانيد موضوعية، فإننا نشاطر أصحاب الاتجاه الأول الرأي؛ لأنه يتماشى مع الفطرة التي فطر الله الناس عليها وهى حماية الملكية الخاصة وحب التملك، والمتمثلة هنا في الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر، وحصول أصحاب هذه الحقوق على مقابل عادل لاستغلال ابتكاراتهم، الأمر الذي يحفزهم للاستمرار في الإبداع والابتكار والبحث والتطوير. ولا يخفى على أحد ما يتكلفه البحث والتطوير من نفقات وجهد ووقت؛ فلا يعقل أن تقوم إحدى الشركات بإنتاج برنامج كمبيوتر يتكلف ملايين الدولارات، ثم يأتي آخرون ويقومون بنسخه في لحظات معدودة إلى ملايين النسخ، ولا يكلفهم الأمر سوى ثمن الوعاء. الأمر الذي يكبد المالك الأصلي خسائر فادحة، وهنا نجد تبريراً لتأخر وصول الابتكارات الحديثة إلى البلدان النامية لسنوات عديدة، وذلك خوفاً عليها من النسخ، ولا تأتى إلا بعد أن يكون المالك الأصلي قد ضمن مقابل لاستثماراته، ولا يغامر بعرض منتجاته وابتكاراته بادئ الأمر في هذه البلدان ذات الحماية الضعيفة .

المبحث الرابع

حماية حقوق التأليف والنشر

و تدفقات التجارة الدولية

إن التوسع الهائل الذي حدث في التجارة العالمية في ثمانينات القرن الماضي، رفع حقوق الملكية الفكرية عموماً وحقوق التأليف والنشر بصفة خاصة إلى مكانة جديدة بارزة في السياسة التجارية الدولية. كما أن التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة جعلت الحماية التقليدية لهذه الحقوق غير كافية، من هنا اكتسبت قضية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية أهمية خاصة كأحد موضوعات الأدب الاقتصادي المتعلق بالتجارة والاستثمار والتسويق على المستوى الدولي .

وإن كانت للتجارة أهميتها على المستوى الاقتصادي العالمي، فإن التجارة في مجال السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، أكثر أهمية، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي والتطور الهائل في مجال الاتصالات، والذي تسبب في ظهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل لحماية حقوق التأليف والنشر تأثير على تدفقات التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف ؟

أولاً : الأهمية الاقتصادية لتجارة السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف.

زادت الأهمية الاقتصادية للتجارة على مستوى العالم، وخاصة التجارة في السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر. وذلك لأسباب نذكر منها الأسباب التالية :

- تحرير التجارة على المستوى العالمي بحيث أصبحت كلها سوقاً واحدة، تعتمد على اقتصاد عالمي مفتوح يقوم على الاعتماد المتبادل، وتلعب فيه قضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا الدور البارز والمسيطر.
- تزايد الوزن النسبي للمعلومات والمعرفة كمدخل أساسي في كثير من السلع والخدمات التي يتم تداولها في الفترة الأخيرة، وخاصة السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر[1]، والمتمثلة في الكتب والترجمات والمجلات والوثائق والدراسات والاستشارات والأغاني والموسيقى والقصص الصوتية والأفلام السينمائية وأفلام الفيديو والألعاب والتسلية وبرامج الكمبيوتر.
- زيادة الوزن النسبي للمعرفة والتكنولوجيا كوسائل إنتاج وكوسائل للتسويق بكل وسائلة وفنونه[2].
- ظهور أنواع جديدة من التكنولوجيا تمثل سلعاً وخدمات لم تكن معروفة، أو على الأقل لم تكن ذات وزن نسبي كبير من قبل مثل أشباه الموصلات والمخططات والتصميمات وبرامج الكمبيوتر.
- المكاسب المالية والاقتصادية التي تجنيها الدول، والشركات الدولية متعددة الجنسيات من الاتجار في المعرفة والتكنولوجيا ذاتها، والتي تتزايد بشكل مستمر مما يعمق دورهما في التجارة والاقتصاد الدولي، ويطلق

---

(1) Steven Shavwll and Tanguy Van Ypersele; Rewards Versus Intellectual Property Rights, The Journal of Law and Economics, Vol XLIV (2) (PT. 1) October 2001, P526.

(2) Andreas Crede' and Robin Mansell; Knowledge Societies in Anutshell, Information Technology For Sustainable Development, International Development Research Center, 1998, P 31.

الأمريكيون على تجارة الابتكارات والمعلومات بأنها تجارة القرن ٢١[١].

- ظهور العديد من الاقتصادات النامية كاقتصادات قوية منافسة للاقتصادات المتقدمة، ودخلت العديد من المجالات التي كانت مقصورة على الدول المتقدمة فقط، واستطاعت أن تهدد الدول الأخيرة حتى في داخل أسواقها؛ فقد ذكرت وزارة صناعة المعلومات الصينية، أن قيمة صادرات تكنولوجيا المعلومات الصينية وصلت إلى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٤ بزيادة سنوية قدرها ٤٧% .

نخلص إلي أن التجارة في السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر أصبحت ذات أهمية اقتصادية كبيرة، على مستوى الاقتصاد العالمي، وقد أصبحت تجارة القرن ٢١، بل وتفوقت على كافة القوى الاقتصادية التقليدية، والمتمثلة في البترول والسيارات وعالم الفضاء .

ثانياً : التجارة الالكترونية وحقوق التأليف والنشر .

انتشر مؤخراً ما يعرف بالتجارة الالكترونية، والتي تعنى استخدام شبكة المعلومات في عقد الصفقات التجارية سواء داخل الدولة، أو بين متعاقدين من عدة دول؛ ويرجع سبب ظهور التجارة الالكترونية إلى انتشار شبكات الانترنت. وإن كانت التجارة الالكترونية قد تم استخدامها في مجال السلع التقليدية فإن الأمر جد مختلف في مجال السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر .

حيث توجد علاقة وطيدة بين التجارة الالكترونية، وحقوق التأليف والنشر نظراً لأهمية كل منهما بالنسبة للآخر، وترجع أهمية حقوق التأليف

---

(١) د/ السيد احمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

بالنسبة للتجارة الالكترونية، وأهمية الأخيرة بالنسبة لحقوق التأليف إلى الأسباب التالية :

- تتطلب التجارة الالكترونية أكثر من الأنظمة الأخرى بيع سلع وخدمات قائمة على حقوق التأليف، فيمكن الاتجار في الموسيقى والرسوم والصور وبرامج الحاسوب والتصاميم وغيرها بواسطة التجارة الالكترونية. وتمثل حقوق التأليف والنشر في هذه الحالة المكون الأساسي في المعاملة[١].
- السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، والتي تُباع وتُشترى على الانترنت تحتاج إلى الحماية باستعمال أنظمة الأمن التكنولوجية، وقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، وإلا فإنها عُرضة للقرصنة، مما يؤدى إلى انهيار المشروع التجاري بأكمله .
- التجارة الالكترونية تعمل بفضل حقوق التأليف، فالأنظمة التي تقوم عليها التجارة الالكترونية هي جوانب في حقوق التأليف، وغالباً ما تكون محمية بموجب حقوق التأليف كبرامج الحاسب والشبكات والتصاميم .
- يمكن القيام بكافة مراحل العملية التجارية في مجال التجارة الالكترونية من إعلان وعرض السلع وعرض نماذج، والتفاوض بشأن الثمن والتعاقد، بل والتسليم أيضاً يمكن أن يتم عبر الانترنت وسداد الثمن؛ وذلك بالطبع عند التعاقد بشأن سلع وخدمات متمتعة بحقوق التأليف، حيث يمكن عرضها واستلامها واستهلاكها عبر الانترنت بخلاف السلع التقليدية. ويوضح الجدول التالي أمثلة لبعض المتاجر الالكترونية لسلع وخدمات متمتعة بحقوق التأليف على الانترنت .

---

(١) فهم نوع العلاقة بين الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية:

www.wipo.int/sme/ar/e_commerce 20-6-2007

جدول (٧)

أمثلة لبعض المتاجر الالكترونية على الانترنت

م	الشركة	عنوان الموقع	المبيعات	اللغة
١	الأقراص المدمجة العربية	http://www.arabiccd.com/	موسيقى	انجليزي
٢	المكتبة العربية	http://www.arabiclibrary.com/	برمجيات	انجليزي
٣	الموسيقى العربية	http://www.aramusic.com/	موسيقى	انجليزي
٤	الحباق	www.classnet.com/shop	رسوم فنية	انجليزي
٥	إلومينا سوفت	www.illuminasoft.com	كتب وبرمجيات	انجليزي
٦	علاء الدين	http://www.alladin.net/	استضافة مواقع	عربي
٧	المحدث	www.muhaddith.com	برمجيات	انجليزي
٨	شركة ISL	www.netspective.com	برامج دينية	انجليزي
٩	مركز الكمبيوتر الإسلامي	www.sa.co.uk/icc	برمجيات	انجليزي
١٠	سندباد ملتيميديا	http://www.sindibad.co.uk/	برمجيات	انجليزي

Source; ; "Internet Users in the Arab World close to one million" http://www.dit.net/, May 1999

يوضح الجدول أمثلة لبعض المواقع على شبكة الانترنت تعرض سلعاً متمتعة بحقوق التأليف، الأمر الذي يمكن من خلاله بيع ملايين من النسخ عبر العالم في لحظات، وهو ما يؤكد أهمية التجارة الالكترونية لحركة السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر.

ثالثاً : حماية حقوق التأليف وتدفقات التجارة الدولية .

لقد أثار اتفاق التربيس جدلاً واسعاً في مجال السياسات التجارية الدولية، وقد ذهب اتجاه إلى أن حماية حقوق التأليف والنشر حول العالم يؤدى إلى تزايد تدفقات التجارة الدولية، كما هو الحال عند تحرير التجارة الدولية[1].

ولما كانت الدعوى إلى تحرير التجارة العالمية، والعمل على تخفيض أو إزالة القيود الجمركية، بهدف سهولة تداول السلع والخدمات، ينتج عنه بصفة عامة زيادة درجة المنافسة في الأسواق الدولية، ومن ثُم تزايد تدفقات التجارة العالمية، وكانت الدعوى من قبل الدول المتقدمة تحقيقاً لمصلحتها في تصريف إنتاجها المتزايد والناتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي؛ ولهذا سعت هذه الدول إلى انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية[2]، ويقابل النفاذ إلى الأسواق في المعنى تحرير التجارة العالمية[3].

ولكن في الوقت الذي ينتج عن تحرير التجارة بصفة عامة زيادة درجة المنافسة في الأسواق الدولية، وبالتبعية زيادة تدفقات التجارة العالمية، وتستطيع الدول المتقدمة تصريف إنتاجها من السلع التقليدية، فهل يؤثر مستوى حماية حقوق التأليف والنشر في بلد معين على قرار المشروع الدولي في إمداد هذا البلد بالسلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف ؟ خاصة أن زيادة مستوى الحماية تجعل المشروعات المالكة لمراكز وقوى احتكارية

---

(1) د/ أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

(2) K. Maskus; Intellectual Property Rights in the Global Economy, Op, Cit, p 44.

(3) د/ محمود أحمد محمود عبد الفتاح الزهيرى : مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

محلية، تستطيع مد هذه المراكز والقوى الاحتكارية لتغطى كذلك الأسواق العالمية، وهذا قد يؤدى إلى الحد من تدفقات التجارة الدولية .

للإجابة عن السؤال السابق نبين أن قرار المشروع بخصوص خدمة سوق معينة، ومدى تأثير حماية حقوق التأليف على قراره، يختلف حسب الشكل الذي يخدم به السوق؛ حيث أن نوع الحماية قد يؤثر على الشكل الذي يفضله المشروع لخدمة الأسواق الخارجية نظراً للطبيعة الخاصة لحقوق التأليف والنشر. والذي يسعى المشروع دائماً إلى دعم وتعزيز قدرته على الاستغلال الآمن لأصوله التكنولوجية الخاصة عن طريق التصدير، أو الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من خلال خلق إطار قانوني يضمن تنفيذ اتفاقيات الترخيص، والترتيبات التعاقدية الأخرى التي تتخذ من هذه الأصول التكنولوجية محلاً لها .

ولمعرفة مدى تأثير مستوى الحماية على تدفقات التجارة الدولية يجب أن نفرق بين تأثيرها من خلال أشكال خدمة الأسواق، عن طريق التصدير، واتفاقيات الترخيص، والاستثمارات الأجنبية المباشرة .

(١) أثر الحماية على الصادرات .

إن المشروع المنتج والمصدر للسلع المتمتعة بحقوق التأليف النشر، والذي يتعين عليه اتخاذ قرارات تتعلق بالتصدير عبر أسواق مختلفة يواجه مستويات متعددة من الحماية لحقوق التأليف. فإذا ما أخذ المشروع هذا التعدد لمستويات الحماية في اعتباره، فإن ذلك قد يؤدى إلى تبنى سياسات للتمييز السعرى، وإلى التأثير الجغرافي لتدفقاتها مؤدياً بذلك إلى تشويه أنماط التجارة الدولية، فهل تؤثر الحماية على قرار المشروع بالتصدير أم لا ؟

من الناحية النظرية فإن الأثر النهائي لمستوى الحماية على تدفقات التجارة الدولية (الصادرات) يختلف من حالة إلى أخرى وفقاً للسوق المستقبلة، من حيث مدى قوتها أو اتساعها، ولهذا فإن تأثير الحماية القوية على تدفقات التجارة الدولية يمكن أن يكون بالزيادة أو النقصان، ومع ذلك فإن الدور الذي يمكن أن يلعبه أثر اتساع السوق يكون أكثر سيطرة في البلدان الكبيرة، والتي يتوافر لديها مشروعات محلية تمتلك قدرة تنافسية مرتفعة على تقليد المنتجات المحمية. أما أثر القوة السوقية فيميل إلى أن يكون أقوى في البلدان الصغيرة التي لا يتوافر لديها سوى قدره محلية محدودة على التقليد، ولهذا فإن الحماية القوية يمكن أن تؤدى إلى تزايد تدفقات التجارة الدولية إلى البلدان الكبيرة، وإلى نقصان هذه التدفقات إلى البلدان الصغيرة[1].

ومن الناحية العملية، تخلص الدراسات العملية التي أجريت في هذا الشأن إلى أن المشروعات القائمة بالتصدير تذهب إلى التمييز في قراراتها المتعلقة بالمبيعات عبر أسواق التصدير المختلفة، آخذة في اعتبارها اختلاف مستويات الحماية المتاحة، وغيرها من المحددات الأخرى للأرباح التي يمكن أن تؤثر على تدفقات التجارة الدولية[2].

ولذلك فإن المشروع قد يعمد إلى التمييز في قراراته المتعلقة بالتصدير إلى الأسواق المختلفة حسب قوة الحماية بها، ومن ثم يتبنى سياسات للتمييز السعري للسلع المتمتعة بحقوق التأليف، وكذلك ميقات خدمة الأسواق، ويفضل في البداية التصدير إلى الأسواق صاحبة الحماية القوية،

([1]) د/ حازم السيد حلمي عطوه مجاهد : مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

([2]) د/ أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق ، ص ٧٩ .

وبعد أن يحقق مستوى ربحي يضمن له عدم الخسارة، يلجأ إلى التصدير إلى الأسواق الأخرى الأقل حماية؛ والمعنى أنه يصدر إلى الأسواق ضعيفة الحماية السلع القديمة نسبياً، ولذلك نجد أن برامج الكمبيوتر، والكتب، وأفلام السينما المنتجة في أمريكا تصل إلى الدول النامية ضعيفة الحماية بعد عدة سنوات من تسويقها في البلاد المتقدمة صاحبة الحماية القوية .

(٢) أثر حماية حقوق التأليف والنشر على تدفقات التجارة الدولية التي تجرى عبر اتفاقيات الترخيص، والاستثمارات الأجنبية المباشرة .

إن الحماية الأقوى لحقوق التأليف، قد تدفع المشروع إلى تفضيل خدمة السوق عن طريق اتفاقيات الترخيص، في حين أن الحماية الضعيفة لهذه الحقوق قد تدفع المشروع إلى تفضيل خدمة السوق عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ذلك أن اتفاقيات الترخيص تستلزم حماية قوية من أجل تنظيم سلوك المرخص له، حتى لا يتصرف بطريقه انتهازية، تؤدى إلى تآكل القيمة السوقية للأصول التكنولوجية محل الترخيص على نحو يضر بمصالح المُرخص. ودائماً ما يكون المرخص له شركة وطنية تهتم بمصالحها، وأرباحها أكثر من اهتمامها بمصالح مانح الترخيص، فالحماية القوية تحول دون الاعتداء على الأصول التكنولوجية محل الترخيص أو تقليدها، خاصة وأن جميع السلع المتمتعة بحقوق التأليف سهلة التقليد والنسخ .

أما الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات التابعة للشركة الأم صاحبة الأصول التكنولوجية، يكون أكثر الطرق أماناً لضمان سيطرة الشركة على أصولها التكنولوجية من جانب، ومن جانب آخر ضمان خدمة السوق، وتظل التكنولوجيا حبيسة داخل إطار الكيان التنظيمي للمشروع، دون

أن تتمكن المشروعات المنافسة من النفاذ إليها[1].

ونرى أن الحماية الضعيفة تؤثر بالقطع على تدفقات التجارة الدولية للسلع المتمتعة بحقوق التأليف، سواء كانت خدمة الأسواق عن طريق التصدير، أو الترخيص، أو حتى الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث أن السلع المتمتعة بحق المؤلف يمكن نسخها بسهولة، ويمكن تداول برامج الكمبيوتر، والأعمال السينمائية عن طريق النسخ غير المشروع خاصة بالنسبة لبرامج الكمبيوتر التي يمكن أن يتولد عنها ملايين النسخ غير الأصلية، دون ظهور فارق في الكفاءة بينها وبين النسخ الأصلية، مما يهدد مصالح المشروع، ويجعله يحجم عن خدمة هذه السوق ضعيفة الحماية .

وتتأثر اتفاقيات الترخيص بالحماية الضعيفة على اعتبار أن المرخص له دائماً ما تكون شركة محلية لا تربطها بالشركة الأم صلة سوى الاتفاقية، ومن ثم تكون الأصول التكنولوجية المملوكة للشركة الأم والمرخص باستغلالها من خلال الاتفاقية في أيدي غريبة ويسهل الاعتداء عليها، إن لم توجد الحماية القوية .

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وغالباً ما يتم الاستثمار في بلاد كثيرة لأسباب متعددة، أهمها الأيدي العاملة الماهرة ورخيصة الأجر، الأمر الذي يجعل المشروع الأجنبي يقوم بتشغيل الآلاف من الأيدي العاملة المحلية، والتي تكتسب الخبرات مع الوقت ويمكنهم سرقة الأصول التكنولوجية للشركة .

(1) Edwin Mansfield; Intellectual Property Protection, Op, Cit, p 19.

الباب الثالث

تأثير حماية حقوق التأليف والنشر

على الدول النامية

الباب الثالث

تأثير حماية حقوق التأليف والنشر

على الدول النامية

لقد تم إثارة موضوع الملكية الفكرية وبشكل تحكمي من جانب الدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات جولة أورجواي[1]. وعلى الرغم من الاعتراضات المستمرة من الدول النامية، إلا أنها رضخت في النهاية؛ نظراً لعدم الاهتمام من جانب الدول المتقدمة بما أبرزته الدول النامية من اعتراضات؛ نظراً لضعف قواها التفاوضية من جانب، واستسلامها من جانب آخر في ظل الوعود البراقة بمدى إمكانية استفادتها، وإبراز النوايا الطيبة للدول المتقدمة بمساعدتها في هذا الخصوص، خاصةً وأن تقديراتها لهذه الخسائر كان متواضعاً ويمكن بذل الجهود للتخفيف من حدته.

لذلك وجدت الدول النامية نفسها أمام هذا النظام الجديد، والذي لم تتم دراسته بشكل تفصيلي لمعرفة مدى تأثيراته السلبية عليها؛ حيث أن اتفاق التربس لم يكن ثمرة مفاوضات ديمقراطية بين الجمهور العريض والمصالح التجارية، أو بين الدول الصناعية والعالم الثالث، إنها لا تعدو أن تكون فرض قيم ومصالح الشركات متعددة الجنسيات - دولية النشاط - على المجتمعات، والثقافات المختلفة في العالم[2].

---

(1) Albert Sasson: Biotechnologies in developing countries; present and future, volume2; International co-operation, UNESCO publishing, p 259.

(2) فاندانا شيفا : حقوق الملكية الفكرية ، حماية أم نهب ، مرجع سابق، ص ١٤٠ .

والشركات متعددة الجنسيات هي التي أعطت القوة الدافعة لتدويل قوانين حقوق الملكية الفكرية. ورغم أن حقوق الملكية الفكرية ليست حقاً طبيعياً ولكنها حق تشريعي، فإن هذه الشركات استطاعت أن تجعله حقاً طبيعياً، واستخدمت منظمة التجارة العالمية وخاصة اتفاق التربس لكي تحمى ما اعتبرته هي حقوقاً، كمالكة للملكية الفكرية، لذا فإن التريبس ليست سوى وسيلةً لإنفاذ رغبات الشركات متعددة الجنسيات لكي تحتكر كل الإنتاج، وكل التوزيع وكل الأرباح على حساب المواطنين وصغار المنتجين في كافة أنحاء العالم خاصةً في دول العالم الثالث[1].

ولكن وبعد انضمام معظم الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية، والتوقيع على اتفاقياتها، أصبحت ملزمة بإنفاذ جميع بنودها طبقاً للجدول الزمني المحدد بالاتفاقيات، ولما كانت حقوق التأليف والنشر من أهم مجالات حقوق الملكية الفكرية؛ لذا فإن معرفة تأثيرات حماية حقوق التأليف والنشر المحتملة ايجابيةً كانت أو سلبية على الدول النامية تعد أمراً متطلباً. وكذلك التعرض لكيفية مواجهة الآثار في حالة كونها آثاراً سلبية، وخاصة وأن هذه الحقوق هي أساس الصناعات الثقافية، كما أن الدول النامية في حاجة للسلع المتمتعة بحقوق التأليف لأغراض التعليم والأبحاث. ولكن بدايةً يجب إيضاح أسباب تخلف الدول النامية في مجال حقوق التأليف والنشر والإنتاج الفكري عموماً.

وبناءً عليه فإن بحثنا لهذا الباب ينقسم إلى فصلين كالتالي :

الفصل الأول : أسباب تخلف الدول النامية في مجالات التأليف والنشر .

الفصل الثاني : تأثير الحماية على الصناعات الثقافية والفجوة المعرفية وإمكانية الحصول على السلع المتمتعة بالحماية في الدول النامية .

---

(1) فاندانا شيفا : المرجع السابق، ص١٤١ .

الفصل الأول

أسباب تخلف الدول النامية

في مجالات التأليف والنشر

تتأخر الدول النامية عن ركب الدول المتقدمة بمسافة كبيرة، وتفرق بينهما هوة شاسعة في مجالات التأليف والمجالات الفكرية عموماً. الأمر الذي جعل الدول النامية تقف دائماً موقف المشاهد للتطور العلمي والصناعي والثورة العلمية المعلوماتية على المستوى العالمي. وتقف هذه الدول في الأسواق العالمية، والمحافل الاقتصادية موقف المشترى والمستهلك لمنتجات وسلع وخدمات الدول المتقدمة، ولا تمثل الدول النامية بالنسبة للأخيرة سوى سوق لتسويق منتجاتها .

وإن وضع تعريف شامل يوضح المقصود بالتخلف - كقاعدة عامة - يعد أمراً بالغ الصعوبة، نظراً لأن هذه العملية معقدة، ومتعددة الجوانب، اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وفكرية، بحيث لا يمكن فصل جانب من هذه الجوانب عن الآخر؛ لهذا فقد تعددت المحاولات التي حاولت وضع تعريف للتخلف يبين المقصود بالبلدان المتخلفة، وميزت هذه المحاولات بين البلدان المتقدمة، والبلدان غير المتقدمة. وتعددت المسميات التي أُطلقت على البلدان غير المتقدمة، ومنها البلدان المتأخرة، والبلدان المتخلفة، والبلدان النامية. والمصطلح الأخير يلقى قبولاً أكثر، خاصة من جانب الدول المعنية؛ نظراً لما ينطوي عليه من دلالة أن هناك جهوداً مستمرة تُبذل من أجل التنمية، وأن هذه الدول تحقق بالفعل قدراً من النمو،

كما أطلق عليها أيضاً مصطلح العالم الثالث[1].

إذاً التخلف مصطلح يشير أساساً إلى بُعد كيفي على اعتبار أنه عملية نشأت وتطورت بفعل عوامل تاريخية، وسياسية كثيرة ومتداخلة؛ أثمرت عن تخلف في الجهاز الإنتاجي والاجتماعي، والسياسي. وامتد أثرها إلى كافة جوانب الحياة، بما فيها مستوى المعيشة المنخفض، والناتج القومي، والاختلالات الفكرية، والثقافية، وسيادة الكثير من التقاليد البالية[2].

أما في مجال حقوق التأليف والنشر، فقد سعت الدول المتقدمة لحماية هذه الحقوق نظراً لتقدمها في هذه المجالات ورغبة منها في حماية ما تملكه من تكنولوجيا وعلوم، وكون هذه الدول هي المعمل الأساسي لتفريخ الأفكار والابتكارات، والمخترعات، ولديها القدرة علي الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، خاصة رأس المال البشري والقدرة علي تنميته، ولديها قطاع بحثي قوى لدية مزية نسبية في الصناعات الفائقة التكنولوجيا.

ولما كانت هذه المقومات وغيرها جعلت الدول المتقدمة تمتلك ناصية العلوم، والفكر عموماً بما فيها حقوق التأليف والنشر، ونظراً لافتقار الدول

---

(1) د/ السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مكتبة الجلاء المنصورة، ١٩٩٧ ، ص ٢٣٥ .

(2) وتوجد تفرقة دقيقة بين الفقر والتخلف حيث أن الفقر يشير إلى بعد كمي، ويعني انخفاض الدخل لدرجة لا تتفق وضرورة إشباع الحاجات الأساسية . فالفقر هو انخفاض الدخل لدرجة لا تتفق وضرورة إشباع الحاجات الأساسية، وهو أحد نتائج التخلف . ولكنه ليس هو التخلف إذ ليست كل البلاد المتخلفة فقيرة، حيث توجد بلاد غنية يفوق مستوى المعيشة فيها مثيلة في البلدان المتقدمة ولكنها مع هذا متخلفة، ولذا تسمى بالبلدان الغنية المتخلفة. د/ السيد أحمد عبدا لخالق : الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق، ص ٢٣٨ .

النامية لهذه المقومات الأمر الذي جعلها متأخرة عن ركب الدول المتقدمـــة. ولم يأت هذا التأخر والتخلف فـــي المجـــالات التكنولوجيـــة والاقتـــصادية والاجتماعية عموماً من فراغ؛ فله أسباب عديدة، تختلف من دولة لأخـــرى. كما أن التأخر في مجال الإنتاج التكنولوجي والإنتاج الفكري له أسبابه، وإن اشتركت مع الأسباب العامة للتخلف. وأبرز أسباب تخلف الدول النامية فـــي مجالات حقوق التأليف، تتمثل في تدنى مستويات التعليم، وانخفاض مستويات البحث والتطوير، إلى جانب الفساد المستشري في الدول النامية. وفى هـــذا الإطار يكون بحثنا في أسباب تخلف الدول النامية في مجالات حقوق التأليف والنشر وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول : تدنى مستوى التعليم .

المبحث الثاني : انخفاض مستويات البحث والتطوير .

المبحث الثالث : الفساد .

المبحث الأول

تدني مستوى التعليم في الدول النامية

الإنسان وما يمثله كمصدر للعمل، كان ومــا زال محـور النـشاط الاقتصادي بكل جوانبه[1]. إلا أن دور الإنسان كان ومازال يتطور، فلم يعد العمل المطلوب اليوم هو ذات عمل الأمس القريب؛ إذ لم يعد عملاً عضلياً، بل أصبح عملاً يستند إلى العلم والتعليم والمعرفة والقدرة على توظيف كـل ذلك في خلق سلع قد تأخذ شكل الآلة التي يستعملها الإنـسان فـي عمليـة الإنتاج، أو الاتصال أو النقل. فالإنسان هو الذي خلق الآلة، وقد مثل العنـصر البشرى، ومازال محور العملية الاقتصادية من المهد إلى اللحد؛ إذ لعـب أدواراً تتفاوت في طبيعتها من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، حـسب خصوصية كل زمان ومكان، ممـا يعكـس مـستوى التطـور الاقتـصادي والاجتماعي في مجتمعه. فلقد قدم هذا العنصر – العمل – ليكون أول عناصـر الإنتاج وأقدمها، والذي يُكسب العناصر الأخرى فعاليتها، وقيمتها الاقتصادية.

وتُعرف العملية التعليمية بأنها عملية منهجية يتم من خلالهـا نقـل المعارف، وتراكمها لدى الأجيال الحالية والقادمة، من أجل التوصـل إلـى الحقائق العلمية القائمة، والجديدة، أو استخدام أساليب جديدة لمعرفـة هـذه الحقائق وإثارة الفضول العلمي بشكل مستمر[2]. وبصفة عامة تعد العمليـة التعليمية عملية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية. ويعد العنصر البشرى هـو

---

(1) Zvi Griliches; Education, Human Capital, and Growth ; A Personal Perspective, Journal of Labor Economics ,Volume 15, Number 1, Part 2, January 1997, P 331.

(2) Zvi Griliches; Education, Human Capital, and Growth ; Op, Cit, p 333.

محورها وهدفها تحقيقاً لغايات كثيرة علـــى مختلـــف المـــستويات الفرديـــة والمجتمعية .

وللتعليم أهمية بالغة في الارتقاء بمستوى الإنتاج في كافة المجالات الإنتاجية، سواءً كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية. ولكن هناك أسباب أدت إلى تدنى مستوى التعليم في الدول النامية، أو منعت التعليم من التطور في هذه البلدان، والتي أدت بدورها إلى التأثير السلبي على مجالات الإبداع والتأليف. وذلك ما سوف نبحثه في النقاط التالية :

أولاً : أهمية التعليم في مجالات حقوق التأليف والنشر.

تعود بداية ظهور الأهمية الاقتصادية للتعليم، وظهور مـــا يعـــرف باقتصاديات التعليم إلى كتابات آدم سميث Adam Smith في مؤلفه الشهير ثروة الأمم The Wealth of Nations الذي نشر عام ١٧٧٦؛ حيث بـــين أهمية التعليم، ورأى أن التعليم هو المجال الذي يمكن أن يمنع الفـــساد بـــين العمال؛ بل أنه سيكون عنصراً فعالاً في استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً. واتفق معه في ذلك مالتوس صاحب نظرية السكان الشهيرة، وقد اعتبر التعليم عاملاً من عوامل تحديد النسل، كما اعتبر سميث التعليم من عناصـــر رأس المال الثابت مثل المباني، والآلات والمعدات[1]. ويُعد الاقتصادي الكبير الفرد مارشال من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعلـــيم حيث أكد على أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يـــستثمر فـــي البشر، كما أن وليم بيتى حاول قياس رأس المال البشرى وطالب الاقتصاديين

---

(1) د/ محمود عباس عابدين : علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٢٠٠٤ص ٣٥.

من بعده بتخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم. وأكد كارل ماركس على علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أكد على أهمية التعليم والتدريب في زيادة وترقية مهارات العمل[١].

ويسهم التعليم فى تحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى القدرات الاقتصادية للدول في كافة المجالات، وخاصة مجال حقوق التأليف والنشر، من خلال العديد من الآليات، والقنوات نوضح بعضها كالتالي :

(١) التعليم ومستوى الإنتاجية .

فترة الستينات من القرن الماضي شهدت اهتماماً كبيراً باقتصاديات التعليم من جانب الاقتصاديين، في محاولة لمعرفة أثر التعليم على التنمية ومعرفة التأثير الذي يمارسه كل مستوى من مستوياته عليها. وقد توصلت الدراسات التي أُجريت في هذا المجال إلى أن ٨٠% من الزيادة في الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٨٨٩ إلى ١٩٥٧ تعود إلى العامل البشرى، وما يحمله من تعليم ومهارة، في حين أن ٢٠% من الزيادة تعزى إلى عنصر رأس المال .

والتعليم يحقق رفع مستوى الإنتاجية، من خلال الروابط المباشرة وغير المباشرة التي تربطه بكافة عناصر الإنتاج، وخاصة العنصر البشرى الذي يُعد العنصر الحاكم لبقية العناصر[٢]. إذ يؤدى إلى إيجاد بعداً هاماً للغاية، وهو الجانب القيمى، حيث يعمل على تكوين وتكامل شخصية

---

(١) عبد الله بن محمد المالكي : اقتصاديات التعليم , 2006 -8-20
www.almualem.net/maga/mus00002.html

(٢) Zvi Griliches, Education, Human Capital, and Growth ; Op, Cit, p336.

الإنسان، وعدم الانكفاء على الذات، وخلق المعرفة، والاستقرار وترسيخ قيم العمل، والجدية والانضباط، ويخلق المهارات، والقدرة العملية لدى العاملين، فيزيد من مهاراتهم، ويرفع بالتالي من مستوى الإنتاجية، والقدرة على إدارة الآلة، ودولاب العمل على أسس علمية؛ حيث يسهم التعليم في زيادة الإنتاجية من خلال كون الإنسان الأكثر تعليماً يؤدى عملة على نحو أسرع، وأكفأ وبإشراف أقل. هذا بالإضافة لمراعاته لأشياء أخرى كثيرة، لا تتوافر في العامل غير المتعلم أو الأقل تعليماً .

ولما كان للتعليم هذه الأهمية في مجالات الصناعات التقليدية، فإن له عظيم الأثر في مجال الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر، نظراً لاعتمادها الرئيسي على الإبداع الذهني للمؤلف، والمشترط فيه بداهة التعليم، بل والتعليم الجيد، المعتمد على التكنولوجيا الحديثة والنظم التعليمية المتطورة. وتوجد علاقة طردية بين مستوى التعليم ومستوى الإنتاج الفكري، ومثال ذلك نجد أن العالم العربي ينشر في السنة ٩٠٠٠ عنوان، وتعداده ٢٥٠ مليون نسمة، بينما في أسبانيا وحدها يتم ترجمة – ترجمة فقط – أكثر من ١٠ مليون عنوان في السنة، تعدادها ٣٩ مليون نسمة[1]؛ نظراً للفارق الشاسع بين مستوى التعليم في الحالتين .

وإن كانت بعض صور التأليف لا تحتاج للتعليم في مراحلها المختلفة – الإنتاج والعرض والطلب – مثل الفلكلور الشعبي وبعض الفنون الشعبية والأشعار وغيرها، ودائماً ما ينظم هذه الأشعار والملاحم الشعرية شعراء أو

---

(1) شوقي جلال : الإبداعات الأدبية والفنية ، ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، بمركز بحوث ودراسات للتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ٩-١٠ أبريل ٢٠٠١ ، ص ١٣٦ .

فنانون شعبيون أميون، كذلك على جانب الطلب يتم الطلب عليها من عامة الشعب بما فيهم الأميين. إلا أن عدد هؤلاء – الشعراء والفنانين – قد قل كثيراً، في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتشار الثقافات الأجنبية. وعلى جانب آخر فإن صقل هذه الفنون الشعبية وإعدادها بطريقة علمية سوف تقدم فن أفضل مما هو كائن .

(٢) التعليم وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

غالباً ما يتحرك رأس المال الأجنبي عبر الحدود الوطنية للدولة تحت تأثير دوافع مختلفة، ومتعددة. ومن بين الدوافع التي اعتاد الكتاب وعلماء الاقتصاد ذكرها كأحد أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، هي وفرة الأيدي العاملة الماهرة (المتعلمة تعليماً متطوراً) [1]. على هذا أصبح ينظر لدور العنصر البشرى في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا على رخص الأجور وانخفاض أحد عناصر تكلفة الإنتاج، وإنما يضاف إلى هذا بل ويسبقه، مدى توافر المهارات، والقدرات العقلية، وتأثير ذلك على مستوى الجودة والنوعية وكذلك الإنتاجية، ومدى قدرة العامل على استخدام وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة، وتطور عنصر الإدارة. ونجد أن ذلك يلقى بظلاله على التعليم في أي دولة وما يجب أن يكون عليه .

ومن ثم ليس بمستغرب أن تكون كلاً من دول شرق أسيا، وأمريكا اللاتينية محطات يتمدد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر بسرعة فائقة، ففي

---

(1) Dr. Mona Toema El-Garf : The Role Of Multi-national Corporations In Technology Transfer ; Determinants And Policies, With An Application To The Case Of Egypt, Op, Cit, P 89.

أوائل التسعينات من القرن الماضي كان نصيب دول شرق وجنوب شـرق آسيا ٢١ بليون دولار، ونصيب أمريكا اللاتينية ١٦ بليون دولار، وذلك بعد أن كان ١٢ بليون دولار لشرق وجنوب آسـيا و٩ بليـون دولار لأمريكـا اللاتينية خلال حقبة الثمانينات(١). فنجاح هاتين المنطقتين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كان مرجعه بالدرجة الأولى إلى تحسين مستويات التعلـيم والتدريب على المهارات الصناعية وتحسين الأنظمة الإدارية والعمالية. كما طورت هذه الدول التكنولوجيا الخاصة بها حتـى تحـافظ علـى قـدرتها التنافسية(٢).

ولا ينكر مدى أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات نقل التكنولوجيا للدول النامية، ويعد أسهل طريـق لفـتح الأسـواق الخارجيـة بالمشاركة مع شركات لها نفوذ وحجم في هذه الأسواق(٣). وهذا ما اعتمدت علية التجربة الهندية، في مجالات صناعة البرمجيات – أحد أهم الصناعات المتمتعة بحقوق التأليف – حيث وصلت صادراتها من البرمجيات ٨ مليـار دولار عام ٢٠٠١. وبدون مشاركة مع شركات دولية متخصـصة عملاقـة لا يمكن تحقيق نمو لهذه الصناعة(٤). الأمر الذي لا يمكن إيجـاده إلا مـن خلال جذب الاستثمارات عن طريق توفير الأيدي العاملة الماهرة المتعلمة .

---

(١) د/ رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

(٢) د/ رضا عبد السلام : المرجع السابق، ص ١٣٠ .

(٣) Dr. Mona Toema El-Garf : Op, Cit, p89.

(٤) رأفت رضوان : تكنولوجيا المعلومات : ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ٩-١٠ أبريل ٢٠٠١ ، ص ١١٢.

(٣) التعليم والبحث العلمي والتطوير .

يؤثر التعليم على القدرات البحثية لأي دولة، إذ يشكل فـي الواقـع البنية التحتية اللازمة لخلق المجتمع المتعلم والعلمي الذي يمكن في ظلـه أن تعكف أي دولة على إجراء البحوث[1]. إذ يوفر التعليم طبقة البـاحثين مـن العلماء ومساعديهم، كما أنه يسهم في خلق المجتمع الذي يستخدم مخرجـات البحوث ويوظفها ويستفيد منها. وقد تقام صناعات كاملة بناء علـى أفكـار وبحوث قام بها أحد هؤلاء الباحثين والعلماء. ومن ثُم لا يمكن أن يتم بحـث علمي في مجتمع تتفشى الأمية بين أبنائه. والأمية من أهم معوقات البحـث العلمي والتنمية عموماً في مصر ومعظم الدول النامية .

كما يسهم التعليم في دفع وتقوية التنمية الاقتصادية، إذا ما تم ربطـه بحاجة الاقتصاد، ثم التنسيق بين مختلف الجهات البحثية في الدولة. فالبحث العلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخلق التكنولوجيا ونشرها في مختلف المجالات، الذي تعود على الاقتصاد القومي عموماً؛ ولعل التطور الكمي والنوعي الذي حدث في كثير من المحاصيل الزراعية، وطرق الإنتاج، واستصلاح ملايين الأفدنة بالصحراء، وآلاف الأبحاث والكتب التي تنشر يومياً، ومئات الأدوية التي تنتج محلياً، وغيرها من المنتجات الـصناعية والغذائيـة والنـسيجية والكيماوية، والتي تدر عائدات تقدر بالمليارات[2]، وتوفر آلاف فرص العمل في كافة المجالات، كلها أمور تدل على أهمية البحث العلمـي والتطـوير، والذي يقوم أساساً على التعليم .

---

(1) Tim Heaton and Tony Lawson; Education and Training, MACMILIAN PRESS LTD, 1996, P 172.

(2) هاني الناظر : أزمة البحث العلمي في مصر، جريدة الأهرام، عدد ٢٠ مارس ٢٠٠٦ ، ص ٣٥ .

إن التعليم هو البنية التحتية لأي مجتمع متقدم، خاصة ونحن نعيش عصر العلم والمعرفة والتقدم التكنولوجي المعلوماتي الهائل. ولما كان للتعليم أهميته في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية؛ فإنه الأساس للإنتاج الفكري والصناعات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر؛ فلا يتصور وجود عالم أو كاتب أو مبرمج أمي لا يقرأ. أو أنه تعلم تعليماً بدائياً عجز أن يكتشف فيه الموهبة، وينميها ويصقلها، الأمر الذي نؤكد معه أن الإنتاج الفكري يتناسب طردياً مع مستوى التعليم، فكلما ارتفع مستوى التعليم كلما زاد الإنتاج الفكري. ودليل ذلك التطور العلمي الهائل التي وصلت إليه دول جنوب شرق أسيا بعد ما طورت التعليم بها .

كما أنه لا يتصور أن شخص أمي يستطيع أن يقرأ رواية، أو يستخدم جهاز الكمبيوتر، أو يستهلك كثيراً من أنواع السلع الثقافية، والتي تتطلب علماً وثقافة لدى المتلقي مثلما تتطلب في المبدع. والمعنى أن التعليم يؤثر في الصناعات الفكرية الثقافية بشقيها الطلب والعرض. ولما كانت الدول النامية مفتقدة للتعليم الجيد ومن ثم تفقد نتائجه الجيدة في الإنتاج الفكري والثقافي .

ثانياً : أسباب تدني مستوى التعليم في الدول النامية .

لقد حققت الدول النامية تقدماً ملموساً، وبدرجات متباينة في تعميم التعليم، ورفع مستواه. ورغم ذلك فإن هذا التقدم كان كمياً في مخرجات التعليم عامة، ويغلب عليه تدنى التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكاريه واطراد التدهور فيها، وعدم تحقيق تطوير نوعى في قدرات الكوادر البشرية وتلبية احتياجات سوق العمل المحلى من حيث التخصصات والكفاءة العلمية. ويرجع ذلك إلى الاعتماد على التعليم النظري

على حساب التخصصات العلمية، واستمرار التعليم في الدول النامية في أطر نظامية مدرسية تقليدية، والتي تعتمد على التلقين وعدم التطوير بقدر كاف[1].

ويمكن حصر بعض الأسباب التي أدت إلى تدنى مستوى التعليم في الدول النامية – والتي أدي بدوره إلى التأثير السلبي على مجالات حقوق التأليف والنشر – في النقاط التالية :

- عدم الاهتمام بالموهوبين في المدارس وصقل مواهبهم، وإشراكهم في دورات تدريبية ومسابقات فنية وثقافية، اعتقاداً من القائمين على التعليم بأن هذه المسابقات تهدر وقت الطالب وتشتت تفكيره[2]. مما يؤدى ذلك إلى القضاء على مواهب قد تصبح علماءً أو كتاباً أو شعراءً أو مبرمجين في يوم ما، إذا ما تم الاهتمام بهم .
- قلة عدد المدارس مقارنة بعدد الطلاب، والكثافة العددية للطلاب بالفصول عالية جداً، مما يؤدى إلى قلة التركيز والتحصيل وتبادل النقاش بين المعلم والطلاب .
- تدهور الإمكانيات المعملية، وندرتها، وإن وجدت فإن الطلاب لا يدخلوها إلا يوم لختبار العملي فقط .
- تدهور الإمكانيات الفنية كالمسارح وغرف الموسيقى؛ ففي كثير من المدارس لا يدخل الطلاب المسارح، وإن وجدت بالفعل. كما تلغى حصص الموسيقى لعدم توافر المدرسين وآلات الموسيقى، وأقصى

---

(1) عبد اللطيف أحمد : المعرفة كضرورة للتنمية، مجلة العربي الكويتية، العدد ٥٤٥ ابريل ٢٠٠٤، ص ١٠٢.

(2) ألفت رضوان : ثلاثية أعداء التعليم ، الأهرام الاقتصادي العدد ١٩٣٤ الصادر فى٢٠٠٦/١/٣٠ ص٣٢ .

ما يحصل عليه الطلاب هو بعض الأناشيد الوطنية والدينية. عكس الحال في البلاد المتقدمة، والتي تعتبر الموسيقى موضوعاً أساسياً منذ أولى سنوات الدراسة حتى تخرج الطلاب من المدارس الثانوية، وتكون مادة من مواد الامتحانات، وتسجل في شهادة التخرج[1]. وقد يرجع ذلك إلى التقاليد السائدة في المجتمعات؛ ففي الدول المتقدمة يعتبرون تعليم الأبناء الموسيقى والغناء والعزف جزء من حسن التربية للأبناء، ولا يعتبر أثاث البيت مكتملاً دون بيانو في الصالون. على عكس الحال في كثير من الدول النامية والتي تعتبر الموسيقى نوعاً من العبث وفساد الأخلاق .

- الاعتماد في التعليم على الحفظ لا على الابتكار في كل المواد الدراسية، بما فيها المواد العلمية، وعدم استخدام الوسائل التعليمية الحديثة، والتقنيات الحديثة، وتقنية المعلومات، والتعليم عن بعد، والتي تعتمد على أجهزة الكمبيوتر بصفة رئيسية، وغيرها من الأجهزة التي تساعد على التعليم وتسهل التحصيل وتنمى الابتكار والمواهب لدى الطلاب[2].
- المناهج والكتب الدراسية غير دقيقة ومملوءة بالحشو، والإسهاب. ولا تتضمن الحداثة المطلوبة، ولا الإطلاع على ما ينشر في العالم الخارجي[3].

---

(1) اد القشطيني : العربي وموسيقاه ، مجلة العربي الكويتية العدد ٥٤٦ مايو ٢٠٠٤ ، ص ١٥٦ .

(2) رأفت رضوان : ثلاثية أعداء التعليم، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(3) إبراهيم المعلم : مجلة العربي الكويتية ، العدد ٥٦٨ الصادر مارس ٢٠٠٦ ، ص ٧١ .

ثالثاً : الآثار السلبية لتدني مستوى التعليم .

لما كان للتعليم أثاراً إيجابية على الفرد، كما يسهم في تطوير المجتمع والتنمية الإنسانية والاقتصادية من خلال الأثر الدائري للتعليم، إذ ينتقل التعليم عبر الأجيال فيميل المتعلمون إلى تعليم أبنائهم التعليم الذي يناسب المرحلة التي يعيشونها. هذا في حين لا يميل إلى ذلك الحرفيون والمهنيون اليدويون حيث غالباً ما يعمل أولادهم في المهن والحرف الذي يعملون بها، كما يسهم التعليم كذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى القدرات الاقتصادية للدولة .

الأمر الذي يفيد أن تدني مستوى التعليم يفقد الدولة هذه الإيجابيات، بل ويرتب كثيراً من السلبيات، وفيما يلي بعض السلبيات :

- ضآلة مخزون القدرات المعرفية العالية للقوى العاملة، والمتمثل في خريجي التعليم العالي، وخاصة الكليات العلمية والتكنولوجية .
- انخفاض إنتاجية القوى العاملة، والتي ترتبط طردياً مع مستوى التعليم والتدريب، والصحة للعاملين. ويشكل انخفاضها تحدياً خطيراً للاقتصادات النامية .
- ضعف التطوير العلمي، إذ تتسم الدول النامية بكونها في حال تخلف تقني ومشتريه دائماً للتكنولوجيا نتيجة انخفاض التعليم والبحث العلمي بها، ولا يخفى ما لهذا الضعف من تأثير كبير على تعميق الهوه ما بين الدول النامية والدول المتقدمة .

لما كان للتعليم أثره في كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية. فإن له عظيم الأثر في مجال حقوق التأليف والنشر على اعتبار أن الفـرد هـو محور وأساس عملية الإنتاج في المجالات الفكرية والثقافية؛ من خلال مـا يقوم به من ابتكار وتأليف وتطوير. وهذا التحول يلزمه تحولاً في مهـارات وقدرات الفرد، من خلال تعليمه تعليماً رفيعاً وتدريبه تدريباً جيداً. لذلك فإن الدولة كلما دعمت التعليم الذي يقوم بدوره بالكشف عن المواهب وتعهـدها بالصقل والرعاية؛ يؤثر ذلك بالإيجاب على حركة التأليف والنشر من خلال إعداد مؤلفين وكتاب ونقاد وعلماء قادرين على الارتقاء بـصناعة التـأليف والنشر. ومنافسة الصناعات التقليدية في إجمالي الناتج القومي، والذي يعود بدوره على الاقتصاد الوطني .

المبحث الثاني

انخفاض مستويات البحث والتطوير

أنشطة البحث والتطوير Research and Development حسب التعريف الدقيق لمنظمة اليونسكو " النشاط الإبداعي الذي يتم على أساس قواعد علمية، بهدف زيادة المعرفة العلمية والتقنية، واستخدامها في تطبيقات جديدة في النشاط الإنتاجي". وعند ترجمة هذا التعريف في حقل البحث العلمي، نجد أن أنشطة البحث العلمي تغطى هامشاً واسعاً ومتنوعاً ما بين مقترحات أبحاث ومشروعات بحثية وأوراق علمية وبراءات اختراع وغيرها[1].

ولمحاولة تقييم مؤسسات البحث العلمي والتطوير في البلدان النامية، ومعرفة مستوى أدائها، يجب إيجاد المؤشرات التي يمكن الأخذ بها في عملية التقييم. ومن المؤشرات المقترحة لمنظمة اليونسكو، نسبة الإنفاق على برامج البحث والتطوير من الناتج القومي، والنشر العلمي والتنوع في المجالات البحثية، وأعداد الجامعات ومراكز البحوث والباحثين .

وفيما يلي سوف نتطرق إلى كل مؤشر على حده، مع عقد المقارنات بين ماهو كائن في البلدان النامية، ونظيره في البلدان المتقدمة .

---

(1) ميثاء سالم الشامسي : حصاد مراكز البحث العلمي العربية، كتاب العربي (الثقافة العلمية واستشراق المستقبل العربي) ، الكتاب السابع والستون يناير ٢٠٠٧ ص ١٢٩ .

أولاً : نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي .

هناك علاقة طردية وثيقة تربط بين نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من جهة، ومعدلات النمو ومستوياته في دول العالم من جهة أخرى[1]. وجدير بالذكر أن رأس المال الذي يُنفَق على البحث العلمي يعد استثماراً استراتيجياً يحقق قفزات نوعية متلاحقة وكبيرة، مع الاعتماد على القدرات الذاتية؛ حيث تراوحت نسبة مساهمة التجديد والتطوير التقني الناتج عن البحث العلمي في نمو الناتج القومي بنسبة ما بين ٦٠-٨٠%. وعوائدها أكبر بعدة مرات من عناصر الاستثمار الأخرى كتراكم رأس المال[2].

ويقدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوربي على البحث العلمي والتطوير خلال عام ١٩٩٦ بما يقارب ٤١٧ بليون دولار. في حين تولى دول مثل جنوب شرق أسيا أهمية متزايدة للبحث العلمي والتطوير، فقد رفعت كوريا الجنوبية نسبة إنفاقها على البحث العلمي والتطوير من الناتج الإجمالي من ٠,٦% عام ١٩٨٠ إلى ٣% عام ٢٠٠٢. والصين أيضاً قد رفعت نسبة إنفاقها من ٠,٥% عام ١٩٩٥ إلى ١,١%عام ٢٠٠٢ [3]. ومما لا شك فيه أن ما حققته تلك الدول من تطور تقني

(1) Nagla Rizk; Information Technology and Growth; Prospects for Egypt's Software Industry. P 87.
بحث منشور باللغة الانجليزية بمجلة مصر المعاصرة ، يناير / أبريل ٢٠٠٢ ، العدد ٤٦٥- ٤٦٦ السنة الثالثة والتسعون ، القاهرة .

(2) عادل عوض وسامي عوض : البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم، دراسات إستراتيجية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٢٤ بدون سنة نشر ص ٤٢ .

(3) ميثاء سالم الشامسي : مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

واقتصادي وسيطرة على الأسواق العالمية؛ يعزى ذلك بصفة رئيسية إلى نجاحها في تسخير العلوم والتقنية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبمقارنة مؤشرات الدعم المالي للبحث العلمي في الدول النامية، نجد أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج الإجمالي في تلك الدول تتراوح ما بين ٠,٢% إلى ٠,٦%. ويذهب معظم هذا الإنفاق - ٧٥% منه - إلى المرتبات والأجور والمكافآت[١]. وفي مصر كمثال تم تخصيص نسبة ٠,٣% من الدخل القومي للبحث العلمي عام ٢٠٠٦ (حوالي ١,٨ مليار جنيه) شاملاً المرتبات والأجور والحوافز. مقابل نسبة ٣% من الدخل القومي عن نفس السنة في اليابان، بما يزيد عن ١٢٠ مليار دولار[٢].

ولقد صُنفت الدول على أساس معدل ما تنفقه على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج القومي إلى مجموعات، طبقاً لدليل التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة ٢٠٠٢، في الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٢، مفاد هذا التصنيف أن الدول التي تنفق أقل من ١% من ناتجها القومي، يكون البحث العلمي لديها ضعيف جداً، ولا يرقى إلى مستوى تطوير القطاعات الإنتاجية. أما مجموعة الدول التي تنفق نسبة ١-٢% من ناتجها القومي، فيكون البحث العلمي لديها في وضع مقبول. أما بالنسبة للمجموعة التي تنفق أكثر من ٢% من ناتجها القومي يكون البحث العلمي فيها متميزاً ومتقدماً بدرجة بالغة، وفي مستوى مناسب لتطوير قطاعات الإنتاج، وقادر على إيجاد تقنيات جديدة[٣].

---

(١) د/ السيد أحمد عبدا لخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(٢) نبيل فتح الله : حول المشروع العلمي دفاعاً عن جامعاتنا، الأهرام الاقتصادي العدد ١٩٤٢ الصادر في ٢٠٠٦/٣/٢٧ ، ص ٥٨ .

(٣) ميثاء سالم الشامسي : مرجع سابق ، ص ١٣٧.

الأمر الذي يوضح أن غالبية الدول النامية تقع ضمن الدول ضعيفة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، مما يؤدى بها إلى التأخر عن ركب الدول المتقدمة كنتيجة حتمية، ولا تستطيع اللحاق بهذه الدول في ظل عصر العلم والمعرفة، الأمر الذي يؤثر على حقوق التأليف والنشر في الدول النامية، على اعتبار أن أنشطة البحث والتطوير تعد أهم وسائل الإنتاج الفكري، وما الكتب والأبحاث والبرمجيات إلا نتاج لأنشطة البحث والتطوير.

ثانياً : النشر العلمي[1].

في مجال النشر العلمي كمؤشر على مكانة النشاط العلمي لمجتمع معين، أو دولة معينة نجد أن ٩٠% من عمليات البحث والتطوير في العالم، يقوم بها عدد محدود من الدول المتقدمة؛ وتتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المجموعة الأوربية، واليابان. وهناك تنافس شديد فيما بينها في مجالات استثمار نتائج هذا النشاط في السوق الاقتصادية العالمية[2].

وتعد البحوث المنشورة من أهم نتائج ومخرجات البحث والتطوير، شأنها شأن الخبرة التقنية. إذ تركز فلسفة البحث والتطوير على أن المعرفة

---

(1) تغطي الأبحاث المنشورة في الدوريات العالمية عدداً من المجالات الأساسية تتضمن العلوم الصحية والطبية، والعلوم البيولوجية الأساسية، والعلوم الزراعية البيولوجية، والعلوم الكيميائية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الرياضية، والعلوم الهندسية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الاقتصادية والتجارية. وقد تختلف الدول بالنسبة لمجالات الأبحاث التي تركز عليها، فمثلا تهتم دول غرب أوربا بالأبحاث الطبية، بينما تولي اهتمام أقل ببحوث هندسة التكنولوجيا. أما الولايات المتحدة الأمريكية فتركز جهودها في العلوم البيولوجية الأساسية وعلى علوم الأرض والفضاء . راجع : ميثاء سالم الشامسي : مرجع سابق، ص ١٣٩ .

(2) عادل عوض وسامى عوض : مرجع سابق ، ص ٣٥ .

العلمية هي رصيد من الخبرة الفكرية. ولكي يغدو عملٌ ما جزءاً من هذا الرصيد المعرفي لابد من أن ينشر ويوثق. وبطبيعة الحال فإن محتويات النشر تخضع لضبط الجودة من خلال نظم تحددها الدوريات العلمية، وتدل الإحصائيات في السنوات الخمس الماضية على أنه قد تم نشر ما يقرب من ٣٠٥ ملايين ورقة بحث علمية وتكنولوجية في جميع أنحاء العالم، كان نصيب دول الاتحاد الأوربي منها ٣٧%، والولايات المتحدة الأمريكية ٣٤%، وروسيا الباسفيك ٢١%، والهند ٢٠%، وإسرائيل ١٠%، بينما اكتفت أكثر من ٢٢ دولة نامية عربية بنشر أقل من ١% من مجموع ما نشر من أوراق علمية[1].

وفى تحليل للأوراق العلمية المنشورة خلال عام ١٩٩٤ في ٣٣٠٠ مجلة علمية محكمة، ومدرجة في فهرس الاستشهادات العلمية Science Citation Index وهو عبارة عن قاعدة بيانات يستخدمها الباحثون على نطاق واسع، ومتخصصة في مدى مشاركة دول العالم في الأدبيات العلمية الدولية، تبين أن هناك شبه غياب للدول النامية في مجال النشر العلمي[2].

يشير كل ما سبق إلى ضعف إنتاجية الباحثين في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، الأمر الذي يؤدى إلى التخلف في المجالات العلمية، من جانب ومن جانب آخر ضعف الإنتاج الفكري عموماً، والنقص الحاد في المنتجات والسلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، مما يجعل الدول النامية مستهلك صافى لهذه المنتجات، ومستورد لها من الدول المتقدمة، وما يترتب على ذلك أيضاً من التبعية العلمية للدول المتقدمة، واحتكار التكنولوجيا لصالح الأخيرة .

---

(1) ميثاء سالم الشامسي : مرجع سابق، ص ١٣٩ .
(2) عادل عوض وسامي عوض : مرجع سابق، ص ٣٧ .

ثالثاً : عدد الجامعات ومراكز البحوث والباحثين .

التعليم العالي والبحث العلمي ركنان متكاملان من أركان البناء العلمي الحديث. إذ يكمل كل منهما الآخر، وهدفهما المشترك هو التنمية الشاملة. والجامعة هي القوة الأساسية التي تحدث التقدم في دول أوربا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. فقد وصلت نسبة التعليم الجامعي إلى ٦٤% من الشريحة العمريه في الولايات المتحدة، وأكثر من ٥٠% في اليابان، ومن ٣٠ –٤٠% كحد أدنى في معظم دول أوربا. وفى الدول النامية وصلت النسبة إلى ١٢%[1].

أما التحدي الذي ينبغي التنبيه إليه والتأهب له من أجل تشخيص ضعف الدول النامية في مجال البحث العلمي، فيكمن في استطلاع نسبة العاملين في البحث العلمي والتطوير إلى عدد السكان، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أمريكا واليابان لديهما أعلى معدلات من العلماء والباحثين، فمن بين كل مليون نسمة يوجد في اليابان ٣٥٠٠ عالم، وفي أمريكا ٢٥٠٠ عالم، وفى أوربا ١٥٠٠عالم، وفى دول أمريكا اللاتينية، وبعض الدول العربية ٢٥٠ عالم، وبعض الدول الأفريقية ٥٠ عالم[2].

وحسب إحصائيات اليونسكو كانت نسبة العاملين في البحث والتطوير عالمياً في الدول المتقدمة ٨٥,٥%، ونسبة ١٤,٥% في الدول النامية. وعدد العاملين بالبحث العلمي والتطوير مقسمة بين دول العالم حسب نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي الإجمالي، وذلك حسب تقرير التنمية

---

(1) د/ حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، دار المعارف، بدون سنة نشر ، ص ١٨.
(2) د/ حسين كامل بهاء الدين : المرجع السابق ، ص ١٩ .

البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢، حيث يزيد عدد الباحثين عن ٢٠٠٠ باحث لكل مليون نسمة في الدول التي تنفق أكثر من ١,٥% من ناتجها القومي. ويتراوح عددهم من ٨٠٠ إلى ٢٠٠٠ باحث لكل مليون نسمة في الدول التي تنفق مابين ٠,٥-١,٥% من الناتج القومي، ويكون عدد الباحثين ١٠٠ إلى ١٠٠٠ لكل مليون نسمة في الدول التي تنفق اقل من ٠,٥% من الناتج القومي الإجمالي(١).

إن الدول المتقدمة، وكذلك الدول المتطورة من الدول النامية، تركز على الاهتمام بالبحث العلمي، ودعمه بشتى السبل لكونه وسيلة مهمة لمواكبة التطورات الإنتاجية، بل إن الدول المنتهجة للتخطيط القومي قد اتخذت من مخرجات البحث العلمي عاملاً رئيسياً وجزءاً لا يتجزأ من الخطط التنموية والاستراتيجية، لتنسيق أداء ومخرجات البحث العلمي بين المؤسسات الوطنية. وإذا ما اتسمت مخرجات مؤسسات البحث والدراسات العلمية بعدم مطابقتها للاحتياجات الوطنية، فإن المضمون العلمي يعد غير ذي أهمية أو مضمون، لكونه لا يعالج مشاكل ومواضيع ذات أهمية للدولة .

وإن أهم المعوقات التي تحول دون دوران عجلة البحث العلمي من أجل خدمة قضايا التنمية في الدول النامية؛ هي ضعف نسبة الإنفاق على برامج البحث العلمي والتطوير، وذهاب معظمها إلى العاملين في البحوث والتطوير على هيئة مرتبات وأجور ومكافآت. وكذلك قلة النشر العلمي وعدد المقالات العلمية والتقنية المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة.

(١) ميثاء سالم الشامسي : مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

ولما كان البحث العلمي والتطوير هو المُنتج الرئيسي للمعرفة والأبحاث والمؤلفات وكثير من المنتجات الفكرية المتمتعة بحقوق التأليف، تلك النتائج التي تخسرها الدول النامية نظراً لانخفاض مستويات البحث العلمي بها، مما يجعلها في حالة تأخر عن ركب الدول المتقدمة وتظل مستورداً صافياً للعلوم والمعارف مقابل دفع الأثمان الباهظة التي يحددها محتكري هذه المعرفة؛ ألا وهي الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة المتعددة الجنسيات. الأمر الذي يجب معه على الدول النامية أن تطور بكل السبل والوسائل من مجالات البحث العلمي بها، واعتماد استراتيجية للربط بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتنتقل بذلك من الصناعات التقليدية إلى الصناعات التكنولوجية وصناعة الالكترونيات والبرمجيات، وغيرها من صناعات عصر المعرفة، مما يهيئها لتصبح شريكة في السوق العالمية تستورد وتصدر المنافع إلى الدول الأخرى على أسس متكافئة .

المبحث الثالث

الفســـاد

منذ منتصف التسعينات من القرن الماضـــي، أصـــبح الفـــساد مـــن الموضوعات الرئيسية لدى باحثي العولمة ودارسي الاقتـــصاد، ولا يمكـــن الحديث عن التنمية مع إغفال قضية الفساد. كما أصبح هذا الموضوع محط اهتمام ومتابعة أهم المؤسسات الدولية، وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية، والأمم المتحدة، والمنتدى الاقتصادي الدولي، وغرفة التجارة الدولية والبنك الدولي .

الأمر الذي يتضح معه أن الفساد أصبح مشكلة دولية خاصـــة فـــي عصر العولمة. واجتهد الباحثون في معرفة أسبابه وصوره وآثاره المـــدمرة على الاقتصاد، وبرامج التنمية؛ وإن اختلفت هذه المقومات من دولـــة إلـــى أخرى. مما دعانا إلى محاولة إيجاد – بإيجاز – تعريف للفـــساد وصـــوره وأسبابه، وآثاره الضارة على الاقتصادات المختلفة وخاصـــة الاقتـــصادات النامية، مع بحث علاقة ذلك بمجالات حقوق التأليف والنشر. وهو ما نتناوله تباعاً في النقاط التالية :

أولاً : ما هو الفساد ؟

جرى تعريف الفساد بصيغ مختلفة، وتعريفات متعددة منها أنه " إســـاءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"[1]. وبأنـــه ســـلوك بيروقراطـــي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية. كما عرف أيضاً بأنه

---

(1) عطية حسين أفندي : الأهرام الاقتصادي، العدد ١٩٤٩ الصادر ٢٠٠٦/٥/١٥ ، ص٥٥.

سوء استخدام المنصب الرسمي أو الحكومي من أجل التربح الشخصي[1].

وقد عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة لنفسه أو لجماعته[2]. ولكن التعريف المتبع بهذا الصدد هو ذلك الذي استخدمته لأول مرة مؤسسة البنك الدولي، واعتمد في جميع الكتابات بأنه " استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة"[3].

ثانياً : الفساد مشكلة دولية .

إن البلدان التي تعانى من الفساد تتنوع في أهميتها وتتجاوز البلـــدان النامية. فالفساد ليس فقط مشكلة البلاد النامية بل يمتد إلى بلاد أوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة[4]. وإن كانت نسب الفساد تختلـــف مـــن دولـــة لأخرى، وكذلك وقعه وتأثيره على الاقتصاد القومي يختلف من دولة لأخرى

---

(1) حسين الشرقاوى : الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٩٤٩ الصادر ٢٠٠٦/٥/١٥ ، ص ٥٤.

(2) ما هو الفساد؟

www.aman-palestine.org/Arabic/PPAC.htm 20-10- 2007

(3) بشير مصطيفى : الفساد الاقتصادي وأثاره المدمرة ، مجلة العربي الكويتية العدد رقم ٥٦٥ الصادر في ديسمبر ٢٠٠٥ ص ٢٢ .

(4) وأمثلة ذلك قيام المكسيك بفصل أكبر مسئول فيها من مكافحة المخدرات لتلقيه الرشاوى. وأعلن رئيس أوكرانيا الحرب ضد الفساد. وتعهد وزير خارجية روسيا بأن يقضى على الفساد. وقاطع الناخبون في باكستان مراكز الاقتراع بأعداد هائلة بعد أن خاب أملهم بفعل انتشار الفساد. وفى واشنطن اتهمت المدارس العامة بتفشي المحسوبية. فضلاً عن ذلك ساهمت فضائح الفساد في السنوات الأخيرة في سقوط حكومات في الإكوادور والبرازيل وإيطاليا والهند، وأضعف أحزاباً حاكمة كانت راسخة القدم، منها الحزب الديمقراطي في اليابان والحزب الثوري في المكسيك . للمزيد راجع : كيمبرلى أن اليوت : الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام ، مجلة العربي العدد ٥٣٩ أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص ١٩١ .

أيضا، سواءً كانت دول متقدمة أو نامية. وإن كانت نسبة الفساد وتأثيره على الدول المتقدمة أقل؛ نظراً لأنها تعلم وتدرك خطورة الفساد وتسعى دائماً إلى القضاء عليه، ولديها العديد من وسائل الكشف عنه، بل وتتبع الفساد وتقوم بمحاسبة المتورطين. على خلاف الدول النامية، فإما أن تجد غياباً لهذه المؤسسات، أو يكون وجودها بشكل ضعيف غير قادر على مقاومة الفساد[١].

وظاهرة الفساد هي ظاهرة عابرة للحدود والبلدان. وقد يتعاون البعض في الداخل مع شركات أجنبية للحصول معاً بأساليب مختلفة على امتيازات داخل البلد النامي، يتحمل وزرها ونتائجها اقتصاد هذا البلد وشعبه[٢]. ولا توجد علاقة بين فقر الدول ومستوى الفساد بها؛ حيث توصل مسح أجرته منظمة الشفافية الدولية إلى أن قارة أفريقيا هي الأكثر فساداً في العالم، وهي الأفقر أيضاً، ولكن الجديد أن ثلاثة من الدول الأفريقية الأربع الأكثر فساداً هي دول منتجة للنفط، وكانت بتسوانا طبقاً لهذا المسح هي أقل الدول الأفريقية فساداً[٣].

ونظراً لما يمكن أن يُلحقه الفساد من أضرار ليس علي المستوي المحلي فحسب، بل وأيضاً على المستوى الدولي، خاصة في ظل التوجه نحو حرية التجارة وحرية المنافسة؛ فقد لجأت العديد من الدول والمنظمات الدولية،

---

(١) محمد المهدي : إطلالة على سيكولوجية الفساد ، 20-10-2007
islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&.../CCALayout

(٢) الفساد ليس قدراً : 20-10-2007
annour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1867&Itemid=54

(٣) خالد عوض الله : الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٩٢٣ الصادر في ٢٠٠٥/١١/١٣ ، ص ٨٠ .

والتكتلات الاقتصادية الدولية إلي إبرام اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد، حيث أعدت الأمم المتحدة اتفاقاً لمكافحة الفساد، ومن الاتفاقيات الدولية الأخرى اتفاقية المجلس الأوربي، واتفاق دول أميركا اللاتينية، وغيرها من الاتفاقيات في أسيا وأفريقيا[1]. وتعد هذه الاتفاقيات بمثابة شبكة عالمية لمكافحة الفساد تقوم بدور المتمم والمساعد لجهود الحكومات .

ثالثاً : أسباب الفساد .

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وانتشارها في المجتمعات. وبشكل عام يمكن ذكر بعض من هذه الأسباب في النقاط التالية :

- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية[2].
- ضعف أجهزة الرقابة على البحث والمطبوعات والفن والإبداع والمصنفات الفنية، وعدم استقلالها. ولا شك أن وجود جهة تراقب حدود الحرية بما لا يضر الأفراد ولا المجتمع هو أمر واقعي، ولكن لابد أن يكون منع النشر عن طريق الرقابة أمراً تحكمه قوانين واضحة يتفق عليها الجميع، وأن تكون مؤسسة على منطق قانوني لا منطق سياسي يكرس هذه القوانين لمصلحة فئة أو مجموعة نفوذ[3].
- ضعف أجهزة الرقابة بالدولة، وعدم فاعليتها ومنها الصحافة والأحزاب

---

(1) جون براندولينو وديفيد لونا : معالجة الفساد عبر المعاهدات والالتزامات الدولية ، usinfo.state.gov/journals/itdhr/1206/ijda/treaties.htm (15 May 2008)

(2) على الشرقاوى : الأهرام الاقتصادي العدد ١٩٨٢ الصادر في ٢٠٠٧/١/١ ، ص ٨٠ .

(3) سليمان إبراهيم العسكري : العرب وحرية التعبير، مجلة العربي، العدد ٥٥٣ ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٤ .

ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية[1].

- انخفاض مستويات الأجور للعاملين في الحكومة، والقطاع العام، حيث توجد علاقة عكسية بين الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي[2].
- الأسباب الخارجية للفساد، وهى تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين، أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات، واحتكارات داخل الدولة[3]. بل قد تقوم الدول الخارجية برعاية الفساد والأجهزة الفاسدة داخل الدول المختلفة، حيث تكون مستفيدة من وجودها، أو تخشى وجود قوى أخرى[4].

رابعاً : صور الفساد .

تتعد صور ومظاهر الفساد، ولا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل، فهي تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه، أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها. وقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية، أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي. وقد يكون الفساد فردى يمارسه فرد واحد دون تنسيق مع أفراد أو جماعات أخرى. وقد تمارسه

---

(1) الأهرام الاقتصادي : العدد ١٩٥٣ الصادر في ٢٠٠٦/٦/١٢ ، ص٣١ .

(2) على الشرقاوى : الأهرام الاقتصادي العدد ١٩٨٢ الصادر في ٢٠٠٧/١/١ ، ص ٨٠ .

(3) ما هو الفساد؟ 20-10-2007 www.aman-palestine.org/Arabic/PPAC.htm

(4) محمد المهدي : إطلالة على سيكولوجية الفساد (2007 -10-20)
islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&.../CCALayout

مجموعة بشكل منظم، ويشكل ذلك أخطر أنواع الفساد. وبناءً عليه يمكن تقسيم صور الفساد إلى قسمين كالتالي :

(١) الصور الداخلية للفساد . (داخل الدولة)

تتجلى ظاهرة الفساد لمجموعة من السلوكيات وقد تتشابه فيما بينها وتتداخل إلا أنه يمكن إجمالها في النقاط التالية :

- تعتبر **الرشوة** أهم تعبير عن الفساد المالي، وهي أكثر أعراض الفساد ظهوراً. ويرى كثير من الآراء أنها جوهر الفساد حيث أنها تؤدى إلى انهيار النظام العام، حيث لا يرى الراشي ولا المرتشي إلا تحقيق مصلحتهما. وتستشري الرشوة عند خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص؛ فكلما كان لدى مسئول عام سلطة توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص تولدت حوافز الرشوة. والشركات الخاصة دائماً على استعداد لدفع مقابل الحصول على المنافع. وكلما كان للحكومة دور أكبر في إنتاج وبيع وشراء السلع، والخدمات كلما كان الفساد أشمل وأعم[١]. الأمر الذي يمكن حدوثه في التعاقدات العامة، والتي تتم بين القطاعين العام والخاص، ويكون غرضها أداء خدمة أو توريد سلعة لأحد الجهات العامة، مثل طباعة الكتب الجامعية والمدرسية، أو توريد أدوات طباعة للمطابع العامة، وبناء وترميم المسارح ودور السينما، وإقامة حفلات فنية في إحدى المناسبات القومية. الأمر الذي يؤدى إلى منح الصفقات لشركات ليست بالضرورة جيدة في الإنتاج، بل قادرة على شراء ذمم المسئولين .

---

(١) كيمبرلى آن اليوت : الفساد والاقتصاد العالمي، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

- الاختلاس وهو استيلاء الموظف العام أو المسئول، على أموال الدولة لنفسه دون وجه حق. ويختلف الاختلاس عن الرشوة في كونه في حاجة لطرف واحد (الموظف أو المسئول) حتى تتم عملية الاختلاس. على خلاف الرشوة التي لا تتم إلا بوجود طرفين، وهما الموظف أو المسئول (المرتشي) وطالب المصلحة (الراشي) إلى جانب الاستيلاء على المال كعنصر مشترك. وإن كان مالاً عاماً في الاختلاس، إلا أنه مال الراشي المقدم على سبيل الرشوة في حالة الفساد عن طريق الرشوة. وقد أوضحت دراسة ميدانية أجريت في أوغندا، أن ١٣% من مخصصات الإنفاق الحكومي على قطاع التربية فيها لا تصل إلى أهدفها، وتطالها أيدي كبار المسئولين في الدولة[1]. الأمر الذي يمكن أن ينطبق على مخصصات الإنفاق الحكومي على أنشطة التعليم الفني مثلاً، أو دعم الصناعات الفنية، وصناعة السينما ودعم الأنشطة الفنية عموماً في المدارس والجامعات والهيئات الثقافية .
- الواسطة، وهي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة معينة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة. مثل تعيين شخص في عمل معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو غيرها من الأسباب رغم كونه غير مستحق، وذلك لوجود من بين المتقدمين من هو أفضل منه[2]. ويمكن حدوث ذلك في كافة المسابقات المعلن عنها لشغل الوظائف، والأخطر أنها تدخلت حتى في الوظائف الهامة، ومسابقات اختيار المغنين والملحنين والمؤلفين وغيرهم .

---

(١) بشير مصطفى : الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٢) ما هو الفساد؟ www.aman-palestine.org/Arabic/PPAC.htm 20-10-2007

إلى جانب الصور السابقة للفساد، هناك صور أخرى كثيرة للفساد، ومنها المحسوبية، واستغلال المنصب العام بشتى الطرق، والغش في الامتحانات، والتزوير في الانتخابات[1]. والابتزاز، ونهب المال العام تحت أي مسمى، والمحاباة، والتهرب من الضرائب والتهرب الجمركي .

(٢) الصور الخارجية للفساد .

الفساد ليس ظاهرة محلية لصيقة بالأنظمة السياسية، أو الدول فقط. فقد يكون الفساد عابراً للحدود ومصدره شركات متعددة الجنسيات، ومنظمات دولية حكومية، وغير حكومية. وتمارس العديد من الشركات العالمية الكبرى العديد من السلوكيات التي تشكل صوراً للفساد الخارجي كاللجوء للضغط على الحكومات من أجل فتح الأسواق لمنتجاتها، أو من أجل الحصول على عقود امتياز، أو لاستغلال الموارد الطبيعية. كما قد تلجأ هذه الشركات إلى أساليب الرشوة للمسئولين في المناصب العامة لضمان الحصول على هذه الامتيازات[2].

وقد أكدت الأبحاث المستمرة لمعهد البنك الدولي على أن أكثر من تريليون دولار أمريكي (١٠٠٠ بليون) تدفع رشاوى كل عام في دول العالم الغنية والفقيرة معاً[3]. وتشير الإحصاءات إلى أن ٥% من ٩٠ مليار دولار– تمثل حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم النامي – دفعت كرشاوى أي ٤,٥ مليار دولار. وتعتبر الشركات الدولية هذه المبالغ بمثابة

---

(1) محمد المهدي : إطلالة على سيكولوجية الفساد، 20-10-2007

islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&.../CCALayout

(2) ما هو الفساد؟ مرجع سابق .

(3) تكاليف الفساد :

www.newsyemen.net/view_news.asp?sub_no=2_2007_02_13_11971

جزء من نفقات المشروعات، وهى ممارسات أفسدت البلدان الصناعية بهـا البلدان النامية[١].

خامساً : آثار الفساد .

للفساد آثاراً مدمرة، فهو يصيب بشكل مباشر النواحي الاقتـصادية لأي بلد، فهو يؤثر سلبياً على معدل الفقـر ومـستوى الأثمـان، ونجـاح الاستثمارات، والإنفاق الحكومي، وتوزيع الدخل ونوعية الخدمات، والموارد البشرية والفكرية، والتحصيل الجامعي. فالفساد يعد هو المسئول الأول عـن تردى الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، إضافة إلى أنه يـؤثر بـشكل مباشر على العدالة التوزيعية، والفعالية الاقتصادية[٢].

ويمكن إجمال بعض الآثار السلبية للفساد على النواحي الاقتـصادية من خلال النقاط التالية :

- الفشل في جذب الاستثمارات الأجنبيـة الخارجيـة، وهـروب رؤوس الأموال خارج البلاد[٣]، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة.

---

(١) كيمبرلى آن اليوت : الفساد والاقتصاد العالمي ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

(٢) على الشرقاوى : الأهرام الاقتصادي، العدد ١٩٨٢ الصادر في ٢٠٠٧/١/١ ، ص٨١.

(٣) عرف هروب رؤوس الأموال على أنه يضم كافة الأصول الخارجية المسجلة وغيـر المسجلة ، بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يسمى بالمفهوم الواسع للهروب ، حيث اختلفت الآراء حـول التفرقـة بـين ما يعتبر تدفقاً عادياً للأموال إلى الخارج وبين ما يعد هروباً لها ، وقد يأخذ الهـروب عده أشكال منها هروب الأموال في شكل نقدي ، أو في شكل تحـويلات بنكيـة ، أو تهريب سلعي من خلال استيراد واردات بأكبر من قيمتها ، وأخيراً تهريب عن طريق شراء السلع المعمرة . راجع بحث بعنوان تهريب رؤوس الأموال :
cba.edu.kw/elsakka/C2.DOC (20May2008)

والمستثمرون دائماً ما يتجنبون البيئة التي يستشرى فيها الفساد لأنه يزيد تكاليف القيام بالأعمال. وتجدر الإشارة هنا إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة شملت دولتي سنغافورة والمكسيك، حيث يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة ب ٥٠% على دخل الشركات[1].

- الفساد يخفض الإنتاجية ويثبط همة الإبداع، حيث تهجر الكفاءات الاقتصادية البيئة الفاسدة، نظراً لغياب التقدير، وبروز المحسوبية والمحاباة في شغل المناصب العامة[2].

- الفساد يخفض مستويات النمو. دائماً ما يؤثر الفساد على المشروعات الصغيرة، لأن تحمل تكاليف الفساد أشد بالنسبة لهذه المشروعات عنه على المشروعات الكبرى؛ فالمشروعات الصغرى لا تمتلك السلطات القادرة على تجنب الفساد، وبالتالي فهي لا تستطيع تحميل المستهلكين تكاليف الفساد. وهكذا تواجه الشركات الصغيرة في البيئات الفاسدة ظروفاً أصعب للبقاء، ويؤثر ذلك بالطبع على معدل النمو الاقتصادي، لأن هذه المشروعات الصغيرة تمثل نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم[3].

إلى جانب الآثار العديدة للفساد على النواحي الاجتماعية، حيث يؤدى إلى خلخلة القيم الأخلاقية، والإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد

---

(1) بشير مصطيفى : مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(2) ما هو الفساد؟ www.aman-palestine.org/Arabic/PPAC.htm 20-10-2007

(3) تكاليف الفساد :

www.newsyemen.net/view_news.asp?sub_no=2_2007_02_13_11971

المجتمع، وبروز التعصب والتطرف، وانتشار الجريمة كرد فعل لانتشار الفساد وانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص. وتأثيره البالغ على النظام السياسي من حيث مدى تمتعه بالديمقراطية، وقدرته على احترام المواطنين، والإساءة إلى سمعة النظام السياسي، وعلاقاته الخارجية، ويضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة .

وقد تقوم الدول النامية – المستشري فيها الفساد – بتخصيص نسبة كبيرة من ناتجها الإجمالي للإنفاق على البحث والتطوير، تفوق المستوى العالمي في الدول المتقدمة، ومع ذلك لا تؤتى ثمارها، ولا يرتفع مستوى البحث والتطوير بها؛ وذلك بسبب انتشار الفساد بها؛ حيث أن المسئولين عن البحث والتطوير قد يحصلون على هذه النسبة العالية ويتم إنفاقها كالتالي، إما اختلاسها لأنفسهم، أو تسهيل استيلاء الآخريين عليها تحت مسميات متعددة مقابل أخذ مبلغ على سبيل الرشوة[1]، أو استثمارها بالفعل في مراكز بحث تم تعيين الباحثين بها عن طريق الواسطة والمحسوبية، وهم دون المستوى المطلوب.

مما سبق ومن خلال بحث بعض أسباب تخلف الدول النامية في المجالات الفكرية، فإنه حتى تستطيع الدول النامية الوصول بالإنتاج الفكري إلى المستوى المأمول، والاستفادة من حماية حقوق التأليف والنشر، والانتقال من مرحلة الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف إلي مرحلة الإنتاج والعرض، يتحتم عليها القيام بالآتي :

- القضاء على الفساد بكل طرقه وأشكاله، وإعطاء الحرية للصحف عموماً، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية كجهات مراقبة

([1]) كرتيس كوك : مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٨ .

للمسئولين لمنع الفساد. خاصة في المجال الفكري، ومجالات البحث العلمي والجامعات.

- تطوير التعليم بدايةً من التعليم الابتدائي إلى التعليم ما بعد الجامعي، وخاصة الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه؛ حيث أن هذه المراحل الأخيرة بمثابة مراكز البحث والتطوير الوحيدة في الدول النامية، لضعف دور القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير .
- الاستعانة بالعلماء المهاجرين للإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه لأبناء بلادهم، والاستفادة من خبراتهم وعلمهم، وإشرافهم على طرق التدريس في الجامعات الوطنية، وطرق وضع المناهج والمقررات للتعليم ما قبل الجامعي[1].
- دعم الجامعات ومراكز البحوث بالميزانيات اللازمة لتوسيع وزيادة أنشطة البحث والتطوير، وتطويرها في المدارس لاكتشاف المواهب من الصغر، وزيادة المدارس بالأنشطة الفنية والترفيهية، وغيرها من المجالات التي من خلالها نستطيع تحديد ميول ومواهب الطلاب وهم في مرحلة الصغر .

---

(1) د/ بلال أيوب : دور الأدمغة المهاجرة في نقل التكنولوجيا، مجلة المجال، العدد ٢٦٤، مارس١٩٩٣، ص٥.

الفصل الثاني

تأثير الحماية على الصناعات الثقافية والفجوة المعرفية وإمكانية الحصول على السلع المتمتعة بالحماية

في الدول النامية

يتعين على أي باحث في مجال التنمية، أن يأخذ بعين الاعتبار الدور المهم، والحرج لحقوق التأليف والنشر، والصناعات القائمة على أساس حقوق التأليف والنشر، ودورها في إنتاج ونشر المعرفة، والمنتجات المبنية على أساس المعرفة، وزيادة الإنتاجية عن طريق المساعدة فى استحداث منتجات مبنية على المعلومات. علاوة على ذلك فقد تطورت الصناعات التى تعتمد على حقوق التأليف والنشر إلى مصدر عظيم للثروة، واستحداث الوظائف فى الاقتصاد العالمي؛ ففي الولايات المتحدة مثلاً ارتفعت قيمة الصناعات المعتمدة على حقوق التأليف فى السنوات العشرين الماضية بحيث تساهم معاً بأكثر من ٤٦٠ مليار دولار أمريكي فى الناتج المحلى الإجمالي الأمريكي، وبلغت قيمة الصادرات ٨٠ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٩ [١]. وقد بلغ حجم صادرات الهند من صناعة البرمجيات نحو ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ [٢].

ووفقاً لاتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (التريبس) تلتزم البلدان النامية بضرورة دعم وتقوية نظمها المحلية فى مجال

---

(١) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy , Op, Cit.

(٢) إهمال خليجي لصناعة البرمجيات: www.alrroya.com/node/9314128-8-2010

حقوق الملكية الفكرية[1]. وتثير هذه القضية لدى الاقتصاديين المهتمين بمشكلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عدة تساؤلات حول الآثار طويلة المدى لهذه الحماية على الدول النامية. ومن المحتمل أن تكون لتلك الحماية نواحي ايجابية أو سلبية على حد سواء بالنسبة للدول النامية. ومن الأهمية التعرف على كيفية تأثيرها على مثل تلك الدول وخاصة الفقيرة منها.

ومن جانب الدول النامية فإنها تحاول تحقيق التوازن بين حماية حقوق التأليف والنشر من جهة، وتأمين القدرة على الحصول على المعرفة من جهة أخرى. وكذلك تحسين التنافس ومحاولة تقليل الفقر، والسعي نحو النمو الاقتصادي. الأمر الذي يتيح تحديات هائلة أمام الدول النامية. وفي هذا الإطار نحاول من خلال هذا الفصل بحث تأثير الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر على اقتصادات الدول النامية، من خلال المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول : حماية حقوق التأليف والنشر كحافز للإبداع وتأثيرها على الصناعات المتعلقة بها .

المبحث الثاني : حماية حقوق التأليف والقدرة على الحصول على السلع المتمتعة بالحماية.

المبحث الثالث : حماية حقوق التأليف وتأثيرها على الفجوة المعرفية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

---

(1) طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من اتفاق التريبس فانه " تلتزم البلدان الأعضاء بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، ويجوز للبلدان الأعضاء أن تنفذ ضمن قوانينها ما يتيح حماية أوسع من التي تتطلبها هذه الاتفاقية .

المبحث الأول

حماية حقوق التأليف والنشر كحافز للإبداع

وتأثيرها على الصناعات المتعلقة بها في الدول النامية

من المعلوم أن زيادة معدلات الابتكار تؤدى إلى زيادة رصيد المعارف الإنسانية، وخلق بيئة مساعدة على تراكم هذه المعارف يؤدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تحويل هذه الابتكارات إلى تجديدات تكنولوجية تستخدم فى مجالات الإنتاج المختلفة. وقد تؤثر الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر على الاقتصادات النامية من خلال كون الحماية حافزاً للإبداع، وكذلك من خلال الصناعات القائمة على حقوق التأليف والنشر. وذلك وفق التقسيم التالي :

المطلب الأول : حماية حقوق التأليف كحافز للإبداع .

المطلب الثاني : حماية حقوق التأليف والنشر وتأثيرها على الصناعات المتعلقة بها في الدول النامية .

المطلب الأول

حماية حقوق التأليف كحافز للإبداع

لقد نظر شومبيتر إلي الإبداعات باعتبارها توليفات جديدة لموارد إنتاجية، وتأخذ أشكالاً خمسة رئيسية :

١- تقديم سلعة جديدة أو نوعية جديدة من السلع .

٢- تقديم عملية إنتاجية جديدة .

٣- فتح سوق جديدة .

٤- تطوير مصدر جديد للإمدادات بالمدخلات .

٥- تغييرات في التنظيم الصناعي .

وبصفة عامة فقد اعتبر شومبيتر أن أي شيء يزيد من كفاءة استخدام الموارد بمثابة إبداع، وينشأ عن الإبداع أوضاعاً احتكارية لصالح أصحاب الإبداع . إلا أن شومبيتر اعتبر هذه الأوضاع الاحتكارية بمثابة أوضاعاً انتقالية، تفني في دوامة المنافسة بمجرد محاكاة "نسخ" تلك الإبداعات بواسطة مؤسسات أخري، وبالطبع فإن المشروعات الإنتاجية سوف تحاول دائماً أن تحافظ على احتكاراتها بإخراج مخترعاتها إلي حيز التنفيذ، أو بالتكتم على الأسرار الحاكمة للصناعة، بيد أن نجاح المشروعات في هذا الصدد يكون دوماً محدوداً بسبب قوة الضغوط التنافسية[1].

([1]) نورمان كلارك : مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

ويعد الابتكار عملاً اقتصادياً أساساً. فليس الابتكار هو الاكتشاف، إنه تحمل المخاطرة الاقتصادية بدءاً من الاكتشاف. وإن البحث العميق يقود إلى الاكتشاف، كما يقود البحث عن تطبيق الاكتشاف إلى بـــراءة الاختـــراع[1]. وتشكل الحماية دافعاً قوياً لأصحاب حقوق الفكر فى الإفصاح عن مـــا فـــى جعبتهم من فكر وفن مما هو ناجم عن تفتق الذهن[2]. ويعنى ذلك مزيداً من الاختراعات وتقديم طرق إنتاج جديدة، أو إحداث تعـــديلات فـــي منتجـــات موجودة فعلاً، وتوزيع المنتجات الموجودة بنفقة منخفضة، أو فـــتح أســـواق جديدة، أو استحداث منتجات جديدة، أو إيجاد وإنتاج منتجات وخدمات أكثـــر فاعلية وأماناً وحداثة في أسواق الدول المعنية، أو زيادة حجم رأس المال مما يساعد على زيادة الاستثمار فى التنمية الاقتصادية، أو توفير بيئـــة أساســـية للصناعات الثقافية مصممة بشكل يكافئ المواهـــب والمـــؤلفين والمـــؤدين وغيرهم من المبدعين. ولاشك أن ذلك يترجم فى النهاية إلى مزيد من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة فى معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي[3]. ولكـــن هل تؤدى حماية حقوق التأليف والنشر إلى هذه النتائج فى الدول الناميـــة ؟ للإجابة على هذا التساؤل فقد اختلفت الآراء كالتالي :

---

(1) د/ أحمد بديع بليح : نظريات التوزيع، دراسة في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، مرجع سابق، ص ٣٣٤.

(2) L. Lessig ; An Interview with Lessig on Copyrights, April 7, 2003, Op, Cit.

(3) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

الرأي الأول :

ذهب أنصاره إلى أن حماية حقوق التأليف والنشر تعـود بالنتـائج الإيجابية المتعددة على النواحي الاقتصادية والثقافيـة فـي الـدول المتقدمة فقط .

ويبررون ذلك بأن الدول المتقدمة هي المعمـل الأساسـي لتفـريخ الأفكار والابتكارات؛ أي أنها المستفيد الأكبر من زيـادة الحمايـة المقدمـة لحقوق التأليف والنشر سواءً في المدة أو النطاق؛ حيث أنها سـوف تـسترد النصيب السوقي الذى كان يسيطر عليه نسبة كبيرة من المقلدين "القراصنة". وبالتالي فإن ذلك يساعدها على تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي. في حـين أن الدول النامية، والتي غالباً ما تنتمي نسبة كبيرة من القراصنة إليها سوف تتأثر سلباً من جراء فقدان الشريحة التى كانت تستفيد من عمليات التقليد من مصدر دخلهم. وينعكس ذلك سلباً على معدلات نمو الناتج القومي لها[١].

وبذلك فإن المكافآت المباشرة الناجمة عن حمايـة حقـوق التـأليف والنشر موجهة إلى حد بعيد إلى صناعات التأليف والنشر والترفيه وبـرامج الحاسب الآلي فى أوربا وأمريكا الشمالية. ومن خلال الجدول التالي يتبين أن كلاً من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيـا وأسـبانيا، وفرنـسا، وإيطاليا أنتجت فيما بينها حوالي ثلثي الصادرات العالمية من الكتـب عـام ١٩٩٨، الأمر الذي يدل على عظم هذه الصناعات بها وبالتالي أهمية الحماية بالنسبة لهذه الدول .

---

(١) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

جدول (٨)

الدول الرئيسية المصدرة للكتب حسب حصتها من السوق

علم ١٩٩٨

الدولة	نسبة الإنتاج من الإنتاج العالمي
الولايات المتحدة	%٢٠
المملكة المتحدة	%١٧
ألمانيا	%١٠
أسبانيا	%٦
فرنسا	%٦
ايطاليا	%٦
البلجيك	%٤
روسيا	%٣
سنغافورة	%٣
كندا	%٣
غيرها	%٢٢

Source ; Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy , Op, Cit.

ويتضح من الجدول سيطرة الدول المتقدمة حسب ترتيب الجدول على صناعة الكتب في العالم، ومن ثم فهي المستفيد الأكبر من الحماية، والساعية دائماً إلى تقويتها. إلى جانب سيطرة الدول المتقدمة على صناعة البرمجيات، حيث أن إنتاج الدول النامية لا يتعدى نسبة ١% من الإنتاج الكلى العالمي لبرامج الكمبيوتر[1]. كما أن الإنفاق الضخم على عمليات البحث والتطوير في الدول المتقدمة، والبنية الأساسية للصناعات الثقافية والتقدم التكنولوجي، كلها أمور تتوافر في الدول المتقدمة، وتنمي قدرتها على الابتكار، والسيطرة هي وشركاتها دولية النشاط على السوق الدولية للتكنولوجيا، وتحتكر كافة المنتجات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر على الصعيد الدولي، وتحدد من جانبها شروط وقواعد التعامل على هذه الحقوق. لهذا فهي تصر على تقوية حماية هذه الحقوق وتستفيد استفادة عظيمة من تفوقها .

الرأي الثاني :

على خلاف الاتجاه الأول ذهب رأى آخر إلى أن حماية حقوق التأليف والنشر يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تطوير المجالات الثقافية والاقتصادية في الدول النامية.

وذلك من خلال تأمين المكافآت عن طريق مقابل حقوق التأليف والنسخ والتوزيع لأعمالها الإبداعية الماضية والحاضرة. واستند أصحاب هذا الرأي إلى أن هناك صناعات مبنية على أساس حقوق التأليف والنشر مزدهرة في كثير من الدول النامية، ولعل أشهرها هي الصناعات التالية :

---

(1) كارلوس م. كوريا : حقوق الملكية الفكرية ، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، ترجمة د/ السيد احمد عبد الخالق، مراجعة د/ احمد يوسف الشحات ، دار المريخ للنشر ٢٠٠٢ ، ص ١٦٦ .

- **صناعة برامج الحاسب الآلي في الهند**. حيث ارتفع دخل هذه الصناعة مابين عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٢ من ٧٨٧ مليون دولار أمريكي إلى ١٠,٢ مليار دولار أمريكي. جزء كبير منها كان من صادرات هذه البرامج التى ارتفعت قيمتها فى هذه الفترة من ٤٨٩ مليون دولار أمريكي إلى ٧,٨ مليار دولار. ومع حلول عام ٢٠٠٢ كان قطاع برامج الحاسب الآلي، وخدماته في الهند يوظف نحو ٥٢٠ ألف عامل[١].

- **صناعة النشر في كوريا**. والتي تقوم فيها دور النشر بتجنيد المؤلفين، وتحرير أعمالهم وترويجها وتوزيعها. وقد انخفضت نسبة القرصنة فيها من ٩٥% عام ١٩٨٥ إلى ٢٠% عام ٢٠٠٢.

- كذلك زادت نسبة الثقافة الموسيقية فى اندونيسيا وأصبحت نسبة القرصنة فيها ٣٠% وإن كانت النسبة كبيرة إلا أنها كانت فى الماضي القريب ١٠٠%، ولم يكن أحد من المواطنين يستطيع أن يتكسب من وراء إنتاج وبيع الموسيقى[٢].

إلى جانب وجود قدر كبير من المواهب الإبداعية فى الدول النامية مثل الموسيقيين فى مالي، وجاميكا، والفنانين التقليديين فى نيبال. والذين يمكن الانتفاع من مواهبهم لتوليد المزيد من الثروة للاقتصادات الناشئة. كما لا يمكن إغفال صناعات ذات أهمية كبيرة تعتمد على حقوق التأليف والنشر

---

(١) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

(٢) د/ حازم السيد حلمي عطوة مجاهد : حماية حقوق الملكية الفكرية فى ظل اتفاق التربس والتنمية الاقتصادية فى البلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

فى الأسواق المحلية للدول النامية الكبرى مثل الهند والصين والبرازيل ومصر. وفي الأخيرة سوق للبرمجيات قدر عام ١٩٩٩ بحوالي ٥٠ مليون دولار، وينمو بمعدل نمو سنوي يصل إلي ٣٥% [١].

الرأي الثالث :

يرى أصحاب هذا الرأي أن الحماية الضعيفة لحقوق التأليف والنشر يمكن أن تؤدى إلى نشر المعرفة والابتكار.

واستندوا في تأييد ذلك إلى أن الولايات المتحدة سعت إلى مساعدة وتطوير صناعة النشر المحلية فيها بالامتناع عن الاعتراف بأصحاب حقوق التأليف والنشر للأجانب؛ وذلك خلال القرن التاسع عشر. في الوقت ذاته هناك بعض الدول النامية التى توفر حماية لحقوق التأليف والنشر كأعضاء فى اتفاقية بيرن منذ عشرات السنين مثل بنين وتشاد اللتين انضمتا إلى الاتفاقية عام ١٩٧١، ومع ذلك لم تطرأ أى زيادات تذكر فى صناعات التأليف والنشر والإبداع فى الصناعات الوطنية لهذه الدول[٢]. كما يؤيد أنصار هذا الاتجاه النموذج اليابانى الذى اعتمد على التقليد والمحاكاة للمنتجات الواردة من الدول المتقدمة[٣].

---

(١) د/ أحمد فاروق غنيم : المشروعات الصغيرة المتوسطة كمتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف، www.cipe-arabia.org/files/html/art0806.htm 29-11- 2007

(٢) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

(٣) د/ محمود أحمد محمود عبد الفتاح الزهيرى : البحث العلمي والتنمية الاقتصادية فى البلدان النامية، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٠٥ ، ص ٣١٧ .

نخلص إلي أن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر فـــي البلـــدان النامية وإن كانت شرطاً ضرورياً للإبداع، وتطوير الصناعات المحلية فـــي قطاعات النشر والتسلية والترفيه وبرامج الحاسب الآلي وكافة الـــصناعات المعتمدة على حقوق التأليف؛ ولكنها ليست كافية للحصول على هذه النتائج، بل هناك عوامل عديدة مهمة يجب أن تتوافر إلى جانب الحماية ومنها البنية الأساسية للصناعات الثقافية، ومـــدى التطـــور التكنولـــوجي والـــصناعي، والمستوى العلمي والمهاري للعمالة الوطنية، ومستويات التعلـــيم والبحـــث العلمي بها، الأمر الذي يتطلب فترة انتقالية حتى تستطيع هذه الدول تـــوفير هذه المقومات. ولذلك تتأثر أفريقيا – حاليا – سلبياً بالحماية لأنها تفتقر إلى الموارد المالية، ولديها إدارات ضعيفة للشركات المحلية، مما يجعل كثيراً من المؤلفين في هذه الدول يلجئون إلى الاعتماد على دور النـــشر والـــشركات الأجنبية .

المطلب الثاني

تأثير حماية حقوق التأليف والنشر

على الصناعات المتعلقة بها في الدول النامية

تلعب الصناعات القائمة على أساس حقوق التأليف والنشر[1] دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي المبنى على المعرفة. كما تلعب المنتجات والخدمات التي توفرها هذه الصناعات دوراً هاماً في تسهيل الإبداع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما ينعكس نمو هذه الصناعات على النمو الاقتصادي من خلال ما تسفر عنه من ملايين الوظائف، ومليارات في الدخل، وتتوافر هذه الصناعات بقوة في الدول المتقدمة، وفي بعض الدول النامية .

وتعتبر صناعة البرمجيات على جانب كبير من الأهمية كمصدر للإبداع في حد ذاتها، ويقول المسئولون عن الشركات القائمة على تلك الصناعة بأنها أثمرت عن مكاسب كبيرة في أداء وعمل عدد كبير من المنتجات التجارية، في السنوات القليلة الماضية[2].

ولكن هل حماية حقوق التأليف والنشر تساعد على نمو الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر في الدول النامية ؟ اختلفت الآراء بشأن

---

(1) ويقصد بها صناعات نشر الكتب والجرائد والدوريات والطبع والإعلان والبث الإذاعي والتلفزيوني وتسجيل الأغاني والرسوم المتحركة والأفلام وصناعة البرمجيات. وكل من هذه الصناعات يتعلق بخلق منتج محمي بواسطة حقوق التأليف والنشر لهذا المنتج .

(2) Lisa N. Takeyama : The Intertemporal Consequences of Unauthorized Reproduction of Intellectual Property, The Journal of Law and Economics, Volume XL (2) October 1997, p 511.

الإجابة على هذا التساؤل بين الدول المتقدمة وشركاتها الكبرى من جانب، والدول النامية من الجانب الآخر، ولكل منهما أسانيده .

أولاً : رأي الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات (رأي مؤيد للحماية) .

تزعم الدول المتقدمة وشركاتها الكبرى أن حماية حقوق التأليف والنشر تعد من أهم أسباب ازدهار الصناعات المعتمدة عليها. وقد شدد ممثلو هذه الدول والشركات الكبرى على حماية حقوق التأليف والنشر ضد النسخ غير المصرح به، من أجل تشجيع الاستثمار في الابتكار والإبداع، وكذلك في تطوير المنتجات والسلع والتطور التكنولوجي بما يعادل تطوير الأعمال الإبداعية، وعرضها كسلع في الأسواق؛ وضربوا مثلاً لذلك بأن هناك حالياً (أواخر عام ٢٠٠٣) ٦٠٠ ألف كتاب قيد الطبع في المملكة المتحدة وحدها. الأمر الذي يعتبر بمثابة قيمة هائلة للمعرفة والصناعات الإبداعية، والمجتمع ككل؛ ويجب أن يكون باستطاعة هذه الصناعة الحصول على مقابل لاستثماراتها في هذا الإنتاج كي تستثمر في أجيال جديدة من المنتجات المبنية على أساس المعرفة. وكذلك صناعة برامج الحاسب فإن فرض رسوم الترخيص على منتجاتها يسمح للشركات المنتجة بتوليد دخل من أجل تمويل الأبحاث والتطوير في المستقبل[1].

ومع تزايد أهمية الإنتاج كثيف الاستخدام لعناصر المعرفة الفنية، وتزايد أهمية المحتوى العلمي للمعرفة، زادت أهمية الطبيعة المؤسسية والجماعية للأنشطة الابتكارية حيث حلت المشروعات والمؤسسات المعنية بهذه الأنشطة محل الفرد المبتكر، وباضطراد تزايد أهمية المحتوى العلمي للمعرفة. وهكذا فإن

---

(1) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

حماية حقوق التأليف والنشر لم تعد تعنى المؤلفين الأفـراد بقـدر مـا تعنـى المشروعات الضخمة، والشركات دولية النشاط، التي تضغط علـى حكومـات البلدان المتقدمة من أجل تقوية مستوى الحماية الدولية لحماية حقـوق التـأليف والنشر. الأمر الذي يشجع هذه المشروعات والشركات للاستثمار فـي الـدول النامية في مجالات حقوق التأليف والنشر، وبذلك تقام الصناعات المعتمدة علـى حقوق التأليف في الدول النامية كنتيجة للحماية القوية لهذه الحقوق(1).

ثانياً : رأي الدول النامية (رأي معارض للحماية) .

تذهب الدول النامية عكس ما ذهبت إليه الـدول المتقدمـة إلـى أن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر لا تفيد الصناعات المعتمدة على حقوق التأليف في الدول النامية، بل تعوق الابتكار والإبداع، وما هذه الحقـوق إلا وسيلة تم استخدامها من الدول المتقدمة وشركاتها لاحتكار هذه الصناعات .

وقد استند أصحاب هذا الرأي إلى أن الدول المتقدمـة ذاتهـا فـي المراحل المبكرة للتنمية بها كانت تفضل نظم ضعيفة للحماية، ولكـن فـي المراحل اللاحقة أو الأحدث تقدماً فإنها تفضل نظماً أقـوى لحمايـة هـذه الحقوق. وقد بررت الولايات المتحدة امتناعها المتواصل عن مـنح حمايـة حقوق التأليف والنشر للمؤلفين الأجانب خلال القرن التاسع عـشر، علـى أساس أنه أمر ضروري لتلبية حاجات الأمة للمعرفة والتنوير(2).

---

(1) أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(2) دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية : تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية، لندن عام ٢٠٠٣

iprcommission.org/papers/text/.../DFID_ES_Arabic_AS_SET.htm - 530k(31-11-2007)

وقد أظهرت الأدلة أن المستويات الضعيفة لحماية حقــوق التــأليف والنشر كان لها أثر كبير على نشر المعرفة، وعلى المنتجات المبنية علــى أساس حقوق التأليف والنشر فى بعض الحالات؛ مثل برامج الحاسب الآلــي فى كافة أنحاء العالم النامي؛ حيث تمكن الفقراء فــى الــدول الناميــة مــن الحصول على هذه المنتجات المحمية بحقوق التأليف والنشر باستخدام نــسخ منها غير مصرح بها، ومتوفرة بأثمان أقل بكثير من ثمن المنتج الأصلي[1].

الأمر الذي نقترح معه أنه يجب على دور نشر الكتب والمجــلات، وعلى شركات إنتاج الحاسب الآلي كي تستطيع حماية إنتاجها ضد الاستخدام غير المرخص به أن تراجع سياسات تثمينها لمنتجاتها، حتى تسهل للــدول النامية الحصول عليها، بدلاً من اعتماد نظم متشددة للحماية .

(1) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

المبحث الثاني

حماية حقوق التأليف والنشر وإمكانية الحصول على المواد المحمية بحقوق التأليف في الدول النامية

بعد أن انضمت غالبية الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية، والتوقيع على اتفاقياتها، ومنها اتفاق التربيس، الأمر الذي أوجب على الدول النامية تحقيق توازن بين حماية حقوق التأليف والنشر من جهة، وتأمين قدرتها على الحصول على المعرفة وعلى المنتجات المبنية على أساس المعرفة من جهة أخرى. ولدى الدول النامية مخاوف طويلة الأمد من أن حماية حقوق التأليف والنشر على الكتب، ومواد التعليم وبرامج الحاسب، والمواد الرقمية سيجعل من الصعب عليها أن تحقق أهدافها فى التنمية، وتحسين التنافس وتقليل الفقر، وزيادة مستوى التعليم والبحث العلمي .

وبناءً عليه تواجه الدول النامية تحديات ضخمة من جراء الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر؛ تتمثل في مدى قدرتها فى الحصول على الكتب، والمواد التعليمية والمكتبات العامة، واستخدام برامج الحاسب، وشبكات الانترنت، وغيرها من الأمور نتناولها فى النقاط التالية :

أولاً : الحصول على المواد التعليمية .

الدول النامية في حاجة إلى الكتب والمواد التعليمية الأجنبية للاستفادة لما تحويه هذه الكتب والمواد التعليمية من علم وثقافة لم تتوافر لدى الدول النامية بعد، وخاصة الفقيرة منها. وهذه المنتجات والمواد مطلوبة من قبل الدول النامية لتطوير التعليم، وخلق أجيال مثقفة مهرة من الخريجين، وزيادة المستوى الفكري لهم .

والقدرة على الحصول على الكتب والمواد التعليمية مهمة جداً في مواضع أخرى من النظام التعليمي للدول النامية، حيث تحتاج هذه الدول إلى أناس متقفين، مثل الأطباء ومعاونيهم والمحامين، والباحثين والمهندسين وعلماء الاقتصاد والمعلمين والمعلمات والمحاسبين؛ فمن دون أناس مهرة في تلك المهن، وبدون نظام تعليمي ممتد، يعتمد على التعليم والتعلم مدى الحياة، لن تتمكن الدول النامية من استيعاب التكنولوجيات الجديدة، وتوليد الابتداع والمنافسة في اقتصاد المعرفة العالمي، حتى لو تمكنت الدول النامية من الحصول على الكتب والمواد التعليمية فهي ستحتاج إلى معلمين ومدرسين مدربين لتقديمها كما يجب؛ من أجل الاستفادة منها .

ولقد أدركت الدول النامية في السنوات الأخيرة أهمية التعليم، لذا فقد توسعت في التعليم الابتدائي والثانوي وتم دعمه، وبالفعل تحسنت القدرة على الحصول على الكتب ومواد القراءة على المستويين الابتدائي والثانوي في بعض الدول نتيجة المستويات المتزايدة من الإنفاق على التعليم .

وقد ذهب **أصحاب الرأي المعارض للحماية القوية لحقوق التأليف والنشر**، إلى أن الحماية القوية لهذه الحقوق تؤثر بالسلب على قدرة الدول النامية على الحصول على الكتب والمواد التعليمية، ويعد ذلك بمثابة مشكلة حقيقية في عدد كبير من الدول النامية. وقد أكدت رابطة تطوير التعليم في أفريقيا بأن النقص في الكتب للاستعمال داخل المدارس وخارجها يؤدى إلى منع توافر التعليم الجيد، وقد أعلنت هذه الرابطة بأنه: "يظل الحصول غير المتساوي على مواد التعليم والحصول على الكفاية من مواد القراءة اللازمة لتطوير مهارات القراءة الحيوية، وتظل دور النشر في كثير من البلاد النامية - وخاصة دور النشر الأفريقية - في وضع غير ملائم في السياق

الاقتصادي الذى يتجه إلى استيراد الكتب من الخارج علــى حــساب تلــك المطبوعات في الداخل"[1].

وفى القطاع الجامعي تشير الأدلة بأن حرية الحصول على الكتــب وعلى المواد الأخرى للتعليم والأبحاث، تظل مشكلة حرجة فى عدد كبير من الدول النامية، ولاسيما أفقرها، وتظل الدول النامية تعتمد بشدة على الكتــب المدرسية والكتب المرجعية المستوردة، وأسعار تلك الكتب خارج إمكانيــات معظم الطلاب، ولذلك فقد هبط التعليم فى المرحلة الجامعية فى عدد كبير من الدول النامية، وخاصة دول جنوب الصحراء الأفريقية إلى مــستويات لــن يكون بوسعه توفير المستويات الدنيا من التعليم والأبحاث .

إن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر تجعل من الــصعب علــى الدول النامية وخاصة الفقيرة منها الحصول على الكتب، والمراجع والمــواد التعليمية اللازمة لتطوير التعليم بها، سواء التعليم ما قبل الجامعي أو حتــى التعليم الجامعي، وكذلك وفى المقدمة التعليم فى مراحل الدراســات العليــا. والتي يجب أن تساير التقدم العلمي العالمي، في الحصول علــى المؤلفــات الجديدة والاستفادة منها، وإذا أرادت الدول النامية تحقيق ذلك فعليهــا دفــع المقابل، والمقابل ليس بسيطاً كما يتصور البعض، بل الأثمان مرتفعة قــد لا تستطيع كثير من الدول النامية توفيرها[2].

وعلى الجانب الآخر **ذهب أصحاب الرأي المؤيد للحمايــة القويــة لحقوق التأليف والنشر**، إلى أنه يمكن للدول النامية أن تتغلب على مــشاكل

---

(1) دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية : تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية ، لندن عام ٢٠٠٣ ، مرجع سابق .

(2) د/ حازم السيد حلمى عطوة مجاهد : مرجع سابق، ص ٢٢٢ .

الحصول على المعرفة؛ حيث أن قواعد حقوق التأليف والنشر الدولية تتيح المجال لإدخال استثناءات في حقوق التأليف والنشر في بعض الظروف، فمثلاً تسمح المادتان ٩، ١٠ من ميثاق بيرن[1] للدول بأن تقوم باستنساخ محدود للأعمال المحمية بحقوق التأليف والنشر بدون إذن لأغراض معينة محددة في التشريعات الوطنية مثل التعليم والأبحاث والاستعمال الخاص، طالما أنها لا تخل بحق صاحب حقوق التأليف والنشر في الاستغلال العادي لمؤلفه، وهو ما عرف بالاستخدام المنصف .

الاستخدام المنصف .

تتيح قواعد حقوق التأليف والنشر الدولية المجال للدول بأن تضع حدوداً على الحق في منع الاستخدام غير المصرح به، وتسمح بالاستنساخ في ظروف فرضية معينة؛ لمحاولة إيجاد توازن بين الحقوق المحمية التي يتمتع بها المؤلفون والفنانون والمبدعون من ناحية، والهدف الاجتماعي الرامي إلى نشر المعرفة نشراً واسعاً من ناحية أخرى. على سبيل المثال تفيد الفقرة ٢ من المادة ٩ من اتفاق بيرن بأنه: "يعود الأمر إلى التشريعات في الدول الأعضاء في الاتحاد للسماح باستنساخ أعمال في حالات خاصة معينة، شرط ألا يتعارض هذا الاستنساخ مع الاستغلال العادي للعمل، ولا يخل بشكل غير معقول بمصالح المؤلف المشروعة ".

وبناء على ذلك، تضم قوانين حقوق التأليف والنشر في معظم الدول استثناءات للاستنساخ للاستخدام الشخصي، وللأبحاث وللتعليم، والوضع في

---

(1) طبقاً لنص المادة ٩ من اتفاقيه الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية – التريبس – فإن الدول الأعضاء تلتزم بمراعاة الأحكام التي تنص عليها المواد من ١ حتى ٢١ من اتفاق برن ١٩٧١ ، ومن ثم فإن اتفاق بيرن هو جزء من اتفاق التريبس .

الأرشيف، والاستعمال في المكتبات العامة والتقارير الإخبارية، بناء على مبدأ التعامل المنصف. ويتفاوت نطاق وقوة ومرونة تلك الاستثناءات تفاوتاً واسعاً بين الدول والمناطق، ولكن عموماً يشترط فى الاستثناءات – حتى لا تتعارض مع اتفاق التريبس– عدة شروط .

شروط الاستخدام المنصف وفق اتفاق التريبس .

سمحت قواعد الحماية الدولية لحقوق التأليف والنشر للدول الأعضاء بأن تسمح بالاستخدام غير المصرح به، ولكن يشترط أن يكون التصريح بالاستخدام بغرض وطبيعة معينة، وبنسب من الأعمال، مع مراعاة مصلحة مالك الحق، وذلك كالتالي :

- **غرض وطبيعة الاستخدام**، يجب أن يكون الاستنساخ للأغراض غير التجارية، ولا يمكن استنساخ إلا نسخة واحدة، أو عدد صغير من النسخ.
- **نسبة العمل الذى يجرى استنساخه**، يجب عمل نسخ لأجزاء فقط من العمل، ويسمح باستنساخ الأعمال كاملة فقط عندما يكون العمل الأصلي متوافراً فى السوق. ويمكن استنساخ نسخ من الأعمال المطبوعة بوسائل الاستنساخ الفوتوغرافي فقط. وهناك بعض الحرية أيضاً فى أخذ نسخ من الأعمال الالكترونية مثلا لنقل أوقات البرامج التلفزيونية أو للحفظ فى الأرشيف .
- **مراعاة المصلحة المشروعة لصاحب الحق**، يجب الأخذ بعين الاعتبار المصلحة المشروعة لصاحب الحق، ومدى التأثير على السوق المحتملة للعمل.

ولكن ومع المحاولات المستمرة من قبل مؤيدي الحماية القوية لحقوق التأليف لإثبات أهميتها للتنمية؛ فإن الحماية القوية لهذه الحقوق من وجهة نظر الباحث تعد عائقاً للحصول على الكتب والمواد التعليمية والثقافية خاصة للتعليم لطلبة الدراسات العليا، والذي يعتمدون بصفة أساسية على المراجع الأجنبية، ولا يمكنهم الوصول إليها لارتفاع أثمانها لدرجة لا يستطيع الباحثون تحملها، كما يصعب الوصول إليها عبر شبكة الانترنت نظراً لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا التشفير. الأمر الذي قيد بالفعل مبدأ الاستخدام المنصف، وقلل من قدرة المعلمين والطلاب والباحثين والمستهلكين في الحصول على المعلومات. الأمر الذي يتطلب من الدول النامية السعي لإيجاد طرق جديدة لتأمين المحافظة على استثناءات الاستخدام المنصف المناسبة فى السياق التكنولوجي الحالي، وإلا ستظل متأخرة في مجال العلم والثقافة مدى الحياة، نظراً لارتفاع أثمان الكتب الأجنبية بما يفوق مستوى دخول كثير من الباحثين فى الدول النامية .

ثانياً : المكتبات العامة .

تلعب المكتبات عموماً والمكتبات الجامعية خاصة دوراً رئيسياً في دعم الأبحاث وتأمين القدرة على الوصول إلى الكتب والمجلات والدوريات والمواد الموجودة على شبكة الانترنت المحمية بحقوق التأليف والنشر، إلى الطلاب والباحثين في الدول النامية[1]. ولكن غالباً ما تكون هذه المواد في حالة متردية ويبقى الوضع في المكتبات الجامعية في الدول النامية وضعاً

---

(1) Dr. Abdullah M. Sharif; Education For Librarianship In The Arab Countries, A. Wheaton & Co, Ltd, Exeter, 1980,p 7.

كثيراً ولاسيما فى أفريقيا، كما أشار تقرير منظمة اليونسكو أخيراً حيث نص على أن:

"الانكماش في اقتصاد الدول الأفريقية فى العشر سنوات الماضية كان له تأثير مخرب على الخدمات المكتبية فى المعاهد الأكاديمية، الممولة جميعها تقريباً من الأموال العامة. ولا يمكن لمعظمها شراء الكتب الجديدة وألغت نسبة كبيرة من اشتراكاتها فى المجلات الدورية. وتواجه المكتبات الجامعية الأفريقية بصورة خاصة، والأكاديميين الإفريقيين بصورة عامة مستقبلاً قاتماً لعدم قدرتها على التحول إلى تقنيات الإعلام الجديدة"[1].

كما أن الدول النامية التى توفر موارد أفضل للمكتبات الجامعية مثل جنوب أفريقيا تواجه مشكلات أيضاً، واضطرت المكتبات جيدة التمويل إلى تخفيض اشتراكاتها فى المجلات الأكاديمية تخفيضاً كبيراً بسبب الكلفة العالية المترتبة على الاحتفاظ بمقتنيات حديثة من الكتب والمجلات، وحتى المكتبات الكبرى الممولة جيداً فى الدول النامية تواجه صعوبات جمة فى الاستمرار بتوفير مجموعة كاملة من المجلات التى يتوقعها أساتذتها وطلابها[2].

بينما ذهب الرأي **المؤيد للحماية** إلى أن الحصول على المجلات العلمية والكتب يجب أن يمول من أموال الدولة، الأمر الذي يساعد على الاستفادة من المكتبات ومساعدة الباحثين، وكذلك حصول دور النشر المحلية

---

(1) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

(2) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

على ترخيص بترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة المحلية. وعلى أي حال – وفقا للرأي المؤيد للحماية – فإن معظم العناصر اللازمة لصناعة نشر أهلية غير موجودة فى كثير من الدول النامية، وخاصة الفقيرة منها؛ ومن ثم فهى فى حاجة إلى بناء تلك الصناعة من الصفر، وقد لا تكون حقوق التأليف والنشر العنصر الرئيسي فى جميع تلك الظروف، ولكنها تلعب دوراً ضرورياً فى هذا المجال[1].

ويرى الباحث أن ما ينطبق على المواد التعليمية فى البند السابق ينطبق على المكتبات العامة، وتتأثر المكتبات في الدول النامية سلبياً بالحماية القوية لحقوق التأليف والنشر. وأصبحت المكتبات الجامعية تفتقر إلى المراجع والكتب الحديثة لارتفاع أثمانها، وكذلك الدوريات العلمية باهظة الثمن والاشتراكات، الأمر الذي يؤثر تماماً على الحركة البحثية في الدول النامية، ومن ثم يجب على الدول النامية أن تحافظ على أو تستثنى استثناءات واسعة للاستخدامات التعليمية والأبحاث والمكتبات العامة فى قوانينها الوطنية المتعلقة بحقوق التأليف والنشر. والقيام بتنفيذ مقاييس حقوق التأليف والنشر الدولية فى العالم النامي مع الأخذ بعين الاعتبار مدى الحاجة إلى تحسين وتوافر تلك الكتب والمنتجات وأهميتها الحرجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً : حماية حقوق التأليف والنشر والحصول على برامج الحاسب الآلي .

تعتبر تكنولوجيا الحاسب الآلي متطلباً أساسيا للحصول على المعلومات واستخدامها والإسراع فى تحويل التكنولوجيا، وتعزيز نمو

([1]) دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية : تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سبق ذكره.

الإنتاجية[1]. وتعتبر صناعة برامج الحاسب الآلي صناعة على جانب كبير من الأهمية كمصدر للإبداع فى حد ذاتها، خاصة في ظل اقتصاد عالمي مبنى على المعرفة، في الوقت ذاته فإن برامج الحاسب الآلي تعد من أكثر أشكال المنتجات المبنية على المعرفة حماية فى ظل اتفاق التربس حيث أسبغ عليها حماية حقوق التأليف والنشر مثل أى عمل أدبي آخر.

ولبرامج الحاسب أهمية عظمى للدول النامية، فبرامج الحاسب تتطلب فى الصناعة والمستشفيات والمدارس والمكاتب الحكومية، لكن الدول النامية تريد حرية الحصول على حزمات من برامج الأعمال الجاهزة والتي يمكنها تحمل تكاليفها مثل برامج معالجة الكلمات والحسابات والبريد الالكتروني، ومنتجات تصفح الانترنت، حيث تسيطر الشركات فى أوربا وأمريكا الشمالية على السوق العالمية فى تلك المنتجات، وتشكل شركة مايكروسوفت اللاعبة الأولى فى هذا المجال[2].

والحماية القوية لحقوق التأليف والنشر تتيح المجال للشركات مالكة هذه الحقوق لمنع نسخ منتجاتها والحد من المنافسة، وفرض أثمان احتكارية لتلك المنتجات، والتأثير سلباً على انتشار برامج الكمبيوتر، الأمر الذي يشكل بالنسبة للدول النامية مشكلتين رئيسيتين :

- الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر تؤدى إلى تقوية هيمنة الشركات المنتجة لبرامج الحاسب الآلي[3]. ومن المناسب للبلد غير المبتكر أن ييسر الحصول على المنتج بسعر منخفض لكي يحفز الانتشار السريع للبرامج .

---

(1) Nagla Rizk; Information Technology and Growth; Op, Cit, p 90.

(2) كارلوس م .كوريا : مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٨ .

(3) Dr. Mona Toema El-Garf : Op, Cit, p 90.

- يصعب تكييف المنتجات لتلبى الحاجات المحلية خاصة عندما يكون المصدر مستخدم تكنولوجيا التشفير، بمعنى استخدام طرق تسمح بالنفاذ إلى العمل ولكن ليس نسخة .

ولكن دائماً هناك **مؤيدين للحماية** يعارضون رأى الدول النامية فى التأثير السلبي للحماية عليها، على اعتبار أن الدول النامية يمكنها أن تتغلب على مشكلة حصولها على برامج الحاسب الآلي فى ظل الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر، من خلال الهندسة العكسية لبرامج الكمبيوتر؛ حيث أنه بموجب اتفاقية التربس، والتي تجعل المرونة متاحة للدول النامية للقيام بالهندسة العكسية لبرامج الكمبيوتر، وإضافتها في قوانينها الوطنية لحماية حقوق التأليف والنشر حسبما ينبغي[1].

امن حيث المبدأ تعد الهندسة العكسية طريقة مشروعة لاكتساب المعرفة حول التنظيم الداخلي وهيكل البرامج، وذلك بقصد إنتاج برامج جديدة يتم التعبير عنها على نحو مختلف؛ حيث أن الكثير من العناصر التى يحتويها المنتج يمكن الحصول عليها من خلال تفكيك المنتج ذاته، وعمليات التفكيك هذه تعد إجراءً فنياً يسمح بإجراء الهندسة العكسية لمنتجات البرامج .

كما أن المزايا التى تترتب على الانتشار غير المقيد للنسخ غير المرخص به – طبقاً للرأي المؤيد للحماية القوية – يمكن أن تقابلها بعض العيوب :

---

(1) دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية : تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره .

- يؤدى النقص فى الصيانة المناسبة، وخدمة ما بعد البيع إلى إعاقة الاستخدام الكفء لبرامج الكمبيوتر .

- أن غياب أو ضعف حماية حق المؤلف ربما يبطئ انتشار أنواع رفيعة المستوى أو متطورة من البرامج .

- أن كل الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ستكون ملزمة بمجرد سريان اتفاق التريبس بأن توفر حماية لبرامج الكمبيوتر وفق الاتفاق. وستكون الدول التى لا تحترم هذه القواعد عرضة لإجراءات تجارية انتقامية[1].

ويرى الباحث أن الهندسة العكسية، وإن كانت وسيلة – من الناحية النظرية – في صالح الدول النامية، إلا أنها تعد عملية مفيدة بالنسبة للمنتجات الصغيرة، ولكنها ليست كذلك بالضرورة بالنسبة للمنتجات الكبيرة؛ خاصة في ظل الوضع الفني التكنولوجي القائم، حيث أن التفكيك يكون مكلفاً ومستهلكاً للوقت وطريقة غير فعالة عموماً، وتتطلب مهارة كبيرة. ومع ذلك يجب أن تتأكد الدول النامية من أن قوانين حقوق التأليف والنشر بها تسمح بالهندسة العكسية لبرامج الحاسب الآلي بشكل يتفق مع معاهدات الملكية الفكرية ذات الصلة .

وإن كان النسخ غير المصرح به أو الحماية الضعيفة لحقوق التأليف والنشر لها آثاراً سلبية كما ذكر أصحاب الرأي الثاني المؤيد للحماية، فإنها قد تكون وسيلة جيدة لدفع المنتجين لأن يخفضوا الأثمان على المنتجات الأصلية حتى يشجعوا المستهلك للحصول على النسخ القانونية .

(1) كارلوس م. كوريا : مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٠ .

رابعاً : الحماية وتوفير إمكانيات شبكة الانترنت .

انتشرت شبكة الانترنت على مستوى العالم بشكل سريع حيث بلغ عدد المواقع على الانترنت أقل من ٢٠٠ موقع عام ١٩٩٣، وقد بلغت حوالي ٢٠ مليون موقع عام ٢٠٠٠. وبلغ عدد مستخدمي الانترنت بليون شخص عام ٢٠٠٥، تركز معظمهم في الدول المتقدمة. وبالنسبة للدول النامية فقد ارتفع عدد مستخدمي الانترنت بنسبة ٥٠% خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، ويمثل عددهم ٣٥% من المستخدمين في العالم، غير أن معظمهم يتركزون في عدة دول مثل الصين وكوريا الجنوبية والهند والبرازيل والمكسيك[1].

ورغم ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في الدول النامية ونموه السريع، إلا أن هذا العدد يستخدم الانترنت في أمور ليست ذات قيمة، ومن خلال إحصائية لأكثر عشر دول انطلق منها بحث عبر موقع جوجل البحثي على شبكة الانترنت بحثاً عن كلمة Science ، خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ . وكذلك أكثر عشر لغات قدمت مواد ونتائج عن هذه المجالات عبر شبكة الانترنت. توصلت الدراسة إلى النتائج المدرجة في الجدول التالي :

(١) الأهرام الاقتصادي : العدد ١٨٨٠ الصادر في ٢٠٠٥/١/١٧ ، ص ٥٧ .

جدول (٩)

قائمة أكبر عشر دول تبحث عن Science وأكثر اللغات التي قدمت نتائج عنها عبر موقع جوجل البحثي في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨

م	الدول	اللغات
١	الفلبين	الانجليزية
٢	الهند	الفرنسية
٣	سنغافورة	الصينية
٤	الولايات المتحدة	الهولندية
٥	كندا	الألمانية
٦	المملكة المتحدة	الايطالية
٧	نيوزيلندا	البرتغالية
٨	استراليا	اليابانية
٩	ايرلندا	الاسبانية
١٠	فرنسا	--------

المصدر: جريدة الأهرام ، العدد الصادر في ٢٩ يوليو ٢٠٠٨ ، ص ٢٢ .

ومن الجدول يتبين انخفاض مستويات البحث على الانترنت من الدول النامية، ولا تقدم اللغة العربية أي نتائج في مجال البحث عن Science . ومع أن شبكة الانترنت ذات أهمية قصوى للدول النامية، حيث

تتيح لها فرصاً حقيقية لتحسين القدرة على الحصول على المعرفة؛ فمثلاً حجم وعدد المكتبات الرقمية تحدث أنواعاً غير مسبوقة من قدرة الدول النامية على الحصول على المعلومات المنشورة في أي مكان في العالم، وفي المستقبل سيصبح باستطاعة الدول النامية أن تبنى شبكة رقمية وطنية لتوفير حرية الحصول على موارد المكتبات من كافة أنحاء العالم في أقاصي القرى. كما أن شبكة الانترنت مهمة جداً للجامعات والأبحاث العلمية في العالم النامي، وقد تصبح عما قريب مركزية في التعليم الثانوي، وحتى التعليم الابتدائي في الدول النامية، سيصبح الحصول على المعلومات من خلال الانترنت أقل كلفة بكثير من بناء المكتبات العامة وتخزينها بالكتب .

ولكن هناك تهديدات لقدرة الحصول على وانتشار المعلومات التكنولوجية؛ حيث توجد نزعة متزايدة داخل صناعات التأليف والنشر باتجاه توزيع المحتويات على الشبكة مع فرض قيود للحصول عليها بواسطة أنظمة لإدارة الحقوق الرقمية مثل تكنولوجيا التشفير. وهذا الشكل المتطور من الحماية التكنولوجية يلغى حقوق الاستخدام المنصف للتصفح وتقاسم المعلومات، أو عمل نسخ خاصة للأعمال المحمية بحقوق التأليف والنشر بأشكال رقمية. إذ لن تتوفر الأعمال للحصول عليها بدون دفع مقابل، حتى للاستعمالات المشروعة، وبالنسبة للدول النامية حيث الوصول لشبكة الانترنت محدود والاشتراك بها باهظ الثمن. وقد تستبعد تلك الحقوق الحصول على تلك المواد وتفرض عبئاً ثقيلاً من شأنه أن يؤخر مشاركة تلك الدول في المجتمع العالمي المبنى على أساس المعرفة .

كما تبنت بعض الأوساط في صناعة المعلومات دعوة الحكومات إلى سن تشريعات تلزم الشركات المنتجة لتكنولوجيا الحاسب الآلي أن تتبنى

وسائل لمنع الاستنساخ غير المصرح به للأعمال الرقمية، فمثلاً شدد مايكل آيزنر (رئيس مجلس إدارة شركة والت ديزني) قائلاً :

" نحن الآن في منعطف الطريق، ويجب أن يكون الهدف الرئيسي هو أن يجتمع معاً مبدعوا المحتويات، ومبدعوا تكنولوجيا الحاسب الآلي للاتفاق على تكنولوجيا مناسبة لمنع استنساخ، وبث المواد المحمية بحقوق التأليف والنشر غير المصرح به "[1].

إذاً وأمام هذه التحديات التي تواجه الدول النامية، يجب عليها أن تحتفظ بحريتها في سن تشريعاتها بخصوص التدابير التكنولوجية بحيث تسمح للدول النامية، وتضمن لها حق الاستخدام المنصف للمعلومات؛ ذلك أن الحماية القوية ستضر كثيراً بمصالح الدول النامية في القدرة على الحصول على المعلومات، وعلى المعرفة التي هي بحاجة إليها للتنمية، والاستخدام المنصف، وبمقتضاه يحق لمستخدمي المعلومات المتوفرة على شبكة الانترنت في الدول النامية عمل نسخ مطبوعة من المواد الالكترونية، وذلك لأغراض الأبحاث والتعليم، واستخدام مقتبسات معقولة منها في التعليقات والانتقادات. الأمر الذي يتطلب إيجاد حل حول اختيار أفضل الأساليب لحماية المحتويات الرقمية وحماية مصالح أصحاب الحقوق. وفي الوقت ذاته احترام المبادئ التي تؤمن الحصول الكافي على المعلومات وعلى الاستخدام المنصف من قبل الدول النامية .

---

(1) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

المبحث الثالث

تأثير حماية حقوق التأليف والنشر

على الفجوة المعرفية بين الدول المتقدمة والدول النامية

شاع استخدام الفجوة المعرفية في خطاب التنمية المعلوماتية؛ ويقصد بها تلك الهوة التي تفصل بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية فى النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها. ويقصد بها أيضاً " تلك الفجوة التي تفصل بين من يملك المعرفة وأدوات استغلالها، وبين من لا يملكها وتعوزه أدواتها"[1]. كما يطلق عليها أيضاً الفجوة الرقمية [2].

ومجتمع المعلومات فى حقيقته يتكون من بنية تحتية قوامها شبكة الاتصالات بأنواعها، وعلى رأسها شبكة الانترنت، إلى جانب محتوى معلوماتي يجرى تبادله عبر هذه الشبكة. وقد انصب الجهد فى الماضي على إقامة مجتمع المعلومات على شق البني التحتية أي شق الاتصالات، غير أنه فى الوقت الحالي فإن الجميع أدرك أن المحتوى هو التحدي الحقيقي. وترتبط فجوة المعلومات بعدة أمور :

- **معدل إنتاج صناعة المحتوى:** من حيث معدل النشر الورقي والالكتروني، والإنتاج الإعلامي، والسينمائي، والبرمجيات التطبيقية، ومواقع تقديم خدمات المحتوى على الانترنت .
- **مدى توافر المواد الخام لصناعة المحتوى:** وتشمل قواعد البيانات،

---

(1) الرقمية والمستقبل (15-11-2007)
www.islamonline.net/arabic/arts/2005/09/article12.shtml

(2) الانترنت وأزمة المثقفين : (2007 -11-20) ,www.freearabi.com/

وبنوك الصور، والأرشيفات الورقية والالكترونية، وحجم المكتبات الرقمية والورقية.

- **مدى توافر أدوات إنتاج المحتوى:** وتشمل أدوات تصميم البرامج، وصفحات الويب، وأدوات النشر الالكتروني[1].

وجميع هذه الأمور فى العصر الحالي تخضع لسيطرة العالم المتقدم، حيث تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على سوق التكنولوجيا العالمية. ويلاحظ أن التكنولوجيا التي يتم تسويقها فى العالم يتركز أكثر من ٩٥% منها فى الدول الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان؛ حيث أنه من بين الخصائص التي يتسم بها الوضع التكنولوجي العالمي هو الطابع الاحتكاري لسوق التكنولوجيا فى العالم لصالح الدول المتقدمة .

وفى الوقت الراهن توجد فجوة كبيرة فى المعرفة بين الدول المتقدمة، والدول النامية؛ نظراً لامتلاك الدول المتقدمة وشركاتها دولية النشاط لناصية العلوم. والصناعات القائمة عليها من بحوث وتطوير على مستوى متقدم جداً يفوق مستوى الدول النامية بكثير. وعلى مستوى العالم النامي تؤكد الإحصائيات وجود ٨٥٠ مليون نسمة لا يعرفون القراءة والكتابة، وحوالي ٣٢٥ مليون فتي وفتاة في سن صغيرة غير ملتحقين بالمدارس، و ١١ مليون طفل يموتون سنوياً كأثر مباشر للفقر والمجاعات، وحوالي ١,٢ مليار شخص يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً[2]، ولا يخفي تأثير ذلك على العلوم والمعارف وبالتالي على الفجوة المعرفية.

---

(1) الرقمية والمستقبل : مرجع سبق ذكره .

(2) الموجة الثالثة :(2007 -11-20) www.annabaa.org/nbanews/65/005.htm

وقد أفاد البنك الدولي بأنه :

" إذا اتسعت الفجوة فى المعرفة سينقسم العالم ليس من جراء التفاوت فى رأس المال، والموارد الأخرى، ولكن من جراء التفاوت فى المعرفة، وستتدفق باطراد رؤوس الأموال وغيرها من الموارد إلى تلك الدول التي تتمتع بقواعد قوية فى المعرفة، الأمر الذي سيزيد من اتساع تلك الفجوة. وقد تكون الفجوة داخل الدول، ولاسيما النامية منها، حيث يتوفر للمحظوظين – وهم قلة– الإطلاع على المعلومات بواسطة الانترنت، بينما يبقى الأغلبية أميين. وإذا استطعنا تضييق الفجوات فى المعرفة وتغلبنا على مشاكل الحصول على المعلومات، من الممكن أن نتمكن من تحسين الدخل ومستويات المعيشة بسرعة أكثر مما كنا نتصوره سابقا"[1].

ولما كان من المسلم به أن الفجوة الرقمية موجودة بالفعل بين الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة من جانب، والدول النامية من جانب آخر، وإن كان المحتوى العلمي والذي يمثل أساس هذه الفجوة هو أساساً من المواد المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، هنا يبرز سؤالٌ ألا وهو: هل الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر تؤثر على هذه الفجوة ؟ وهل التأثير سيكون لصالح الدول المتقدمة أم الدول النامية ؟

لما كانت الدول المتقدمة تمتلك المقدمة فإنه من الطبيعي أن تحاول هذه الدول الحفاظ على هذا التقدم؛ ومن ثم فهي تحاول المحافظة على

(1) دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية : تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سبق ذكره .

مقومات هذا التقدم، وهى معدلات إنتاج صناعة المحتوى المعرفي، وزيادة معدلات النشر الورقى والالكتروني، والإنتاج الإعلامي، والسينمائي، والبرمجيات التطبيقية، ومواقع تقديم خدمات المحتوى على الانترنت، وقواعد البيانات وبنوك الصور، والأرشيفات الورقية والالكترونية، وحجم المكتبات الرقمية والورقية، وتوفير أدوات تصميم البرامج وصفحات الويب، وأدوات النشر الالكتروني .

ولكن هل تساعد الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر الدول المتقدمة فى تحقيق مرادها فى الحفاظ على، وزيادة الهوة الرقمية بينها وبين الدول النامية ؟ أم تستطيع هذه الحماية حث الصناعات الثقافية المحلية فى الدول النامية على النهوض واللحاق بركب الدول المتقدمة ؟ وللإجابة عن هذا السؤال فقد ذهبت غالبية الأراء إلى أن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر تؤدى إلى تقوية مركز الدول المتقدمة، وزيادة تفوقها من خلال إعطاءها قوة احتكارية على هذه الأفكار ونتائجها؛ ومن ثم احتكار المعرفة على المدى البعيد. في حين يذهب اتجاه تؤيده الدول المتقدمة ومؤيدي الحماية إلى أن الاحتكار فى هذه الحالة ينصب على التعبير فقط دون الأفكار.

الرأي الأول :

يري أنصاره أن الحماية تؤدي إلى احتكار المعرفة (رأي ضد الحماية) .

نهجت العديد من الدول النامية نهجاً معارضاً للحماية القوية لحقوق التأليف والنشر، على اعتبار أن الحماية تعطى الدول المتقدمة مالكة المعرفة احتكاراً عليها، ومن ثم زيادة الفجوة المعرفية بين الأخيرة، وبين الدول النامية. ويستندون في ذلك لعدة أسانيد كالتالي :

- الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر تعطي الدول المتقدمة وشـركاتها دولية النشاط الفرصة لاحتكار التقدم العلمي والتكنولوجي، واسـتغلاله في الحصول على أثمان، وأرباح عالية ومنع الدول النامية من استخدام التكنولوجيا إلا بشروطها[1].

- إن قوانين حماية حقوق التأليف تمثل انحرافاً خطيراً عن المسار الـذى اعتاد القانون أن يسلكه؛ حيث تحولت هذه القوانين من مجرد وسـيلة لضمان حصول دور النشر والشركات الإنتاجية على حقوقها من بيـع الكتب، والسلع، وعدم السماح للآخرين بنسخها وبيعها دون وجه حق، إلى مثبط يعوق قدرة الفرد على استخدام المنتج الذى اشتراه على الوجه الذى ينبغي؛ حيث أن قوانين حقوق الملكية الفكرية فى أمريكا قد تـم تمريرها نتيجة إقناع اتحـادا شـركات إنتـاج الأفـلام (MPAA) والموسيقى (RIAA) الأمريكيان للكونجرس الأمريكي، وذلـك فـي سياق الحرب التي شنها رجال هـذين الاتحـادين علـى مـا يـسمى بالقرصنة. وهى قوانين متعسفة تضرب التوازن الذى طالمـا يحـافظ عليه الدستور والتشريع بصفة عامة بين مصلحة المستهلك، والمجتمع من ناحية، ومصلحة شركات المنتجات الإبداعية (الأفلام، الموسيقى، القنوات الإذاعية، وبرامج الحاسب) من ناحية أخرى[2].

- الدول المتقدمة هي المعمل الأساسي لتفريخ الأفكار والابتكارات، ومن ثم فهي المستفيد الأكبر من زيادة الحماية المقدمة لحقوق التأليف سواء

---

(1) د/ حازم السيد حلمي عطوة مجاهد : مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

(2) لورانس ليسيج : ثقافة الاستئذان، عرض : وليد خليل الشوبكى ، مجلة العربي الكويتية العدد ٥٥٣ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ١٨٠ .

من حيث المدة أو النطاق[1]، حيث أن جميع حاملي حقوق التأليف والنشر تقريباً من الدول المتقدمة، ولما كان أي ابتكار حديث وتطبيقه وتحويله إلى سلعة هو زيادة في مستوى الدخل، الأمر الذي يعني أن زيـادة الحمايـة سوف يتسبب في نقل الدخل من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .

- تسعى الدول المتقدمة إلى سريان اتفاقية التـريبس، وتقويـة الحمايـة لحقوق التأليف والنشر لغلق الطريق أمام الدول النامية التي تحاول أن تتبع النموذج الياباني في النهوض التكنولوجي، من خلال الاعتماد على التقليد والمحاكاة للمنتجات والسلع الواردة إليها من الدول المتقدمة[2].

- إصرار الدول المتقدمة على الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر، وفق قواعد التريبس ينبع من حرصها على الحفاظ على ما تتمتع وتنفرد به، وشركاتها واقتصاداتها من مزايا نسبية تنافـسية تـستند إلـى العلـم والتكنولوجيا، وإطالة أمد ذلك إلى أقصى حد ممكن .

- تزايد سرعة التقادم الزمني لسلع حقوق التأليف والنشر في الأسواق حيث ارتفعت وتيرة معدل إحلال السلع الجديدة، وما يعرف بسلع المستقبل محل السلع التقليدية، هذا فضلاً عن سرعة ما تشهده هذه السلع ذاتها من تطوير وتحديث. ولعل أكبر دليل على ذلك هو ارتفاع معدل نمو الصناعات كثيفة التكنولوجيا والمعرفة مثل الحاسبات وأشباه الموصلات والدوائر المغلقـة ليبلغ عدة أضعاف معدل نمو الصناعات التقليدية[3]، الأمر الـذي معـه

---

(1) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : مرجع سابق، ص ٣٧ .

(2) د/ محمود أحمد محمود عبد الفتاح الزهيري : مرجع سابق، ص ٣١٧ .

(3) د/السيد أحمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سابق ، ص ١٢٦

ينتهي العمر الافتراضي لاستعمال السلعة في حين أن مدة حماية التأليف والنشر لها لم تنقضي بعد. ومن ثم تضمن الدول المتقدمة احتكارها لهذه المعرفة والتكنولوجيا مدى الحياة .

- إن إخضاع الإنتاج الفكري والإبداع للحماية يتم التركيز عليه بواسطة الشركات العملاقة، وهذا يعنى ازدياد وانتشار سوق الاحتكار وما قد يصاحبه من ارتفاع الأثمان، والذي لا يعكس القيمة الاقتصادية للمنتج والمتمثل في نفقة الإنتاج مضافاً إليها الربح المقبول والمعقول، ولكن دائماً هناك إضافة مرتفعة للأرباح الاحتكارية، والتي تتولى هذه الشركات تعظيمها وبشكل مستمر[1].

- قيام البلدان النامية برفع مستوى الحماية المتاح لحقوق التأليف والنشر يؤدى إلى خضوعها لسيطرة احتكارية قوية تمارسها عليها الشركات دولية النشاط والمالكة لناصية التقدم التكنولوجي على صعيد العالم، وإلى تكبدها نفقات باهظة في تعاملها على التكنولوجيا مع هذه الشركات دون أن يتوافر لها من الضمانات ما يكفل تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية[2]. الأمر الذي يؤدى إلى تزايد درجة الطبيعة الاحتكارية للسوق الدولية للصناعات القائمة على حقوق التأليف والنشر، وإلى دعم وتقوية سلطة البائعين وإضعاف المركز التفاوضي للمشترين (الدول النامية) حيث أنها تعد مستهلكاً صافياً لسلع حقوق التأليف، ولا تدخل سوق التكنولوجيا إلا كطرف مشتر فقط، وبالشروط التي تحددها البلدان المتقدمة وشركاتها، وبهذا فإن الحماية القوية لحقوق التأليف تزيد

---

(1) Dr. Mona Toema El-Garf : Op, Cit, p 95.

(2) د/ أحمد يوسف الشحات : مرجع سابق ، ص ٩١ .

الطبيعة الاحتكارية لمعاملات سوق التكنولوجيا، وتحول دون حصول الدول النامية على السلع والمنتجات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر بأثمان وشروط معتدلة .

- الحماية القوية تولد سلوكاً احتكارياً لدى المشروعات صاحبة الابتكارات قد يدفعها إلى حجب هذه الابتكارات عن الاستعمال واحتكارها لنفسها لاستخدامها وقتما تشاء، بهدف السيطرة على الأسواق، ومنع دخول منافسين جدد إلى مجال الإنتاج. الأمر الذي يسهم في تكريس السيطرة والهيمنة التكنولوجية للدول المتقدمة .

مما سبق يتضح أن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر تزيد من اتساع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية - وفقا للرأي المعارض للحماية - من خلال احتكار المعرفة لصالح الدول المتقدمة، مما يحرم الدول النامية من المعرفة والسلع والمنتجات المبنية عليها نظراً لتحكم الدول المتقدمة وشركاتها فى إنتاج وتوزيع هذه السلع؛ ومن ثم تحديد أثمانها بأثمان احتكارية مرتفعة قد لا يستطيع تحملها العالم النامي وخاصة الدول الفقيرة. إلى جانب مدة الحماية والتي تصل إلى نصف قرن فى كثير من السلع والمنتجات المتمتعة بحقوق التأليف، في حين أن العمر الافتراضي لمعظم هذه السلع لا يتعدى سنوات معدودة، الأمر الذي يؤكد الاحتكار لصالح مالكي التكنولوجيا والمعرفة .

الرأي الثاني:

يري أنصاره أن الحماية تؤدي إلى احتكار التعبير فقط (رأى مؤيد للحماية)

ذهب أصحاب الاتجاه الثاني المؤيد للحماية، والذي يتمثل فى الدول المتقدمة وشركاتها، ومؤيدي الحماية عموماً، إلى أن حماية حقوق التأليف

والنشر، لا تؤدى إلى احتكار المعرفة لصالح مالكي هذه الحقوق، وإن كانت تؤدى إلى احتكار التعبير. واستندوا في تأييد ذلك للأسانيد التالية :

- أن حماية حقوق التأليف والنشر وفق اتفاق التربس لا تسرى على الأفكار المجردة، أو الطرق الرياضية. بل لابد أن تتجسد الأفكار في صورة سلع أو خدمات، أو طريقة إنتاج حتى تتمتع بالحماية[١].
- الاحتكار ينصب على التعبير المتمثل في السلع أو الخدمات، ولكن لا ينصب على الأسواق التي توزع فيها هذه السلع، طالما أنه لا يوجد اتفاق يخالف ذلك. ومن ثم يستطيع أي منافس آخر وطني أو أجنبي أن ينافس مالك الحقوق في هذه السوق .
- قواعد حماية حقوق التأليف والنشر الدولية، تتيح للدول النامية الحق في نسخ الأعمال المحمية بحقوق التأليف والنشر، عن طريق النسخ المحدود لهذه الأعمال لأغراض التعليم، والأبحاث، والاستعمال الخاص، طبقاً لمبدأ "الاستخدام المنصف"[٢].
- تتيح اتفاقية التربس فرصاً للبحث العلمي، والتعليم، والتدريب من خلال الهندسة العكسية، وإجراء التجارب. وهو ما يفتح الباب أمام تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي في المجالات المجاورة .
- احتكار إنتاج وتوزيع السلع والخدمات في الصناعات التقليدية أمر مألوف، مثل المرافق العامة في مصر، ويمكن حماية المصلحة العامة

---

(١) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٢) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

مع ذلك من خلال تنظيم الأثمان والزيادات، والالتزامات وغيرها من الأمور التي تنظم العلاقة بين مقدم الخدمة أو السلعة، والمستهلك. الأمر الذي يمكن تصوره في مجالات السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر.

- إن أثمان السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، قد لا تشكل عبئاً على المستهلكين؛ ذلك أن هذه الأثمان تعد قليلة جداً مقارنة بأثمان السلع الاستهلاكية التقليدية، فمثلاً قد لا تتكلف برامج الكمبيوتر التي تحتاجها إحدى الشركات الكبرى مثل إحدى فواتير الهاتف بها(1).

ومن ثم فإن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر - من الناحية النوعية - حيث يعطى اتفاق التريبس مجموعة واسعة جداً من الأدوات الحمائية، إلى جانب مد مدد الحماية الزمنية. وتفوق الدول المتقدمة في مجالات البحث العلمي والتطوير وارتفاع مستوياته، وارتفاع مستوى التعليم وزيادة الإنفاق عليه، وقوة البنية التحتيه الصناعية والعلمية لهذه الدول، كل هذه الأمور جعلت المنافسة لصالح الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة، وجعلها دائماً هي صاحبة الابتكارات وتطبيقها، وإنتاجها في شكل سلع، ولديها القدرة على إقامة الصناعات واستقطاب العمالة الماهرة من كافة بقاع الأرض إلى معاملها، ومختبرات أبحاثها، حيث أماكن تفريخ الأفكار والمنتجات الفكرية، الأمر الذي لا تستطيع الدول النامية الوصول إليه بسهولة .

وإصرار الدول المتقدمة على حماية حقوق الملكية الفكرية عموماً، وحقوق التأليف والنشر خاصة وفق قواعد التريبس، ينبع من حرصها على الحفاظ على ما تتمتع وتنفرد به هي وشركاتها العملاقة من مزايا نسبية

---

(1) دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية : تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية ، ٢٠٠٣، مرجع سابق .

تنافسية تستند إلى العلم والتكنولوجيا، وإطالة أمد ذلك إلى أقصى حد ممكن، على عكس الحال فى الدول النامية، ودول العالم الثالث والتي لا تملك الإمكانيات والوسائل ولا الإعداد الذهني والعلمي، ولا رؤوس الأموال والتكنولوجيات الأساسية لإنتاج المعرفة، ولا القدرة على النشر والتسويق فى حال النجاح فى إنتاج المعرفة؛ نظراً لحاجتها إلى استثمارات ضخمة، ومهارات وقدرات تكنولوجية، حتى يمكنها الصمود أمام الشركات المتعددة الجنسيات والتي تسيطر على سوق المعرفة، بما فيها المعرفة في الدول النامية ذاتها.

وأخيراً فإن الشروط القاسية والتعسفية التي يمليها مالكي حقوق التأليف والنشر، والمقابل المغالى فى تقديره، أمر غير مرغوب فيه، وبالتالي لابد من التوازن ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، خصوصاً أن هذه الثمار، والتي تقوم بقطفها الآن الدول المتقدمة هي نتيجة أعمال الدول النامية، والتي قامت بها فى مراحل تاريخية سابقة. فضلاً عن الثروات التي تم استنزافها كثيرا لصالح العالم المتقدم من الدول النامية، وبالتالي يجب أن يكون المقابل عادلاً وليس مجحفاً، وعلى الدول النامية أيضاً أن تعمل بكل ما تستطيع من قوة حتى تستطيع مواكبة هذا العالم سريع الخطى، وإلا ستزداد وتتسع الفجوة المعرفية، ويجد العالم النامي نفسه في تأخر مستمر .

الباب الرابع

تأثير حماية حقوق التأليف والنشر

على الاقتصاد المصري

الباب الرابع

تأثير حماية حقوق التأليف والنشر

على الاقتصاد المصري

إن الهدف المعلن من وراء اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية "التريبس"، هو أن الحماية القوية لهذه الحقوق على المستوى الدولي تعمل على دعم أنشطة البحث والتطوير وتحفيز الابتكار، وتزايد معدلاته، وتؤدى في نفس الوقت إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات التجارة الدولية، والنقل الدولي للتكنولوجيا، وتؤدى إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادي، وإلى تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية بالنسبة لجميع البلدان أطراف التبادل الدولي في السوق العالمية.

ولما كان إنفاذ حماية قوية لحقوق التأليف والنشر في الدول النامية سيترتب عليه آثارٌ اقتصادية متوقعة، وهذه الآثار قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، وقد انقسمت الآراء بشأن الحماية، وحول آثارها المحتملة على الدول النامية[1]. ولما كانت مصر دولة من الدول النامية، فهل ينطبق عليها ما قيل بشأن الدول النامية من حيث تأثير الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر عليها ؟ أم أن الوضع في مصر مختلف؛ بما يعنى احتمالية حدوث آثار إيجابية نتيجة إنفاذ التريبس بها. وبناءً عليه وفي هذا الإطار، سوف نبحث في هذا الباب تأثير حماية حقوق التأليف والنشر على نقل التكنولوجيا، وتدفقات التجارة الدولية، ومعدلات البحث والتطوير، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في

(1) حماية حقوق التأليف وأثرها على الدول النامية ، انظر فيما سلف ، ص ١٣٨ .

مصر من منظور التحليل الاقتصادي الكلي. وكذلك نتناول أهم الـصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر في مصر، من منظور التحليل الاقتـصادي الجزئي. وذلك وفق التقسيم التالي :

الفصل الأول : تأثير حماية حقوق التأليف والنشر على نقـل التكنولوجيـا وتدفقات التجارة الدولية ومعـدلات البحـث والتطـوير وجـذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

الفصل الثاني : الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر في مصر .

الفصل الأول

تأثير الحماية على نقل التكنولوجيا وتدفقات التجارة الدولية و البحث والتطوير وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

لما كان تأثير حماية حقوق التأليف والنشر على تحفيز أنشطة البحث والتطوير، وعلي نقل التكنولوجيا وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية أمر مثير للجدل، واختلفت بشأنه الآراء مابين مؤيد ومعارض؛ حيث تمثل حماية حقوق التأليف والنشر قضية ليست بالأمر السهل، ولم يصل العمل التطبيقي في هذا الموضوع إلى نتائج واضحة بالرغم من أن هناك إجماع من الدول المتقدمة على أنها ذات تأثير ايجابي مناسب على الأنشطة التجارية الدولية مثل التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن هل يختلف الوضع بالنسبة للاقتصاد المصري ؟ والمعني هل لحماية حقوق التأليف والنشر تأثير في مصر ؟

إذاً تأثير الحماية على الاقتصاد المصري هو ما سنحاول معرفته من خلال بحث تأثيرها علي نقل التكنولوجيا، وتدفقات التجارة الدولية، ومجالات البحث والتطوير، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك طبقاً للتقسيم التالي :

المبحث الأول : حماية حقوق التأليف ونقل التكنولوجيا إلى مصر .

المبحث الثاني : حماية حقوق التأليف وتدفقات التجارة الدولية في مصر.

المبحث الثالث : حماية حقوق التأليف والبحث والتطوير في مصر.

المبحث الرابع : حماية حقوق التأليف وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

المبحث الأول

حماية حقوق التأليف والنشر

ونقل التكنولوجيا إلى مصر

لقد أثارت قضية الاستفادة من المادة ٦٦ فقرة ٢ من اتفاق التريبس[١] - الخاصة بالحوافز على نقل التكنولوجيا للدول الأقل نمواً - كل من مصر والهند والمجموعة الإفريقية؛ حيث أن الدول المتقدمة لم تقدم خطوات جادة في استكمال تلك الالتزامات، كما أشارت مصر إلى رغبتها في مراجعة المادة ٦٧ [٢] الخاصة بالمساعدة الفنية[٣].

والتكنولوجيا هي المعرفة المستخدمة، والمقدرة على تطبيق الأبحاث العلمية لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية اللازمة وتطوير وابتكار ما يتطلبه من فنون الإنتاج[٤]. وتعد عملية نقل التكنولوجيا أحد السبل الهامة لتحقيق

---

(١) مادة ٦٦ فقرة ٢ من اتفاق التريبس تلتزم البلدان الأعضاء المتقدمة بإتاحة حوافز لمؤسسات الأعمال والهيئات في أراضيها بغية حفز وتشجيع نقل التكنولوجيا لأقل البلدان الأعضاء نمواً لتمكنها من خلق قاعدة تكنولوجية سليمة قابلة للاستمرار .

(٢) تنص المادة ٦٧ من اتفاق التريبس على التزام الدول الأعضاء المتقدمة بالتعاون الفني والمالي مع الدول الأعضاء النامية والأقل نموا ويشمل هذا التعاون المساعدة في إعداد القوانين واللوائح الخاصة بحماية الملكية الفكرية وتعزيز المكاتب والهيئات ذات الصلة بهذه الأمور بما في ذلك تدريب موظفيها .

(٣) د/ مصطفى محمد عزالعرب : مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٤) Albert Sasson: Biotechnologies in developing countries; present and future, volume2; International co-operation, UNESCO publishing, p 259.

التنمية التكنولوجية[1]. ومما لاشك فيه أن مصر تشهد الآن اهتماماً بالغاً بالتنمية التكنولوجية في سبيل الإعداد لمواجهة التنافس السلعي بين الأسواق المختلفة، والعمل على زيادة الصادرات المصرية. مما ينعكس على زيادة الناتج المحلى ومتوسط دخل الفرد، وانخفاض معدل التضخم والبطالة لترتقي في مصاف الدول المتقدمة، الأمر الذي سنحاول بحثه في النقاط التالية :

أولاً : اشتراطات ومعوقات عقود نقل التكنولوجيا في مصر .

تتم عملية نقل التكنولوجيا وتراخيص الملكية الفكرية بين الدول المتقدمة تكنولوجيا، والدول التي ترغب في استيراد التكنولوجيا؛ أي أنها عملية تسير في اتجاه واحد، وتكون هذه العملية في الغالب مشروطة من الدول مالكة التكنولوجيا، وبالأسعار التي تحددها، وبالأسلوب الذي يخدم مصالحها الحالية والمستقبلية[2]. وتنقسم هذه الشروط إلي ثلاث مجموعات، شروط جائرة يتعين التفاوض لعدم إيرادها، وشروط عادلة لا تخلق مشكلات في التعامل، وطائفة أخيرة تتضمن مزيجاً بينهما، فهي قد تكون جائرة في أوضاع، وفي أخري تكون عادلة تبعاً لكل حالة على حده[3].

ونظراً لمعاناة مصر في منازعاتها مع الدول مصدرة التكنولوجيا، فقد نظمت عملية نقل التكنولوجيا من خلال ١٦ مادة تمثل الفصل الأول من

---

(1) Dr. Mona Toema El-Garf : Op, Cit, p 52.

(2) Dr. Mona Toema El-Garf : Op, Cit, p 61.

(3) أ/ يونس عزب : عقود نقل التكنولوجيا والموقف من شروطها المقيدة للمنافسة، (20May2008)

www.arablaw.org/Download/Technoligy_Transfer_Contracts.doc

قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩؛ حيث نظم المشرع المصري نطاق سريان أحكام نقل التكنولوجيا من حيث الأشخاص والعقود. واعتبر دراسات الجدوى والتعليمات والتصميمات والرسومات الهندسية والخرائط والصور وبرامج الحاسب الآلي وغيرها من الوثائق الموضحة للمعرفة الملحقة بعقد نقل التكنولوجيا جزءاً منه .

وأجاز المشرع المصري إبطال أي شروط وضعت ضمن عقد نقل التكنولوجيا من شأنها تقييد حرية المستورد في الإفادة من التكنولوجيا المستوردة؛ ووضع التزامات علي عاتق المستورد للتكنولوجيا، وأخري على عاتق المورد تتمثل في إلزامه بتقديم المعلومات والبيانات والوثائق الفنية اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا وخدمات الخبرة والتدريب .

وهذا الحكم يعكس أكبر وأهم مشكلة تواجه الدول النامية في نقل التكنولوجيا، وترخيص الملكية الفكرية(١)؛ حيث تنتقل التكنولوجيا ويتم الإخلال بشرط التدريب فتصبح أمام أجهزة دون فائدة(٢). وقد يكون شرط التدريب غير متضمن أساساً ضمن بنود العقد، وقد يخلو العقد من شرط إدخال التحسينات من قبل المورد على التكنولوجيا، ومن ثم تتقادم التكنولوجيا بظهور تكنولوجيا أحدث ولذا تصبح التكنولوجيا محل العقد عديمة القيمة .

وبصفة عامة فإن المشرع المصري نظم حقوق والتزامات طرفي عقود نقل التكنولوجيا والتراخيص العقدية المتعلقة بالملكية الفكرية تنظيماً

---

(١) Nagla Rizk; Information Technology and Growth; Prospects for Egypt's Software Industry, Op, Cit, p 90 .

(٢) أ/ يونس عزب : عقود نقل التكنولوجيا والموقف من شروطها المقيدة للمنافسة، مرجع سابق .

أريد به إحداث التوازن وتشجيع المورد على توريد التكنولوجيا، وفي نفس الوقت ضمان التزام المستورد تجاه اقتصاد وطنه، من حيث التزامه بالعمالة الوطنية في التشغيل، وغيرها من الالتزامات. وتمتد هذه العقود في حالة تراخيص الملكية الفكرية إلي العقود والاتفاقيات المتعلقة بكافة موضوعات الملكية الفكرية، بما فيها حقوق التأليف والشر.

وقد أُخذ على المشرع المصري أنه لم يأت بجديد، فمثلاً لم تتضمن هذه النصوص اشتراط مراجعة شروط النقل ومدفوعات الإتاوات، بل على العكس نجد أنه قد توسع في توفير الحماية للتكنولوجيا المنقولة(1).

ثانياً: حماية حقوق التأليف والنشر وأثرها على نقل التكنولوجيا في مصر.

لما كان أثر حماية حقوق التأليف والنشر على نقل التكنولوجيا مازال مثيراً للجدل على المستويين النظري والعملي بين اتجاهين متناقضين، اتجاه تتبناه البلدان المتقدمة وشركاتها دولية النشاط، ويروج لدعم وتقوية حقوق التأليف والنشر بدعوى أن ذلك يساعد على تسهيل تدفقات النقل الدولي للتكنولوجيا، ويسمح بنقل أنواع متقدمة من التكنولوجيا، ويتيح توافرها بدرجة أكبر وأثمان أقل على نحو يؤدى إلى تزايد مستوى الرفاهية بالنسبة لجميع البلدان. واتجاه آخر مضاد تتبناه البلدان النامية، ويرى على العكس من الاتجاه السابق أن الحماية الأقوى لحقوق التأليف والنشر تؤدى إلى تزايد درجة الطبيعة الاحتكارية للسوق الدولية للتكنولوجيا، وإلى دعم وتقوية سلطة البائعين، وإضعاف المركز التفاوضي للمشترين، وبصفة خاصة من البلدان

(1) د/ عمر عبد الحميد سالمان : الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

النامية بسبب ضعف القدرة التكنولوجية المحلية لهذه البلدان. ويؤدى ذلك في النهاية إلى ندرة مصادر عرض التكنولوجيا المتاحة أمامها، وإلى ارتفاع أثمانها، وخضوعها لأنواع كثيرة من القيود والممارسات التي تحول دون تطوير قدراتها التكنولوجية المحلية .

وقد صنفت مصر ضمن الدول المتأخرة تكنولوجيا من أصل ٢١ دولة تمثل أقاليم العالم المختلفة، ومعها الأردن، في حين أدرجت إسرائيل ضمن فئة الدول العليا التي شملت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا، وذلك طبقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة البحوث " RAND " عن الثورة التكنولوجية العالمية، وقُسمت عينة الدراسة إلى أربع مستويات متدرجة منخفضة ومتوسطة وعالية وعالية جداً[١].

وإن كانت حماية حقوق التأليف والنشر يجب أن تسهم – طبقاً لما وعدت به الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة – في دعم الابتكار التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا بما يحقق الفائدة المتبادلة لكل من منتجي ومستخدمي المعرفة التكنولوجية. الأمر الذي لم يتحقق في الواقع؛ مما أثار اعتراض كل من مصر والهند وكثير من الدول النامية؛ حيث أن مالكي التكنولوجيا وإن سمحوا بانتقالها بالفعل، فإن الاستفادة من هذه التكنولوجيا مقيدة؛ وذلك من خلال الممارسات التقييديه، والتي كثيراً ما تدرج في تعاقدات نقل التكنولوجيا للدول النامية[٢]. كما أن عملية نقل التكنولوجيا لمصر عامة أصبحت محاطة بمعوقات يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية :

---

(١) د/ نبيل علي: العقل العربي ومجتمع المعرفة ، مرجع سابق، ص ٢٥٩ .

(٢) د/ محمد بهاء الدين فايز : الارتقاء التكنولوجي في الصناعة المصرية ودور مؤسسة البحث والتطوير، مرجع سابق ، ص ١٨ .

- تقلص الفرص المتاحة للمصريين للتعليم والتدريب والبحث العلمي في الدول المتقدمة، وخاصة في علوم الصدارة والتكنولوجيات المتقدمة والتي تشمل مجالات النانو تكنولوجيا، والطاقة النووية، وبحوث الفضاء، والطاقة العالية، والالكترونيات الدقيقة، والحاسبات المتطورة، والليزر وغيرها[1].

- تقليص احتمالات ومجالات التعاون على مستوى الحكومات في موضوعات العلم والتكنولوجيا، والتطبيقات الميدانية، حتى أصبحت تقتصر على مجالات الصحة، والزراعة، والعلوم الأساسية ذات الطابع الأكاديمي. وتكاد تختفي أو تمنع في مجال نقل التكنولوجيا الصناعية عامة، وعلى الأخص منها ما ينطوي على التكنولوجيات العالية في كل المجالات الصناعية الإنتاجية. واقتصارها على نقل الصناعات البدائية، الملوثة للبيئة، مثل مصانع السماد، والبتروكيماويات وما ينتج عنها من مخاطر بيئية وصحية[2].

- تقلص المشاركات التي تنطوي على نقل التكنولوجيا الصناعية عامة، وأصبح التوريد يقتصر على الضرورات المادية، ولا يتضمن الضرورات المعرفية وخلفياتها العلمية[3].

---

(1) محمد بهاء الدين فايز : المرجع السابق ، ص ١٤ .

(2) ومثال ذلك مشروع مصنع أجريوم الكندي للأسمدة الكيماوية بدمياط ، قرب منتجع رأس البر عند التقاء نهر النيل بالبحر المتوسط ، وقد أثارت عملية إنشاء المصنع الرأي العام نظراً للأضرار الصحية والبيئية المتوقعة عند تشغيله. راجع: د / أحمد الخميسي : دمياط تواجه مشروع أجريوم، ٩ يونيو ٢٠٠٨

www.aljeeran.net/wesima_articles/articles-20080609-116592.html

(3) محمد بهاء الدين فايز : المرجع السابق ، ص ١٤ .

وإن كانت مصر قد وقعت على اتفاقيات منظمة التجـارة العالميـة، واتفاق التربيس، وقامت بتعديل قانون حقوق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤، بهدف إضفاء الحماية على برامج الحاسـب الآلي، طبقا لما توصل إليه اتفاق التربس. ونظمت عملية نقل التكنولوجيـا ضمن قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، وتأكيداً لحرصها على تنفيذ اتفاق التربيس وكذلك حماية حقوق التأليف والنشر، فقد أصدرت القانون رقـم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، ومع ذلك لم يطـرأ تغييـر على عملية نقل التكنولوجيا لمصر. الأمر الذي أثار اعتراض مصر وغيرها من الدول النامية. ويعد تقييد نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الـدول النامية خروجاً على مبادئ اتفاقيات منظمة التجارة عموماً، والتي تنص على إلزام الحكومات برفع القيود الجمركية وفتح الأسواق وحرية التجارة، حتـى تستطيع الدول المتقدمة تسويق منتجاتها التقليدية إلى الأسواق النامية، الأمر الذي لا يطبق بشأن التكنولوجيا .

المبحث الثاني

حماية حقوق التأليف والنشر

وتدفقات التجارة الدولية في مصر

في ظل التقدم التكنولوجي الحالي اكتسبت حقوق التأليف والنشر أهمية متزايدة كسلعة يمكن أن تباع وتشتري، ويمكن تبادلها عبر الحدود الوطنية، كما يمكن خلقها والترخيص باستخدامها، بل ويمكن سرقتها؛ حيث يتم تداول الأفلام والتسجيلات الموسيقية والكتب وبرامج الكمبيوتر والخدمات الالكترونية سواء بالبيع أو الشراء نظراً للمعلومات والابتكارات التي تحويها هذه السلع والخدمات، وليس بسبب صناعتها أو تغليفها بالبلاستك أو المعدن أو الورق، وما هذه الأشكال إلا بمثابة الوعاء الذي يحمل الفكرة[١]. كما أن التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة جعلت الحماية التقليدية لهذه الحقوق غير كافية، من هنا اكتسبت قضية الحماية الدولية لحقوق التأليف والنشر أهمية خاصة كأحد موضوعات الأدب الاقتصادي المتعلق بالتجارة والاستثمار والتسويق على المستوى الدولي .

كما أن التقدم التكنولوجي والتطور الهائل في مجال الاتصالات، أدي إلي ظهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية. والسؤال الآن، هل لحماية حقوق التأليف والنشر تأثير على تدفقات التجارة الدولية في مصر؟ وما هي الأهمية الاقتصادية للتجارة في السلع المتمتعة بحقوق التأليف في مصر؟ أمور نبحثها كالتالي:

---

(١) L. Lessig ;An Interview with Lessig on Copyrights, April 7, 2003, Op, Cit.

أولاً : الأهمية الاقتصادية لتجارة السلع المتمتعة بحقوق التأليف في مصر .

إن كانت للتجارة أهميتها على المستوى الاقتصادي العالمي، فإن التجارة في مجال السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر أكثر أهمية، وتمثل صادرات هذه السلع مصدر دخل كبير لكثير من الدول وخاصة الدول المتقدمة. وإن الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر تتصدرت الصادرات الأمريكية، متفوقة على صناعات السيارات والبترول وعالم الفضاء. ولكن هل تمثل التجارة في هذه السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر نفس الأهمية في مصر؟

الإجابة على هذا السؤال انقسم بشأنها المحللون إلى رأيين. ذهب الرأي الأول إلى التأكيد على أهمية التجارة في مجال السلع والخدمات المتعلقة بحقوق التأليف، واستندوا إلى أن التجارة في هذه السلع تلعب دوراً هاماً في اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ حيث تمثل نسبة ١% إلى ٥% من الناتج المحلى الإجمالي لعدد كبير من الدول العربية؛ وفي مصر نجد صناعتي الكتب والموسيقى لهما رواسخ ثابتة وقديمة. وحديثاً حدث تقدم ملحوظ في نمو صناعة البرمجيات[١]. وقد سميت مصر بهوليود الشرق لما لها من صيت عظيم في مجال صناعة الأفلام. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع المبيعات في مجال صناعة الموسيقى من ١١ مليون وحدة عام ١٩٩٢ إلى ٢٠ مليون وحدة عام ١٩٩٧. وقدر سوق البرمجيات بحوالي ٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ [٢].

---

(١) Nagla Rizk; Information Technology and Growth; Op, Cit, p 93.

(٢) د/ أحمد فاروق غنيم : المشروعات الصغيرة المتوسطة كمستلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف ، 29-11-2007

www.cipe-arabia.org/files/html/art0806.htm

وذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن هذه الصناعات تمثل أمل مصر، وهى الفرصة الحقيقية لتحقيق انطلاقة في الاقتصاد المصري؛ ذلك أن هـذه الصناعات تمثل أكبر الصناعات من حيث القيمة المضافة لأنها نتـاج فكـر بشرى، فالكمبيوتر الذي ثمنه ٣٠٠٠ جنيه يمكن أن يخرج منه برنامج يباع بثلاثين مليون جنيه. إلى جانب ذلك فإن مصر تعد أحد أهم الدول المصدرة للثقافة؛ حيث تتمتع بالرياده في مجالات الفنون والآداب؛ فالفيلم المصري هو الفيلم الوحيد المفهوم في المنطقة العربية[١].

ذهب أصحاب الرأي الثاني إلى أن حجم الصادرات المصرية مـن البرمجيات وإن قدرت بحوالي ٥٠ مليون دولار فهو رقم هزيل جداً، حيـث تمثل التجارة في البرمجيات على مستوى العالم عـام ٢٠٠١ حـوالي ٦٠٠ مليار دولار، وباعتبار مصر تمثل ١% من عدد سكان العالم، ومن ثم يجب أن يكون حجم الصادرات المصرية من البرمجيات حوالي ٦ مليـار دولار، في حين أن صادرات الهند من البرمجيات قد وصلت في نفـس الـسنة ١٠ مليار دولار[٢]؛ حيث يتكون قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند من ٣٣٠٠ شركة تصدر منتجاتها إلى ١٥٠ دولة في العالم. وقد مثلت صادرات الهنـد من البرمجيات عام ٢٠٠٧ نسبة ١٥% من الناتج القومي الإجمالي والمقدر ٩٠٠ مليار دولار[٣]. وفي مجال صناعة الأفلام المصرية لا يوجـد وجـه

---

(١) م/ رأفت رضوان : تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق، ص ١٠٨ .

(٢) عصام الحناوى : السياسة العلمية في الهند، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٦٦ الصادر في ١١ أكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ٤٩ .

(٣) شارل نمر بطرس : البحث العلمي والتنمية ، جريدة الأهرام، العدد الصادر في ٢٠٠٨/٧/٨ ، ص ١١ .

للمقارنة بين كم الإنتاج المصري والهندي مثلاً، أو الأمريكي؛ حيث لا يتعدى عدد الأفلام المنتجة سنوياً في مصر ٢٠ فيلماً. في حين قد تتعدى عدد الأفلام المنتجة في الهند ١٠٠ فيلم في سنة واحدة .

وإن كان إنتاج السلع المتمتعة بحقوق التأليف في مصر لم يرتق حالياً إلى المستويات العالمية، إلا أن مصر تفوق كثيراً من الدول النامية في هذه المجالات، كما أنها تبشر بمستقبل جيد خاصة في ظل توافر الموارد البشرية المؤهلة؛ والتي تمثل عماد الصناعات الثقافية والتكنولوجية، كذلك الاهتمام المتزايد بالتعليم وغيره من المقومات[١].

ثانياً : التجارة الالكترونية في مصر.

تعتبر التجارة الالكترونية بصفة عامة من المتغيرات العالمية الجديدة التي فرضت نفسها بقوة خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، ثم أصبحت أحد دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ويعتمد هذا النوع من التجارة بشكل رئيسي على استخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات، لتوسيع نطاق السوق العالمي شرقاً وغرباً وعبر قارات العالم .

وقد تجاوزت التجارة الالكترونية على مستوى العالم المائة مليار دولار حتى عام ٢٠٠٠، ونحو ٢٩٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ونحو ٥٤٠,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥ [٢]. ويبلغ عدد الأفراد الذين يتعاملون في التجارة الالكترونية على مستوى العالم حوالي عشرة ملايين فرد عام ٢٠٠٠. أما في مصر نجد أن الأرقام متواضعة للغاية؛ حيث أن نسبة

(١) ياسين غلاب : جريدة الأهرام ، العدد الصادر في ٨ يوليو ٢٠٠٨ ، ص ٢٧ .
(٢) النشرة الاقتصادية : البنك الأهلي المصري، العدد الأول، المجلد الثامن والخمسون، ٢٠٠٥ القاهرة، ص ١٦.

المشتركين من السكان في الانترنت – سوق التجارة الالكترونية – لا يتعدى ٠,٩% من عد السكان. وتتمثل معظم استخداماتها في البريد الالكتروني، وتسويق بعض الزهور المصرية والأدوات الكهربائية[1].

وإن كانت الإحصاءات السابقة تشير إلى التجارة الالكترونية بصفة عامة، وليست التجارة في السلع المتمتعة بحقوق المؤلف فقط، ولكنها تفيد أن هناك عشرات الملايين من الأشخاص على مستوى العالم يستخدمون شبكة الانترنت؛ وما يصاحب ذلك من استخدام لبرامج الكمبيوتر؛ فمثلاً صناعة البرامج اللازمة للتجارة الالكترونية في مصر تحقق دخلاً يقرب من ٢٠ مليون دولار. وإن كانت دولاً أخرى تحقق أكثر من ذلك بكثير من نفس الصناعة، ومنها الهند حيث تحقق ما يزيد على ٢ مليار دولار سنوياً[2].

توجد علاقة وطيدة بين التجارة الالكترونية، وحقوق التأليف والنشر؛ نظراً لأهمية كل منهما بالنسبة للآخر، كما تتطلب التجارة الالكترونية أكثر من الأنظمة الأخرى بيع سلع وخدمات قائمة على حقوق التأليف، فيمكن الاتجار في الموسيقى والرسوم والصور وبرامج الحاسوب والتصاميم وغيرها بواسطة التجارة الالكترونية. وتمثل حقوق التأليف والنشر في هذه الحالة المكون الأساسي في المعاملة[3]. ويوضح الجدول التالي أمثلة لبعض متاجر الكتب على الانترنت .

---

(1) دراسة عن التجارة الالكترونية ودور مصر في دعم وتنشيط الصادرات المصرية ، بدون مؤلف : 2008 -6-20 www.tpegypt.gov.eg/ArStudies

(2) دراسة عن التجارة الالكترونية، ودور مصر في دعم وتنشيط الصادرات المصرية ، المرجع السابق .

(3) فهم نوع العلاقة بين الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية : 2007 -7-20

www.wipo.int/sme/ar/e_commerce

جدول (١٠)

أمثلة لبعض متاجر الكتب على الانترنت

مسلسل	المكتبة	الموقع الالكتروني	لغة الموقع
١	دار الفكر	http://www.fikr.com/	انجليزي / عربي
٢	دار صادر	http://www.darsader.com/	انجليزي
٣	دار الكتاب العربي	http://www.alkitab.com/	انجليزي
٤	دار السلام	http://www.dar-us-salam.com/	انجليزي
٥	مكتبة النيل والفرات	http://www.neelwafurat.com/	عربي

Source; "Internet Users in the Arab World close to one million" http://www.dit.net/, May 1999

ثالثاً : حماية حقوق التأليف في مصر وتدفقات التجارة الدولية .

لقد أثار اتفاق التربس جدلاً واسعاً في مجال السياسات التجارية الدولية، وقد ذهب اتجاه إلى أن حماية حقوق التأليف والنشر حول العالم، تؤدى إلى تزايد تدفقات التجارة الدولية، كما هو الحال عند تحرير التجارة الدولية. بينما ذهب اتجاه آخر إلى أن الحماية تؤثر فقط على شكل خدمة الأسواق المراد خدمتها إما عن طريق التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو اتفاقيات الترخيص .

ولاستيعاب تأثير الحماية على تدفقات التجارة الدولية بالنسبة لمصر، فإن ذلك يتطلب تحديد موقف مصر في حالة كونها مستوردة للسلع المتمتعة بالحماية، وعلى الجانب الآخر في حالة كونها مصدره .

(١) أثر الحماية على الواردات .

تساعد الحماية القوية على توسع الأسواق الدولية المتاحة للمصدرين من خلال التأكيد على الحقوق الاستئثارية للتكنولوجيا المندمجة في سلعهم المصدرة؛ وبالتالي تشجع الحماية القوية في دولة ما على زيادة الصادرات إليها، وفي حالة غياب الحماية القوية في دولة ما يتم تخفيض الصادرات إليها؛ حيث يتوقع تقليدها هناك، بشرط تملك تلك الدولة الموارد اللازمة لإعادة إنتاج التكنولوجيا المستوردة. وبتناول هذه العلاقة في الاقتصاد الأمريكي توصلت الدراسة إلى وجود حساسية كبيرة للصادرات الأمريكية لحماية الملكية الفكرية، بمعنى أن الحماية الضعيفة في الأسواق المستوردة تشكل عائقاً أمام الصادرات الأمريكية إلى تلك الدول، وبخاصة الدول التي لديها قدرة كبيرة على التقليد، أي أن الصادرات الأمريكية تتحيز للدول التي تقدم حماية قوية لحقوق التأليف والنشر[١]. فدعم الحكومة الأمريكية لحماية حقوق التأليف يعد مسألة تستهدف زيادة الأرباح ووقف الخسائر في واحد من أقوى قطاعاتها التصديرية[٢].

وقد ظلت مصر لفترة كبيرة تستهلك نسخة واحدة فقط من المصنف الأصلي ويستنسخه الجميع، وإن كان الأمر مقبولاً في البداية إلا أنه الآن غير مقبول. ومثال ذلك قيام البنك الأهلي المصري باستخدام أكثر من ٨٠٠٠ جهاز كمبيوتر، ولم يحصل على أي رخصة لتشغيل برامج شركة مايكروسوفت على هذه الأجهزة. وقد وفق البنك أوضاعه تماماً منذ بداية

(١) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

(٢) كارلوس م .كوريا : حقوق الملكية الفكرية .... ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

القرن الحالي[1].

وإن كانت مصر من أوائل الدول التي قامت بتعديل قوانينها المتعلقة بحقوق التأليف حتى تتوافق مع مبادئ التربيس، ونظمت الحماية طبقاً لـذلك بموجب القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢. وكونت جهازاً تنفيذياً لرقابة التنفيذ ورقابة مدى تطبيق الحماية - شرطة المصنفات - وكذلك تم إنشاء المحاكم الاقتصادية، والتي بدأت العمل اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠٨، والمختصة بنظر الدعاوي المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، إلى جانب بعض الاختصاصات الأخرى. ومع ذلك مازلت مصر تقع ضمن الدول معتدلة الحماية[2]. بل وصفها أصحاب القنوات الفضائية بأنها من أشد الدول انتهاكاً لحقوق التأليف والنشر؛ نظراً لانتشار ظاهرة الدش المركزي، والتي أصبحت تغطي مصر بالكامل .

يتبين مما سبق مدى تأثير قوة الحماية على الواردات من السلع المتمتعة بحقوق التأليف؛ نظراً لسهولة نسخها وتوزيعها مع صعوبة اكتشاف ذلك، مما يفقد مصر الكتب والمؤلفات والمصنفات الأجنبية، خاصة المتعلق منها بالمراجع العلمية في مرحلة التعليم الجامعي، وكذلك برامج الكمبيوتر[3]. مما يؤثر بالسلب على الصناعات المحلية، وكذلك خسائر الإيرادات السيادية المترتبة من جراء القرصنة ومنها خسائر الجمارك على الواردات (١٨

---

(1) م / رأفت رضوان : تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(2) د/ عمر عبد الحميد سالمان : الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص ٢٨٤ .

(3) د/ أحمد فاروق غنيم : المشروعات الصغيرة المتوسطة كمستلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف .

مليون دولار) وخسائر ضريبة المبيعات (١١ مليون دولار) وخسائر الضريبة على الدخل (١١مليون دولار) [١].

(٢) أثر الحماية على الصادرات .

تعد مصر أحد أهم الدول المصدرة للثقافة، خاصة في مجال الفنون والآداب، فالفيلم المصري هو الفيلم الوحيد المفهوم في كل الدول العربية. الأمر ذاته بالنسبة للمسرح والدراما التلفزيونية؛ حيث تتمتع هذه المنتجات بميزة تنافسية في العالم العربي. وتتعرض السينما المصرية للقرصنة بما فيها النص وتهدر هذه القرصنة ما يقرب من ٤٠ مليون دولار سنوياً خسائر للسينما في تقدير غرفة صناعة السينما. والكتاب أيضاً يتعرض للقرصنة ليس في الخارج فقط وإنما في مصر أيضا، وقد قدرت خسائر صناعة نشر الكتب سنوياً ب ٢٠ مليون دولار، وهو ما قدرة اتحاد الناشرين حتى علم ٢٠٠٠ [٢].

وتعرضت الأفلام المصرية للقرصنة في السعودية عن طريق القنوات الفضائية مما أدى إلى ضياع ٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٥، وانخفاض عدد أندية الفيديو التي تتعامل في الفيلم المصري من ٢٤٠ إلى ١٨٠ نادي بالمملكة العربية السعودية. وانخفضت أسعار الأفلام المصرية في الكويت والخليج العربي نتيجة القرصنة[٣]. وقد حدد المجلس التصديري

---

(١) م / رأفت رضوان : تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٢) ألفريد فرج : الإبداعات الأدبية والفنية، الجلسة الخامسة من ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، (٩-١٠ أبريل ٢٠٠١) ص ١٣٢.

(٣) د/ ناصر جلال حسين : الأبعاد الاقتصادية لأزمة صناعة السينما المصرية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ .

لصناعة البرمجيات المصري أهم المعوقات لصناعة وتصدير البرامج المصرية، ومنها زيادة القرصنة على البرامج، وارتفاع مصاريف الشحن[1]. الأمر الذي يوضح مدى تأثير الحماية على تدفقات السلع، والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف والنشر للخارج، ومدى الخسائر التي تسببها القرصنة في الخارج أو في داخل مصر. وأن الحماية في أسواق مصر الخارجية هي حماية لثروة مصر الابتكارية والفنية، وتزيد من تعظيم العائد الاقتصادي في مصر وهو ما نشاطره الرأي .

(1) مشاكل البرمجيات، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٩٥٩ الصادر في ٢٠٠٦/٧/٢٤ ، ص ٤١ .

المبحث الثالث

حماية حقوق التأليف والنشر

ومعدلات البحث والتطوير في مصر

إن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر تمثل الحافز لدى المبتكرين على مزيد من العمل الابتكارى الذي يترجم إلى إنتاج معرفي، ومن ثم إلى سلع وخدمات. وبطبيعة الحال فإن زيادة النشاط الابتكارى يتطلب مزيداً من الإنفاق على البحث والتطوير، وزيادة الناتج النهائي من سلع وخدمات يدفع بمعدلات النمو إلى أعلى[1]. ولكن هل العلاقة بين حماية حقوق التأليف والنشر وزيادة الابتكار والتطوير طردية في كل الظروف ؟ للإجابة عن هذا السؤال يلزم أولاً بحث الوضع الحالي للبحث العلمي والتطوير في مصر، ثم نتبع ذلك ببحث مدى أهمية حماية حقوق التأليف والنشر لأنشطة البحث والتطوير .

أولاً : البحث العلمي والتطوير في مصر.

لمحاولة تقييم مؤسسات البحث العلمي والتطوير في مصر، ومعرفة مستوى أدائها، يجب إيجاد المؤشرات التي يمكن الأخذ بها في عملية التقييم. ومن المؤشرات المقترحة لمنظمة اليونسكو، نسبة الإنفاق على برامج البحث والتطوير من الناتج القومي، والنشر العلمي والتنوع في المجالات البحثية، وأعداد الجامعات ومراكز البحوث والباحثين.

---

(1) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(١) نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي .

تتسم نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي في مصر بالانخفاض مثلها مثل باقي الدول العربية، وكثير من الدول النامية، بل أكد البعض أن مصر أقل دول العالم إنفاقاً على البحث العلمي والتطوير؛ حيث لا تتجاوز ما تنفقه مصر سنوياً نسبة ٠,٢% من الناتج القومي الإجمالي[1]. ومن الجدول التالي يتضح مدي الفارق بين نسبة الإنفاق في مصر مقارنة ببعض دول العالم .

جدول (١١)

ميزانية البحث العلمي بالنسبة للناتج القومي لعام ١٩٩٩

الدولة	نسبة الإنفاق من الناتج القومي	القيمة بالدولار
مصر	%٠,٢	٢٠٠ مليون
أمريكا	%٢,٦	١١٢,٥ مليار
أوربا	%١,٩٧	٧٢,٨ مليار
اليابان	٢,٧٨	٤٤,٦ مليار

المصدر: محمد أبو الغاز : البحث العلمي في مصر ، ١٨ يوليو ٢٠٠٨

www.march9online.net/pdf files/Ghar.ppt

---

(١) أحمد حسن بكر : مصر أقل دول العالم إنفاقا على البحث العلمي ، (٢٠٠٨/٧/٧)
www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=35699&Page=1

يوضح الجدول مدي الفارق بين النسبة المخصصة للبحث العلمي من الناتج القومي في مصر. وقد قامت مصر عام ٢٠٠٦ بتخصيص نسبة ٠,٣% من الدخل القومي للبحث العلمي (حوالي ١,٨ مليار جنيه) شاملاً المرتبات والأجور والحوافز. مقابل نسبة ٣% من الدخل القومي عن نفس السنة في اليابان، بما يزيد عن ١٢٠ مليار دولار[١]. ولا تخفي قيمة وأهمية الإنفاق بالنسبة للبحث العلمي، وأهمية الأخير بالنسبة للصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر حيث أنها تعد بمثابة مفرخ للإبداع والأفكار والأبحاث وبرامج الحاسب، وجميعها أمور متمتعة بحماية حقوق التأليف .

(٢) النشر العلمي والتنوع في المجالات المختلفة .

تدل الإحصائيات في السنوات الخمس الماضية على أنه قد تم نشر ما يقرب من ٣٠٥ ملايين ورقة بحث علمية وتكنولوجية في جميع أنحاء العالم. كان نصيب دول الاتحاد الأوربي منها ٣٧%، والولايات المتحدة الأمريكية ٣٤%، وروسيا الباسفيك ٢١%، والهند ٢٠% وإسرائيل١٠% بينما اكتفت أكثر من ٢٢ دولة عربية بنشر أقل من ١% من مجموع ما نشر من أوراق علمية[٢]. وإن كانت مصر تعد من أكثر الدول إصداراً للأوراق العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه، ولكن تقاس القيمة العلمية للبحث بدورية النشر، وعلى سبيل المثال لم تنشر المجلتان العالميتان **Science, Nature** خلال النصف الأخير من القرن العشرين بحثاً مصرياً واحداً[٣]. ومن الجدول

---

(١) نبيل فتح الله : حول المشروع العلمي دفاعاً عن جامعاتنا ، الأهرام الاقتصادي العدد ١٩٤٢ الصادر في ٢٠٠٦/٣/٢٧ ، ص ٥٨ .

(٢) ميثاء سالم الشامسي : حصاد مراكز البحث العلمي العربية ، مرجع سابق ص ١٣٩ .

(٣) د/ مصطفى النبراوي : مصر خارج قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة علمية، (١٨ يوليو ٢٠٠٨)
www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=7549&Page=1

التالي يتبين مدى اتساع الفارق بين ما تنشره مصر بالمجلات العالمية، وما تنشره بعض الدول المتقدمة والنامية .

جدول (١٢)

نصيب بعض دول العالم من المقالات المنشورة

في المجلات العالمية عام ٢٠٠٣

الدول	نسبة المساهمة
الولايات المتحدة الأمريكية	%٣٠,٨٢
اليابان	%٨,٢٤٤
المملكة المتحدة	%٧,٩٢٤
ألمانيا	%٧,١٨٢
فرنسا	%٥,٦٥٣
إسرائيل	%١,٠٧٤
مصر	%٠,٢٨٠
المملكة العربية السعودية	%٠,١٢٩
لبنان	%٠,٠٤١
المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس	%٠,٠٣٣
الأردن، سوريا	%٠,٠٢١
دولة البحرين	%٠,٠١١
اليمن، سلطنة عُمان، الإمارات	%٠,٠٠٨

المصدر: عادل عوض و سامي عوض : البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم، مرجع سابق، ص ٣٧.

الأمر الذي يضع مصر في مرتبة متأخرة عالمياً في مجالات البحث والتطوير؛ مما يقلل الطلب العالمي على الأبحاث والأوراق العلمية المصرية؛ نظراً لانخفاض أهميتها طبقاً للتقييم العالمي. الأمر الذي اقترح معه البعض أن يتم اشتراط ترقية أساتذة الجامعات المصرية على شرط نشر بحث بأحد الدوريات العلمية العالمية[1]. وهو ما نشاطره الرأي حتى نرتقي بمجالات البحث العلمي من جانب، وبصناعة النشر من جانب آخر .

(٣) عدد الجامعات ومراكز البحوث والباحثين .

تقوم مؤسسات التعليم وخلق المعرفة على تدفق المعرفة في فصول الدراسة والدوريات العلمية والكتب والأبحاث. ومن خلال إلقاء نظرة على عدد مؤسسات البحث والتطوير في مصر، وفقاً لدراسة أعدتها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر عام ١٩٩٨، تبين وجود ٣٥١ هيئة ومركز موزعة على نحو ٢٧١ كلية جامعية، و٢٤ هيئة ومركز بقطاع الإنتاج، و٥٦ هيئة ومركز بقطاع الخدمات[2]. وبداية من العام الدراسي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ زاد عدد الجامعات المصرية ليصبح عدد الجامعات الحكومية ١٥ جامعة، ولها ٥ فروع، وتم إنشاء ثلاث جامعات خاصة جديدة ليصبح عددها ٩ جامعات، وكذلك تم إنشاء ١٢ معهداً خاصاً جديداً[3].

([1]) د/ حمدى حسن أبو العينين : إصلاح البحث لعلمي في الجامعات المصرية ، جريدة الأهرام العدد الصادر في ١ يناير ٢٠٠٦ ، ص ١٣ .

([2]) د/ عثمان عثمان أمين الجندي : تكنولوجيا المعلومات ودورها المحوري في تنمية الصادرات المصرية، بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية التجارة بنات جامعة الأزهر ، العدد (١) لسنة ٢٠٠٤ ، ص ٤٧٤ .

([3]) د/ عمرو سلامة : قانون جديد للجامعات ، شبكة الجامعات المصرية ، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥ .
www.frcu.eun.eg/docs-n/details.php?id=2438&page=a-eun

ومن ناحية أخري فإن مصر تحتل في مؤشر عدد العلماء والمهندسين لكل مليون نسمة موقعاً متوسطاً، حيث يصل العدد ٩٠٠ باحث / مليون نسمة. وهو عدد لا يستهان به مقارنة بدول أخرى[1]. ويبلغ عدد العاملين بمجالات البحث العلمي وفقاً لدراسة أعدتها أكاديمية البحث العلمي المذكورة أعلاه ١١٤١٣٧ توزع كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (١٣)

توزيع القاعدة العلمية البشرية في مصر

التخصص	العدد	النسبة المئوية
مهندسون وعلماء	٤٩٥٨٢	%٤٣,٥
فنيون	١٧١٥٠	%١٥
مساعدون وإداريون	٤٧٤٠٥	%٤١,٥
الإجمالي	١١٤١٣٧	%١٠٠

المصدر: د/ عثمان عثمان أمين الجندي : تكنولوجيا المعلومات ودورها المحوري في تنمية الصادرات المصرية، بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية التجارة بنات جامعة الأزهر، العدد (١) لسنة ٢٠٠٤ ص ٤٧٤.

ورغم وجود هذه القاعدة العلمية المهمة من حيث الكم حيث وصلت الإحصاءات حاليا إلى وجود ما يقرب من ١٥٠ ألف أكاديمي في مصر، يحمل

(1) ميثاء سالم الشامسي : حصاد مراكز البحث العلمي العربية ، مرجع سابق ، ص ١٤٣.

معظمهم درجة الدكتوراه[1]، القليل منهم يعمل بمؤسسات البحث والتطوير، إلا أن الناتج من الأبحاث والابتكارات مازال دون المستوي المطلوب .

ثانياً : حماية حقوق التأليف وأثرها على البحث والتطوير في مصر .

ثار جدل حول حماية حقوق التأليف والنشر وتأثيرها على البحث العلمي والتطوير والابتكار. وهل تعزز البحث العلمي أو تعد معوقاً له ؟ انقسمت الآراء بشأن الإجابة على هذا السؤال إلى قسمين قسم يرى وجود علاقة بين حماية حقوق التأليف والنشر وزيادة معدلات الابتكار، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير. ورأى آخر يرى عدم وجود أي علاقة بين تلك الحماية ومعدلات الابتكار، وأن هناك عوامل أخرى ذات أهمية كبيرة، وتأثير على معدلات الابتكار مثل المنافسة بين المشروعات دون النظر لمستوى الحماية. ولكن هل الأمر مختلف بالنسبة للوضع في مصر؟ .

لما كان البحث العلمي والتطوير هو المُنتِج الرئيسي للمعرفة، والأبحاث والمؤلفات وغيرها من المنتجات الفكرية المتمتعة بحقوق التأليف. تلك النتائج التي تخسرها مصر نظراً لانخفاض مستويات البحث والتطوير بها، طبقاً للمقاييس والإحصاءات المذكورة في البند السابق، مما يجعلها في حالة تأخر عن ركب الدول المتقدمة وتظل مستورداً صافياً للعلوم والمعارف مقابل دفع الأثمان الباهظة التي يحددها محتكروا هذه التكنولوجيا؛ ألا وهي الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة المتعددة الجنسيات. الأمر الذي جعل مدي تأثير الحماية على مستويات البحث والتطوير في مصر من الأمور محل الاختلاف ما بين مؤيد ومعارض للحماية، وذلك من خلال اتجاهين كالتالي:

---

(1) محمد أبو الغار : البحث العلمي في مصر ، ١٨ يوليو ٢٠٠٨
www.march9online.net/pdf files/Ghar.ppt

اتجاه أول يؤيد الحماية .

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر تعد وسيلة محفزة للقيام بالأنشطة الابتكارية، والاستثمار الخاص في البحوث والتطوير داخل الاقتصاد، بما يولد وفورات كبيرة تساعد على زيادة الإنتاجية، ومن ثم رفع معدلات النمو لأعلى. واستندوا إلى الأسانيد الآتية :

- الحماية مطلوبة ليست فقط كوسيلة محفزة للبحث والتطوير بل أنها مطلوبة أيضاً بعد التوصل لاكتشاف ما، أو اختراع ما، لحماية النتاج الفكري الذي يظهر لحيز الوجود. وبما يساعد على استرداد نفقات البحث والتطوير وتحقيق عائد مناسب للباحث[1].
- انتشار القرصنة في مصر خاصة في مجال برامج الكمبيوتر، حيث أنه عند ابتكار برنامج معين يتم استنساخه إلى ملايين النسخ، ولا يباع من النسخ الأصلية إلا القليل، حتى وصل الأمر إلى أن يقال أن مصر بلد النسخة الوحيدة[2].
- الحماية توفر بيئة أساسية في الأنشطة الابتكارية بشكل يكافئ المواهب والمؤلفين والباحثين وغيرهم، من خلال نظام المقابل المادي، وأسواق توزيع محلية وأجنبية لأعمالهم[3].

---

(1) د/ ياسر محمد جاد الله محمود : الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

(2) م / رأفت رضوان : تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(3) د/ مصطفي محمد عز العرب : آليات الحماية وبعض معارضات الدول النامية، مرجع سابق، ص ٢٠٦ .

- الحماية تعد ضرورة لحث ودفع أصحابها ليس فقط للإنتاج. ولكن أيضاً لتحويل مجرد الأفكار الناتجة عن أنشطة البحث والتطوير إلى معرفة، ومن ثم تحويل المعرفة لإنتاج سلع وخدمات. ويعد توفير الحماية القوية هو الأساس لتمكين أصحاب الأفكار، وكذلك أصحاب المشروعات من تحويلها إلى سلع وخدمات تفيد البشرية جمعاء[1]. فتوفير مثل هذه الحماية هو الذي يجعل الابتكارات، والمعرفة نادرة، ومن ثم لها قيمة سوقية "ثمن" يستأثر أصحاب حقوق التأليف والنشر بثمارها[2]. وقيام الباحثين المصريين بالأبحاث لصالح الجهات الأجنبية دليل قاطع على قدرة الباحث المصري على الابتكار طالما توفرت الحماية[3].

- يحتاج قطاع البرمجيات أو القطاع المعنى بالمعلوماتية إلى حماية فعاله لمنتجاته وعملياته التصنيعية بصورة تغطى وتحمى التكاليف الباهظة اللازمة لتطوير جهاز أو برنامج حديثين[4].

---

(1) د/ غازي الخضيري : البحث والتطوير والملكية الفكرية ، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨
www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/wipo_ip_amm_07/wipo_ip_amm_07_1.ppt

(2) د/ السيد احمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سابق ص ٧٢ .

(3) ومثال ذلك قيام الباحث المصري إبراهيم حلمي والذي قام بإجراء بحث عن الكائنات الحية وأعد موسوعة عن النباتات وغيرها من الاكتشافات، لصالح المتحف الطبيعي بشيكاغو. راجع ، أ / شوقي جلال : الإبداعات الأدبية والفنية ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، (٩-١٠ أبريل ٢٠٠١) ص ١٣٧ .

(4) د/ مصطفي محمد عز العرب : آليات الحماية وبعض معارضات الدول النامية، مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

اتجاه ثان ضد الحماية .

يذهب أنصاره إلى أن الحماية سوف يترتب عليها ما يشبه المباراة صفرية العائد، حيث أن نصيب وعائد الدول المتقدمة، سوف يقابله على الجانب الآخر خسائر للدول النامية. مما دفع الدول النامية للاعتراض على الحماية القوية، ومنها مصر، والبرازيل، وكوبا، والهند، والأرجنتين، ونيجيريا، وبيرو، وتنزانيا، وغيرها من الدول. واستند أصحاب هذا الرأي إلى الأسانيد التالية :

- انخفاض مستويات البحث والتطوير في مصر، مما يجعلها غير مؤهلة للدخول في منافسة مع القوى الاقتصادية العلمية المتقدمة، بل وبعض الدول النامية، والتي تنفق على البحث والتطوير بما لا تستطيع مصر إنفاقه[1].
- إن جزءاً كبيراً من هذا الإبداع المملوك للدول المتقدمة هو نتاج التراكم المعرفي والذي سبق هذا الإبداع، والمتمثل في العلوم والمعارف المختلفة، والتي هي ملكٌ للبشرية ككل، حيث لا يمكن فصلها عند نقطة زمنيه محددة. الأمر الذي يعنى عدم قصر الإبداع على صاحبة فقط، بل هناك مساهمة للبشر ككل فيه، وينبغي أن تتحصل هي الأخرى على جزء كبير منه[2].

---

(1) د/ حلمي الحديدي : ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان ، (٩-١٠ أبريل ٢٠٠١) ، ص ١٥٣ .
(2) د/ مصطفى محمد عز العرب : آليات الحماية وبعض معارضات الدول النامية، مرجع سابق، ص ٢٣٠ .

- اعتماد مصر على استيراد التكنولوجيا من الخارج وخاصة المعرفة الفنية[1]. الأمر الذي يرفع أثمان هذه السلع، والذي لا يعكس القيمة الاقتصادية للسلعة، والمتمثل في تكلفة الإنتاج مضافاً إليها الربح المقبول، ولكن هناك دائماً إضافة مرتفعة للأرباح الاحتكارية. والتي تتولى الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات تعظيمها وبشكل مستمر .

الأمر الذي يتضح معه مدى التأثير السلبي لحماية حقوق التأليف والنشر على مصر في المدى القريب، نظراً لانخفاض مستويات البحث والتطوير بها، وانخفاض نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير. ولكن على المدى البعيد نأمل أن نصل إلى المستوى المأمول، ونقف في مصاف الدول المتقدمة ونكون من المستفيدين من الحماية.

(1) د/ محمد بهاء الدين فايز : الارتقاء التكنولوجي في الصناعة المصرية ودور مؤسسة البحث والتطوير، مرجع سابق ، ص ١٦ .

المبحث الرابع

حماية حقوق التأليف والنشر في مصر

وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات، حاز على اهتمام واعتراف عالمي واسع النطاق. وتتنافس الدول النامية والمتقدمة على حد سواء منافسة شديدة على جذب هذا النوع من الاستثمار؛ حيث أنه يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية من خلال خلق الوظائف ورفع مستوى المعيشة، ووسيلة لنقل التكنولوجيا الجديدة، ومصدر لتمويل المشروعات الوطنية، ويقوم بتنفيذ مشروعات عالية التكنولوجيا، مثل مشروعات البرمجيات، ومجال نظم المعلومات. الأمر الذي يتطلب استثمارات ضخمة إلى جانب تكنولوجيا متقدمة لا تتوافر لدى مصر، وتمتلكها الشركات متعددة الجنسيات[1]. وفي النقاط التالية نبحث الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر في مصر، وكذلك مدى تأثير الحماية على جذب هذا النوع من الاستثمار في مجالات حقوق التأليف .

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات المتعلقة بحقوق التأليف في مصر .

لقد تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر - بصفة عامة - على المستوي العالمي أكثر من مرة خلال الحقبتين الماضيتين، وخاصة خلال التسعينات من القرن الماضي، إلى أن وصل إلى ١,٣ تريلون دولار عام

([1]) د/ رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ٣٧ .

٢٠٠٠. وساهمت العديد من العوامل في بلوغ تلك المؤشرات، كثيرٌ منها ارتبط بالتغيرات الاقتصادية، والسياسية الدولية. فانهيار المبادئ والأفكار الاشتراكية مع انهيار الاتحاد السوفيتي أعطى الرأسمالية دفعة قوية، وكذلك سهلت ثورة الاتصالات الطريق أمام الشركات دولية النشاط في الحصول على المعلومات عن الأسواق الجديدة[١].

وفي مصر فقد جاء تقرير "الاستثمار العالمي" الصادر عن الاونكتاد، والذي أشاد بتحسن مناخ الاستثمار في مصر ليؤكد نجاح النهج الذي تتبعه الحكومة المصرية لإجراء مزيد من الإصلاحات الاقتصادية بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي شهدت طفرة غير مسبوقة خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧؛ حيث بلغت حوالي ١١,١ مليار دولار أمريكي. وبذلك تكون مصر حسب التقرير في المركز الثالث والثلاثون على مستوى العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والأول على مستوى القارة الإفريقية، والثاني على مستوى الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية[٢].

وبالنظر إلى المجالات التي تم استثمار هذه المبالغ فيها نجدها مقسمة كالتالي، ٣٠% منها موجهة لقطاع البترول والغاز الطبيعي، ونسبة ١٥% منها تتمثل في شراء الأجانب لشركات قطاع الأعمال العام حسب برنامج الخصخصة، وتتبقى نسبة ٥٥% متمثلة في استثمارات جديدة في مجال العقارات والإسكان الفاخر والمنتجعات الترفيهية والفنادق الراقية. وبجانب

---

(١) د/ رضا عبد السلام : المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(٢) إشادة دولية بتحسن مناخ الاستثمار في مصر ، ٤ أغسطس ٢٠٠٨
www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-10/18/content_507181.htm

ذلك هناك جزء كبير من نسبة ال٥٥% يذهب إلى صناعات تجميعية قائمة على استيراد نسبة كبيرة من المكونات، وبالتالي فالقيمة المضافة منها محدودة للغاية، وعائد هذا الاستثمار يذهب للخارج(١).

مما سبق يتبين قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر في مصر، والتي لا تظهر في الإحصاءات، الأمر الذي يقلل من فرصة مصر في الحصول على التكنولوجيا والصناعات المعرفية، ويقلل من قدرتها التنافسية في مجال السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر .

ثانياً : حماية حقوق التأليف وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

مدى حماية حقوق التأليف والنشر في دولة ما، واعتبار هذه الحماية بمثابة ميزة تميز الدولة المضيفة عن غيرها من الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومدى تأثير هذه الحماية على قرارات المشروع في تحديده لأفضل مواقع لاستثماراته الأجنبية المباشرة في الخارج، هو أمر اختلف بشأنه الفقه الاقتصادي ما بين مؤيد ومعارض. ولكن هل للحماية تأثير على قرار المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مجالات حقوق التأليف والنشر في مصر؟ .

من الناحية النظرية فإن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر في مصر من أهم العوامل التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي، ووفقاً للتقرير الصادر عن وزارة التجارة الأمريكية ١٩٩٩ أنه لا تزال هناك فجوة في حماية حقوق

---

(١) أحمد صالح : استثمارات الأجانب في مصر ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٠٠٧ في ١٨ يونيو ٢٠٠٧ .

الملكية الفكرية، مما دعا الممثل التجاري للولايات المتحدة إلى وضع مصر ضمن قائمة الدول الأولى بالمتابعة، والتقرير هذا صادر عن وزارة التجارة الأمريكية، تطلع عليه الشركات الاستثمارية. ومن ثم تتردد أكثر من مرة قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار في مصر[1].

وتعد صناعة البرمجيات والصناعات المعتمدة على حقوق التأليف، من أكبر الصناعات من حيث القيمة المضافة. ولكي تعمل هذه الصناعات في مصر بالكفاءة اللازمة يلزم قدوم الشريك الأجنبي، لأن سوق هذه السلع في الخارج، وهذا أسهل طريق لفتح الأسواق الخارجية بالمشاركة مع شركات لها نفوذ في هذه الأسواق، وهذا ما اعتمدت عليه التجربة الهندية. ولكن المشكلة هي أن الشركات الأجنبية لا تقبل على السوق المصري بسبب عملية التقليد والقرصنة للبرامج في مصر[2].

ومن الناحية العملية فإن الدراسات العملية التي أجريت في هذا الشأن والمتعلقة ببحث المحددات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر؛ فقد توصلت دراسة ميدانية عن الشركات الأجنبية المستثمرة في مصر، إلى أن محددات جذب الاستثمار من وجهة نظر هذه الشركات تتمثل في الإصلاح الاقتصادي، وأهمية عامل مهارة العامل المصري، وقانون الاستثمار المصري ومدى ما يوفره من إعفاءات ضريبية وجمركية، والعوامل السياسية محلياً وإقليمياً، والنظام الإداري المصري، ومستوى البحوث والتطوير وأهمية موقع مصر الجغرافي واستراتيجية الترويج

(1) د/ رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ .

(2) م / رأفت رضوان : تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص ١١١

المصرية للاستثمار الأجنبي المباشر. ولم تتوصل الدراسة إلى نتائج عملية تعطى أهمية لحماية حقوق التأليف والنشر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ويري الباحث أن حماية حقوق التأليف في مصر شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجالات، ولكنه ليس كافياً بمفردة لتحقيق هذا الغرض ما لم تتوافر المقومات التقليدية لجذب الاستثمار والمتمثلة في الإصلاح الاقتصادي، ومهارة العامل المصري، وقانون الاستثمار المصري وغيرها من المقومات .

(1) د/ رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤.

الفصل الثاني

الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر في مصر

الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر أو كما يطلق عليها أحياناً "الصناعات الثقافية" تتضمن صناعات نشر الكتب والجرائد والدوريات والطبع والإعلان والبث الإذاعي والتلفزيوني وتسجيل الأغاني والرسوم المتحركة والأفلام وصناعة البرمجيات. وكل من هذه الصناعات يتعلق بخلق منتج محمي بواسطة حقوق التأليف والنشر لهذا المنتج .

وسوف نركز هنا على الصناعات الثقافية في مصر من خلال تناول مثالين منها، وهما صناعة السينما، وصناعة البرمجيات، وذلك وفق التقسيم التالي .

المبحث الأول : صناعة السينما

المبحث الثاني : صناعة البرمجيات .

المبحث الأول

صناعة السينما المصرية

بدأت علاقة مصر بالسينما في نفس الوقت الذي بدأت في العالم، حيث عرض أول عرض سينمائي تجارى في العالم في ديسمبر ١٨٩٥ ميلادية في فرنسا، بعده بأيام عرض أول عرض سينمائي مصري في مقهى زواني بالإسكندرية في يناير ١٨٩٦، وتبعه عرض آخر بالقاهرة في نهاية يناير من نفس العام. أما أول فيلم روائي مصري فلم يظهر إلا في سنة ١٩١٧. وعلى مدى ما يقرب من مائة عام قدمت السينما المصرية أكثر من أربعة آلاف فيلم، تمثل في مجموعها الرصيد الباقي للسينما المصرية، والذي تعتمد عليه الآن جميع الفضائيات العربية تقريباً، وتعد مصر أغزر دول الشرق الأوسط في مجال الإنتاج السينمائي[1].

وفي ظل عصر العولمة وتواضع أداء الاقتصاد المصري من واقع مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية، كان من الضروري البدء بالقطاعات الواعدة في الاقتصاد المصري، ومنها صناعة السينما، والتي استطاعت منذ بداية نشأتها في مطلع العشرينات من القرن الماضي الوصول إلي شريحة كبيرة من المشاهدين، ليس في مصر فقط، بل علي امتداد الوطن العربي، وفي أحيان كثيرة وصل تأثيرها لدول مثل روسيا والهند والصين واليابان وفرنسا. وظلت صناعة السينما المصرية الوحيدة في المنطقة العربية لمدة لا تقل عن ثلاثة عقود. كما أن لصناعة السينما المصرية انعكاسات متعددة

---

(1) سينما مصر : (23 august 2008) ar.wikipedia.org/wiki

حيث أنها مجال لخلق القيمة المضافة وتوليد الدخل وتوفير فرص عمل لأعداد كبيرة من العاملين فيها، وفي الخدمات المرتبطة بها، وكانت المصدر الثاني للعملات الأجنبية بعد صادرات القطن في بداية الخمسينات من القرن الماضي وسبباً أساسياً في جذب السياحة العربية لمصر[1].

ورغم أهمية قطاع السينما الذي يعد أحد القطاعات الواعدة، بسبب ما يمكن لهذا القطاع تحقيقه من معدلات نمو وقدرة على زيادة الصادرات بمعدلات متسارعه. إلا أن هذا القطاع يعانى من تغيب شبه كامل رغم الاحتمالات الايجابية المرتبطة نحوه، وبدا ذلك من خلال البيانات المحدودة المتاحة؛ حيث أن صناعة السينما تعاني من العديد من الأزمات، والتي ينبغي بيانها وطرح مقترحات لعلاجها .

وفى هذا الإطار سوف نتناول صناعة السينما المصرية، وكونها مشروعاً اقتصادياً، وأزمة السينما المصرية، وذلك وفق التقسيم التالي :

المطلب الأول : السينما المصرية كمشروع اقتصادي .

المطلب الثاني : أزمة السينما المصرية .

---

(1) اغتيال السينما المصرية : الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٩٧٢ الصادر في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٦ .

المطلب الأول

السينما المصرية كمشروع اقتصادي

تعد صناعة السينما مجالاً خصباً للاستثمار في صناعة كثيفة العمالة ذات عائد اقتصادي سريع نسبياً، وحصيلة ضريبية ضخمة، تؤثر بالقطع إيجابياً على الاقتصاد الوطني والعالمي، والحديث حول هذه النقاط يستلزم منا أن نعرض لكل منها بالتفصيل المناسب .

أولاً : ضخامة الاستثمارات .

إن عملية إنتاج السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر هي ثمرة اقتران بين المؤلفين ورجال الأعمال. يساهم المؤلفون في هذه العلاقة بالأعمال الإبداعية التي تقدم للناشرين لنشرها، والتي تعد جوهر وأساس السلع المتمتعة بحقوق التأليف. وجانب رجال الأعمال يتمثل في أعمال الطباعة والتوزيع والتسويق لتلك السلع وغيرها من أعمال النشر. وإدخال رجال الأعمال في هذه العلاقة يرجع إلى أن هذه المراحل التي تمر بها هذه السلع تتكلف أموالاً كثيرة، وتحتاج لشركات متخصصة تتميز بضخامة استثماراتها. أما بالنسبة لصناعة السينما، فقد وصلت نفقات إنتاج فيلم واحد إلى أرقام ضخمة، نظرا لارتفاع أسعار معدات الإنتاج والتصوير بالإضافة إلى ارتفاع أجور الممثلين .

ومن خلال الجدول التالي يتبين لنا مدي ضخامة الميزانيات التي رصدت لإنتاج الأفلام المذكورة - كأمثلة - بخلاف نفقات الإعلان الداخلي والخارجي وغيرها من النفقات .

جدول (١٤)

نفقات إنتاج أفلام موسم ٢٠٠٨ في السينما المصرية

م	الفيلم	الميزانية بالمليون جنيه	عدد النسخ
١	ليلة البيبي دول	٤٠	٦٠
٢	اتش	٥	٤٠
٣	أخر كلام	٧	٤٠
٤	ادرينالين	٥	٤٠
٥	الديلر	٢٠	٥٥
٦	الغابة	٤	٢٠
٧	مسجون ترانزيت	١٢	٥٠
٨	بلطيه العايمة	٧	٤٠
٩	بوشكاش	٢٠	٧٥
١٠	حسن ومرقص	٣٠	٩٠
١١	حلم العمر	٨	٥٠
١٢	على جنب يا أسطى	٦	٣٠
١٣	فاصل شحن	١٠	٧٥
١٤	كابتن هيما	٨	٦٠
١٥	كازينو	١٢	٦٠
١٦	كبارية	١٠	٥٠
١٧	مفيش فايدة	٧	٤٥
١٨	نمس بوند	٨	٤٥

المصدر: مدونة أفيش السينمائية : إنتاج ١٨ فيلم لموسم ٢٠٠٨ في السينما المصرية ، ١٨ أغسطس ٢٠٠٨ ، afeesh.wordpress.com

يتضح من الجدول مدي ضخامة هذه المبالغ التي رصدت لإنتاج الأفلام المذكورة، ومع ذلك نجد أن نفقات إنتاج جميع هذه الأفلام قد تكون أقل من ميزانية فيلم أمريكي واحد؛ فمثلاً قد تكلف فيلم "مملكة الجنة" للمخرج الأمريكي ريدلي سكوت ١٢٠ مليون دولار[1]. كما أن ميزانية فيلم The Dark Knight الأمريكي ١٥٠ مليون دولار[2].

ثانياً : ضخامة الاستثمارات البشرية .

إن صناعة السينما من الصناعات كثيفة العمالة بشكل يفوق كثير من الصناعات التقليدية، وإن كان المشاهد العادي للفيلم لا يلاحظ ذلك، على اعتبار أن ما يظهر أمامه فقط هم أبطال الفيلم، ولا يظهر أمامه مئات من العاملين من كاتب القصة والسيناريو والحوار والفنانين والفنيين والكوافير والإخراج والتصوير والإنتاج والموسيقي والألحان وتصميم الرقصات وغيرهم[3]. يضاف إليهم أصحاب دور العرض والعاملين بها، وشركات التوزيع، والعاملين بالصفحات الفنية في المجلات والجرائد والنقاد ...... الخ .

الأمر الذي يوضح أن صناعة السينما قادرة على خلق فرص عمل تحتاجها دول تعاني من البطالة، خاصة في دول العالم الثالث والدول النامية. فمن الواضح أن هذه الصناعة ستلعب دوراً هاماً في اقتصادات دول العالم

---

(1) الملحق الاقتصادي لجريدة الأهرام : الصادر بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٠٥ ، ص ١٦ .

(2) مدونة أفيش السينمائية : فيلم The Dark Knight يحطم الأرقام القياسية ، ٢٠٠٨/٩/٩ . afeesh.wordpress.com

(3) وتطبيقاً لذلك فقد شارك في فيلم " القديس بطرس " ٨٥ ممثلاً وممثلة إلى جانب ٦ آلاف كومبارس .

جريدة الأهرام المصرية : العدد الصادر في ٢٦ يناير ٢٠٠٥ ، ص ٣٢ .

ومنها بالطبع مصر. خاصة إذا ما تجاوزت السينما المصرية أزمتها الحالية، ووصلت إلى معدلات الإنتاج والتوزيع المطلوبة محلياً ودولياً، حيث أن صناعة السينما المصرية الآن تعتمد على الموسم الصيفي والأعياد فقط دون باقي العام، مما يجعل العمل في مجال السينما مرتبط بهذه المواسم مثلها مثل مجالات السياحة والصيد، الأمر الذي يجعل العاملين بها في حالة بطالة باقي شهور السنة، وهو ما يعرف بالبطالة الموسمية(١).

ثالثاً : دعم الاقتصاد الوطني .

تعد صناعة السينما أخصب مجالات الاستثمار من حيث عائدها الوفير والسريع، بالإضافة إلى أن حصيلتها الضريبية مرتفعة بصورة ملحوظة، إذا ما قورنت بغيرها من سبل الإنتاج. كذلك نجد قيمتها المضافة للاقتصاد الوطني تعد دعماً من الصعب على الدول التخلي عنه بسهولة .

(١) ضخامة العائد .

تتميز صناعة السينما بضخامة العائد، ومكاسب مالية واقتصادية متزايدة بشكل مستمر مما يعمق دورها في الاقتصاد والتجارة. والناتج المالي المتزايد يؤهلها بأن تكون أداة مهمة لتنمية الاقتصاد القومي في أي بلد تتوافر فيه هذه الصناعة. وتتحقق إيرادات الفيلم السينمائي كما هو واضح من التقسيم التالي من خلال التوزيع الداخلي والخارجي للفيلم .

---

(١) د/ أحمد بديع بليح : مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الكلي ، ٢٠٠٢ ، بدون دار نشر ، ص ٥٢ .

إيرادات الفيلم السينمائي المصري وتشمل ما يلي :

أ) التوزيع الداخلي :

ويتمثل في كافة إيرادات الفيلم المحققة داخل جمهورية مصر العربية من :-

- العرض بدور العرض السينمائي .
- العرض بتلفزيون جمهورية مصر العربية .
- الفيديو داخل مصر .

ب) التوزيع الخارجي .

ويتمثل في كافة إيرادات الفيلم المحققة بكافة الأشكال من خارج جمهورية مصر العربية، وهي دور العرض السينمائي، والمحطات الفضائية، وتلفزيونات الخارج .

ج) إيرادات الجوائز .

وذلك في حالة الاشتراك في المهرجانات الدولية أو المحلية، وفوز الفيلم بجائزة مالية تضاف قيمة الجائزة إلى إيرادات الفيلم السابق إيضاحها [1].

الأمر الذي يوضح أن إيرادات صناعة السينما لا تقتصر فقط على إيرادات دور العرض، وإن كانت إيرادات دور العرض هي مقياس نجاح الفيلم. وفيما يلي بيان بالأفلام الأكثر تحقيقاً للإيرادات بدور العرض السينمائية المصرية لأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ يوضحها الجدول التالي :

---

(1) تعليمات تنفيذية بشأن محاسبة شركات الإنتاج السينمائي : (٢٣ أغسطس ٢٠٠٨)
www.incometax.gov.eg/pnd/510.doc

جدول (١٥)

إيرادات الأفلام العشرة الأكثر إيراداً في السينما المصرية لأعوام

٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ بالمليون جنيه

٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
الفيلم	الإيرادات	الفيلم	الإيرادات	الفيلم	الإيرادات
عمارة يعقوبيان	١٩,٤٢٧	مرجان أحمد مرجان	٢٣	حسن ومرقص	١٨
كتكوت	١٦,٤٨٤	كدة رضا	٢١	كابتن هيما	١٤
واحد من الناس	١٥,٦٠٤	عمر وسلمي	٢١	الريس عمر حرب	١٢
جعلتني مجرماً	١٤,٠٥٥	كركر	١٧	كبارية	١١
وش إجرام	١٠,٢٩٦	تيمور وشفيقة	١٧	بوشكاش	١٠
العشق والهوي	٩,٣١٩	الشبح	١٠	ليلة البيبي دول	٨
حليم	٥,٩١٤	عندليب الدقي	٨	نمس بوند	٦
لخمة راس	٥,٣٤٣	٤٥ يوم	٣	مسجون ترانزيت	٤
ظاظا	٥,٣١٠	قص ولصق	٢	حلم العمر	٤
أوقات فراغ	٥,١٤٤	عجميستا	١,٧	على جنب ياسطي	٢

المصدر: إحصائيات٢٠٠٦ : إحصائيات filfan.com في ٢٣ أغسطس ٢٠٠٨

www.filfan.com/movieprofile.asp?PageNo=7&MovieID=2357- 65k

إحصائيات ٢٠٠٧ ، المصدر : جريدة الأخبار : عدد الأربعاء ٢٠٠٧/٩/١٢

إحصائيات ٢٠٠٨: منتديات بشاير ، ٤ أكتوبر ٢٠٠٨

elbashayer.com/?page=viewn&nid=19021

إلي جانب إيرادات دور العرض السينمائي المصرية، هناك الجوائز المالية التي يحصل عليها الفيلم، تعد بمثابة إيراداً للفيلم تضاف إلي إيراداته. فمثلاً فوز فيلم "الجزيرة" بالجائزة الثالثة للإنتاج، وقدرها ٧٥ ألــف جنيــه، وفوز فيلم "حين ميسرة" بالجائزة الأولي للإنتاج، وقدرها ١٥٠ ألف جنيــه، وكذلك فوز فيلم "في شقة مصر الجديدة" بالجائزة الثانية للإنتاج وقدرها ١٠٠ ألف جنيه[١]- وذلك في المهرجان القومي للسينما المصرية - تعــد إيــراداً للفيلم تضاف إلي جانب الإيرادات المذكورة أعلاه. مما يتبين معه ضــخامة العائد من صناعة السينما المصرية كمشروع اقتصادي، مقارنة بكثير مــن المشروعات التقليدية. ولكن في حالة المقارنة بإيرادات السينما الأمريكيــة، نجد أن إيرادات فيلم The Dark Knight الأمريكي، حقق٦٦ مليون دولار في يوم ٢٠٠٨/٧/١٨ أول يوم عرض له في السينما الأمريكية[٢].

(٢) حصيلة ضريبية مرتفعة .

تتميز صناعة السينما بحصيلتها الضريبية المرتفعة بصورة ملحوظة إذا ما قورنت بغيرها من سبل الإنتاج، وقد تكون حصيلة الضرائب من الأثر المباشر، أو الأثر الغير مباشر؛ حيث تدر صناعة السينما حصيلة ضــريبية ضخمة من خلال ثلاث وسائل رئيسية وهي، الضرائب على أرباح شركات الإنتاج السينمائي، والضرائب على قيمة تذاكر دخول دور العرض السينمائي (ضريبة الملاهي)، والضرائب المستحقة على الممثلين، والعاملين في صناعة السينما كضرائب على نشاطهم الفني .

---

(١) المهرجان القومي للسينما المصرية :
www.alarabiya.net/articles/2008/05/03/49301.html

(٢) مدونة أفيش السينمائية : فيلم The Dark Knight يحطم الأرقام القياسية ، مرجع سابق.

(أ) ضرائب شركات الإنتاج السينمائي .

تُحصل مصلحة الضرائب المصرية ضرائب من شركات الإنتاج السينمائي على أرباحها المتحققة خلال السنة الميلادية السابقة، بعد خصم قيمة نفقات الإنتاج من الإيرادات، لتحديد هامش الربح المتحقق. وقد يبالغ المنتج والموزع في الإعلان عن قيمة الإيرادات في وسائل الإعلان، إلا أن الأمر يختلف أمام الضرائب، والضرائب بالطبع جهة تلتزم بالحفاظ على أسرار مموليها. وإيرادات الفيلم السينمائي والنفقات يوضحها الجدول التالي :-

جدول (١٦)

إيرادات ونفقات الفيلم السينمائي

إيرادات الفيلم السينمائي	نفقات إنتاج الفيلم السينمائي
إيرادات الفيلم السينمائي وتشمل ما يلي : أ) التوزيع الداخلي : ويتمثل في كافة إيرادات الفيلم المحققة داخل جمهورية مصر العربية من :- • العرض بدور العرض السينمائي . • العرض بتلفزيون جمهورية مصر العربية . • الفيديو داخل مصر . ب) التوزيع الخارجي . ويتمثل في كافة إيرادات الفيلم المحققة بكافة الإشكال من خارج جمهورية مصر العربية، وهي دور العرض السينمائي ، الأقمار والمحطات الفضائية ، تلفزيونات الخارج . ج) إيرادات الجوائز . وذلك في حالة الاشتراك في المهرجانات الدولية أو المحلية، وفوز الفيلم بجائزة مالية تضاف قيمة الجائزة إلى إيرادات الفيلم السابق إيضاحها .	نفقات إنتاج الفيلم السينمائي وتشمل : أولاً : الأتعاب المهنية وتشمل : القصة والسيناريو والحوار، أجور الفنانين، أجور الفنيين، كوافير، مونتير، إخراج، تصوير، إنتاج، موسيقى والحان، تصميم رقصات . ثانياً : الخامات، خدمات الاستوديوهات، وأعمال المعامل، وإيجارات الأستوديو، وأعمال المونتاج وغرفة صناعة السينما، وإيجار المعدات . ثالثا :الملابس، إيجار أماكن، إكسسوارات ديكورات، إيجار سيارات، أغذية مشروبات طباعة سيناريو، أجور عمال، إكراميات انتقالات، ومصاريف سفر. رابعا : أجور المندوبين، والدعاية بالصحف إكراميات بالسينما، دعاية بواجهات السينما عمولة توزيع، شراء تذاكر .

المصدر: تعليمات تنفيذية بشأن محاسبة شركات الإنتاج السينمائي : (٢٣ أغسطس ٢٠٠٨) www.incometax.gov.eg/pnd/510.doc

(ب) ضريبة الملاهي[1].

تُفرض ضريبة على مقابل دخول السينما المصرية، بموجب القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩. وتقدر بنسبة ٥% من مقابل دخول دور العرض في حالة عروض الأفلام المصرية، وكذلك الأفلام المنتجة إنتاجاً مشتركاً بين مصريين وأجانب، والفيلم الأجنبي الذي يعرض مع الفيلم المصري في عرض واحد. ونسبة ٢٠% من قيمة مقابل الدخول في حالة عروض الأفلام الأجنبية. وإذا ما تم عرض أكثر من فيلم أجنبي مع فيلم مصري، يخضع العرض لفئة عروض الأفلام الأجنبية[2].

وقد حققت ضريبة الملاهي – إجمالاً – حصيلة قدرت ضمن إيرادات مشروع موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بمبلغ ٤٦ مليار جنيه[3]. متضمنة حصيلة الضريبة على مقابل دخول السينما والمسرح وغيرها من وسائل الترفيه المنصوص عليها بالجدول المرفق بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩. ويمكن تخيل مدي مساهمة السينما في هذه الحصيلة من خلال عدد

---

(1) صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ والمنشور بالجريدة الرسمية ، عدد ٢٠ مكرر في ١٩٩٩/٥/٢٣، بفرض ضريبة على مقابل دخول المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي ، ونص في مادته الأولي " تفرض ضريبة على مقابل دخول المسارح وغيرها من محال الفرجة وأي مكان من أماكن الملاهي والعروض والحفلات الترفيهية المبينة في الجدول المرفق، وذلك وفقاً للفئات الواردة فيه". وتم إدراج السينما في البند أولاً بالجدول المرفق بالقانون .

(2) مادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ٢٤ لسنة ١٩٩٩ ، الوقائع المصرية العدد ١٣٢ في ١٩٩٩/٦/١٧ .

(3) الفقراء يدفعون ثمن ثراء الأغنياء ، ٢٠٠٨/٩/١٩

www.ahrla.net/elmarsad_ar/20th/tshreaat.htm

تذاكر السينما، والتي تجاوزت ١٥,٨٦ مليون تذكرة عام ٢٠٠٦ [١]، وهي نسبة ليست بالقليلة، ويمكن مضاعفتها من خلال إنشاء دور عرض جديدة في كافة مدن مصر.

وإن كان البعض انتقد ضريبة الملاهي للأسباب التالية :

- إن ضريبة الملاهي- طبقاً لتصريحات رئيس مصلحة الضرائب العقارية – ورغم ضخامة حصيلتها فإنها لا تغطي أعباء تحصيلها[٢].
- نسبة ٢٠% من قيمة مقابل الدخول لعروض الأفلام الأجنبية نادراً ما يتم تحصيلها، نظراً لتحديد المؤسسات الحكومية المعنية لعدد النسخ المستوردة من الأفلام الأجنبية، والمحددة بخمس نسخ فقط منذ عام ١٩٩٨، ودائماً ما تعرض دور العرض الفيلم الأجنبي مع الفيلم المصري في نفس العرض، ومن ثم تكون النسبة المحصلة هي ٥% فقط من قيمة مقابل الدخول[٣].
- ضريبة الملاهي يتحملها الفقراء، حيث يتحمل نسبة كبيرة منها مرتادوا دور العرض السينمائي، وأغلبهم من الفقراء، على عكس الحال في المسارح والحفلات حيث يحضرها الأغنياء وهم قلة مقارنة بمرتادي دور السينما[٤].

---

(١) هاجر صلاح : حيتان السينما المصرية أفسدوها ، جريدة القاهرة في ١٧ يوليو ٢٠٠٧ .

(٢) إسماعيل عبد الرسول : حصيلة الضرائب العقارية ،
www.gom.com.eg/algomhuria/2003/08/07/secret/detail01.shtml

(٣) الأفلام الأجنبية تواجه محددات بيروقراطية في مصر ، ٢٠٠٨/٩/١٩
www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=27823

(٤) ضريبة الملاهي والمبيعات ، ٢٠٠٨/٩/١٩ ،
www.hamedtaher.com/msa/msa15.html

(ج) ضرائب النشاط الفني للممثلين .

تدفع شركات الإنتاج السينمائي أجوراً للحصول على خدمات المهارات الإنسانية الفنية المتخصصة على مستوي المهن السينمائية لصناعة الفيلم، وأهمها أجور المخرج وأبطال الفيلم ومؤلف الموسيقي التصويرية وغيرهم. وتصل أجور هؤلاء الفنانين في بعض الأحيان إلى نسبة ٧٠% من ميزانية الفيلم، فمثلاً تقاضى الممثل عادل الإمام مبلغ عشرة ملايين جنيه عن دوره في فيلم "حسن ومرقص"، في حين أن ميزانية الفيلم ٣٠ مليون جنيه .

الأمر الذي يتضح معه مدى ارتفاع الأجور والتي تصل إلى أرقام لا تقارن بأجور المهن والصناعات التقليدية، مما يترتب عليه حصيلة ضريبية مرتفعة. وقد تم تحصيل مبلغ ٢٧ مليون جنيه ضرائب من الممثلين عام ٢٠٠٥ [1].

ويوضح الجدول التالي إجمالي ما حصلته مصلحة الضرائب المصرية من بعض الممثلين عام ٢٠٠٥.

(1) نجوم الفن سددوا ٣٦ مليون جنية للضرائب : ٢٣ أغسطس ٢٠٠٨

www.alarabiya.net/articles/2005/09/15/16809.html

جدول (١٧)

حصيلة الضرائب على النشاط الفني لبعض الممثلين لعام ٢٠٠٥

م	اسم الممثل	قيمة الضريبة المسددة
١	عادل إمام	٤ مليون جنيه
٢	محمد هنيدي	٢,٨٠٠ مليون جنيه
٣	محمد سعد	٢,٥٠ مليون جنيه
٤	أحمد السقا	مليون جنيه
٥	فيفي عبده	٢ مليون جنيه
٦	يسرا	٨٠٠ ألف جنيه
٧	نبيلة عبيد	٨٠٠ ألف جنيه
٨	لوسي	٨٠٠ ألف جنيه
٩	نادية الجندي	٦٥٠ ألف جنيه

المصدر: نجوم الفن سددوا ٣٦ مليون جنية للضرائب : ٢٣ أغسطس ٢٠٠٨
www.alarabiya.net/articles/2005/09/15/16809.html

الأمر الذي يتضح معه مدى ما تساهم به هـذه المهـن فـي دعـم الاقتصاد القومي مقارنة بكثير من المهن التقليديـة. إلا أن الواقـع العملـي يختلف عما هو متصور، حيث يلجا الممثلون إلى إخفاء أجورهم الحقيقيـة، وإظهار عقود بأقل من الواقع للتهرب من الضرائب، الأمر الذي نبحثه فـي المطلب التالي والخاص بأزمة السينما المصرية.

المطلب الثاني
أزمة السينما المصرية

تمر صناعة السينما المصرية هذه الأيام بأزمة لا تعد الأولى في تاريخها. فقد مرت بعدة أزمات منذ نشأتها، تختلف طبيعة كل منها عن الأخرى. بداية كانت في أربعينات القرن الماضي، وتحديداً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث سيطرت فئة أغنياء الحرب علي صناعة السينما في مصر، لما يرون فيها من أرباح هائلة، ولأن الهدف كان تجارياً محضاً فإن نوعية الأفلام المنتجة كانت بائسة لا تستطيع المنافسة في السوق العالمية .

مرحلة هبوط ثانية أصابت السينما المصرية في بداية السبعينات؛ نظراً لظهور ما يعرف بأفلام المقاولات، فمنتجو هذه الأفلام كانوا مقاولي بناء أو تجار وغيرهم من رجال الأعمال. وصاحب ذلك ظهور الفيديو كاسيت الذي أدي بدوره إلي إنتاج نوعية أفلام جديدة للعرض المنزلي في السوق الخليجية الثرية. ومع ذلك فقد تم إنتاج أفلام جيدة خلال هذه الفترة وخاصة بعد عام ١٩٧٣ وما صاحبه من انتصار أكتوبر المجيد[١].

تمثلت أسباب أزمات السينما المصرية السابقة في استحواذ مشروعات صغيرة علي صناعة السينما، يقل فيها التكامل بين المراحل التي يمر بها الفيلم السينمائي من إنتاج وتوزيع وعرض. مما قلل من قدرة هذه الشركات في تحقيق الأرباح الكبيرة، ولم تنتج بالتالي أفلاماً تنافس بها في السوق العالمية[٢].

أما الأزمة الحالية فهي متعددة الأوجه، حيث تتعلق بأزمة كبار الممثلين (النجوم) ومدي سيطرتهم علي السينما المصرية، وأزمة انخفاض

(١) السينما المصرية في أزمة ، جريدة النهار ، عدد ٢٠٠٨/٧/٢٤ .
(٢) د/ رضا فتحي المنسي : مرجع سابق، ص ١٩٦ .

هامش ربح شركات الإنتاج السينمائي، وأزمة قلة وسوء توزيع دور العرض السينمائي، وأزمة التسويق الخارجي للفيلم، وأزمة ضعف حماية حقوق التأليف والنشر. بناءً عليه سنتناول علي الترتيب أوجه الأزمة الاقتصادية للسينما المصرية في البنود التالية :

أولاً : ظاهرة نجوم السينما المصرية (نجم الشباك) .

يقصد بظاهرة النجم أو نجم الشباك اعتماد الفيلم في إنتاجه وتسويقه وعرضه علي نجم واحد معروف له شعبية كبيرة، مع حصول هذا النجم علي نسبة كبيرة من ميزانية الفيلم، قد تزيد عن نصف ميزانية الفيلم[1].

ففي مصر تظهر بوضوح ظاهرة النجم حيث يوجد ٨ نجوم يحكمون السينما المصرية؛ حيث أصبح النجم السينمائي هو المحرك الأساسي للصناعة، والمتحكم في اختيار الممثلين وباقي أعضاء العمل، ومواعيد عرض الأفلام، وأماكن العرض وشكل الدعاية وعدد النسخ، ويفرضون شروطهم علي كل عناصر الصناعة. يأتي في مقدمة هؤلاء النجوم، الممثل عادل إمام، والذي يفرض شروطه التي تتضمن عرض أفلامه مع بداية الموسم، وطباعة ٥٠ نسخة كحد أدني، والعرض في دور العرض الأكثر شهرة، واستمرار عرض الفيلم لأسابيع دون رفع أي نسخة منه. ومصاحبة ذلك حملة دعائية تصل تكلفتها إلى ملايين الجنيهات[2].

---

(1) د/ رضا فتحي المنسي : المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(2) ويأتي بعد الممثل عادل إمام ، محمد سعد، ومحمد هنيدي، وأحمد السقا، وكريم عبد العزيز، وأحمد حلمي، وأحمد عز، وأخيرا هاني سلامة . للمزيد راجع، هاجر صلاح : حيتان السينما المصرية أصدوها ، جريدة القاهرة في ١٧ يوليو ٢٠٠٧ .

ويحصل نجم الفيلم في مصر على نسبة تتراوح مابين ٤٠% إلى ٦٠% من ميزانية الفيلم، فمثلاً قد حصل الممثل عادل إمام علي ١٠ مليون جنيه عن دوره في فيلم "حسن ومرقص" في حين أن ميزانية الفيلم بالكامل ٣٠ مليون جنيه، إلى جانب وجود الممثل عمر الشريف كنجم آخر معه في نفس الفيلم[1].

ويؤدي هذا الاقتطاع الكبير من ميزانية الفيلم لصالح نجم الشباك إلى تقلص أجور كتاب القصة والسينارست وباقي الممثلين وأعضاء العمل. مما يأتي في نهاية المطاف علي حساب جودة القصة والسيناريو؛ ومن ثم علي حساب القيمة الثقافية للفيلم؛ مما يؤدي إلي الجمع بين نجم مشهور وقصة سطحية كمدخلات لإنتاج الفيلم السينمائي المصري .

ثانياً : انخفاض هامش الربح لشركات الإنتاج .

من أهم أسباب أزمة السينما المصرية، أزمة اختلال التوازن بين النفقات والعائد للفيلم المصري، وبالتالي انخفاض هامش الربح الذي تحققه الأفلام المصرية؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع هيكل النفقات للفيلم المصري، نتيجة ارتفاع أجور الفنانين والفنيين ارتفاعاً كبيراً ومطردا، علاوة على كتابة عقود النجوم بمبالغ تقل عن المبالغ الحقيقية، مما لا يظهر نفقات الفيلم الحقيقية، وبالتالي ظهور أرباح وهمية يدفع عنها المنتج ضرائب إضافية، بالإضافة إلى ارتفاع أثمان الخامات ومستلزمات الإنتاج، التي يتم استيرادها من الخارج لعدم تصنيعها محلياً، وهروب المنتجين لطبع أفلامهم خارج مصر. وتطبيقا لذلك نجد أن إجمالي ما أنفق لإنتاج أفلام السينما المصرية لعام ٢٠٠٦ يدور حول ٢٣٠ مليون جنيه، والعائد من العرض المحلي يقل

(1) مدونة أفيش السينمائية : إنتاج ١٨ فيلم لموسم ٢٠٠٨ في السينما المصرية ، مرجع سابق.

عن ٢٢٠ مليون جنيه[1]. وسوف نتناول أسباب انخفاض هامش الربح في النقاط التالية :

(١) ارتفاع أجور الفنانين .

أكد خبراء صناعة السينما أنه من أهم ما يهدد صناعة السينما المصرية خلال الفترة المقبلة هو تزايد النفقات الإنتاجية بسبب ارتفاع أجور النجوم والعاملين؛ حيث أصبحت أجور الفنانين تستنفذ حوالي ٧٠% من ميزانية الفيلم. وقد ذكرنا أعلاه ارتفاع أجر النجم عادل إمام إلي ١٠ مليون جنيه، كما ارتفع أجر كل من النجمان أحمد عز إلى ١,٥ مليون جنيه، وهاني سلامة إلى مليون جنيه[2]. ومن خلال الجدول التالي الذي يوضح أجر أبطال أحد أفلام السينما كمثال، ومدى الزيادة في أجر النجوم عن الأعمال السابقة، الأمر الذي يؤكد زيادة أجور الفنانين باطراد .

جدول (١٨)

أجور أبطال فيلم " البلد دي فيها حكومة "

الممثل	الأجر	آخر فيلم للممثل	الأجر عن آخر فيلم	قيمة الزيادة
تامر هجرس	٨٠٠ ألف جنيه	عمليات خاصة	٥٠٠ ألف جنيه	٣٠٠ ألف جنيه
هايدي كريم	٣٠٠ ألف جنيه	بلياتشو	٨٠ ألف جنيه	٢٢٠ ألف جنيه
غادة عبد الرازق	٢٠٠ ألف جنيه	حين ميسرة	٥٠ ألف جنيه	١٥٠ ألف جنيه

المصدر : شبح الكساد والخسائر يخيم علي السينما المصرية ،
http://masrawy.com/news/arts/cinema/2008/june/summer_cenima.aspx

---

([1]) الأهرام الاقتصادي : العدد ١٩٨٤ الصادر في ٢٠٠٧/١/١٥ ، ص ٧٥ .

([2]) ماجر صلاح : حيتان السينما المصرية أفسدوها ، جريدة القاهرة في ١٧ يوليو ٢٠٠٧.

ويوضح الجدول مدي زيادة أجور الممثلين في الفيلم المذكور عن آخر فيلم لكل منهم بزيادة تصل إلى عدة أضعاف أجر آخر فيلم، وهو ما يدل على الزيادة المطردة في أجور الممثلين المصريين .

هذا التأثير لأجور نجوم السينما هو تأثير مباشر من خلال الاقتطاع من ميزانية الفيلم المعدة لإنتاج الفيلم، ولكن هناك تأثير غير مباشر، من خلال اشتراط النجوم - أثناء التعاقد مع المنتجين- كتابة قيمة في العقد تقل عن الواقع، بل قد تصل إلى نسبة ١٠% فقط من القيمة الحقيقية، وذلك بهدف تخفيض الضرائب، الأمر الذي يولد أرباحاً وهمية يدفع عنها المنتج ضرائب إضافية[١].

(٢) ارتفاع نفقات الخامات ومستلزمات الإنتاج .

ارتفاع نفقات الخامات ومستلزمات الإنتاج التي يتم استيرادها من الخارج، من أهم أسباب ارتفاع التكاليف الإجمالية للفيلم؛ ومثال ذلك الأفلام الخام، ومتوسط احتياج الفيلم الواحد منها ٢٠٠ علبة، ثمن العلبة ١٦٠٠ جنيه، بإجمالي ٣٢٠ ألف جنيه للفيلم. في حين كان ثمن العلبة في السابق ٨٠٠ جنيه، بإجمالي للفيلم ١٦٠ ألف جنيه[٢]، بنسبة زيادة ١٠٠%. إلى جانب آلات التصوير والكاميرات وغيرها من الأجهزة الحديثة وجميعها يتم استيرادها من الخارج .

(١) د/ رضا فتحي المنسي : مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٢) شبح الكساد والخسائر يخيم على السينما المصرية ، بدون مؤلف

http://masrawy.com/news/arts/cinema/2008/june/summer_cenima.aspx

(٣) طبع الأفلام خارج مصر.

معظم الأفلام المصرية يتم طبعها خارج مصر، وبالتحديد في الهند وبولندا وتركيا وبلجيكا. وهذه الظاهرة حديثة نسبياً حيث أنها لم تنتشر إلا في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يضعف صناعة السينما المصرية من خلال تعطيل المعامل والأجهزة الفنية المصرية إلي جانب دفع أكثر من ٦٠٠ ألف دولار سنوياً، كثمن للطبع بخلاف المصاريف الأخرى .

ويؤكد المنتجون والموزعون أن طبع الأفلام بالخارج يحقق لهم ثلاث ايجابيات، تتمثل في جودة شريط الفيلم، حيث تخرج جميع الشرائط بلا عيوب فنية، وتحقق جودة في الصوت والصورة لا تتحقق في المعامل المصرية. الإيجابية الثانية تتمثل في تكلفة النسخة في الخارج، فهي أقل حيث يتراوح سعرها بين ٩٥٠ إلي ١١٠٠ دولار، بينما يصل سعر النسخة في مصر إلي ما يعادل ١٢٠٠ دولار. الايجابية الثالثة تتمثل في سرعة طباعة الأفلام في الخارج حيث يتم طبع كل النسخ في يوم واحد، بينما في مصر لا يمكن طباعة أكثر من ١٠ نسخ في اليوم، ولا تكون جميعها جيدة[١]. وتطبيقاً لذلك هناك ١٤ فيلماً تم إنتاجها عام ٢٠٠٥ لعرضها في موسم صيف نفس السنة تم طباعة ١١ فيلماً منها خارج مصر، والجدول التالي يوضح ذلك.

---

(١) محمد نصر : أسباب هروب المنتجين لطبع الأفلام خارج مصر، جريدة الأهرام، عدد ٨ يونيو ٢٠٠٥، ص ٢٣.

جدول (١٩)

أفلام صيف ٢٠٠٥ وأماكن طباعتها

مسلسل	اسم الفيلم	عدد النسخ	مكان الطباعة
١	ملاكي إسكندرية	٥٥	الهند
٢	حمادة يلعب	٣٩	الهند
٣	يانا ياخالتي	٦٠	الهند
٤	حرب ايطاليا	٥٥	الهند
٥	علي سبايسي	٥٠	بولندا
٦	ليلة سقوط بغداد	٤٠	بولندا
٧	معلهش لحنا بنتبهدل	٤٥	بولندا
٨	حريم كريم	٥٠	بولندا
٩	أحلام عمرنا	٤٠	بولندا
١٠	سيد العاطفي	٥٠	تركيا
١١	السفارة في العمارة	٦٠	بلجيكا
١٢	بوحه	٦٥	مصر
١٣	عيال حبيبة	٤٠	مصر
١٤	الحاسة السابعة	٤٠	مصر

المصدر : محمد نصر : أسباب هروب المنتجين لطبع الأفلام خارج مصر، جريدة الأهرام ، عدد ٨ يونيو ٢٠٠٥ ، ص ٢٣.

وهكذا فإن أفلام صيف ٢٠٠٥ تم طباعتها في الهند (٤ أفلام) وبولندا (٥ أفلام) ومصر (٣ أفلام) وفيلم واحد لكل من تركيا وبلجيكا. ويرجع ذلك إلي وجود جودة أفضل وإنجاز أسرع بتكلفة أقل. وهذه قضية لابد من مناقشتها في مصر حتى لا تخسر الصناعة أحد أهم مقوماتها؛ خاصة وأن الأفلام المصرية ظلت خلال ٧٠ سنة هي عمر صناعة السينما المصرية تطبع في مصر.

ثالثاً : أزمة التسويق .

إن أي صناعة بصفة عامة لا يكتب لها النجاح إلا من خلال تسويق جيد لمنتجاتها علي المستويين المحلي والخارجي؛ حيث لا يمكن الاعتماد على العرض المحلي فقط للأفلام المصرية في الوقت الذي لا يغطي فيه الإيراد المحلي نفقات الفيلم. كما لا يمكن الاعتماد على السوق الخارجية إلا بعد العرض المحلي. وتتعرض السينما المصرية لأزمة تسويق على المستويين المحلي والخارجي كما هو موضح بالنقاط التالية :

(١) أزمة التسويق المحلي .

تتعرض صناعة السينما المصرية لأزمة تسويق محلية، ويرجع ذلك لسببين وهما قلة دور العرض السينمائي، وسوء توزيع هذه الدور جغرافياً، إلي جانب منافسة المنتجات البديلة والمنافسة، والتي تشبع نفس الحاجة لدي المستهلك، وذلك كالتالي :

(أ) قلة وسوء توزيع دور العرض السينمائي .

دور العرض هي الأماكن التي تعرض فيها الأفلام السينمائية بأعلى جودة ممكنة، وتحظي بالتالي بالدورة الأولي في مسلسل عرض أي فيلم.

وصناعة دور العرض تمثل أهم مقومات البني التحتية للسينما؛ فمن ناحية هي الأكبر استثمارياً، وتاريخياً هي الأسبق، فلم تنشأ استوديوهات هوليود الكبرى مثلاً إلا بعد توطد صناعة العرض السينمائي عبر القارة وعبر العالم. أيضا تمثل استثماراً تعتمد عليه صناعة الإنتاج السينمائي المحلي، إذا ما أرادت توسيع استثماراتها، فليس من الممكن أن تزدهر صناعة إنتاج سينمائي محلي في بلد معين بلا دور عرض[1].

ونجاح الفيلم في سوقه الداخلي من خلال العرض بدور العرض السينمائي المحلية، يعد نجاحاً في جولته الأولي، ويتيح له ذلك فرصة أفضل فيما بعد ويرفع من أجره أثناء البيع للقنوات الفضائية، والعرض في الخارج، وهذه المنافذ تساهم بشكل كبير في تغطية نفقات الفيلم وتحقيق الأرباح .

تفقد صناعة الأفلام المصرية هذه الميزة المهمة حيث تشير الأرقام إلى التقلص في عدد دور العرض ليكون في حدود ١٨٠ دار عرض، بعدما كانت في الماضي ٦٠٠ دار عرض. إلي جانب التوزيع غير المتوازن لعدد صالات العرض بين المحافظات، حيث يبلغ عدد الشاشات العاملة في القاهرة الكبرى ٩٦ شاشة، عام ٢٠٠٦ ، وفي الإسكندرية ٦٦ شاشة، وهناك ٦٧ شاشة موزعة على كافة محافظات الجمهورية والتي تشكل ثلثي عدد سكان مصر، مما يؤدى إلى حرمان كثير من المحافظات من وصول الأفلام إليها[2] . ومثال ذلك نجد أنه لا يوجد في مدينة المنصورة سوي صالتان عرض فقط .

ونتيجة لقلة دور العرض المصرية، نجد كمثال أنه في الوقت الذي

---

(1) مدحت محفوظ : دور العرض في مصر ، ٢٠٠٨/٩/١٧
everyscreen.com/views/industry.htm

(2) هاجر صلاح : حيتان السينما المصرية أفسدوها ، جريدة القاهرة في ١٧ يوليو ٢٠٠٧ .

يعرض فيه فيلم "باتمان للأبد" في أكثر من أربعة آلاف شاشة عرض محلية في أمريكا، لا تتجاوز الشاشات التي تعرض أغلي وأنجح الأفلام لأبرز النجوم المصريين – عادل إمام – ما عدده ٢٠ شاشة في كل أرجاء مصر[1].

(ب) المنافسة من المنتجات البديلة والمنافسة .

المنتجات البديلة والمنافسة للسينما، هي فنون التمثيل المختلفة، والصناعات الثقافية المتمثلة في التلفزيون والفيديو، إلى جانب انتشار التكنولوجيا الحديثة، المتمثلة في الفيديو الرقمي، والسي دي، والبث المباشر عبر الأقمار الصناعية للمحطات التلفزيونية الأجنبية وديسكات الليزر وأجهزة الكمبيوتر المنزلي والإنترنت والجيل الثالث للمحمول .

يعتبر التلفزيون من أشد المنافسين قوة لدور العرض السينمائي، حيث يعتمد كل من الناتج السينمائي والناتج التلفزيوني من الدراما على إشباع نفس الطلب لدى المستهلك[2]. إلى جانب قلة النفقات مقارنة بالسينما، وكذلك جودة الصورة بالتلفزيون عنها بدار العرض السينمائي. كما أن انتشار ظاهرة استقبال القنوات الفضائية الأجنبية عن طريق البث المباشر عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية للدول الأجنبية، أصبح كل من يملك طبق استقبال أن يستقبل البث المباشر للعديد من القنوات الأجنبية بما تقدمه من برامج متطورة ومتقدمة. ومنذ أوائل الستينات عرف العالم أجهزة الفيديو كاسيت غير أنها لم يشيع استخداماتها في المنزل إلا منذ منتصف السبعينات،

---

(1) مدحت محفوظ : دور العرض في مصر ، ٢٠٠٨/٩/١٧
everyscreen.com/views/industry.htm

(2) د/ ناصر جلال حسين : الأبعاد الاقتصادية لأزمة صناعة السينما المصرية ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ .

حتى أصبح جهاز الفيديو في متناول الكثير من ذوى الدخول المحدودة، ومن ثم صار منافساً للسينما لما يتمتع به من مميزات الاستهلاك للأفلام دون الارتباط بزمان أو مكان محدد للاستهلاك[1].

(٢) التسويق الخارجي للفيلم .

تشير الأرقام إلى قلة الأفلام المصرية الموزعة في الخارج وتحديداً في الدول الأوروبية، وأمريكا الشمالية. وهو ما يعكس قصور الجهود المبذولة لتصدير الفيلم المصري للأسواق العالمية، والتردد في فتح الأسواق الخارجية غير التقليدية، كالأسواق الأفريقية والأسيوية والأوربية والأمريكية. ويحول بيننا وبين فتح هذه الأسواق العالمية عائقان، وهما عدم قدرة القطاع الخاص الحالي على القيام بهذه المهمة وحده، وسطحية المعالجات السينمائية لكثير من الأفلام المصرية مما يفقدها ميزتها التنافسية علي مستوى السوق العالمية[2].

يتركز تسويق الفيلم المصري في مجموعة من الدول العربية، بل قد اتجهت هذه الأسواق التقليدية وفي طليعتها أسواق الخليج العربي مرحليا للفيلم الهندي، ثم تحولت مؤخراً للفيلم الأمريكي، وهو شيء عندما يقع يصبح من الصعوبة انتزاع شيء منه، وتشير الأرقام إلي أنه في مطلع التسعينات كانت المبيعات الخارجية للفيلم المصري عشرة ملايين دولار، انخفضت في نهاية التسعينات إلى ٧٠٠ ألف دولار[3].

الأمر الذي يلزم معه إعداد الدراسات والاتصالات اللأزمة للتسويق

---

(1) د/ ناصر جلال حسين : الأبعاد الاقتصادية لأزمة صناعة السينما المصرية ، المرجع السابق، ص ٣٢٥ .

(2) هاجر صلاح : حيتان السينما المصرية أفسدوها ، جريدة القاهرة في ١٧ يوليو ٢٠٠٧ .

(3) مدحت محفوظ : دور العرض في مصر ، ٢٠٠٨/٩/١٧
everyscreen.com/views/industry.htm

الخارجي عن طريق السفارات المصرية في الخارج، لدراسة إمكانية فتح أسواق للفيلم المصري في البلاد المختلفة. وتوفير هذه الدراسات للعاملين على تسويق الفيلم المصري في الخارج، كذلك تنشيط عروض أسابيع الأفلام المصرية بالخارج، وإدماج وتركز المشروعات الصغيرة التي تسود صناعة السينما في كيانات اقتصادية كبيرة أو متوسطة لكي تكون قادرة على تحمل عبء الاستثمار في النشاط السينمائي، والمنافسة مع الشركات الأجنبية .

رابعاً : ضعف حماية حقوق التأليف والنشر.

مصر من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقيات الدولية بشأن حماية حقوق التأليف والنشر، ومن المعلوم أن مصر عضو بمنظمة التجارة العالمية، ووقعت على الاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لدورة أورجواي ومنها اتفاق التربيس. كما أنها عدلت القوانين المحلية الخاصة بحقوق التأليف والنشر حتى تتماشي مع قواعد التربيس، وأصدرت القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية. كما تم إنشاء الإدارة العامة لمباحث المصنفات وحماية حقوق الملكية الفكرية عام ٢٠٠٥. ومع ذلك مازالت القرصنة منتشرة وتؤثر علي جميع المجالات ذات الصلة بحقوق التأليف وأهمها بالطبع الأفلام السينمائية .

وتتعرض السينما المصرية للاعتداء على حقوق المؤلفين والمنتجين من خلال نسخ وطباعة الأفلام بطريقة غير قانونية. ويمكن إجمال صور الاعتداء على حقوق التأليف والنشر بالنسبة للسينما المصرية في النقاط التالية :

(١) قرصنة الانترنت .

قرصنة الانترنت هي تحميل أو توزيع مواد غير مصرح بها من السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر مثل الأفلام والموسيقي والألعاب

والبرمجيات عبر شبكة الانترنت. وكل ملف موجود على الانترنت يمكن أن ينتج عنه ملايين من عمليات التحميل، ويستخدم قراصنة الانترنت شبكة الانترنت أيضاً في بيع الاسطوانات الصلبة المقلدة بطريقة غير قانونية من خلال المواقع الالكترونية. وقد تكبدت أمريكا خسائر عام ٢٠٠٥ فقط قدرت بحوالي ٣,٢ مليار دولار علي مستوى العالم بسبب قراصنة الانترنت وحدهم، ذلك أن وضع الأفلام على شبكة الانترنت من خلال عمليات التبادل الثنائي بين الأشخاص أو المواقع غير المعتمدة من شأنه أن يؤدى إلى توزيع نسخ غير قانونية بين ملايين الناس(١).

وقد أكد المنتج السينمائي صفوت غطاس أن ظاهرة نقل الأفلام السينمائية على شبكة الانترنت كارثة حقيقية على صناعة السينما المصرية؛ لأنها سرقة واضحة، مطالباً غرفة صناعة السينما بالتصدي لهذه الجريمة. ويؤكد المنتج هاني جرجس أن القنوات الفضائية قد ترفض شراء الفيلم بحجة وجوده على شبكة الإنترنت بالمجان(٢).

(٢) قرصنة الاسطوانات الرقمية والفيديو كاسيت .

قرصنة الاسطوانات الرقمية هي تصنيع وبيع وتوزيع غير قانوني لنسخ الأفلام في شكل اسطوانات رقمية. ويتم بيع هذه المنتجات غير القانونية عبر المواقع الالكترونية والطلبات عبر البريد الالكتروني وبائعي الشوارع والأسواق علي مستوى العالم. ويميز هذا النوع من القرصنة سهولة نسخ

---

(١) القرصنة والغش ،

www.cipe-arabia.org/files/ppt/event33_paper1.ppt(10-10-2008)

(٢) محمد مسعود : الشبكة العنكبوتية تلتهم أحدث الأفلام المصرية ، مجلة الإذاعة والتلفزيون ، العدد رقم ٣٧٤٨ الصادر في ١٣ يناير ٢٠٠٧ ، ص ٥٨ .

الاسطوانات حيث يمكن نسخ آلاف منها في وقت قصير جداً، إلى جانب توافر الاسطوانات وبأسعار زهيدة، ويمكن تشغيلها من خلال أجهزة الكمبيوتر، أو من خلال أجهزة السي دي فيديو[1].

قرصنة الفيديو كاسيت هي طبع وتوزيع الأفلام على شرائط فيديو، وإيجارها وبيعها بطريقة غير شرعية. وتتسم تلك الأدوات غالبا بقدرتها على إنتاج مئات الآلاف من النسخ غير القانونية كل عام، ويتم توزيع هذه النسخ من خلال العديد من المنافذ المختلفة بما فيها تجار الفيديو وبائعي الشوارع، ويتم تعبئة منتج القرصنة في عبوات تشبه العبوة القانونية. ولكن هذه الوسيلة قد قل استخدامها نظرا لظهور أجهزة الكمبيوتر وانتشارها وأجهزة السي دي فيديو والتي يمكنها عرض نفس الأفلام ولكن عن طريق الاسطوانات .

(٣) ظاهرة الدش المركزي .

ظاهرة الدش المركزي، هي ظاهرة انتشرت في كل أنحاء مصر، ومفادها قيام أحد الأشخاص بالاشتراك في عدة قنوات تلفزيونية فضائية مشفرة، والتوصيل منها لمئات المشتركين من قاطني المنطقة، مستخدما لذلك أجهزة تقوية. وقد صممت هذه الفكرة في البداية لاستخدامها في الدوائر المغلقة مثل الفنادق والمطارات ومترو الأنفاق والقرى السياحية وغيرها. وهذه الشبكات والتي تبث قنوات فضائية للمنازل والمحلات وغيرها من التجمعات دون الحصول على إذن بذلك من الجهات المختصة أو الشركات صاحبة الامتياز في بث تلك القنوات ومالكة حقوق التأليف والنشر تعد غير شرعية ومخالفة لقوانين حقوق التأليف والنشر[2].

---

(1) القرصنة والغش : مرجع سبق ذكره .

(2) المستشار / عبد الرءوف قبطان : ملحق جريدة الجمهورية الأسبوعي، عدد السبت ٦ ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢.

وتسبب هذه الظاهرة خسائر فادحة للقنوات التلفزيونية التي يتم عرضها من خلال الشبكة. إلا أن هناك أيضاً اعتداء علي حقوق التأليف بالنسبة للأفلام السينمائية، حيث يقوم القائمون علي هذه الشبكات ببث الأفلام الحديثة والمعروضة بدور العرض السينمائي علي هذه الشبكات، وذلك بعد تصويرها باستخدام الكاميرات المحمولة باليد من علي شاشة السينما. وتقدم هذه الشبكات عدة قنوات قد يصل عددها إلى ١٥ قناة ما بين قنوات أفلام ورياضية وإخبارية ودراما وغيرها، مقابل اشتراك شهري قد لا يزيد عن عشرة جنيهات للمشترك، في حين أن اشتراك قناة واحدة فقط من هذه القنوات قد يتعدي ٢٠٠ جنيه .

ظاهرة الدش المركزي وأثرها على السينما المصرية (دراسة ميدانية).

قام الباحث بدراسة ميدانية، لقياس مدي تأثير ظاهرة الدش المركزي على السينما المصرية، وتمت الدراسة وفق القواعد التالية :

- **مكان الدراسة** : تم اختيار مركز ومدينة الجمالية، محافظة الدقهلية لإجراء الدراسة .
- **عينة الدراسة** : عينة الدراسة هي أصحاب منازل ومحلات مركز ومدينة الجمالية .
- **حجم عينة الدراسة** : يتمثل حجم العينة في ٣٨٦٠ منزل، و ١٤٠ محل ومقهى ومكتبة وغيرها .

نتائج الدراسة .

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عده نتائج منها :

- عدد الشبكات التي تبث قنوات فضائية للمنازل والمحلات وغيرها من التجمعات، من خلال فكرة الدش المركزي ١٢ شبكة، تغطي مدينة

الجمالية والقرى التابعة لها. تبث كل منها في المتوسط ١٥ قناة، مابين رياضية ودينية وأفلام وأغاني وغيرها. ويتم التوصيل نظير مقابل ١٠ جنيهات شهرياً.

- عدد ٣٦٠٠ منزل ومحل وغيرها، لديها توصيلات من شبكات الدش المركزي، بما يعادل نسبة ٩٠% من عينة الدراسة، مقسمين على ١٢ شبكة بنسب مختلفة، تغطي مركز ومدينة الجمالية بالكامل.
- عدد ١٢٠ منزل به وصلات دش مركزي رغم امتلاكه لدش خاص به، بما يعادل نسبة ٣% من عينة الدراسة .

من خلال الدراسة توصل الباحث إلى نتيجة نهائية ألا وهي، انخفاض الوعي بحقوق التأليف والنشر لدي عينة البحث، والإقبال الشديد على التوصيل من شبكات الدش المركزي، حتى ممن يملكون أجهزة دش خاصة ، نظراً لأن القنوات التي تقدمها شبكات الدش معظمها مشفرة. الأمر الذي أدي إلى انخفاض الطلب على عروض السينما، حيث يتوافر البديل الذي لا ينقطع على مدار اليوم، وبمقابل لا يذكر ١٠ جنيهات شهرياً (أقل من قيمة تذكرة سينما واحدة)، وتقدم هذه الشبكات نفس الأفلام المعروضة بدور العرض السينمائي .

إلى جانب اعتدائها على حقوق التأليف والنشر للقنوات الفضائية المشفرة، والاعتداء على حقوقها المادية، المتمثلة في خسارتها لقيمة ٣٥٨٨ اشتراك (٣٦٠٠ مستفيد – ١٢ أصحاب شبكات الدش = ٣٥٨٨ اشتراك) وذلك في مركز واحد من محافظة الدقهلية، بجمهورية مصر العربية .

المبحث الثاني

صناعة البرمجيات

لقد انتشرت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في شتى المجالات، وعلى جميع المستويات، في المصانع والحقول، ومكاتب الإدارة، وفصول الدراسة، ومن غرف العمليات إلى غرف المعيشة، ومن سفن الفضاء إلى أدوات المطبخ؛ والفضل في هذه الإمكانيات الهائلة لا يرجع إلى عبقرية ذاتية لأجهزة الكمبيوتر المستخدمة؛ وإنما ترجع إلى عبقرية البرنامج الذي يضعه المتخصص في هذا المجال، فيجعل جهاز الكمبيوتر قادراً على تحقيق ما يناط به من أعمال. وقد تم تعريف برامج الكمبيوتر بأنها "تعليمات مكتوبة بلغة ما، موجهة إلى جهاز تقني متطور ومتعدد الاستخدامات، بغرض الوصول إلى نتيجة محددة أو استخلاص معلومة معينة"[1].

إن برامج الكمبيوتر ثمرة من ثمار الفكر البشري تنضوي تحت مفهوم المؤلفات وتحل في رحابها. لذلك ينبغي إضفاء الحماية عليها شأنها في ذلك شأن غيرها من نتاج فكر الإنسانية السامي الذي يمد شعلة الحياة بما يكفل لها الاستمرارية والتطور والتقدم المضطرد على مر الزمان؛ ومن ثم فقد انضمت بموجب اتفاق التربس إلى حقوق الملكية الفكرية، ضمن حقوق التأليف والنشر باعتبارها أعمالاً أدبيه (م ١٠/١ من اتفاق التربس). وكذلك في القانون المصري تم حمايتها بموجب قانون حماية حقوق الملكية الفكرية (م ١٤٠/٢ من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢) .

([1]) د/ مصطفى محمد عرجاوي : الحماية المدنية لبرامج الكمبيوتر، مرجع سابق ، ص ٧.

ومن الناحية الاقتصادية فإن صناعة البرمجيات من الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة؛ نظراً لان حزمة من برامج الحاسب الآلي قد تساوي بضعة آلاف من الدولارات في حين لا تتعدى قيمة وسيط التخزين الذي يحمل هذه البرامج عدة دولارات[1]. وتحتل صناعة البرمجيات المرتبة الثالثة بين الصناعات الكبيرة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد السيارات والالكترونيات من حيث القيمة المضافة[2]. وتمتلك مصر العديد من المقومات لقيام صناعة برمجيات مزدهرة، نتناول ذلك من خلال بيان مقومات صناعة البرمجيات كمشروع اقتصادي، وقرصنة برامج الكمبيوتر بوصفها أحد أهم معوقات هذه الصناعة، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : صناعة البرمجيات كمشروع اقتصادي .

المطلب الثاني : قرصنة برامج الكمبيوتر .

---

(1) قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، العدد الثاني ، المجلد الثامن والخمسون ٢٠٠٥، ص ٢٦ .

(2) د/ عثمان عثمان أمين الجندي : تكنولوجيا المعلومات ودورها المحوري في تنمية الصادرات المصرية، مرجع سابق ، ص ٤٨٥ .

المطلب الأول

صناعة البرمجيات كمشروع اقتصادي

يعد تصميم وتصنيع البرمجيات مجالاً خصباً للاستثمار في صناعة كثيفة العمالة ذات عائد اقتصادي سريع نسبياً، وحصيلة ضريبية ضخمة تؤثر بالقطع إيجابياً على الاقتصاد الوطني والعالمي. والحديث حول هذه النقاط يتطلب منا تناولها بشيء من التفصيل في النقاط التالية :

أولاً : ضخامة الاستثمارات .

يعد الاستثمار في مجال البرمجيات استثمار المستقبل، ويكفي أن نذكر أن صناعة البرمجيات قد ساهمت بأكثر من تريليون دولار في حركة التجارة العالمية عام ١٩٩٨. ومما لا يدع مجالاً للشك أن النفقات المالية، والجهود البشرية المتطلبة لإعداد برامج الكمبيوتر تحتاج إلى استثمارات ضخمة، نظرا لطول عمليات الإعداد، وصعوبتها بسبب تكلفتها المالية الباهظة، والجهد الإنساني الضخم كما وكيفاً. ومثال ذلك فقد بلغت تكلفة برنامج واحد من برامج ألعاب الفيديو – نشر تحت اسم Pac man – اشترك في إعداده ثمانمائة شخص، وقد بلغت نفقاته المالية مبلغاً وقدرة ٣,٢ مليون دولار أمريكي. وأن حجم الإنفاق العالمي في مجال البرمجيات قد وصل إلى ١٨ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٣، وقد تجاوز رقم ٥٥ مليار دولار عام ١٩٨٧[١].

وقد تصل نفقات تصميم برنامج واحد في بعض الأحيان إلى ١٢ مليون دولار[٢]، ومع ذلك فإن صناعة البرمجيات لا تحتاج إلى استثمار بقدر

---

(١) د/ مصطفى محمد عرجاوي : مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) د/ رشا على الدين أحمد على تقي الدين : مرجع سابق ، ص ٨١ .

ما تحتاجه الصناعات التقليدية، ومثال ذلك عامل النسيج على نول آلي الذي يحتاج لاستثمار لا يقل عن مليون جنيه، في حين نجد أن المبرمج يحتاج من ثلاث حتى عشرة آلاف جنيه - نظير مستلزمات حاسب آلي - والقيمة المضافة لمنتج المبرمج عالية جداً[1].

وتمتلك مصر العديد من المقومات لقيام صناعة برمجيات مزدهرة، فعلي جانب العرض تتمثل الميزة التنافسية في انخفاض متوسط أجر العامل في مجال البرمجيات مقارنة بالعديد من الدول العاملة في هذا المجال، حيث يصل أجره إلى ثلث ما يتقاضاه نظيره في الولايات المتحدة، ونصف ما يتقاضاه نظيره في إسرائيل[2].

ومصر مؤهلة لمثل هذه الصناعات، وبالفعل هناك صناعة برمجيات في مصر يصل معدل النمو فيها إلى ٣٥% سنوياً، وعدد الشركات العاملة ٩٠٠ شركة ويبلغ رأسمال هذه الشركات ٣,٢ مليار جنيه[3]. وفي إحصاء عام ٢٠٠١ نجد أن صناعة البرمجيات في مصر تشمل ١٨٠ شركة باستثمارات أقل من ٣ مليون دولار، و٧٥ شركة باستثمارات تتراوح من ٣ إلى ١٠ مليون دولار، و٢٥ شركة باستثمارات أكثر من ١٠ مليون دولار[4]. وإن لم تصل بعد إلي المستوي المطلوب.

---

(1) علي نجيب : ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان ، (٩-١٠ أبريل ٢٠٠١) ، ص ١٥٨ .

(2) قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، العدد الثاني ، المجلد الثامن والخمسون ٢٠٠٥، ص ٢٦ .

(3) شهيرة الرافعي : البنوك والطريق المسدود أمام البرمجيات ، الأهرام الاقتصادي العدد رقم ١٩٣٥ ، في ٢٠٠٦/٢/٦ ، ص ١٣.

(4) رأفت رضوان : تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

ثانياً : ضخامة الاستثمارات البشرية .

تعد صناعة البرمجيات من الصناعات كثيفة العمالة التي تحتاج على عكس ما يعتقد البعض إلى الكثير من الأيدي العاملة في مجال البرمجة، إلا أن هذه العمالة لابد وأن تتمتع بقدر من الخبرة التكنولوجية والفنية في مجال البرمجيات. ويكفي هنا أن نذكر أن شركة مايكروسوفت لديها ٧١ ألف عامل مابين مبرمج وفني وإداري في عام ٢٠٠٨ [1]. وفي الهند كمثال وقد بدأت فيها صناعة البرمجيات عام ١٩٨٥ وكان لديها ٦٨٠٠ مختصا بالبرمجيات، وصل العدد إلى ١٦٠ ألف مبرمجاً عام ١٩٩٧، ثم إلى ٣٤٠ ألف عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٥٢٠ ألف في عام ٢٠٠٢ [2].

تحتاج صناعة البرمجيات إلى الإبداع والابتكار أكثر من الحاجة إلى رأس المال، حيث يكفي قيام مجموعة من المتخصصين في علوم البرمجة بتكوين شركة تضم مجموعة أجهزة كمبيوتر، ويقومون بتصميم وتنفيذ برامج كمبيوتر يمكن تسويقها عبر العالم بملايين الدولارات. وتجدر الإشارة إلى أنه في مصر عدد خريجي الكليات والمعاهد الهندسية العليا في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يبلغ نحو ١٦ ألف سنوياً، بالإضافة إلى قاعدة راسخة قوامها ٢١ ألف خبير في مجال تكنولوجيا المعلومات. وهناك اهتمام من قبل مصر بزيادة أعداد المتدربين في تكنولوجيا المعلومات كأحد سبل تخفيض التكاليف الاستثمارية وتوفير العنصر البشري لمشروعات البرمجيات، وقد بلغ إجمالي عدد المتدربين حتى فبراير ٢٠٠٥ نحو ١٠٢ ألف متدرب، ونحو

---

(1) شركة مايكروسوفت ، ٢٠٠٨/٨/٢٣ ، ar.wikipedia.org/wiki

(2) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

٢٢ ألف في برامج التدريب المتخصص[١]. الأمر الذي يجعل مصر مؤهلة لمثل هذه الصناعات؛ لما تملكه من أيدي عاملة ماهرة ومتوفرة .

إذن صناعة البرمجيات لا تعمل فقط على جذب الاستثمارات إليها، ولكنها أيضاً تخلق فرص عمل تحتاجها دول تعانى من البطالة، خاصة في دول العالم الثالث والدول النامية، ومنها بالطبع مصر .

ثالثاً : دعم الاقتصاد الوطني .

تعد صناعة البرمجيات لخصب مجالات الاستثمار من حيث عائدها الوفير والسريع، بالإضافة إلى أن حصيلتها الضريبية مرتفعة بصورة ملحوظة إذا ما قورنت بغيرها من سبل الإنتاج، كذلك نجد قيمتها المضافة للاقتصاد الوطني تعد دعماً من الصعب على الدول التخلي عنه بسهولة .

(١) ضخامة العائد .

تتميز صناعة البرمجيات بضخامة العائد، ومكاسب مالية واقتصادية متزايدة بشكل مستمر مما يعمق دورها في الاقتصاد والتجارة. والناتج المالي المتزايد يؤهلها بأن تكون أداة مهمة لتنمية الاقتصاد القومي في أي بلد تتوافر فيه هذه الصناعة، حيث تضيف صناعة البرمجيات وحدها إلى الاقتصاد العالمي ١٨٠ مليار دولار سنوياً[٢].

وتعد صناعة برامج الحاسب الهندية أبرز مثال على مدى الأهمية الاقتصادية لهذه الصناعة، حيث ارتفع دخل هذه الصناعة من ٧٨٧ مليون

---

(١) قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق ، ص١٧.
(٢) مفكرة الإسلام : ٢٣ مليار دولار خسائر قرصنة البرمجيات ،
www.islammemo.cc/2006/03/01/5518.html

دولار أمريكي عام ١٩٩٤، إلى ١٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٢، جزء كبير منها كان من صادرات البرامج والتي ارتفعت قيمتها خلال نفس الفترة من ٤٨٩ مليون دولار إلى ٧,٨ مليار دولار[١]. أي أن الصادرات تكاد تصل إلى ضعف مستوى المبيعات في السوق الهندية؛ حيث تعد الهند من الدول الرائدة في هذا المجال. ومثال آخر من منطقة الشرق الأوسط؛ فقد بلغت صادرات البرامج في إسرائيل عام ٢٠٠١ نحو ٢,٥ مليار دولار. وعلى مستوى الدول الأوربية ذات الاقتصاد الصغير نسبياً مثل أيرلندا التي بلغت صادراتها من البرمجيات نحو ١٢ مليار يورو عام ٢٠٠٢ [٢].

وعلى مستوى الشركات الدولية متعددة الجنسيات، والتي تسيطر على صناعة البرمجيات يأتي في المقدمة عملاق صناعة البرمجيات العالمية "شركة مايكروسوفت" والتي حققت دخل سنوي قدرة ٣٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤، ارتفع إلى ٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧ [٣]. كما حققت شركة "أوبرا سوفتوير" النرويجية إيرادات خلال عام ٢٠٠٨ وصلت إلى ٦١,٢١ مليون دولار، بنسبة زيادة مقدارها ٤٨% عن العام السابق[٤]. وتحقق شركة "آي بي إم" أرباح تقدر بنحو ١,٥ مليار دولار سنوياً[٥]، بإجمالي إيرادات في عام ٢٠٠٧ قدرت بنحو ٢٢,٠٣ مليار دولار. وفي مصر فقد ارتفعت قيمة

---

(١) Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : 2002 , Op, Cit.

(٢) قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، العدد الثاني ، المجلد الثامن والخمسون ٢٠٠٥، ص ٢٦ .

(٣) شركة مايكروسوفت ، ٢٠٠٨/٨/٢٣ ، ar.wikipedia.org/wiki

(٤) إصدار جديد للمتصفح أوبرا ، main.mashy.com/index.pl/tech_19_9_2008_2 - 57k

(٥) كرتيس كوك : مرجع سابق ، ص ٣٤ .

الإنتاج المصري من البرمجيات من نحو ٥٤ مليون دولار عام ١٩٩٦ ليصل إلى نحو ١٤١ مليوناً عام ٢٠٠٢، ثم إلى ٢٤١ مليوناً عام ٢٠٠٦ ، كما هو واضح بالجدول التالي :

جدول (٢٠)

تطور قيمة إنتاج قطاع تكنولوجيا المعلومات المصري

(بالمليون دولار)

الصناعة	١٩٩٦		٢٠٠٢		٢٠٠٦	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
صناعة المعدات Hardware	٢٦٨	٦٨,٤	٣٣٥	٥٤,٩	٤٤٦	٥١
صناعة البرامج Software	٥٤	١٣,٨	١٤١	٢٣,١	٢٤١	٢٧,٥
الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات	٧٠	١٧,٨	١٣٤	٢٢	١٨٨	٢١,٥
المجموع	٣٩٢	١٠٠	٦١٠	١٠٠	٨٧٥	١٠٠

المصدر : النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، العدد الثاني ، المجلد الثامن والخمسون ٢٠٠٥، ص ٢٦ .

أما بالنسبة لصادرات البرمجيات المصرية فقد بلغت نحو ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. تضاعفت لتصل إلى ١٠٠ مليون في عام ٢٠٠٣.

ونحو ٢٠٠ مليوناً في عام ٢٠٠٤، ونحـو ٥٠٠ مليـون عـام ٢٠٠٧ [١]. ويتضح لنا مدي ضآلة الصادرات المصرية في هذا القطاع إذا ما قورنـت بصادرات البرامج في دول مثل الهند وإسرائيل وايرلندا، المذكورين أعلاه. رغم امتلاك مصر لمقومات كثيرة تتمثل في الموقـع الجغرافـي لمـصر، واتساع السوق المصري المحلي والخارجي العربي، وتوافر العمالة الماهرة وبأجور متوسطة، مما يؤهل مصر لامتلاك صناعة برمجيات قوية، قـادرة على أن تصبح رائدة صناعة البرمجيات في المنطقة .

(٢) حصيلة ضريبية مرتفعة .

بلغ حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات في أوربا الغربية ١٤٦ مليار دولار عام ١٩٩٤ كانت حصة البرمجيات المعلبة منها ٣,٧ مليـار دولار، وفرت ١٧١٧٠٠ وظيفة، منها ١٩٦٠٠ وظيفة فنية مباشرة فـي الابتكـار والترجمة ، و١٥٢١٠٠ وظيفة غير مباشرة في الدعم والتدريب والتوزيـع. وحققت ٤,٤ مليار دولار حصيلة ضرائب، مع أن نسبة القرصنة فـي هـذا العام قدرت بنسبة ٥٠% من الحجم الكلي[٢].

وفي مصر فقد أكدت الإحصائيات أن حصيلة الضرائب مـن أعمـال البرمجيات عام ٢٠٠١ قدرت بحوالي ١٥٦ مليون جنيه، وزعـت مـابين ضرائب أرباح تجارية وضرائب مبيعات وغيرها[٣]. ويقـدر الأثـر غيـر

---

(١) النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، العدد الثاني، المجلد الثامن والخمسون، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢) شرين الريس : منظمات العمل الأهلية ودعم ثقافة الملكية الفكرية، المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٦ .

(٣) د/ رشا على الدين أحمد على تقي الدين : مرجع سابق ، ص ٨٤ .

المباشر لهذه الضرائب عن الأنشطة التي تستخدم البرمجيات بأكثر من ضعف الأثر المباشر لها .

وفي عام ٢٠٠٧ أنفقت مصر حوالي ١,١٧ مليار دولار على تكنولوجيا المعلومات، وخاصة مجالات أجهزة الكمبيوتر والمعدات الطرفية ومعدات الشبكات والبرمجيات المعبأة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، دعم هذا الإنفاق أكثر من ١٧٠٠ شركة عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات يعمل بها ٤٩ ألف موظف، كما ساعد على الحصول على ما يعادل ٧٧ مليون دولار من الضرائب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات[١].

(١) محمد فتحي : في معركة القرصنة . . من سينتصر في النهاية ؟ ٢٥/١٠/٢٠٠٨
http://www.sokelasrmagazine.com/sub_folder/agu/tkarir/tkarir.html

المطلب الثاني

قرصنة برامج الكمبيوتر

تعد القرصنة في مجال البرمجيات معاول هدم للاقتصادات العالمية، ومعاول الهدم هذه تمتد بالتأثير بالطبع إلى الاقتصاد الوطني، وفي مصر ورغم تسليمنا بأننا لا نعتمد على صناعة البرمجيات في تطوير اقتصادنا المصري بصورة كافية، ومع العلم بأهمية هذه الصناعة، وما تدره من عائد سريع ووفير نسبياً إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى، إلا أن نسبة القرصنة في مصر مازالت مرتفعة. الأمر الذي يتطلب معه بيان صور قرصنة البرمجيات، ونتائج القرصنة .

أولاً : صور قرصنة برامج الكمبيوتر .

لم تستطع الوسائل التقنية الحديثة بكل سطوتها وتقدمها أن تحول دون نسخ برامج الكمبيوتر؛ فلا يوجد حتى الآن من البرامج ما يمتنع عن النسخ أو النقل مهما كانت وسيلة التقنية المستخدمة في تحصينه، وتتعدد صور الاعتداء على برامج الكمبيوتر، ومن أهم أشكال الاعتداءات المتصور وقوعها، الصور التالية:

(١) قرصنة الإنترنت .

قرصنة الانترنت هي تحميل أو توزيع البرمجيات عبر شبكة الانترنت. وكل ملف موجود على الانترنت يمكن أن ينتج عنه ملايين من عمليات التحميل، ويستخدم قراصنة الانترنت شبكة الانترنت أيضاً في بيع الاسطوانات الصلبة المقلدة بطريقة غير قانونية من خلال المواقع

الالكترونية؛ فقد جاءت الانترنت بمجموعة من التحديات من تبادل البرامج غير الشرعية عبر الانترنت، إلى سرقة المضامين واستخدام الانترنت أداة لتنفيذ النشاطات غير القانونية على مختلف أنواعها؛ حيث يقدر اتحاد منتجي البرامج التجارية عدد المواقع المخالفة للقانون بحوالي مليوني موقع. ويقدر حجم تبادل البرامج غير الشرعية على الانترنت بنسبة ٩٠% من حجم سوق البرامج عبر الانترنت، بما يعادل ١١ مليار دولار سنوياً[1].

(٢) قرصنة الاسطوانات الرقمية .

قرصنة الاسطوانات الرقمية هي تصنيع وبيع وتوزيع غير قانوني لنسخ برامج الكمبيوتر في شكل اسطوانات رقمية، ويتم بيع هذه المنتجات غير القانونية عبر المواقع الالكترونية، والطلبات عبر البريد الالكتروني وبائعي الشوارع والأسواق علي مستوى العالم. ويميز هذا النوع من القرصنة سهولة نسخ الاسطوانات حيث يمكن نسخ آلاف منها في وقت قصير جداً إلى جانب توافر الاسطوانات وبأسعار زهيدة .

وفي عام ٢٠٠١ ضبطت الهيئات المسئولة عن تنفيذ القوانين في منطقة أسيا والدول المطلة على المحيط الهادي حوالي ٤٥٠٠٠ نسخة مقلدة من برامج الكمبيوتر خلال شهر واحد. مما ترتب عليها خسائر في صناعة برامج الكمبيوتر تقدر بما يزيد عن ٤ مليار دولار أمريكي في هذه المنطقة وحدها[2].

---

(١) جواد رضا : نسخ البرمجيات خطر يهدد صناعة المعلومات ، ٢٠٠٧/٧/٣
www.mafhoum.com/press2/72T41.htm

(٢) كرتيس كوك : مرجع سابق ، ص ١٩١ .

(٣) البرامج المثبتة على أجهزة الكمبيوتر .

عندما تقوم احدي الشركات المصنعة لأجهزة الكمبيوتر بنسخ برنامج ما، وتثبيت النسخة بطريقة غير شرعية على أكثر من جهاز كمبيوتر، وبيع الأجهزة محملة بنسخ البرامج غير المصرح بها، مما يعتدي بذلك على حقوق التأليف، دون أن يبحث المستهلكون عن وثائق الترخيص عند شراء الكمبيوتر. فعلي سبيل المثال البنك الأهلي المصري لديه ٨٠٠٠ جهاز كمبيوتر في نهاية القرن الماضي، ولم يكن حاصلاً على أي رخصة لتشغيل برامج شركة مايكروسوفت على هذه الأجهزة[١]. وقد قام البنك بتوفيق أوضاعه فيما بعد .

ثانياً : آثار القرصنة على الاقتصاد المصري .

إن قرصنة البرمجيات تسبب آثاراً اقتصادية مدمرة، وتهدد مختلف الصناعات الإبداعية في نفس الوقت الذي تثبط فيه نمو التجارة الالكترونية. وتتزايد الخسائر الناجمة عن القرصنة يوماً بعد يوم، ولا تقتصر الآثار السلبية لقرصنة البرمجيات على صناعة المعلومات وحدها، فهي تضر الاقتصاد العالمي ككل؛ إذ تؤدى إلى تآكل العوائد الضريبية والجمركية، وبالتالي إلى تقليل فرص العمل، وتعريض العمليات التجارية للخطر بسبب انتشار البرمجيات المقلدة. الأمر الذي نتناوله في النقاط التالية :

(١) رأفت رضوان : تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(١) خسائر قرصنة البرامج بالنسبة للإيرادات .

قدر روبرت هوليمان رئيس اتحاد منتجي البرامج التجارية[١] حجم الخسائر العالمية عام ٢٠٠٥ بنحو ٢٣ مليار دولار بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر. ارتفعت في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٠ مليار دولار، ثم ارتفعت إلى ٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧. وقد زادت نسبة قرصنة برامج الكمبيوتر على مستوى العالم من ٣٥% عام ٢٠٠٦ إلى ٣٨% عام ٢٠٠٧.

في مصر زادت خسائر القرصنة على البرامج من ٨٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦ بنسبة ٦٣% إلى ١٣١ مليون دولار بنسبة ٦٠% عام ٢٠٠٧. ويمكن لصناعة البرمجيات المصرية أن تساهم في اقتصاد مصر بشكل أكبر إذا تم الحد من معدل قرصنة البرمجيات بنسبة ١٠% مما سيؤدى إلى زيادة قدرها ١٥٣ مليون دولار في إيرادات الصناعة المحلية، وما يعادل ٨ ملايين دولار في إيرادات الضرائب الإضافية[٢].

وتمثل خسائر قرصنة البرامج بالنسبة للضرائب والجمارك، النصيب الأكبر من الخسائر، كما في التقسيم التالي[٣]:

---

(١) اتحاد منتجي البرامج التجارية ، اتحاد غير هادف للربح يضم بين أعضائه أكبر شركات البرمجيات مثل مايكروسوفت وصن وأوراكل ، وتم تأسيسه عام ١٩٨٨ ويعمل في ٨٠ دولة حول العالم ، ويهدف إلى إنشاء بيئة آمنة وشرعية لاستخدام برامج الكمبيوتر ، راجع : مفكرة الإسلام ، ٢٣ مليار دولار خسائر قرصنة البرمجيات :
www.islammemo.cc/2006/03/01/5518.html

(٢) محمد حجازي : ١٣١ مليون دولار خسائر مصر من القرصنة ، ٢٠٠٨/١٠/١٨
shbabmisr.net/XPage.asp?browser=View&EgyxpID=8601&...&xp8=20080603

(٣) رأفت رضوان : ٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

- خسائر الجمارك على الواردات من البرامج ١٨ مليون دولار .
- خسائر ضريبة المبيعات تصل إلى ١١ مليون دولار .
- خسائر الضريبة على الدخل ١١ مليون دولار .
- انخفاض قيمة الإيرادات السيادية بما يعادل ٤٤ مليون دولار .

(٢) الأثر على مشكلة التوظيف .

صناعة البرامج في مصر هي صناعة جديدة واعدة؛ لأنها تعتمد على الشركات الصغيرة والمتوسطة – في مصر متوسط عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو خمسة أفراد – وهناك فرصة كبيرة للحصول على جزء من السوق العالمي في مجال البرمجيات والذي يتنامى بصورة كبيرة[١]. وطبقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٢ فإن عدد شركات البرمجيات في مصر يصل إلى حوالي ٢٠٠ شركة، يعمل بها ١٢ ألف مطور ومبرمج. وتتمتع مصر بمورد كبير من المواهب والإمكانيات المبدعة العاملة في مجال صناعة البرمجيات، وأن هذه العمالة تمتلك المؤهلات اللازمة لتعريب مختلف التطبيقات العالمية، وتقديم الاستشارات والتعديل حسب متطلبات العملاء الخاصة، يضاف إلى هؤلاء حوالي ١٠٠ ألف غير متخصص[٢].

---

(١) د/ أحمد فاروق غنيم : المشروعات الصغيرة المتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف، مرجع سابق .

(٢) أحمد يوسف : مصر وسيطرة الأجانب علي سوق البرمجيات ، ٢٤/١٠/٢٠٠٨ www.asharqalawsat.com/details.asp?section

ويمكن لقطاع تكنولوجيا المعلومات أن يساهم في اقتصاد مصر بشكل أكبر إذا تم الحد من معدل قرصنة البرمجيات بنسبة ١٠% ، مما سيؤدي إلى خلق ما يزيد على ١٧٠٠ وظيفة، علماً بأن كل وظيفة جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات تعمل على خلق ٦ وظائف موازية ومساندة لها [١] .

لذلك نرى أن حماية حقوق التأليف والنشر في مجال البرمجيات سيكون لها أثاراً إيجابية كبيرة تفوق بكثير الآثار السلبية التي قد تتحقق نتيجة الحماية القوية لحقوق التأليف. ومن ثم فإن الحماية لصناعة البرمجيات هي حماية لثروة مصر الابتكارية والفنية وتزيد من تعظيم العائد الاقتصادي في مصر .

---

(١) محمد حجازي : ١٣١ مليون دولار خسائر مصر من القرصنة ، مرجع سابق .

الخاتمة وأهم التوصيات

الخاتمة وأهم التوصيات

لقد تعرضنا من خلال دراسة "**اقتصاديات حقوق التأليف والنشر في إطار حقوق الملكية الفكرية**" لماهية حقوق التأليف في الفصل التمهيدي من خلال بيان مفهوم حقوق الملكية الفكرية كإطار عام، والتطور التاريخي لحماية حقوق الملكية الفكرية وتعريف المؤلف وتطور حماية حقوق التأليف والنشر في مصر، وموقف الفقه الإسلامي من حقوق التأليف. وتناولنا في الباب الأول تسليع حقوق التأليف والنشر، وذلك من خلال بيان عرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، ومحددات عرض هذه السلع، وكذلك الطلب على هذه السلع ومحددات الطلب عليها.

وفي الباب الثاني بحثنا اقتصاديات حماية حقوق التأليف والنشر، من خلال بيان أهم الدوافع الاقتصادية والقانونية التي دفعت إلى حماية حقوق التأليف على المستوى الدولي من خلال منظمة التجارة العالمية ضمن اتفاق التريبس، ودور الحماية في النمو الاقتصادي، وكيف اختلفت الآراء مابين مؤيد لأهمية الحماية ودورها الإيجابي في النمو الاقتصادي من خلال دورها الهام في عمليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وأثرها الإيجابي على عمليات البحث والتطوير، وكذلك دورها في تدفق التجارة الدولية. ورأي آخر معارض للحماية على اعتبار أنها لا تساهم في العمليات السابقة، وإنما هناك دوافع أخري لجذب الاستثمار ونقل التكنولوجيا وزيادة تدفق التجارة الدولية، من أهم هذه العوامل المنافسة بين الشركات الدولية، ومدى اتساع الأسواق المستقبلة للاستثمار والتجارة، وغيرها من العوامل .

وفي الباب الثالث بحثنا حماية حقوق التأليف والنشر وأثرها على الدول النامية، من خلال بيان أهم أسباب تخلف الدول النامية في هذا المجال، ومنها تدني مستوى التعليم، وانخفاض مستويات البحث والتطوير، والفساد. وتأثير الحماية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، من خلال كونها حافزاً للإبداع ، وتأثيرها على الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف في الدول النامية. وحماية حقوق التأليف ومدى تأثيرها على الحصول على المنتجات المحمية، وحماية حقوق التأليف وتأثيرها على الفجوة المعرفية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

تأثير الحماية على الاقتصاد المصري، كان موضوع الباب الأخير حيث بحثنا العلاقة بين حماية حقوق التأليف والنشر والنمو الاقتصادي في مصر. والصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر في مصر، و تناولنا صناعة السينما وصناعة البرمجيات بوصفهما أهم هذه الصناعات .

بعد هذا العرض الموجز لما تم بحثه من خلال هذا البحث، يمكن القول أنه قد توصلنا للنتائج التالية :

- أهمية الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر – الصناعات الثقافية – كصناعات إستراتيجية، تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني؛ حيث أنه في ظل عصر المعلومات اكتسبت حقوق التأليف والنشر أهمية متزايدة، كسلعة يمكن أن تباع وتشترى ويمكن تبادلها عبر الحدود الوطنية، ويمكن استغلالها والترخيص باستخدامها .
- لعب التقدم التكنولوجي دوراً هاماً في مجال إنتاج وعرض السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر، فقد ساهم في خلق سلع جديدة؛ ومن أهم

المنتجات الجديدة والتي أفرزها التقدم التكنولوجي، والتي تعد من أهم تطبيقات حقوق التأليف برامج الكمبيوتر. وارتفع مستوى إنتاج السلع المتمتعة بحق التأليف بفعل التقدم التكنولوجي بصورة ملحوظة، سواء كانت هذه السلع مكتوبة من كتب وصحف وغيرها، أو صناعة السينما. أما الأسواق الثقافية فقد تطورت بفعل التقدم التكنولوجي من وضعها التقليدي من مسارح ودور عرض إلى شرائط أو اسطوانات يتم شرائها واستهلاكها في المنزل. إلى جانب شبكة الإنترنت كسوق دولية، لا تلتزم بالمكان أو الزمان، بحيث أصبح كل منزل ومقهى بمثابة سوق ثقافية .

- إن ثمن السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف من أهم محددات الطلب عليها. على اعتبار أن هذه السلع، لا تشبع رغبة مادية للمستهلك، وإن كانت تشبع رغبة معنوية، والتي لا تقل أهمية عن سابقتها؛ لذا تبين أن مرونة الطلب بالنسبة للثمن كبيرة جداً في السلع المتمتعة بحقوق التأليف. وقد لا يؤثر التغير في ثمن السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف على قرار المستهلك، ويرجع ذلك لوجود استثناءات على هذه العلاقة العكسية تتمثل في مدى توافر وأهمية وقت الفراغ لدى المستهلك، ومدي ما تملكه السلع من ابتكار جديد، وهو ما سمي بالمنافسة الإبداعية. وكذلك توافر الوعي الاستهلاكي للثقافة لدي المستهلك. الأمر الذي يحول السلع من مجرد سلع ترفيه إلى سلع ضرورية ومن ثم تصبح قليلة المرونة بالنسبة للثمن .

- الأديان والمعتقدات من أهم العوامل المؤثرة على الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف، خاصة إن كان موضوع المصنف يناقش أموراً

دينية لديانة أخرى غير ديانة المستهلك، أو يناقش موضوع يخالف تعاليم ديانة المستهلك. وقد يمثل الدين مضمون سلع كاملة تتمتع بحقوق التأليف والنشر كما أن الأديان عموما تشجع الطلب على سلع حقوق التأليف باعتباره أهم دروب طلب العلم.

- لغة المصنف لها أثر بالغ على الطلب على السلع المتمتعة بحقوق التأليف والنشر. كما قد تكون اللغة سلعة من سلع حقوق التأليف، وللغة أهمية بالغة في انتشار منتجات حقوق المؤلف، ودائما ما تسعى الدول والمؤسسات والأفراد إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتغلب على إشكالية اختلاف اللغة .

- وجود علاقة طردية بين الكمية المطلوبة من السلع المتمتعة بحقوق التأليف وثمن السلع البديلة – التلفزيون مثلاً كبديل للسينما – نظراً لإقبال المستهلك على شراء واستهلاك السلعة البديلة. ويعد أبرز مثال للسلع البديلة التلفزيون والانترنت .

- وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلع المتمتعة بحقوق التأليف، وثمن السلع المكملة، فكلما ارتفع ثمن السلع المكملة – جهاز الكمبيوتر مثلاً – كلما انخفضت الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية – برامج الكمبيوتر – وإذا انخفض ثمن السلعة المكملة – الكمبيوتر – زادت الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة الأصلية – برامج الكمبيوتر – وذلك على افتراض بقاء محددات الطلب الأخرى ثابتة، وكذلك ثمن السلعة الأصلية – سلع حقوق التأليف – ثابتا بدون تغيير .

- الشركات متعددة الجنسيات – دولية النشاط – كان لها دور كبير في إسباغ الطابع الدولي على حماية حقوق التأليف؛ حيث أنه لم يتم التفاوض

حول التربس من قبل أعضاء الجات، إذ أنها فرضت بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي استخدمت الحكومة الأمريكية لكي تفرضها على الأعضاء الآخرين .

- لقد تم إثارة موضوع الملكية الفكرية وبشكل تحكمى من جانب الدول المتقدمة، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، في مفاوضات جولة أورجواي. وعلى الرغم من الاعتراضات المستمرة من الدول النامية، إلا أنها رضخت في النهاية؛ نظراً لعدم الاهتمام من جانب الدول المتقدمة بما أبرزته الدول النامية من اعتراضات نظراً لضعف قواها التفاوضية من جانب. واستسلامها من جانب آخر في ظل الوعود البراقة بمدى إمكانية استفادتها، وإبراز النوايا الطيبة للدول المتقدمة بمساعدتها في هذا الخصوص. خاصة وأن تقديراتها لهذه الخسائر كان متواضعاً ويمكن بذل الجهود للتخفيف من حدته .

- إن الحماية القوية لحقوق التأليف والنشر في البلدان النامية، وإن كانت شرطاً ضرورياً للإبداع، وتطوير الصناعات المحلية في كافة الصناعات المعتمدة على حقوق التأليف. ولكنها ليست كافيه للحصول على هذه النتائج، بل هناك عوامل عديدة مهمة يجب أن تتوافر إلى جانب الحماية ومنها البنية الأساسية للصناعات الثقافية، ومدى التطور التكنولوجي والصناعي، والمستوى العلمي والمهاري للعمالة الوطنية، ومستويات التعليم والبحث العلمي بها. الأمر الذي يتطلب فترة انتقالية حتى تستطيع هذه الدول توفير هذه المقومات.

- تواجه الدول النامية تحديات ضخمة من جراء الحماية القوية لحقوق

التأليف والنشر، تتمثل في مدى قدرتها في الحصول على الكتب، والمواد التعليمية والمكتبات العامة واستخدام برامج الحاسب، وشبكات الانترنت.

- لقد وقعت مصر على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، واتفاق التربيس، وقامت بتعديل قانون حقوق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤، بهدف إضفاء الحماية على برامج الحاسب الآلي، طبقا لما توصل إليه اتفاق التربس. ونظمت عملية نقل التكنولوجيا ضمن قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، وتأكيداً لحرصها على تنفيذ اتفاق التربيس وكذلك حماية حقوق التأليف والنشر، فقد أصدرت القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، ومع ذلك لم يطرأ تغيير على عملية نقل التكنولوجيا لمصر.

- مدى التأثير السلبي لحماية حقوق التأليف والنشر على مصر في المدى القريب، نظراً لانخفاض مستويات البحث والتطوير بها، وانخفاض نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير. ولكن على المدى البعيد نأمل أن نصل إلى المستوى المأمول .

- صناعة السينما قادرة على خلق فرص عمل تحتاجها دول تعاني من البطالة خاصة في دول العالم الثالث والدول النامية، ومنها بالطبع مصر. خاصة إذا ما تجاوزت السينما المصرية أزمتها الحالية. ووصلت إلى معدلات الإنتاج والتوزيع المطلوبة محليا ودوليا.

- تمتلك مصر العديد من المقومات لقيام صناعة برمجيات مزدهرة؛ فعلي جانب العرض تتمثل الميزة التنافسية في انخفاض متوسط أجر العامل في مجال البرمجيات مقارنة بالعديد من الدول العاملة في هذا المجال .

وفي النهاية يمكن القول أن الدول النامية ومنها مصر أمامها طريق صعب، وعليها إن أرادت اللحاق بركب الدول المتقدمة أن تقوم بالآتي :

أولاً : تفرض حماية حقوق التأليف على مصر والدول النامية العديد من التحديات، لذا يتعين عليها أن تكف عن مجرد الشكوى وتتخذ إجراءات إيجابية فاعلة على طريق مواجهة هذه التحديات، بأن تقوم بتطوير وتحديث قدراتها الذاتية في مجال البحث العلمي، والاهتمام بالعلماء وتشجيعهم من خلال منحهم الحوافز المادية والمعنوية والمساعدة على خلق سوق لأبحاثهم، وتطوير التعليم بمراحله المختلفة، وخاصة التعليم الجامعي، ومكافحة الفساد بكافة صورة وأشكاله .

ثانياً : إن اتفاق التربيس ليس نهاية المطاف، خاصة وأن هناك اتفاقاً على أن تكون هناك مناقشات مستمرة يراعي فيها وجهات النظر المختلفة. لذا يتعين حصر المشكلات التي تواجه الدول النامية وإثارتها بشكل جماعي مع الدول النامية الأخرى.

ثالثاً : إن حماية حقوق التأليف والنشر يتعين حمايتها أولاً على المستوي المحلي قبل الاهتمام بها على المستوي الخارجي .

رابعاً : مضاعفة الاستثمارات في الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف في مصر والنهوض بها حيث أن لها ميزة تنافسية في الوطن العربي .

خامساً : إن الحصول على حق إنتاج بعض المنتجات الفكرية سواء من خلال التراخيص أو الامتياز، لا ينبغي قصره على الإنتاج والتعبئة فقط،

وإنما يتعين إجراء البحوث المرتبطة بهذه المنتجات مع إمكانية الإضافة والتعديل حتى نستطيع تطوير معدلات البحث والتطوير.

سادساً : خلق أجهزة على مستوي عال من الكفاءة لرصد ما يحدث في العالم من حولنا في مجالات البحث والتطوير، وسبل مواجهة تحديات حماية حقوق التأليف والنشر، وكيفية تطبيق اتفاقيات الحماية للاستفادة من هذه التجارب .

سابعاً : العمل على التعاون بين القطاعين العام والخاص، خاصة وأنه على الحكومات واجب لاغني عنه تجاه إنتاج وتسويق الكثير من السلع والخدمات المتمتعة بحقوق التأليف، وأهمها صناعة السينما والمسرح وصناعة البرمجيات .

وأخيراً :

فإن دراستي هذه ليست إلا محاولة لإلقاء الضوء على موضوع لا يزال موضوعاً مستجداً في كثير من بلاد العالم، وإني لأرجو الله أن تعقب دراستي هذه دراسات أخري تفتح مجالاً أوسع للإفادة والتأصيل، فالدراسة هذه ليست إلا لبنة في بناء سوف يستفيد منها من يستكملها، متداركاً ما فيها من نقص حيث أن الكمال لله وحده، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تم بحمد الله وتوفيقه

الباحث

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية .

(١) الكتب .

- د / أحمد بديع بليح :

مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الكلي ، ٢٠٠٢ ، بدون دار نشر.

- د / أحمد بديع بليح :

مبادئ الاقتصاد السياسي ، بدون دار نشر، ١٩٩٨.

- د/ أحمد جامع :

اتفاقيات التجارة العالمية ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية ٢٠٠١ .

- أشرف صلاح الدين :

الإنترنت عالم متغير ، مركز الحضارة العربية القاهرة ٢٠٠٣ .

- د / السيد أحمد عبد الخالق :

الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التربس، المكتبة العصرية، ٢٠٠٥ .

- د/ السيد أحمد عبد الخالق :

الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية ، مكتبة الجلاء المنصورة ١٩٩٧ .

- السيد السيد النشار :

النشر الإلكتروني ، دار الثقافة العلمية ، بدون سنة نشر.

- د/ حسين كامل بهاء الدين :

التعليم والمستقبل ، دار المعارف، بدون سنة نشر.

- د/ رضا عبد السلام :

محددات الاستثمار الاجنبى المباشر، دار الإسلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

- عادل عوض وسامي عوض :

البحث العلمي العربي وتحيات القرن القادم، دراسات إستراتيجية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٢٤ بدون سنة نشر.

- د/ عبد الله التطاوى :

اللغة والمتغير الثقافي، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥.

- فاندانا شيفا :

حقوق الملكية الفكرية حماية أم نهب ، تعريب د/ السيد عبد الخالق ، مراجعة د / أحمد بديع بليح، دار المريخ للنشر ٢٠٠٥.

- كارلوس م . كوريا :

حقوق الملكية الفكرية ، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، ترجمة د/ السيد احمد عبد الخالق، مراجعة د/ احمد يوسف الشحات ، دار المريخ للنشر ٢٠٠٢.

- كرتيس كوك :

حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة ، ٢٠٠٦.

- د / محمد بهاء الدين فايز :

الارتقاء التكنولوجي في الصناعة المصرية ودور مؤسسة البحث والتطوير، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٤٣ أول ديسمبر ٢٠٠٧.

- محمد نوار :

العولمة ، دار جهاد للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩.

- د/ محمود عباس عابدين :

علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ٢٠٠٤.

- د/ ناريمان إسماعيل متولي :

اقتصاديات المعلومات ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٥.

- د / ناصر جلال حسين :

الأبعاد الاقتصادية لصناعة السينما المصرية، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٥.

- د / نبيل على :

العقل العربي ومجتمع المعرفة ، مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ٣٦٩ ، نوفمبر ٢٠٠٩ .

- د / نورمان كلارك :

الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، ترجمة د/ محمد رضا محرم ، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥ .

- د / هالة محمد لبيب :

مبادئ التسويق ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، ٢٠٠١

- د/ ياسر محمد جاد الله محمود :

الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٣ .

(٢) رسائل الدكتوراه .

- د /حازم السيد حلمي عطوه مجاهد :

حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التربس والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رسالة دكتورا ة ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤.

- د / رشا على الدين أحمد :

النظام القانوني لحماية البرمجيات، رسالة دكتوراه، كلية حقوق المنصورة، ٢٠٠٣ .

- د/ رضا فتحي على المنسي :

التحليل الاقتصادي للثقافة، رسالة دكتوراه، حقوق المنصورة ٢٠٠٥.

- د / محمود أحمد محمود عبد الفتاح زهيري :

البحث العلمي والتنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، كلية حقوق المنصورة ، سنة ٢٠٠٥.

(٣) المقالات والبحوث .

- د / أحمد بديع بليح :

نظريات التوزيع دراسة في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية حقوق المنصورة، العدد الرابع عشر ، أكتوبر ١٩٩٣ .

- د/ احمد يوسف الشحات :

بعض الأبعاد الاقتصادية لحقوق الملكية الفكرية، بحث منشور بمجلة روح القوانين ، حقوق طنطا ، العدد ٢٢، يناير ٢٠٠١ الجزء الأول .

- د/ السيد أحمد عبد الخالق :

دراسات في اقتصاديات التعليم ، الطبعة الثانية ، بحث غير منشور.

- د/ جمال محمود الكردي :

حق المؤلف في العلاقات الخاصة الدولية ، بحث منشور بمجلة روح القوانين ، حقوق طنطا، العدد الثاني عشر ، يناير ٢٠٠١ .

- د/ حلمي الحديدي :

ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان ، (٩-١٠ أبريل ٢٠٠١) .

- د/ حمدي عبد العظيم :

أبعاد التجارة الإلكترونية ، بحث منشور بمجلة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، عدد يناير ٢٠٠١ .

- م / رأفت رضوان :

تكنولوجيا المعلومات ، ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ٩-١٠ أبريل ٢٠٠١.

- شوقي جلال :

الإبداعات الأدبية والفنية ، ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان ، ٩-١٠ أبريل ٢٠٠١ .

- د/ عبد المنعم يمامة :

حقوق المؤلف وفقا لاتفاقية المسائل التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة المنوفية ، العدد العاشر السنة الخامسة ، أكتوبر ١٩٩٦.

- د /عبد القادر محمد عبد القادر :

اتجاهات المستهلك نحو الإعلان عبر الإنترنت، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، مجلد ٢٠ العدد الثاني ٢٠٠١.

- د/ عثمان عثمان أمين الجندي :

تكنولوجيا المعلومات ودورها المحوري في تنمية الصادرات المصرية ، بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية التجارة بنات جامعة الأزهر ، العدد (١) لسنة ٢٠٠٤.

- علي نجيب :

ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان ، (٩-١٠ أبريل ٢٠٠١) .

- د / عمر عبد الحميد سالمان :

بحث بعنوان الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية مع إشارة إلى مصر ، قدم إلى ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان ، ٩-١٠ أبريل ٢٠٠١

- د/ محمد الشحات الجندي :

حماية حق المؤلف من منظور الإسلام ، بحث منشور بمجلة روح القوانين ، كلية الحقوق جامعة طنطا ، العدد الثاني عشر يناير ١٩٩٦ .

- د / محمد حسام محمود لطفي :

بحث بعنوان النظام القانوني لحماية الحقوق الذهنية في مصر ، قدم إلى ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ٩-١٠ أبريل ٢٠٠١.

- د/ محمد شتا أبو سعد :

حق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار حقوق الملكية الفكرية، بحث منشور بالمجلة الجنائية القومية ، المجلد الثاني والأربعون ، العددان الأول والثاني ، مارس / يوليه ١٩٩٩ .

- د / محمد محسن إبراهيم النجار :

حماية الملكية الذهنية في ضوء اتفاقية الجات ، بحث قدم للمؤتمر الأول ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، مارس ١٩٩٦ .

د/ مصطفى محمد عرجاوي :

الحماية المدنية لبرامج الكمبيوتر، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، الذي نظمته كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، بالتعاون مع مركز الإمارات للدراسات ومركز تقنية المعلومات بالجامعة في الفترة من ١ إلى ٣ مايو ٢٠٠٠.

- د / مصطفى محمد عز العرب :

اتفاقية التربس : آليات الحماية وبعض معرضات الدول النامية ، بحث مقدم إلى ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان، ٩-١٠ أبريل ٢٠٠١ .

(٤) المجلات والجرائد .

- الأهرام الاقتصادي :

الأعداد أرقام، ١٨٦٦ الصادر في ١١ أكتوبر ٢٠٠٤، ١٩٢٣ الصادر في ٢٠٠٥/١١/١٣، ١٩٢٥ الصادر في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥، ١٨٨٠ الصادر في ٢٠٠٥/١/١٧، ١٩٣٤ الصادر في ٢٠٠٦/١/٣٠ ، ١٩٣٥ الصادر في ٢٠٠٦/٢/٦، ١٩٣٦ الصادر في ١٣ فبراير ٢٠٠٦، ١٩٤٢ الصادر في ٢٠٠٦/٣/٢٧، ١٩٤٣ الصادر في ٢٠٠٦/٤/٣، ١٩٤٤الصادر في ١٠ أبريل ٢٠٠٦، ١٩٤٦ الصادر في ٢٤ أبريل ٢٠٠٦، ١٩٤٨ الصادر في ٨ مايو ٢٠٠٦، ١٩٤٩ الصادر ٢٠٠٦/٥/١٥ ، ١٩٥٣ الصادر في ٢٠٠٦/٦/١٢ ، ١٩٥٩ الصادر في ٢٠٠٦/٧/٢٤، ١٩٧٢ الصادر في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٦، ١٩٧٥ الصادر في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦، ١٩٨٢ الصادر في ٢٠٠٧/١/١ ، ٢٠٠٧ في ١٨ يونيو ٢٠٠٧، ١٩٨٤ الصادر في ٢٠٠٧/١/١٥.

- جريدة الأهرام :

عدد ١٩ مايو ٢٠٠٥، عدد ٨ يونيو ٢٠٠٥، عدد ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥، عدد ١ يناير ٢٠٠٦، عدد ٣١ مايو ٢٠٠٦ ، عدد ٢٠ مارس ٢٠٠٦، عدد ٦ أبريل ٢٠٠٦، عدد ٨ يوليو ٢٠٠٨ .

- مجلة العربي الكويتية :

الأعداد أرقام ٥٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢، ٥٣٤ مايو٢٠٠٣، ٥٣٨ سبتمبر ٢٠٠٣، ٥٣٩ أكتوبر ٢٠٠٣ ، ٥٤٥ ابريل ٢٠٠٤، ٥٤٦ مايو ٢٠٠٤، ٥٥٣ ديسمبر ٢٠٠٤، ٥٦٤ نوفمبر ٢٠٠٥، ٥٥٧ أبريل ٢٠٠٥، ٥٦٥ ديسمبر ٢٠٠٥، ٥٩٩ يونيو ٢٠٠٥ ، ٥٦٨ مارس ٢٠٠٦، ٥٦٩ أبريل ٢٠٠٦ .

(٥) **الانترنت** .

- احمد المصري : قراصنة الأفكار بالسعودية ، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧
islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&.../NMALayout
- أحمد حسن بكر : مصر أقل دول العالم إنفاقا على البحث العلمي ، (٢٠٠٨/٧/٧)

www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=35699&Page=1
- أحمد فاروق غنيم : المشروعات الصغيرة المتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف ، (29 Nov 2007)

www.cipe-arabia.org/files/html/art0806.htm
- إستراتيجية تنمية الموارد البشرية : 15-1-2007

www.moneoman.gov.om/arabic/HRD_strategy7.asp
- الأفلام الأجنبية تواجه محددات بيروقراطية في مصر : ٢٠٠٨/٩/١٩

www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=27823
- التخصيص .. الملاذ الأخير للاقتصادات العربية : 2006 -8- 25

www.ecoworld-mag.com

- التكنولوجيا والاقتصاد فى خدمة الإنسان والبيئة : 2007-5-22
www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm

- الرقمية والمستقبل : (2007-11-15)
www.islamonline.net/arabic/arts/2005/09/article12.shtml

- الملتقى الاقتصادي: نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد الثالث والثلاثون أبريل ٢٠٠٨
mfti.gov.eg/sme/pdf/periodicals/April2008.pdf

- المهرجان القومي للسينما المصرية :
www.alarabiya.net/articles/2008/05/03/49301.html

- الموجة الثالثة : (2007 -11-20)
www.annabaa.org/nbanews/65/005.htm

- تعليمات تنفيذية بشأن محاسبة شركات الإنتاج السينمائي :
(٢٣ أغسطس ٢٠٠٨)
www.incometax.gov.eg/pnd/510.doc

- تكاليف الفساد :
www.newsyemen.net/view_news.asp?sub_no=2_2007_02_13_11971

- تهريب رؤوس الأموال : (20May2008)
www.cba.edu.kw/elsakka/C2.DOC

- جواد رضا : نسخ البرمجيات خطر يهدد صناعة المعلومات،٢٠٠٧/٧/٣
www.mafhoum.com/press2/72T41.htm

- جون براندولينو وديفيد لونا : معالجة الفساد عبر المعاهدات والالتزامات الدولية ، (15 May 2008)

usinfo.state.gov/journals/itdhr/1206/ijda/treaties.htm

- حصة الشامسى :التسويق (25 may 2006)

www.alshamsi.net/friends/b7ooth/buss_agric/marketing.html

- دور مصر في دعم وتنشيط الصادرات المصرية : 2008 -6-20

www.tpegypt.gov.eg/ArStudies

- شبح الكساد والخسائر يخيم علي السينما المصرية ،

http://masrawy.com/news/arts/cinema/2008/june/summer_cenima.aspx

- شبكة النبأ المعلوماتية : الاثنين ١٢ مايو ٢٠٠٣ ، ١٠ ربيع الأول ١٤٢٤

- شبكة النبأ المعلوماتية : الخميس ٢٢ مايو ٢٠٠٣ .

- شبكة النبأ المعلوماتية :الخميس ٢٢ مايو ٢٠٠٣ ، الموافق ٢٠ ربيع الأول ١٤٢٤ .

- ضريبة الملاهي والمبيعات : ٢٠٠٨/٩/١٩ ،

www.hamedtaher.com/msa/msa15.html

- عبد الله بن محمد المالكي :اقتصاديات التعليم , 2006 -8-20

www.almualem.net/maga/mus00002.html

- د/ غازي الخضيري :البحث والتطوير والملكية الفكرية ، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨

www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/wipo_ip_amm_07/wipo_ip_amm_07_1.ppt

- فهم نوع العلاقة بين الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية:2007-6-20

www.wipo.int/sme/ar/e_commerce

- ما هو الفساد؟ 2007 -10-20

www.aman-palestine.org/Arabic/PPAC.htm

- مدحت محفوظ : دور العرض في مصر ، ٢٠٠٨/٩/١٧

everyscreen.com/views/industry.htm

- محمد أبو الغاز :البحث العلمي في مصر ، ١٨ يوليو ٢٠٠٨

www.march9online.net/pdf files/Ghar.ppt

- محمد المهدي : إطلالة على سيكولوجية الفساد ، 2007 -10-20

islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&.../CCALayout

محمد خان : (23april2005) www.alarabimag.net

- محمد رشاد : إدارة اقتصاديات النشر 2005-6-6

www.almasriah.com/show_news.asp?ID

- مشاكل نقل التكنولوجيا والاشتراطات التجارية للشركات مانحة الترخيص : (20 May2008)

www.egypt-bic.com/Book9.htm

- د/ مصطفى النبراوي : مصر خارج قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة عالمية، (١٨ يوليو ٢٠٠٨)

www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=7549&Page=1

- معيار تكاليف البحث والتطوير: ١٥-١-٢٠٠٧

www.socpa.org.sa/AS/as07/Index.htm

- مفكرة الإسلام ، ٢٣ مليار دولار خسائر قرصنة البرمجيات :

www.islammemo.cc/2006/03/01/5518.html

أ / يونس عزب :عقود نقل التكنولوجيا والموقف من شروطها المقيدة للمنافسة، ٢٠٠٨/٥/٢٠

www.arablaw.org/Download/Technoligy_Transfer_Contracts.doc

ثانياً : المراجع الأجنبية .

- **A. Kamperman Sanders; -**

Intellectual Property In The Digital Age Challenges For Asia, Kluwer Law International, 2002.

- **Abdullah M. Sharif;**

Education For Librarianship In The Arab Countries,

- **Alan E. Wiseman;**

The Internet Economy, BROOKINGS INSTITUTION PRESS, 2000 .

A. Wheaton & Co, Ltd, Exeter, 1980.

- **Albert Sasson: -**

Biotechnologies in developing countries; present and future, volume2; International co-operation, UNESCO publishing .

- **Andreas Crede' and Robin Mansell;**

Knowledge Societies in A nutshell, Information Technology For Sustainable Development, International Development Research Center,

- **Antonio Furino;**

Cooperation and Competition in the Global Economy, BALLINGER PUBLISHING COMPANY, 1988.

- **Christian Gollier;**

The Economics of Risk and Time, Massachusetts Institute of Technology, 2001.

- **Computer software; -**

From Wikipedia, the free encyclopedia,20-11-2008

http://en.wikipedia.org/wiki/Computer_software

- **Copyright;**

From Wikipedia, the free encyclopedia

(18 Dec 2004) en.wikipedia.org/wiki/Economic_history

- **Copyright and Publishing;** 20-10-2008

http://antiessays.bigwonk.com/category.php?cat=economy

- **Cultural industry ;**

From Wikipedia, the free encyclopedia,

en.wikipedia.org/wiki/Cultural_industry 20/12/2008

- **Economic growth; -**

From Wikipedia, the free encyclopedia,20-11-2008

http://en.wikipedia.org/wiki/Economic_growth

- **Edwin Mansfield;**

Intellectual Property Protection, Direct Investment, and Technology Transfer, International Finance Corporation, 1995.

- **Frederic S. Pearson and Simon Payaslian ;**

International Political Economy, Conflict and Cooperation in the Global System, THE MCGRAW-HILL COMPANIES, 1999.

- **Freeman :**

The Economics of Industrial Innovation, part 1, PENGUIN, 1974.

- **Harbhajan S. Kehal and Varinder P. Singh;**

Digital Economy: Impacts, Influences and challenges, IDEA GROUP PUBLISHING, 2005 .

- **Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy : -**

Report of the Commission on Intellectual Property Rights , London September 2002 , Published by Commission on Intellectual Property Rights .

http://www.iprcommission.org/papers/text/final_report/reportwebfinal.htm ..13-10-2007

- **Jean – Eric Aubert and Jean – Louis Reiffers ;**

Knowledge Economies in the Middle East and North Africa, the World Bank Washington, D.C. 2003.

- **Keith E. Maskus; –**

Intellectual Property Rights in the Global Economy . August 2000, http;www.iie.com

- **Keith E. Maskus; -**

Implications of Regional and Multilateral Agreements for Intellectual Property Rights. The World Economy, Global Trade Policy, Vol. 20 No. 5, August 1997 .

- **Kristin Mammen and Christina Paxson ;**

Women's Work and Economic Development, The Journal of Economic Perspectives, Fall 2000, Volume 14, Number 4 .

- **Lawrence Lessig ;**

An Interview with Lawrence Lessig on Copyrights, April 7, 2003.

www.econlib.org/library/Columns/y2003/Lessigcopyright.htm

- **Lisa N. Takeyama : -**

The Intertemporal Consequences of Unauthorized Reproduction of Intellectual Property, The Journal of Law and Economics, Volume XL (2) October 1997.

- **Lynn Allen; Ethics vs Economics:**

Defining the real issues for cultural institutions, copyright and the electronic age . Presented at the Copyright and the Electronic Age Conference, July 1998.

http://www.liswa.wa.gov.au/ethveconpap.html#copyrightown

- **Mona Toema El-Garf :**

The Role Of Multi-national Corporations In Technology Transfer ; Determinants And Policies, With An Application To The Case Of Egypt.

بحث منشور باللغة الانجليزية بمجلة مصر المعاصرة ، يوليو / أكتوبر ٢٠٠١ العدد ٤٦٣/ ٤٦٤ السنة ٩٢ القاهرة ، ص ٥٢ .

- **Nagla Rizk;** -

Information Technology and Growth; Prospects for Egypt's Software Industry.

بحث منشور باللغة الانجليزية منشور بمجلة مصر المعاصرة ، ينـاير / أبريل ٢٠٠٢ ، العدد ٤٦٥- ٤٦٦ السنة الثالثة والتسعون ، القاهرة .

- **Price elasticity of supply;**

From Wikipedia, the free encyclopedia, 20-11-2008

http://en.wikipedia.org/wiki/Price_elasticity_of_supply

- **Richard R. Wilk;**

Economies and Cultures, Westview press,1996.

- **Secrets of Intellectual Property ;**

A guide for Small and Medium-Sized Exporters, International Trade Center UNCTAD/WTO , Geneva 2004.

- **Steven Shavwll and Tanguy Van Ypersele;** -

Rewards Versus Intellectual Property Rights, The Journal of Law and Economics, Vol XLIV (2) (PT. 1) October 2001.

- **Supply and demand;**

From Wikipedia, the free encyclopedia, 20-11-2008

http://en.wikipedia.org/wiki/Supply_and_demand

- **Tim Heaton and Tony Lawson;**

Education and Training, MACMILIAN PRESS LTD, 1996 .

- **Vincent Cable and Bishnodat Persaud;**

  Developing with Foreign Investment, the commonwealth Secretariat,

- **William M. Landes and Richard A. Posner;**

  An Economic Analysis of Copyright Law.

  cyber.law.harvard.edu/IPCoop/89land1.html 20-11-2008

- **Zvi Griliches; –**

  Education, Human Capital, and Growth ; A Personal Perspective ,

  Journal of Labor Economics ,Volume 15, Number 1, Part 2,January 1997.

الجداول الإحصائية